جلال الدين الفارسي

دروس في الماركسية

جلال الدين الفارسي

دروس في الماركسية

تعريب
محمد صالح الحسيني

منشورات
دار الوعي الاسلامي
بيروت – لبنان
ص.ب: ٧١٢٠

الطبعة الاولى

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز :

« فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الأَلْبَابْ »

زمر ١٩

ويقول ماوتسي تونغ :

« يسألنا الناس : إن معظم الناس في بلادنا باتوا يقرون بالماركسية كأفكار مرشدة ، فهل يمكن انتقاد الماركسية ؟ أجل ، هذا ممكن بالتأكيد. فالماركسية حقيقة علمية ، وهي لا تخشى الانتقاد . فلو كانت الماركسية تخشى الانتقاد ، أو لو كان يمكن القضاء عليها بالانتقاد لما كانت صالحة لشيء . ألا ترى في الواقع أن المثاليين ينتقدون الماركسية كل يوم بجميع الوسائل الممكنة ؟ .... ينبغي للماركسيين أن لا يخشوا الإنتقاد من أي شخص كان . بل عليهم أن يتمرسوا خلال الانتقاد من قبل الناس وعبر عواصف الكفاح حتى تتصلب أعوادهم ويطوروا صفوفهم ويوسعوا مراكزهم » .

أربع مقالات فلسفية . بكين ١٩٦٨

الى عباد الله الذين يستمعون القول ويتفكرون في كل رأي ويدرسون كل عقيدة وفكر ، فيتبعون أحسنه ...

والى الذين يظنون بانّ الماركسية هي حقيقة علمية فلا يخشون الإنتقاد، ويبحثون عن الحقيقة العلمية في معترك الآراء والمعتقدات وفي صراع الاديان والمدارس الفلسفية عبر التفكر والدراسةوالنقد والإستدلال والتجربة.

إلى هؤلاء ... وإلى هؤلاء ...

اقدم هذه الدروس .

ج.ف.

الدرس الأول

بين الماركسية ونفسها

ما هي الماركسية ؟

ان الماركسية نظرة عامة الى الكون ، أو نظرة الى الطبيعة والمجتمع . فالماركسية في الحقيقة تتكون من جزأين :

١ — نظرية حول الطبيعة المسماة بالمادية الديالكتيكية والتي نستطيع أن نسميها « فلسفة المادية الديالكتيكية » [١] .

٢ — نظرية مادية وديالكتيكية حول المجتمع أو التاريخ والتي تسمى بالمادية التاريخية .

وتتكون من مجموع هذين الجزأين نظرة الى الكون بأكمله باعتبار الكون مشتملاً على الطبيعة والمجتمع . يقول ستالين : « المادية الديالكتيكية هي النظرية العامة للحزب الماركسي اللينيني » [٢] . وقول ستالين هذا قائم على أساس ما قاله ماركس وانجلز . فقول انجلز « ان المادية عبارة عن وجهة نظر عامة عن العالم تقوم على أساس فكرة محددة عن العلاقة بين المادة

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ، ترجمة خالد بكداش .

(٢) مسائل اللينينية — ستالين ٢ /٢٢٨ — ١٩٣٧ .

والعقل » (٣) ، وان «العودة الى وجهة النظر المادية يعني أن أنصار هذا الاتجاه قد قرروا أن يدركوا العالم الحقيقي –الطبيعة والتاريخ – كما يبدو لكل من ينظر اليه بدون اوهام مثالية مسبقة » (٤) .ونعلم أن النظرية المادية في صورتها المكتملة هي فلسفة الماركسية أو نظرية ماركس وانجلز والتي تسمى في بعض الاحيان بالشيوعية خطأ (٥).

فالماركسية ، نظرية ، وفلسفة ، ونظرة عامة الى الكون وهذه الثلاث ظواهر اجتماعية . وفي كل نظرية اجتماعية أو فلسفة أو نظرة عامة الى الكون لا بد وان تبحث الظواهر الاجتماعية الثلاث السابقة . فليست هنالك نظرية أو مدرسة في علم الاجتماع لم تبد رأيها في ظاهرة النظرية والفلسفة والنظرة العامة الى الكون ، كما لا يوجد تفسير شامل للتاريخ الا وقد فسر في تعليله للظواهر الاجتماعية كيفية ظهور النظريات والفلسفات والنظريات العامة الى الكون وزوالها ، وقدم تفسيراً لها وتعليلاً خاصاً، كما يشكل الرأي في كل هذه الظواهر – أي النظرية والفلسفة والنظرة العامة الى الكون – جزءاً من كل نظرة عامة الى الكون وجزءاً من كل فلسفة أو دين . فلكل فلسفة ونظرة عامة الى الكون رأي في نفسها ، ولكل دين رأي في ذاته . فيكون من الطبيعي أن تبدي الماركسية – كنظرية وفلسفة ونظرة عامة الى الكون – رأيها في نفسها . وهذا هو عنوان مقالنا وموضوعه .

وفي الجزء الخاص بالمادية التاريخية تبدي الماركسية رأيها في نفسها وان كان هذا الرأي له أساس في الجزء الخاص بالمادية الديالكتيكية . وفيما يلي

---

(٣) انجلز – فيورباخ وانتاج الفلسفة الالمانية الكلاسيكية– مختارات ماركس وانجلز ، موسكو ١٩٧٠ – ٤ / ٢٦ – التفسير الاشتراكي للتاريخ راشد البراوي ٦٣ .

(٤) نفس المصدر مختارات ٤ / ٤٦ – التفسير الاشتراكي للتاريخ ٦٣ .

(٥) غلطة شائعة متداولة . وقد وقع انجلز في هذا الخطأ عندما اطلق –بتأييد من ماركس – كلمة الشيوعية على آرائه والتي لخصها في كتيب سماه « بالمبادىء الشيوعية» وقد ترجم الى العربية بعنوان تعاليم الماركسية .

نصوص اخترناها من أهم المتون الماركسية تبين رأي الماركسية في نفسها . وأولها لستالين في كتابه المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، والذي نال تأييد الحزب الشيوعي السوفييتي والأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية والصين والشرق الأقصى ، ويعتبره الماركسيون ـ الصيني منهم والسوفييتي شرحاً أميناً وعرضاً صادقاً لتعاليم الماركسية .

يقول ستالين : « وبعد ، اذا صح أن الطبيعة أو الكائن أو العالم المادي هو العنصر الاول ، بينما الادراك أو الفكر هو العنصر الثاني المشتق ، واذا صح أن العالم المادي هو واقع موضوعي موجود بصورة مستقلة عن ادراك الناس بينما الادراك هو انعكاس هذا الواقع الموضوعي ، نتج عن ذلك : أن حياة المجتمع المادية أو وجود المجتمع هو أيضاً العنصر الأول بينما حياة المجتمع العقلية فهي عنصر ثان مشتق وان حياة المجتمع المادية هي واقع موضوعي موجود بصورة مستقلة عن ارادة الانسان أما حياة المجتمع العقلية فهي انعكاس هذا الواقع الموضوعي ، أو انعكاس الموجود . وبالتالي يجب البحث عن منشأ حياة المجتمع العقلية وعن أصل الافكار الاجتماعية والنظريات الاجتماعية والآراء السياسية والأوضاع السياسية لا في الأفكار والنظريات ولا في الآراء والأوضاع السياسية نفسها . بل في شروط الحياة المادية للمجتمع ، في الموجود الاجتماعي الذي تكون هذه الأفكار والنظريات والآراء وما إليها انعكاساً له . وبالتالي اذا كنا نشاهد في مختلف أدوار تاريخ المجتمع افكاراً ونظريات اجتماعية مختلفة وآراء وأوضاعاً سياسية متباينة ، اذا كنا نجد في ظل نظام الرق هذه الأفكار والنظريات والآراء والأوضاع السياسية بينما نجد غيرها في ظل الاقطاعية وغيرها أيضاً في ظل الرأسمالية فتفسير ذلك ليس في طبيعة الأفكار والنظريات والآراء والأوضاع السياسية نفسها ولا في خصائصها بل في شروط الحياة المادية للمجتمع في مختلف أدوار التطور الاجتماعي فالموجود الاجتماعي وشروط الحياة

المادية للمجتمع هي التي تحدد أفكار المجتمع ونظرياته وآراءه السياسية وأوضاعه السياسية » [٦] . وكان ستالين في عرضه لرأي الماركسية حول النظرية والأفكار والآراء والفلسفة وتعليلها لظهور هذه الظواهر وزوالها صادقاً وأميناً . وقد جاء بأقوال ماركس وانجلز دون زيادة أو نقصان مستنداً الى قول ماركس الشهير في مقدمته المعروفة لكتاب المساهمة في نقد « الاقتصاد السياسي » . يقول ماركس : « ان الناس أثناء الانتاج الاجتماعي لحياتهم يقيمون فيما بينهم علاقات معينة ضرورية مستقلة عن ارادتهم . وتطابق علاقات الانتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية . ومجموع علاقات الانتاج هذه يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع أي الأساس الواقعي الذي يقوم عليه بناء فوقي حقوقي وسياسي وتطابقه أشكال معينة من الوعي الاجتماعي . ان أسلوب الانتاج في الحياة المادية يشترط تفاعل الحياة الاجتماعي والسياسي والفكري بصورة عامة . فليس إدراك الناس هو الذي يعين معيشتهم بل على العكس من ذلك معيشتهم الاجتماعية هي التي تعين إدراكهم » [٧] ويقول انجلز — الذي يعتبر قوله قول ماركس نفسه : « أن ايديولوجيات أسمى أي أكثر بعداً عن القاعدة المادية الاقتصادية تتخذ شكل الفلسفة والدين . فان الصلة بين الأفكار وشروط وجودها المادية تتشوش هنا أكثر فأكثر مستورة بحلقات الوصل ولكن هذه الصلة موجودة مع ذلك » [٨].

فنحن نعرف الآن أن الماركسية ترى النظريات والآراء والأفكار والعقائد والفلسفة ظواهر اجتماعية تابعة لظروف المجتمع المادية وخاضعة

---

(٦) المادية الديالكتيكية ... ستالين ٥٤ — ٥٦ .

(٧) مختارات ، ماركس وانجلز ٢ — ٨٧ — المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ، ترجمة خالد بكداش ١٠٥ .

(٨) مختارات ٤ — ٦٢ — التفسير الاشتراكي للتاريخ راشد البراوي ٧٩ .

لها ، وأن أفكار الناس وآرائهم وعقائدهم والفلسفة التي أوجدها الفلاسفة ستتغير بتغيير ظروف مجتمعهم المادية فتفقد النظريات والأفكار والعقائد والفلسفات الموجودة في المجتمع ضرورتها التاريخية وجدواها فتصبح غير ضرورية وغير مجدية كما تبرز مكانها نظريات وأفكار وعقائد وفلسفات حديثة .

إن ظروف المجتمع المادية أو بتعبير أدق القوة «الأساسية في مجموعة شروط حياة المجتمع المادية والتي تحدد هيئة المجتمع وطابع النظام الاجتماعي وتقرر تطور المجتمع من نظام إلى آخر »[9] حسب تعريف الماركسية لها : « هي أسلوب الحصول على وسائل المعيشة الضرورية لحياة الناس أي أسلوب انتاج الحاجات المادية كالغذاء واللباس والأحذية والمسكن والوقود وأدوات الانتاج ... الخ التي لا بد منها حتى يستطيع المجتمع أن يحيا وأن يتطور »[10] . يقول ستالين : « يستخدم الناس في مختلف درجات التطور أدوات انتاج مختلفة أي أنهم بعبارة أبسط يحيون حياة مختلفة . ففي المشاعية(الشيوعية) البدائية أسلوب للانتاج، وفي الرق أسلوب آخر ، وفي الاقطاعية أسلوب ثالث وهكذا . ويختلف نظام الناس الاجتماعي وتختلف حياتهم العقلية وآراؤهم ومؤسساتهم السياسية حسب أساليب الانتاج هذه . ان المجتمع أو بعبارة أبسط كل نمط من المعيشة يطابقه نمط من التفكير »[11] .

ويطرح سؤالاً قبل شرحه للمادية التاريخية هذا نصه : « ماذا ينبغي أن نفهم من وجهة نظر المادية التاريخية عندما نقول : شروط حياة المجتمع

(٩) المادية الديالكتيكية ... ستالين ٦٩ .

(١٠) نفس المصدر ص ٦٩ .

(١١) نفس المصدر ص ٧٣ .

المادية التي تحدد في النهاية هيئة المجتمع وأفكاره وآراؤه وأوضاعه السياسية وما اليها »[١٢] ويجيب « بأن المادية التاريخية تعتبر أن هذه القوة هي أسلوب الحصول على وسائل المعيشة الضرورية لحياة الناس أي أسلوب انتاج الحاجات المادية كالغذاء واللباس والأحذية والمسكن والوقود وأدوات الانتاج التي لا بد منها حتى يستطيع المجتمع أن يحيا وأن يتطور »[١٣] .

بناء على ما تقدم فالماركسية كنظرية وفلسفة ونظرة الى الكون نشأت في ظروف مادية معينة ، وكانت ملازمة لطريقة معينة للمعيشة ولأسلوب انتاج معين ، الأسلوب الذي ينتج الناس بواسطته ما يحتاجون اليه في حياتهم كالغذاء واللباس والأحذية والسكن والوقود . فبتغيير أسلوب الانتاج هذا وتطور أدوات الانتاج تفقد الماركسية ضرورتها وجدواها — أو ضرورتها التاريخية على حد تعبير الماركسية — وتصبح بالية عتيقة وغير ضرورية ثم رجعية . فيبقى أمامنا الآن أن نعلم هل ترى الماركسية التي تقول بتطور أدوات وأساليب الانتاج والقوى المنتجة وتغييرها على مر العصور وأنها لم تبق في حالة معينة هل ترى أدوات الانتاج وأسلوبه الخاص بالمجتمع التي نشأت فيه الماركسية كحدث تاريخي حتمي ثابتاً أم متغيراً ومتطوراً ، وهل تتطور في رأيها أدوات الانتاج في ذلك المجتمع أي في ظل نظام الاشتراكي أو الشيوعي ، وهل تطرأ عليها تغييرات وتطورات أم تظل ثابتة راكدة وبلا تطور ، وهل يبقى أسلوب الانتاج فيه كما كان أم يتطور ويتقدم كما تطور وتقدم طوال التاريخ . أجاب ماركس على هذا جواباً صريحاً حين قال : « تكون الأشكال الاقتصادية التي ينتج في ظلها الناس ويستهلكها ويتبادلون أشكالاً عابرة وتاريخية ، ومع اكتساب قوى منتجة جديدة يغير الناس أسلوب الانتاج ومع أسلوب الانتاج يغيرون جميع

---

(١٢) نفس المصدر ص ٦٣ .

(١٣) نفس المصدر ص ٦٩ .

العلاقات الاقتصادية التي لم تكن علاقات ضرورية الا لاسلوب الانتاج المعين هذا »[14] . وقال ستالين : « الخاصة الاولى للانتاج انه لا يقف أبداً مدة طويلة في نقطة معينة ، فهو دائماً في حالة تغير ونمو . وعلاوة على ذلك فان تغير أسلوب الانتاج يؤدي بصورة حتمية الى تغير النظام الاجتماعي بأسره وتغير الافكار الاجتماعية والآراء والمؤسسات السياسية. ان تغير أسلوب الانتاج يؤدي الى صهر النظام الاجتماعي والسياسي كله صهراً جديداً »[15]

ان أسلوب الانتاج الذي يطابق الماركسية لا يقف أبداً مدة طويلة وفي نقطة معينة . فهو دائماً في حالة تغير ونمو كما أن المعيشة التي تطابق هذه النظرية الاجتماعية وهذه الفلسفة لن تقف بل تتغير وتنمو . وقد اعترفت الماركسية نفسها بهذا الواقع ولو لم تكن تعترف به لكانت التجارب التاريخية والتي تدل على هذا الواقع كافية . فقد ثبت أن أسلوب الانتاج في تطور دائم وفي تحسن مستمر . فتغير أسلوب الانتاج الذي تطابقه الماركسية يؤدي بصورة حتمية - كما تقول الماركسية - الى تغير الأفكار الاجتماعية والآراء السياسية والمؤسسات السياسية التي أقيمت في ظل الماركسية وفي المجتمع الاشتراكي والشيوعي ، كما يؤدي تغير المعيشة الخاصة بالمجتمع الاشتراكي الى صهر هذا النظام الاجتماعي والسياسي صهراً جديداً فلا بد أن تصبح الماركسية بالية غير ضرورية ورجعية . والضرورة التاريخية للفلسفة أو النظرية الاجتماعية في مصطلح الماركسية ترادف الصحة النسبية والحقيقة المشروطة . ففقدان الضرورة التاريخية يعني فقدانها الصحة النسبية وبطلانها . فبناء على ما تقوله الماركسية لا يكون

---

(١٤) رسالة ماركس الى ف . انكوف ، بروكسل في ٢٨-١٢-١٨٤٦ - مختارات ٤ - ١٣٥ .

(١٥) المادية الديالكتيكية ، ستالين ، ٧٢ .

الاعتقاد بالماركسية ضرورياً الا في فترة تاريخية ومرحلة خاصة لا قبلها ولا بعدها . فليست للماركسية ولا للايمان بها قبل هذه المرحلة أو بعدها أية ضرورة تاريخية ولا يمكن أن يؤمن بها الناس أبداً لان ايمانهم – حسب قول الماركسية – معلول وتابع لظروف مادية معينة مستقلة عن ارادتهم وانه حتمية تاريخية . فالناس لا يؤمنون بالماركسية كنظرية اجتماعية أو كعقيدة ما دام لم يظهر أسلوب الانتاج الخاص اللازم للماركسية وما دام لم تتطور أدوات الانتاج القديمة ولم يظهر نوع جديد منها والتي تطابق الماركسية . وتكن الماركسية ضرورية للناس الا اذا نشأت ظروف مادية خاصة ، فهم كما تقول الماركسية لا يقبلون المادية الديالكتيكية ولا المادية التاريخية ولا يعتنقون الاشتراكية الماركسية قبل مجيء هذه الظروف ولا بعد زوالها . فالاعتقاد في رأي الماركسية والايمان بعقيدة أو نظرية اجتماعية أو فلسفة ما أمر جبري وليس ارادياً ولا باختيار الناس بل يتكون في أذهانهم كنتيجة حتمية لظروف مادية خاصة ولأسلوب انتاج وأدوات انتاج معينة . ويؤيد الماركسيون هذه الآراء والأقوال ويكررها – جورج بوليت زر ، وجي بيس ، وموريس كافين – في كتاب « أصول الفلسفة الماركسية» ويقولون : «ندرك الآن أهمية النظرية الماركسية من الناحية العلمية فيما يتعلق بأسبقية المادة على الوعي .

واذا كانت الظروف هي التي تتغير أولاً ثم يتغير وعي الناس فلا يجب البحث عن سبب أية عقيدة نظرية أو مثالية في أدمغة الناس أو في مخيلاتهم أو عبقريتهم المبدعة بل في تطور الظروف المادية » [١٦] . ثم يطبقون هذا الرأي على الماركسية نفسها ويعتبرونها أحد مصاديقه ويقولون : « استفاد كل من ماركس وانجلز من ظروف موضوعية أفضل من ظروف كبار الفلاسفة الذين جاؤوا قبلهما ، اذ ان تناقضات الرأسمالية – أي

---

(١٦) مختارات ١ – ٢٨٠ .

تناقض قوى الانتاج وعلاقات الانتاج - كما كانت أوضح حين تم نضج تفكيرهما... تلك هي الظروف التي استمدت منها عبقريتهما الماركسية»[١٧]

هذا الرأي القائل بأن الأفكار والنظريات والفلسفات وعقائد الناس وطرق تفكيرهم وأساليبهم في الدراسة والتحقيق تولد في ظروف مادية خاصة وفي مرحلة معينة من تطور المجتمع التاريخي ، نقول ان هذا الرأي هو الذي جعل جماعة « جورج بوليت زر » تبحث تحت عنوان « الطريقة الديالكتيكية » عن ظهور الطريقة الديالكتيكية الماركسية وظروفها الخاصة والفترة التاريخية التي نشأت فيها وتكونت وكيفية ظهورها في الدرس الاول من القسم الاول من الجزء الاول من كتابها « أصول الفلسفة الماركسية » كما أنه هو الذي جعل انجلز يعتقد بأن تكوين الآراء الماركسية ونظرياتها في مرحلة معينة من تطور المجتمع الذي عاش فيه ماركس وفي ظروف مادية خاصة ظاهرة حتمية . وأنه لم يكن بالامكان أن تتأخر الماركسية في ظهورها ولا أن تتقدم »[١٨] .

المهمات الجديدة التي يضعها تطور الحياة المادية للمجتمع :

لقد حدد ماركس وانجلز ولينين وستالين وماو والماركسيون هذه المهمات وعرفوها لانها من أهم المواضيع الماركسية . وقد حدد « جورج بوليت زر » ورفيقاه في مقال بعنوان : « كيف تتولد الأفكار الجديدة والنظريات الاجتماعية الجديدة » هذه المهمات بقولهم « تعتقد النزعة المثالية أن الأفكار تتولد في ذهن الناس دون أن يعرفوا سببها مستقلة عن ظروف حياتهم ، غير أن النزعة المثالية تعجز عن الرد على السؤال التالي : لماذا ظهرت فكرة ما في أيامنا هذه ولم تظهر في القدم ؟؟ .. تعتقد النزعة

---

(١٧) مختارات ١ - ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(١٨) مختارات ٥٩ و ٦٠ .

المادية الجدلية الديالكتيكية ــ وهي التي لا تفصل قط الأفكار عن أساسها الموضوعي ولا تؤمن بأن الأفكار الجديدة تتولد بصورة سحرية ــ تتولد الأفكار الجديدة كحل لتناقض موضوعي نشأ في المجتمع . فنحن نعلم بأن الدافع لكل تغيير هو التناقض لأن نمو التناقضات داخل مجتمع معين يثير مهمة حلها عند اشتدادها فتظهر حينئذ الأفكار الجديدة كمحاولة لحل هذه التناقضات ، وهكذا فإن نمو التناقضات الخاصة بالمجتمع الاقطاعي ــ أي الانفصال بين علاقات الانتاج القديمة وقوى الانتاج الجديدة ــ هو الذي ولد الأفكار الثورية في الطبقة الصاعدة ، فإذا بنا نشهد ظهور مشاريع الاصلاح الاجتماعي والسياسي بالمئات ، ولقد حدث ما يشبه ذلك في المجتمع الرأسمالي ، فقد تولدت الأفكار الاشتراكية لحل التناقضات التي كان يشقى بها ملايين الرجال والنساء والاطفال »[١٩] وليس هذا الا قول ماركس نفسه [٢٠] .

فيجب أن نضيف الى قولهم : اذا كانت الماركسية صادقة في قولها بأن المجتمع الشيوعي البدائي شهد تناقضاً بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج والذي حل بظهور أفكار جديدة ، كما شهد مجتمع الرق ثم المجتمع الاقطاعي والمجتمع الرأسمالي نفس الحادث ونفس الظاهرة ، اذا كانت الماركسية صادقة في قولها هذا سيشهد المجتمع الاشتراكي والشيوعي نفس الحادث وستقع قوى الانتاج بعد تطور أسلوب الانتاج السريع في تناقض مع علاقات الانتاج الاشتراكية والشيوعية وسيكون من الضروري لحل هذا التناقض الموضوعي ظهور أفكار جديدة وفلسفة جديدة ، وستتولد أفكار جديدة لحل هذا التناقض الموضوعي الذي اثار مهمة حله عند

---

(١٩) ١ ــ ٣٤٨ و ٣٤٩ .

(٢٠) ماركس دراسات فلسفية ص ٧٣ المطبوعات الاجتماعية .

اشتداده ، وسيخلق هذا التناقض أفكاراً ثورية ثائرة على النظام الشيوعي والماركسية في الطبقة الصاعدة التي تخلف البروليتاريا ، فإذا بنا نشهد فلسفة تعارض الماركسية وأفكاراً تناقضها ومبادىء تغايرها تجيء لحل التناقضات التي يشقى بها ملايين الرجال والنساء والاطفال . وبهذا سيتم ما تم نظيره في المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاقطاعي من قبله فستكون هنالك علاقات انتاج جديدة غير شيوعية وفلسفة غير ماركسية بل معارضة لها ومختلفة عنها كيفاً ، وستكون طريقة للمعرفة والبحث مناقضة للطريقة الديالكتيكية وسيكون تفسيراً للتاريخ ولتطور المجتمع يختلف تماماً عن المادية التاريخية .

ان ماركس يطعن في عالم كبير « كبرودون » ويهاجمه لقوله بأن هناك فلسفة أبدية صالحة لكل الأزمنة ، ويقول أنها ليست أبدية ولا صالحة لكل الأزمنة بل خاصة بالمجتمع الرأسمالي وفي خدمة مصالـــح الرأسمالية ، ويؤكد بأنه ليست في الوجود فلسفة ثابتة ولا نظرية اجتماعية دائمة ، ولن تبقى أية فلسفة أو نظرية اجتماعية صالحة ولا مقبولة لدى الجماهير ولن يدوم ايمان الناس بها .

اذن في رأي ماركس القول بأن عقيدة أو فكرة أو فلسفة ما ستظل بعد ما طرأت على الأساس الاقتصادي والظروف التي نشأت فيها تلك العقيدة أو الفكرة أو الفلسفة من تغييرات وتطورات قائمة وصالحـــة ومحتفظة بضرورتها التاريخية قول تافه ولغو مثير للاعجاب . فمن يرى هذا القول تافهاً لا يجوز له القول بأن الماركسية فلسفة ثابتة صالحة لكل الأزمنة محتفظة بضرورتها التاريخية .

ونحن نعلم أن « الفلسفة الماركسية فلسفة حزب العمال وفلسفة الطبقة الثورية التي يقوم دورها التاريخي على قهر البرجوازية والقضاء على رأس المال وبناء المجتمع الاشتراكي »[21] وبديهي أنه قد مضى وقت طويل

---

(٢١) أصول الفلسفة الماركسية جورج بوليتزر ١ - ٢١ .

على انجاز هذه المهمة التاريخية في البلدان الشيوعية وخاصة الاتحاد السوفييتي ، وقت يعادل مرحلة تاريخية بمقياسها الماركسي وهو اضعاف بعض المراحل التاريخية التي حددها كل من ماركس وستالين وماو .

ما هي الفلسفة التي ستحل محل الماركسية :

ما هي الفلسفة والنظرية الاجتماعية والنظرة العامة الى الكون التي ستحل محل الماركسية ! ما هو نوعها ! وهل تختلف عن الماركسية جزئياً أم ستكون الماركسية بنفسها ولكن بعدما طرأت عليها تغييرات جزئية وتعديلات واصلاحات أم هي تناقض الماركسية مبدئياً وفي كافة خطوطها الأساسية ؟

لقد أجابت الماركسية على هذه الأسئلة جواباً صريحاً وواضحاً : ان ما سيخلف الماركسية يكون مختلفاً عنها تماماً ومتناقضاً معها ، كما يكون التحول من الماركسية الى ذلك تحولاً كيفياً وليس تغييراً جزئياً أو كمياً . فنحن نعلم بأن ظروف المجتمع الاشتراكي والشيوعي المادية ستتحول كما سيتقدم أسلوبه للانتاج أسرع بكثير مما كان في الانظمة السابقة للاشتراكية والشيوعية . وبتغيير أسلوب الانتاج وبنموه السريع وتطور أدوات الانتاج وتقدم التكنولوجيا ستقع قوى المجتمع الشيوعي المنتجة في تناقض مع علاقاته بالانتاج كما وقعت في أنظمة الرق والاقطاع والرأسمالية من قبل — حسب مزاعم الماركسية — ويتطلب حل هذا التناقض نشوء نظريات وفلسفات وأفكار جديدة تضيء الطريق أمام الطبقة الصاعدة لحل مشكلة المجتمع الشيوعي الاساسية والذي ينتهي الى الغاء العلاقات الاشتراكية والشيوعية وحل علاقات صالحة مكانها . ويفسح المجال أمام التقدم الاقتصادي للمجتمع وازدهاره .

وستكون هذه النظريات والأفكار الجديدة متناقضة مع الماركسية

ومختلفة عنها كيفاً . لان التحول المادي والاقتصادي للمجتمع كما تزعم الماركسية في نهاية كل مرحلة تاريخية من مراحل تطور المجتمع وفي نقطة معينة من تطور قواه المنتجة يكون تحولاً كيفياً وعلى شكل قفزة من حالة الى حالة جديدة تماماً عن سابقتها والتحول الكيفي لظروف المجتمع المادية وقواه المنتجة يتبعه حتماً — على حد قول الماركسية — تحول كيفي وجذري لما تسميه الماركسية — البناء الفوقي — والذي يشمل الأفكار والعقائد والفلسفة والدين والقانون والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والحكم وغيرها . فيترك الناس الماركسية ويقبلون على أفكار ونظرية اجتماعية وفلسفة مناقضة للماركسية . والطبقة الصاعدة الثائرة في المجتمع الشيوعي والتي يكون ظهورها ظاهرة حتمية كما يفهم من مبادىء الماركسية ، هذه الطبقة لن تبحث عن حل تناقضات مجتمعها في الفلسفة الماركسية وقد أصبحت بالية ورجعية بفعل الزمن والظروف المادية وأسلوب الانتاج وقواه ، لأنها لن تجد هذا الحل فيها ، بل ستبحث عنه في نظرية حديثة متناقضة مع النظرية المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية والاشتراكية مغايرة لها . واذا عرفت هذه الطبقة الثائرة ان الناس والجماهير الكادحة والموظفين والفلاحين والجنود والبروليتاريا ما زالوا متمسكين على غير علم وشعور منهم بمبادىء الماركسية والاشتراكية متأثرين بها ومستسلمين لهذه الخرافات ويلعبون دوراً محافظاً ورجعياً ، اذا رأتهم هكذا سيكون من واجبها الكفاح من أجل اصلاحهم الفكري وتحولهم العقائدي أي حملهم على ترك الأفكار الماركسية والمبادىء الاشتراكية واعتناقهم ما يناقض الماركسية . وهذا يشبه ما ينصح الماركسيون به الطبقة الصاعدة الثائرة في مجتمع ما قبل الاشتراكية فهو صالح كذلك للطبقة الصاعدة الثائرة في المجتمع الاشتراكي والشيوعي . لأن هذه النصيحة اذا كانت من مقتضيات المبادىء الماركسية أو متطلبات

(٢)

القوانين المسيطرة على المجتمع لكانت صالحة في المجتمعات القادمة أيضاً ولا سبب لعدم توجيهها الى الطبقة التقدمية الثائرة على الشيوعية والماركسية.
وقد نصح جورج بوليت زر ورفيقاه المناضلين الثوريين في المجتمع الرأسمالي بقولهم : « لا يجب على المناضل الثوري في علاقاته مع العمال أن يكتفي بما يفكر به هؤلاء العمال فالأفكار شيء والظروف المادية شيء آخر ، اذ يمكن للعامل أن يخضع على غير وعي منه بتأثير الأفكار البرجوازية فتكون أفكاره محافظة »[٢٢] وما نصحوا به طبقة البروليتاريا — وهي الطبقة الصاعدة في المجتمع الرأسمالي — وهو أيضاً صالح أن يوجه الى الطبقة الصاعدة في المجتمع الشيوعي ، هذه النصيحة : « اذا أراد حزب البروليتاريا أن يكون حزباً حقيقياً فيجب عليه أن يتعلم قبل كل شيء علم قوانين تطور الانتاج وقوانين التطور الاقتصادي للمجتمع وبالتالي يجب على حزب البروليتاريا لاجتناب الخطأ في السياسة أن يستوحي قبل كل شيء في وضع برنامجه كما في نشاطه العملي قوانين تطور الانتاج وقوانين التطور الاقتصادي للمجتمع »[٢٣] . وقوانين تطور الانتاج وقوانين التطور الاقتصادي للمجتمع التي يشير اليها الماركسيون في تلك النصيحة ليست في تعريفها الماركسي الا مظهراً من قوانين أعم وأشمل ، مسيطرة على الطبيعة والكون ، وتراها الماركسية بمنظارها الديالكتيكي كما يلي : « ان الطبيعة ليست حالة سكون وجمود ، حالة ركود واستمرار ، بل حالة حركة وتغير دائمين ، حالة تجدد وتطور لا ينقطعان ففيها دائماً شيء يولد ويتطور وشيء ينحل ويضمحل »[٢٤] .

« ولا تعتبر الماركسية حركة التطور حركة بسيطة لا تؤدي التغييرات

---

(٢٢) أصول الفلسفة الماركسية ١ / ٣٥٨ .
(٢٣) المادية الديالكتيكية ستالين ٧٥ .
(٢٤) المبدأ الثاني للفلسفة الديالكتيكية الماركسية .

الكمية فيها الى تغيرات كيفية بل تعتبرها تطوراً ينتقل من تغييرات كمية ضئيلة وخفية الى تغيرات ظاهرة وأساسية من حالة تغيرات كيفية . وهذه التغيرات الكيفية ليست تدريجية بل هي سريعة فجائية وتحدث بقفزات من حالة الى أخرى . وليست هذه التغيرات جائزة الوقوع .بل هي ضرورية وهي نتيجة تراكم تغيرات كمية غير محسوسة وتدريجية . ولذلك تعتبر الطريقة الديالكتيكية أن من الواجب فهم حركة التطور لا من حيث هي حركة دائرية أو تكرار بسيط للطريق نفسه بل من حيث هي حركة تقدمية صاعدة ، وانتقال من حالة الكيفية القديمة الى حالة كيفية جديدة ، وتطور ينتقل من البسيط الى المركب من الادنى الى الاعلى » [٢٥]. يقول ماركس : « ان هنالك حركة نمو مستمرة في القوى المنتجة وحركة تهديم مستمرة في العلاقات الاجتماعية ، وحركة تكون مستمرة في الأفكار ، وليس من شيء ثابت سوى تجريد الحركة » [٢٦] .

فتبين من هذه الأقـوال التي تعتبر مبادىء الماركسية الأساسية أن الماركسية ستزول كفكرة وفلسفة ونظرية وستحل محلها فكرة مختلفة عنها وفلسفة جديدة متناقضة معها كيفا تعتبر بمنظار الماركسية أدنى منها في سلم التطور الذي رسمته الماركسية كاطار للرقي البشري من أقدم العصور لآخرها.

وقد كرر ماركس ـ في ثنايا آثاره ـ قوله بأن كل طبقة صاعدة تقدمية طوال التاريخ عندما تقوم بأعمال لصالحها ومن أجل تحسين معيشتها ورفع مستواها والتي تخدم تقدم المجتمع ورقيه في نفس الوقت لا تعرف نتائج أعمالها ولا آثارها كما لا تعلم أن أعمالها تسبب خسائر فادحة لها وتقضي عليها بخلق أشياء وأمور وطبقة أخرى ستناهضها وستقضي على

---

(٢٥) المادية الديالكتيكية ... ستالين ٢٧ ـ ٢٨ .

(٢٦) كارل ماركس ، بؤس الفلسفة مكتب المطبوعات باريس ١٩٧٣ صفحة ٩٩ ـ المادية الديالكتيكية ، ستالين ٩٥ .

حكمها وملكيتها عاجلاً أم آجلاً .

ويستنتج ماركس من قوله هذا بأن حركة المجتمع وتطوره يتمان دون وعي أو شعور من الناس الذين يقومون بخلق هذه الحركة وهذا التطور ، كما يتمان بصورة مستقلة عن الناس وارادتهم . ورغم أن كلامه عار عن الصحة الا اننا نستطيع الرد على ماركس بمثل كلامه فنقول : عندما كنت تصنع الماركسية كنت تخلق عوامل هدمها — دون وعي أو شعور منك — فكنت صانعاً لمبادىء وناسخاً ومبطلاً لها في آن واحد . وهذا العمل وان كان لغواً وجنوناً فليس في وسعنا الا أن ننسبه الى ماركس لان انجلز وبتأييد من ماركس نفسه يقول : « ان الايديولوجية انما هي عملية يقوم بها المفكر عن وعي وشعور من جانبه ولكنه شعور وادراك خاطىء »[27] . أو « ان الايديولوجية عملية يقوم بها المفكر عن وعي وشعور من جانبه ولكنه شعور باطل حقاً » [28] .

(٢٧) مختارات ٤ /١٨٦ .

(٢٨) كما ترجمه راشد البراوي في « التفسير الاشتراكي للتاريخ » ١٣٤ .

الدرس الثاني

الماركسية قبل البروليتاريا

نظرة الى الدرس السابق :

انّ الماركسية — كما سمّت نفسها — « نظرية اجتماعية » ؛ وبتعبير أكثر وضوحاً هي مذهب فلسفي حول الكون والمجتمع »[1].

ومن جانب آخر كان للماركسية رأي محدد بالنسبة للنظريات الاجتماعية — ومن جملتها هي — اذن أننا نمتلك نظرتها لنفسهـا ! ... وفي رأي الماركسية تكون النظرية الاجتماعية انعكاساً لظروف مادية خاصة.. انعكاساً لأسلوب انتاج خاص .. ولدرجة معينة من نضوج وسائل الانتاج ... وعلى هذا الأساس كانت الماركسية انعكاساً لدرجة نضوج معينة لوسائل وقوى الانتاج في المجتمع الرأسمالي.. في تلك المرحلة التي تمخّضت الصلة بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج الرأسمالية عن تناقض حاد . في مثل هذه الظروف المادية وبسبب هذا التناقض (تناقض قوى الانتاج النامية في المجتمع الرأسمالي وعلاقات الانتاج فيه وكيفية تملّك رأس المال) ومن

---

(١) أعطى جورج بوليتزر ورفيقاه تعريفاً ماركسياً حول الأفكار الاجتماعيــة والنظرية الاجتماعية والآراء السياسية والمؤسسات السياسية ثم اعتبروا الماركسية « نظرية اجتماعية » ؛ أصول الفلسفة الماركسية ١ /٣٢٨ .

ثم احتدام هذا التناقض وتصاعده ، والذي يستلزم حله والقضاء عليه ، في مثل هذه الظروف كانت ولادة الماركسية في ذهن ماركس وانجلز وعامل الماني يدعى جوزيف ديتزجن [٢] !

فالماركسية اذن ظاهرة فكرية — ذهنية — ! منبثقة عن ظروف موضوعية معينة ومحددة بالأطر المادية المذكورة .. « هذا ما تقوله الماركسية عن نفسها » .

☆ ☆ ☆

ان الظروف المادية الخاصة بولادة الماركسية محكومة بالتغيرات الكيفية المستمرة . تقول الماركسية : ان أساليب الانتاج ووسائله في نمو ونضج دائم ... وبسبب هذا النمو والنضج تسفر العلاقة بينهما — أي بين وسائل وأساليب الانتاج المتطورة وبين علاقات الانتاج التي تبقى ثابتة في مرحلة تاريخية معينة — عن تناقض جديد يستدعي نشوء نظرية اجتماعية جديدة تحل التناقض الحادث .. وهذه هي الحركة الابدية في تاريخ الانسان ماضيه ومستقبله .

يتضح من خلال ذلك أن النظرية الاجتماعية الماركسية ستصبح قديمة من دون شك ... ولا بد من انبثاق النظريات الجديدة المتعاقبة التي تختلف كل واحدة منها عن سابقتها اختلافاً كيفياً وجوهرياً ، وهي تناقضها في كل الأحوال . أي ان الماركسية وبعد أن تتم مرحلتها التاريخية الخاصة بها ستترك مكانها لنظرية جديدة تناقضها وتنسخها وتبطلها . واذا ما حاولنا قياس الفترة الزمنية لهذه المرحلة — حسب المنطق الماركسي نفسه — لعرفنا أن دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي — التي ترزح

---

(٢) فورباخ ومحصول الفلسفة الكلاسيكية الألمانية ، انجلز ، فصل المادية الديالكتيكية .

تحت حكم الحزب الماركسي والنظرية الماركسية منذ عشرات السنين ــ قد تجاوزت هذه المرحلة منذ وقت طويل . ولا بد من أن تفسح المجال لنظرية اجتماعية جديدة ، والا فسيكون خطأ الماركسية ونظرتها بالنسبة لنشوء النظريات الاجتماعية تبعاً للظروف المادية والتحوّلات الاقتصادية وأساليب قوى الانتاج ، خطئاً أكيداً :

ان الماركسية بنظرتها الخاصة الى نفسها والى النظريات الاجتماعية والعقائد والأفكار الانسانية ، قد رسمت بذلك النهاية المنطقية لحياتها في الوقت نفسه الذي كانت تنضج ــ كنظرية اجتماعية ــ في ذهن ماركس وانجلس كانعكاس للظروف المادية الخاصة بالمجتمع الرأسمالي في المانيا وفرنسا وانجلترا ... وبذلك تكون قد خطّت تاريخ وفاتها ، وقد تخطّى الزمن ــ الآن ــ ذلك التاريخ منذ وقت بعيد .



والماركسية علاوة على كونها نظرية اجتماعية ومذهباً فلسفياً فإنها سوف تكون عقيدةً وتصوّراً للكون والحياة أورؤية للعالم أيضاً ، وذلك عندما يؤمن الناس أو طائفة منهم بالماركسية .. فتصبح الماركسية عقيدتهم وتصورهم للكون والحياة ، فهي « أفكار اجتماعية »حسب تعبيرها عن نفسها ، يقول جورج بوليتزر ورفيقاه : «الأفكار الاجتماعية ، هي التي يكوّنها الفرد في مجتمع معيّن حول مكانه في الوجود ، وكذلك الأفكار عن الملكية والأفكار الاخلاقية عن العائلة والحب والزواج وتربية الاطفال ، وكذلك الأفكار التشريعيّة » (٣) .

ومجموعة الأفكار الاجتماعية هذه حسب المفهوم الماركسي تابعة

---

(٣) أصول الفلسفة الماركسية ، جورج بوليتزر ــ جي بيس ــ موريس كافين ، تعريب شعبان بركات ١ /٣٢٨ .

لشروط الحياة المادية المعيّنة اي اساليب ووسائل الانتاج الخاصة . والأفكار الماركسية التي هي شكلٌ من أشكال الأفكار الاجتماعية ما هي الاّ أفكار طبقة خاصة في مجتمع معيّن ... والطبقة الخاصة هذه هي طبقة العمال في المجتمع الرأسمالي ، أو الطبقة الأخيرة التي لا تملك أيّا من وسائل الانتاج وانّما تحصل على لقمة العيش من بيع جهدها الى الرأسماليين ومالكي وسائل الانتاج ... هذه الطبقة التي دعاها ماركس وانجلس بالبروليتاريا .

يقول لينين : «كان ماركس وانجلس في الفلسفة حزبيين»(٤) ويضيف جورج بوليتّزر ورفيقاه : «وكذلك كان شأن أفضل رفاقهما ولا سيّما لينين وستالين» (٥) . والحزبية في المفهوم الماركسي تلازم الطبقية . فاذا ما كان الانسان حزبياً فلا بد من ارتباطه بطبقة معيّنة ، ولكن العكس ليس صحيحاً دائماً . والحزب المراد في هذه العبارات هو حزب الطبقة العاملة أو «البروليتاريا» . ولذلك تكون فلسفة ماركس وانجلس أي الماركسية خاصّة بالطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية أوالمجتمعات الاشتراكية أي عقيدة البروليتاريا الخاصة .

وعندما يقول جورج بوليتّزر ورفيقاه «ان للفلسفة طابعاً طبقياً» و «أن الماركسية فلسفة طبقية» (٦) ــ أي خاصّة بطبقة معيّنة ــ انما يفكرون بطريقة ماركسية بحتة ، تماماً مثل جدانوف عندما يقول «إن الماركسية فلسفة علمية لطبقة العمال ... وبظهورها تصبح الفلسفة سلاحاً علمياً في أيدي الطبقات الكادحة التي تناضل من أجل تحريرها» (٧) .

---

(٤) لينين ، المادية النقدية التجريبية ص ٣١٢ ، المطبوعات الاجتماعية ، باريس ١٩٤٨ .

(٥) أصول الفلسفة الماركسية ١ / ٢٤ .

(٦) أصول الفلسفة الماركسية ١ / ١٠ و ١١ .

(٧) أ ، جدانوف ، حول الادب والفلسفة والموسيقى ٤٤ – ٤٥ مطبوعات مجلة النقد الجديد ١٩٥٠ .

اذن الماركسية هي الأفكار الاجتماعية للطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي . وهذه حقيقة ماركسية مسلّمة . وهناك مسلّمة ماركسية أخرى هي ان ليست هنالك مظاهر اجتماعية ثابتة ... بل أن كل شيء معرّض للزوال والفناء ، لا سيّما الطبقات الاجتماعية والتي لا يمكن أن تبقى ثابتة ... والمسلّمة الماركسية الاخيرة مبنيّة على عدة أسس ماركسية بحيث اذا تجاهلنا أحدها — وليس جميعها — ستتداعى الماركسية وتنهار .

وتشكّل هاتان المسلمتان الماركسيتان « الصغرى والكبرى » لقضية منطقية تكون نتيجتها موضوعة جديدة تبرز في الحقيقة التالية : إن الماركسية — وهي عقيدة البروليتاريا — ستزول مع زوال تلك الطبقة . وستفقد ضرورتها التاريخية بالتعبير الماركسي — وضرورتها المنطقية « حسب تعبيرنا »

وهكذا عرفنا — حسب المفهوم الماركسي — أن الماركسية محكومة وتابعة للشروط المادية الخاصة التي ستزول ، اذن وبعد زوال تلك الشروط ستزول الماركسية وينتهي دورها .

من أهم المفاهيم الماركسية « الفلسفة المادية الديالكتيكية » هي أن كل شيء في حالة زوال وتحول الى شيء آخر . إذن ان الماركسية زائلة ومتحوّلة الى نظرية وأفكار اجتماعية أخرى .

وعلى هذا فان استنتاج الدرس الحالي يؤكّد ويدعّم استنتاج الدرس السابق ، وفي الدرسين تلتقي البراهين والأدلة لقاءً منطقياً مباركاً .



ولكن في الدرس الحالي سوف نستنتج أشياء جديدة غير تدعيم استنتاج الدرس السابق .

والنتيجة التي نتوصل اليها من الادلة الماركسية ومن اعترافات كتابها أنه لم يكن ممكناً للماركسية أن تنشأ وتظهر قبل الوقت التي نشأت وظهرت فيه ، ولم تكن ضرورة تاريخية لذلك — أو بالتعبير الصحيح ضرورة

منطقية . واذا كانت هنالك ضرورة لوجودهـا في المجتمع الصناعي والرأسمالي الناضج مثل مجتمعات المانيا وفرنسا وانجلترا ، فلا ضرورة لوجودها في بقية المجتمعات ... واذا كانت هناك ضرورة لوجودها في المجتمع الرأسمالي مثل المانيا وفرنسا وانجلترا في أواخر القرن التاسع عشر ، فلا ضرورة لوجودها بل – وحسب المنطق الماركسي – لا يمكن أن تظهر وتبسط نفوذها في المجتمعات المتأخرة في سلّم الانتاج الاقتصادي وفي مجتمعات الفلاحين والرعاة والموظفين والبرجوازيين الصغار ! ففي هكذا مجتمعات هناك « ضرورة تاريخية » لرواج وانتشار عقائد وأفكار « غير ماركسية » . وهذه هي حقيقة ماركسية مؤكدة . لهذا السبب فان الدعوة الى الماركسية في مثل هذه المجتمعات سوف تكون عديمة التأثير اذا لم نقل غير معقولة – حسب المفهوم الماركسي نفسه .

تقول الماركسية : إن كل نظرية اجتماعية تُولد من أجل حل تناقض خاص وليس لها أية صلاحية مستقبلية لحل تناقضات المجتمع الجديد . واذا « كان عكسها لحاجات تطور الحياة المادية للمجتمع أصدق »[8] فهي مؤهلة فقط لحل ذلك التناقض الذي ابتلي به المجتمع . والماركسية كما يدعي « ماركس » و « انجلس » ما هي الا الانعكاس الصحيح والواضح للشروط المادية لعصر ماركس ... فهي مؤهلة لحل تناقض عصره فحسب وليس لها أية خاصيّة اضافية سوى امكانها القيام فقط بحل التناقضات القائمة بين قوى الانتاج النامية في مجتمع رأس المال وبين علاقات الانتاج وكيفية التملّك الرأسمالي حيث أنها بهذه الطريقة تجعل الملكية جماعية « اشتراكية» متوافقة ومتّحدة مع حالة الانتاج . اذن فالمجتمعات التي لم ينشأ في وسطها التناقض الرأسمالي ولم تحقق ظروف الانتاج الرأسمالي ولا تملك أساليب

---

(٨) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية .

انتاج رأسمالية نامية ... المجتمعات التي تعيش نظام الاقطاع أو الرق أو التي تعيش المراحل البدائية للحياة الرأسمالية ــ هكذا مجتمعات ــ لا يمكن أن تصبح ماركسية. وعدم الامكان هذا كما تقرر الماركسية ــ حتمي والزامي وليس اختياري .

من الممكن ــ هنا ــ أن يعترض بعض « الماركسيين » فيقولوا : صحيح أن الماركسية ــ كنظرية اجتماعية ــ لم يكن بمقدورها الظهور قبل أن تتوفر لها الشروط المادية الخاصة بها في المجتمع ... وصحيح أيضاً أنها انما ظهرت فذلك بعد أن تكاملت تلك الشروط .. ولكن ذلك لا يمنع أبداً وبعد ظهور الماركسية في المجتمعات الاوربية الصناعية من أن تنتشر وتبسط نفوذها في المجتمعات المتخلفة بواسطة « الاعلام » و « نشر الكتب الماركسية » ! ليعتقد بها الناس ! كما أن هذه الظاهرة واقعة حالياً في المجتمعات الاقطاعية والرأسمالية المبتدئة حيث ان الماركسية أصبحت عقيدة جماهير من الفلاحين والمثقفين والرعاة !

وفي الجواب على ذلك نقول : ان « تمركس » قسماً من الفلاحين والعشائريين والمثقفين وحتى الاقطاعيين والرأسماليين في المجتمعات المتخلفة التي لم تبلغ بعد مرحلة المجتمعات التي عاصرت « ماركس » لهي من الوقائع التي لا يمكن انكار حصولها .

ولكن هذه الواقعة هي واحدة من آلاف الوقائع الحية التي تناقض « الماركسية » ، وان هكذا وقائع عينيّة وحقائق ملموسة تناقض « الماركسية » نقبلها ونوافق على صحتها أيضاً . ولكن هذه الوقائع والظواهر المناقضة « للماركسية » ليس مكانها هنا في هذا الدرس الذي هو مخصص لدراسة الحقائق والنظريات الماركسية لنستند عليها في اكتشافنا لتناقضاتها مع ذاتها ! .. أي لنثبت خطأها وبطلانها بواسطتها .. لكي لا يبقى أمام

« الماركسيين » الذين يجادلون حتى في الوقائع الحية — أي مهرب سوى الاذعان والقبول بأدلتنا المنبثقة من الماركسية ذاتها !

واستناداً على الماركسية ذاتها ، نستنتج أنه من المستحيل أن تعتقد الطبقة « البروليتاريا » — التي تنشأ وتنمو في الشروط المادية الخاصة بها في المجتمعات الرأسمالية — « بالماركسية » وبنفس الوقت تعتقد نفس الاعتقاد طبقة أخرى كالفلاحين والعشائريين الذين لا يعيشون في شروط مادية تختلف جوهرياً عن شروط « البروليتاريا » المادية ، وتناقضات مجتمع غير تناقضات مجتمع الرأسمالية ... أما اذا لم يكن ذلك مستحيلاً فلا بد من أن يكون ظهور عقيدة واحدة في نوعين من الشروط المادية مختلفين . أي إن العقيدة والأفكار الاجتماعية غير تابعة للشروط المادية وأساليب وسائل الانتاج في المجتمع ، وهذه الحقيقة مضادة « للماركسيين » أيضاً .

اذن ، ان « الماركسية » لم تكن لوجودها أية ضرورة تاريخية ومنطقية قبل ظهور « البروليتاريا » وحتى أنها لم تكن موجودة فعلاً ... وبعد زوال « البروليتاريا » تفقد ضرورتها التاريخية فتصبح باطلة أيضاً .

الدرس الثالث

« الماركسية » في عهد « ماركس » و « انجلس »

وجدنا في الدرسين الماضيين أن « الماركسية » لم تكن لوجودها أية ضرورة تاريخية ومنطقية قبل ظهور « البروليتاريا » — طبقة العمال والأجراء في المجتمع الرأسمالي — وحتى أنها لم تكن موجودة فعلاً ... وبعد زوال « البروليتاريا » تفقد ضرورتها التاريخية فتصبح باطلة أيضاً .

بعد أن عرفنا أن وجودها باطل وغير منطقي قبل وجود «البروليتاريا» وبعد زوالها ، نريد أن نطرح التساؤل التالي للبحث في درسنا الحاضر : هل إن وجود « الماركسية » في عهد « ماركس » و « انجلس » باطل أيضاً !؟

ان الماركسية تجيب على هذا التساؤل بالنفي ... فتقول ان الطبقة العاملة كانت تنمو بقوة في عهد ماركس وانجلس في كل من المانيا وفرنسا وانجلترا ، وانها في انجلترا خاصة كانت تشكل الاكثرية الساحقة [1] ... ثم ان التناقض الناشئ بين وسائل و قوى الإنتاج و بين علاقات الانتاج الرأسمالية كان قد اشتد في اعقاب الثورة الصناعية في بريطانيا و في بعض الدول الأوربية الاخرى في ذلك العصر ، فوجد هذا التناقض طريقاً لحلّه في

---

(1) هذا ما يقوله ماركس و انجلس .. الذي سنأتي على ذكره في الدروس القادمة

« الماركسية » أو « الاشتراكية العلمية » التي هي جزء منها وذلك في نظريتها القائلة بأن الملكية الجماعية « الاشتراكية » يجب أن تحل محل الملكية الخاصة لأدوات الانتاج .

اذن لا بد من أن نتأكد من صحة هذه المقولة ، لنرى اذا ما كانت « الماركسية » في عهد انجلس وماركس صحيحة أم باطلة ؟ وهذا ما سنراه في الدرس التالي ...

خطأ وبطلان «الماركسية»
حتى في عهد ماركس وانجلس

استناداً على الأسس الماركسية يستنتج بصورة منطقية : إن هذه النظرية الاجتماعية ومذهبها الفلسفي سيصبحان باطلان بعد فترة من التاريخ (الدرس الأول) .. وهذه هي حصيلة منطقية لأهم أسس وقواعد «المادية الديالكتيكية والنظرة المادية للتاريخ» التي هي جزء من «الماركسية».

من النتائج المنطقية المسلّمة لمبادىء «الماركسية» التي كانت من المسلّمات في عهد ماركس وانجلس هي : ان «الماركسية» — كنظرة اجتماعية — ستكون لاغية وباطلة بعد قضاء تمام مرحلتها التاريخية .. وان القول بأن «الماركسية تصبح باطلة ولاغية» يعني بأنه حتى المبادىء الماركسية التي ساهمت في استنتاجنا هذا ستصبح باطلة أيضاً .. لأنها من أجزاء الماركسية وحقائقها الاساسية ... وإبطال الماركسية يعني إبطال أجزائها أيضاً .

فعندما يصبح الاساس الماركسي القائل بـ «أن كل نظرية ستبطل بعد فترة من الزمن وبتأثير من تغيّر الشروط الانتاجية التي أوجدتها وولّدتها»

نفسه باطلاً فستبطل معه كل الاسس الماركسية الاخرى التي سبقته وكوّنته. وبالتالي ستكون « الماركسية » حتّى في زمن نشوئها وظهورها باطلة ولاغية ... أي انها باطلة حتّى في عهد « ماركس » و « انجلس » !

وعلى سبيل المثال فان الفكرة القائلة « بأن النظريات والأفكار والعقائد هي وليدة الشروط الانتاجية للمجتمع وانعكاس صادق له » ستبطل أيضاً.
وكذلك الأصل الماركسي القائل بأن الفكر انعكاس للظروف وتابع لها وان العالم المادي لم يخلق بفعل « العقل الكلي » وإله خالق سيصبح باطلاً أيضاً.

وكذلك سيكون لاغياً وباطلاً الأصل الماركسي القائل بأن « العالم المادي أزلي وقديم وهو ليس بحادث أو مخلوق وليس بزائل أو فاني، وأنه لم يسبق الكون المادي أيُّ (عقل كل) وليس هناك أي وجود روحي وخالق الكون خارج نطاق المادة المحسوسة » [٢].

وباختصار فان الماركسية كلها ستصبح باطلة على ضوء ما سبق.

---

(٢) كما سيأتي، فان هذا – حسب رأي ماركس – أهم أسس الفلسفة المادية بصورة عامة، وما الفلسفة المادية سوى هذه الاسس!

الدرس الخامس

« الماركسية » كما هي

لمعرفة ما اذا كانت « الماركسية » صحيحة أم لا ، ينبغي دراستها ومعرفتها بصورة وافية . وذلك يتطلب النظر اليها من خلال مصادرها الاصيلة ومن ثم ملاحظتها على ضوء تلك المصادر

إن أهم المصادر الماركسية — المختصرة والجامعة — والتي تعرّف خير تعريف د « المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية » هو كتاب لستالين بالاسم نفسه .. وان الحزب الشيوعي الروسي والأحزاب الشيوعية في أوربا الشرقية والحزب الشيوعي الصيني والكوري الشمالي وفيتنام الشمالية والكثير من الاحزاب الشيوعية الاخرى ، تعتبر هـذا الكتاب وثيقة « معتبرة » وصورة كاملة للماركسية . ويخطأ كثيراً من يضع نفسه في عداد الماركسيين وهو لا يعتبر هذا الكتاب صحيحاً ! ذلك لأن ستالين — وفي الواقع كثيراً من المنظرين الكبار للحزب الشيوعي الروسي والمنظمات الشيوعية العالمية — ورفاقه قد بذلوا جهداً ووقتاً طويلاً لتحضير هـذه الصورة المعبّرة عن الحقيقة الماركسية .

ولذلك فان ادراج النص الكامل لهذا الكتاب سيكون عوناً لارجاع

الافكار والآراء المطروحة أمام الباحثين في الدروس المقبلة الى هـذا المصدر المهم .

ثم اني سأدعّم الاقوال المتخذة من هذا الكتاب بأقوال مؤيدة له لماركس وانجلس وبعض الأقوال المواكبة لها من لينين وماو وبعض رجال الفكر الماركسي في العالم الشيوعي .

وقد قام بترجمة هذا الكتاب لفيف من الشيوعيين باشراف « خالد بكداش » السكرتير الأوّل للحزب الشيوعي السوري وقد قارنته بالتراجم الانجليزية والفارسية المطبوعة في موسكو وبكين ... ولكي يأخذ القارىء صورة واضحة ودقيقة عن الماركسية من هذا الكتاب ، بادرت الى حذف « بعض الاضافات » و « الأمثلة الزائدة » التي تشوّش الذهن وتربكه . فالكتاب يحوي ٦ / ٧ الاصل الكامل وليس الاصل كله . وفي نفس الوقت انه يعطي القارىء صورة أوضح عن المادية الديالكتيكية وفهمـاً أوفى للمادية التاريخية .. واليك نص الكتاب .

ستالين :

المادية الديالكتيكية
والمادية التاريخية

المادية الديالكتيكية هي النظرية العامة للحزب الماركسي اللينيني . وقد سميت بالمادية الديالكتيكية لأن أسلوبها في النظر الى حوادث الطبيعة . أو طريقتها في البحث والمعرفة هي ديالكتيكية [1] ، ولأن تعليلها حوادث الطبيعة وتصورها لهذه الحوادث ، أي نظريتها ، هي مادية .

أما المادية التاريخية فتوسع نطاق مبادىء المادية الديالكتيكية حتى تشمل دراسة الحياة الاجتماعية ، وتطبق هذه المبادىء على حوادث الحياة الاجتماعية ، أي على درس المجتمع ، وعلى درس تاريخ المجتمع .

وعندما يعرّف ماركس وانجلس طريقتهما الديالكتيكية ، يرجعان عادة الى هيغل [2] ، باعتباره الفيلسوف الذي أبان الخطوط الاساسية للديالكتيك،

---

(١) سيأتي تحديد معنى كلمة « ديالكتيك » بعد قليل في سياق البحث. ويترجمها بعضهم بكلمة « جدلية » الا أن كلمة « جدلية » لا تؤدي المعنى المقصود أداء تاماً .

(هيئة التعريب)

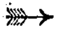
(٢) Hegel « ١٧٧٠ – ١٨٣٠ » اشهر وأعظم الفلاسفة المثاليين الالمان .

غير أن ذلك لا يعني أن ديالتيك ماركس وانجلس هو عين ديالكتيك هيغل ، لأن ماركس وانجلس لم يقتبسا من ديالكتيك هيغل سوى « نواته العقلية » وطرحا قشرته المثالية ، ثم وسعاه ونمياه ، واعطياه طابعاً علمياً حديثاً .

يقول ماركس :

« ان طريقتي الديالكتيكية لا تختلف عن الطريقة الهيغلية من حيث الاساس فحسب ، بل هي ضدها تماماً ، فحركة الفكر ، هذا الفكر الذي يشخصه هيغل ويطلق عليه اسم « الفكرة [1] هي في نظره ، خالق الواقع وصانعه ، فما الواقع الا الشكل الحادثي للفكرة . أما في نظري ، فعلى العكس ، ليست حركة الفكر سوى انعكاس الحركة الواقعية ، منقولة الى دماغ الانسان ومستقرة فيه » (كارل ماركس رأس المال — المجلد الأول — ص ٢٩ — الطبعة الفرنسية — مكتب المطبوعات — باريس — ١٩٣٨

وعندما يعرف ماركس وانجلس ماديتهما يرجعان عادة الى فورباخ [2] باعتباره الفيلسوف الذي أعاد الى المادية حقوقها . غير أن ذلك لا يعني أن مادية ماركس وانجلس هي عين مادية فورباخ . فإن ماركس وانجلس لم يقتبسا من مادية فورباخ سوى نواتها المركزية ، ثم وسعاها وجعلا منها



وعنوان عظمته الطريقة الديالكتيكية التي تصورها بشكل مثالي ، ولكنها كانت صحيحة من حيث الاساس ، وهو يذهب الى أن الفكرة المطلقة هي المبدأ الأول والواقع الوحيد ، و هي تتخذ شكلاً خارجيا في الطبيعة ، ثم تعود الى نفسها بشكل العقل . و الفكرة بذاتها هي خالق الطبيعة و التاريخ و صانعهما . وقد قلب ماركس ديالكتيك هيغل ووضعه على قدميه بعد أن تبينت له وحدة الذات والموضوع في الطبيعة وفي المجتمع البشري (هيئة التعريب)

(١) Idée .

(٢) لودفيغ فورباخ « ١٨٠٤ — ١٨٧٢ » فيلسوف ألماني مادي .

نظريه فلسفيه علمية للماديه ، وطرحا عنها ما تراكم عليها من قشور مثالية واخلاقية ودينية . ومن المعلوم من فورباخ ، رغم كونه مادياً من حيث الأساس ، احتج على نعته بالمادية ، حتى لقد قال انجلس مرار أن فورباخ "رغم أساسه" (المادي) "ظل سجين القيود المثالية التقليدية" و "أن مثالية فورباخ الحقيقية" تظهر (حال وصولنا الى فلسفته في الدين و الى فلسفته في الاخلاق) (فريدريك انجلس لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية [1] الالمانية — طبع موسكو ٩٤٦ ج ص ٣٠ — ٣٤) .

اخذت كلمة ديالكتيك من الكلمة اليونانية (دياليغو) ومعناها المحادثة والمجادلة . وكان الديالكتيك يعني ، في عهد الاولين ، فن الوصول الى الحقيقة باكتشاف التناقضات التي يتضمنها استدلال الخصم. و بالتغلب عليها

وكان بعض الفلاسفة الأولين يعتبرون أن اكتشاف تناقضات الفكر والمصادمة بين الآراء هما خير وسيلة لاكتشاف الحقيقة . فهذا الأسلوب الديالتيكي في التفكير ، الذي طبق فيما بعد على حوادث الطبيعة ، أصبح الطريقة الديالكتيكية لمعرفة الطبيعة . أن حوادث الطبيعة . بموجب هذه الطريقة ، هي متحركة متغيرة دائماً وأبداً ، وتطور الطبيعة هو نتيجة تطور تناقضات الطبيعة ، نتيجة الفعل المتبادل بين القوى المتضادة في الطبيعة .

ان الديالكتيك هو ، من حيث جوهره ، ضد الميتافيزية [2] تماماً .

١ — تتميز الطريقة الديالكتيكية الماركسية بالخطوط الأساسية التالية :

---

(١) كلاسيكية Classique : الكلاسيكي نعت جامع لأمور متفرقة . ودلالته العامة هي القدمية والاصالة واتباع السنن المقررة (هيئة التعريب)

(٢) الميتافيزية : وتعني حرفياً « ما وراء الطبيعة » أو « ما وراء الموجود الفيزيائي » . وقد رأينا الاحتفاظ بلفظها لأن ترجمتها لا تؤدي معناها أداء تاماً .

(هيئة التعريب)

أ) ان الديالكتيك ، خلافاً للميتافيزية ، لا يعتبر الطبيعة تراكماً عرضياً للاشياء ، أو حوادث بعضها منفصل عن بعض ، أو أحدها منعزل مستقل عن الآخر ، بل يعتبر الطبيعة كلاً واحداً ، ومتماسكاً ، تربط فيه الاشياء والحوادث فيما بينها ارتباطاً عضوياً ، ويتعلق أحدها بالآخر ، ويكون بعضها شرطاً لبعض بصورة متقابلة .

لذلك تعتبر الطريقة الكلاسيكية أن أي حادث من حوادث الطبيعة . لا يمكن فهمه اذا نظر اليه منفرداً ، بمعزل عن الحوادث المحيطة به ، اذ أن أي حادث في أي ميدان من ميادين الطبيعة ، يمكن أن ينقلب الى عبث فارغ لا معنى له ، اذا نظر اليه بمعزل عن الشروط التي تكتنفه ، واذا عزل عن هذه الشروط التي تكتنفه ، وعلى العكس ، يمكن فهم أي حادث من الحوادث وتبريره اذا نظر اليه من حيث ارتباطه ارتباطاً لا ينفصم بالحوادث المحيطة به أي اذا نظر اليه كما تحدده وتكيفه الحوادث التي تحيط به .

ب) ان الديالكتيك ، خلافاً للميتافيزية ، لا يعتبر الطبيعة حالة سكون وجمود ، حالة ركود واستقرار ، بل يعتبرها حالة حركة وتغير دائمين ، حالة تجدد وتطور لا ينقطعان ، ففيها دائماً شيء يولد ويتطور ، وشيء ينحل ويضمحل .

ولهذا تريد الطريقة الديالكتيكية أن لا يكتفي بالنظر الى الحوادث من حيث علاقات بعضها ببعض ، ومن حيث تكييف بعضها لبعض بصورة متقابلة ، بل أن ينظر اليها أيضاً من حيث حركتها ، من حيث تغيرها وتطورها ، من حيث ظهورها واختفائها .

وان المهم الجدير بالاعتبار قبل غيره في نظر الطريقة الديالكتيكية ، ليس الشيء الذي يبدو ، في لحظة معينة ، ثابتاً مستقراً وهو في الواقع آخذ في الفناء ، بل المهم الجدير بالاعتبار قبل غيره في نظرها ، هو الشيء

الذي يولد ويتطور ، ولو كان هذا الشيء يبدو في لحظة معينة غير ثابت وغير مستقر ، اذ أنه ليس في نظر الطريقة الديالكتيكية من شيء لا يقهر ولا يغلب سوى الشيء الذي يولد ويتطور .

يقول انجلس :

« ان الطبيعة بأجمعها ، من أضأل الأجزاء الى أكبر الأجسام ، من حبة الرمل الى الشمس ، من البروتيست (وهي الخلية الحية الابتدائية — ملاحظة من يوسف ستالين) الى الانسان . هي في حركة دائمة من النشوء والاضمحلال ، هي في مد لا ينقطع ، في حركة وتغير مستمرين وأبديين » (كارل ماركس وفريدريك انجلس [1] ضد دوهرنغ — ديالكتيك الطبيعة — ص ٤٩١ — موسكو — الطبعة الالمانية ١٩٣٥) .

ولذا فامالديالكتيك ، كما يقول انجلس :

« ... ينظر بالدرجة الأولى ، الى الأشياء والى انعكاسها العقلي ، من حيث تسلسلها ، من حيث حركتها ، من حيث نشوئها واضمحلالها » (المرجع ذاته — ص ٢٥) .

ج) ان الديالكتيك ، خلافاً للميتافيزية ، لا يعتبر حركة التطور حركة نمو بسيطة ، لا تؤدي التغييرات الكمية فيها الى تغييرات كيفية ، بل يعتبرها تطوراً ينتقل من تغييرات كمية ضئيلة وخفية الى تغييرات ظاهرة وأساسية ، أي الى تغييرات كيفية . وهذه التغييرات الكيفية ليست تدريجية ، بل هي سريعة ، فجائية ، وتحدث بقفزات من حالة الى أخرى . وليست

---

(١) ضد دوهرينغ : مؤلف وضعه فريدريك انجلس رداً على عالم الماني اسمه المانيا . وقد شرح انجلس خلال الرد عليه النظريات الماركسية الرئيسية في الفلسفة والاشتراكية والاقتصاد السياسي .

هذه التغييرات جائزة الوقوع ، بل هي ضرورية ، وهي نتيجة تراكم تغيرات غير محسوسة وتدريجية .

ولذلك تعتبر الطريقة الديالكتيكية إن من الواجب فهم حركة التطور لا من حيث هي حركة دائرية أو تكرار بسيط للطريق نفسه ، بل من حيث هي حركة تقدمية صاعدة ، وانتقال من الحالة الكيفية القديمة الى حالة كيفية جديدة ، وتطور ينتقل من البسيط الى المركب ، من الادنى الى الأعلى .

يقول انجلس :

« ان الطبيعة هي محك الاختبار للديالكتيك ، ولا بد من القول علوم الطبيعة الحديثة قد وفرت لهذا الاختبار مواد غنية الى أقصى حد . وهذه المواد تزداد كل يوم . وهكذا برهنت هذه العلوم ان الطبيعة تعمل ، في النتيجة بصورة ديالكتيكية لا بصورة ميتافيزية ، وأنها لا تتحرك في دائرة تبقى هي ذاتها دائماً وتتكرر الى الابد ، بل ان لها تاريخاً واقعياً . وبهذه المناسبة ينبغي أن نذكر بالدرجة الأولى ، داروين [١] الذي وجه ضربة قاسية الى الفهم الميتافيزي للطبيعة ، باثباته ان العالم العضوي بأسره ، كما هو موجود اليوم ، أي النباتات والحيوانات ، وبالتالي الانسان أيضاً ، هو كله نتاج تطور يجري منذ ملايين السنين » (المرجع ذاته ــ ص ٢٥) .

ويبين انجلس ان التغيرات الكمية تنقلب الى تغيرات كيفية في التطور الديالكتيكي .

في الفيزياء ... كل تغير هو انتقال من الكمية الى الكيفية ، هو نتيجة التغير الكمي لكمية الحركة ــ كيفما كان شكلها ــ سواء كانت ملازمة للجسم من داخله أم مضافة اليه من خارج ... فالنقاط الثابتة ، كما يقال في

---

(١) شارل داروين (١٨٠٩ - ١٨٨٢) عالم طبيعي انكليزي .

الفيزياء (هي نقاط الانتقال من حالة الى أخرى -- ملاحظة من يوسف ستالين) ليست ، على الغالب سوى النقاط العقدية التي تؤدي فيها زيادة الحركة أو انقاصا (وهو تغير كمي) الى حدوث تغير كيفي في جسم ما ، أي أنها النقاط التي تتحول فيها الكمية الى كيفية » (المرجع ذاته : ص ٥٠٢ — ٥٠٣) .

ويقول في الكلام عن الكيمياء :

« يمكن القول ان الكيمياء هي علوم التغيرات الكيفية الناشئة في الأجسام عن تغيرات كمية . وكان هيغل نفسه يعرف ذلك في عهده ... » المرجع ذاته ص ٥٠٣ .

د) ان نقطة الابتداء في الديالكتيك خلافاً للميتافيزية ، هي وجهة النظر القائمة على أن كل أشياء الطبيعة وحوادثها تحوي تناقضات داخلية، لأن لها جميعها جانباً سلبياً وجانباً ايجابياً ، ماضياً وحاضراً ، وفيها جميعها عناصر تضمحل أو تتطور . فنضال هذه المتضادات ، أي النضال بين القديم والجديد ، بين ما يموت وما يولد ، بين ما يفنى وما يتطور ، هو المحتوى الداخلي لحركة التطور ، هو المحتوى الداخلي لتحول التغيرات الكمية الى تغيرات كيفية .

ولذلك تعتبر الطريقةالديالكتيكية ، ان حركة التطور من الادنى الى الاعلى ، لا تجري بتطور الحوادث تطوراً تدريجياً متناسقاً ، بل بظهور التناقضات الملازمة للأشياء والحوادث بـ « نضال » الاتجاهات المتضادة ، التي تعمل على أساس هذه التناقضات .

يقول لينين :

« ان الديالكتيك ، بالمعنى الخاص للكلمة ، هو درس التناقضات في

ماهية الأشياء نفسها » (لينين – الدفاتر الفلسفية – ص ٢٦٣ ، الطبعة الروسية) .

ويقول في مكان آخر :

« التطور هو (صراع) المتضادات » (لينين – المؤلفات الكاملة – المجلد ١٣ – ص ٣٠١ – الطبعة الروسية) .

تلك هي بايجاز ، الخطوط الأساسية للطريقة الديالكتيكية الماركسية .

وليس من الصعب أن ندرك ما هنالك من أهمية عظمى في اخضاع دراسة الحياة الاجتماعية ودرس تاريخ المجتمع لمبادىء الطريقة الديالكتيكية ، وما هنالك من أهمية عظمى في تطبيق هذه المبادىء على تاريخ المجتمع وعلى النشاط العملي لحزب البروليثاريا .

فإذا صح أن ليس في العالم حوادث منعزلة ، اذا صح أن كل الحوادث مرتبطة فيما بينها ويكيف بعضها البعض الآخر بصورة متبادلة ، فمن الواضح أن كل نظام اجتماعي ، وكل حركة اجتماعية في التاريخ ، لا ينبغي الحكم عليهما من ناحية « العدالة الأبدية » ، أو من ناحية أية فكرة أخرى مقررة سلفاً ، كما يفعل المؤرخون على الغالب ، بل ينبغي لنا أن نبني حكمنا على أساس الظروف التي ولدت هذا النظام وهذه الحركة الاجتماعية المرتبطتين بهـا .

ان نظام الرق [1] يكون في الظروف الحاضرة خرقاً وبدعة مضادة

---

(١) الرق : هو النظام الاجتماعي الذي كان سائداً قديماً في اليونان وروما وغيرهما من أقطار الدنيا ، وكان قائماً على استملاك السيد « صاحب الارض أو الملاك ... الخ » لعدد من الرقيق « العبيد » يشتريهم ليعملوا في أرضه أو مشاريعه مقابل طعامهم فقط ، وكان له عليهم حق الملكية والتصرف ككل شيء آخر يملكه ، فيستطيع بيعهم أو ضربهم وتجويعهم أو قتلهم
(هيئة التعريب)

للطبيعة ولكن نظام الرق في ظروف المشاعية البدائية [1] ، الآخذة بالانحلال ، هو حادث مفهوم تماماً ومنطقي ، لأنه يعني خطوة الى الامام بالنسبة لنظام المشاعية البدائية .

ان المطالبة بإقامة الجمهورية الديموقراطية البورجوازية في ظروف القيصرية ، والمجتمع البورجوازي ، مثلاً في روسيا عام ١٩٠٥ ، كانت شيئاً مفهوماً وصحيحاً وثورياً تماماً ، لأن الجمهورية البورجوازية كانت تعني إذ ذاك خطوة الى الأمام . ولكن المطالبة بإقامة الجمهورية الديموقراطية البورجوازية في ظروف الاتحاد السوفياتي الحاضرة ، تكون خرقاً ، وشيئاً رجعياً مضاداً للثورة ، لأن الجمهورية البورجوازية هي خطوة الى الوراء بالنسبة الى الجمهورية السوفياتية » .

كل شيء يتعلق بالظروف ، بالمكان والزمان .

ومن الواضح أن وجود علم تاريخي ، وتطور هذا العلم ، شيئان مستحيلان بدون هذا الفهم التاريخي للحوادث الاجتماعية ، فمثل هذا الفهم فقط يمنع علم التاريخ من أن يصبح فوضى احتمالات وكوم أخطاء سخيفة .

وبعد ، إذا صح أن العالم يتحرك ويتطور دائماً وأبداً ، إذا صح أن اختفاء القديم ونشوء الجديد هما قانون للتطور ، أصبح من الواضح أن ليست هناك أنظمة اجتماعية ثابتة « غير قابلة للتغير » و « مبادىء أبدية » للملكية الخاصة والاستثمار ، وليست هناك « أفكار أبدية » عن خضوع الفلاحين لكبار ملاكي الأرض ، والعمال للرأسماليين .

---

(١) المشاعية البدائية : هي النظام الاجتماعي الذي كان موجوداً في أوائل عهود البشرية « عهود ما قبل التاريخ » وكان قائماً على المشاع في الارض وفي أدوات الانتاج البسيطة البدائية التي كان الانسان يستعملها في الصيد أو غيره وقد انحل هذا النظام مع تطور أدوات الانتاج ، وخلفه الرق . (هيئة التعريب)

وبالتالي ، يمكن أن يحل النظام الاشتراكي محل النظام الرأسمالي كما حل النظام الرأسمالي في حينه محل النظام الاقطاعي .

وبالتالي ، ينبغي أن نؤسس عملنا لا على الفئات الاجتماعية التي توقفت عن التطور ، وان كانت لا تزال الآن تمثل القوة السائدة ، بل على الفئات الاجتماعية التي تتطور والتي لها مستقبل وان كانت بعد ، لا تمثل القوة السائدة .

في أعوام ١٨٨٠ – ١٨٩٠ ، عهد نضال الماركسبين ضد الشعبيين ، كانت البروليتاريا في روسيا أقلية ضئيلة بالنسبة الى جماهير الفلاحين الفرديين الذين كانوا أكثرية السكان الكبرى . ولكن البروليتاريا كانت تتطور من حيث هي طبقة ، بينما كانت جماهير الفلاحين ، من حيث هي طبقة ، في انحلال . ونظراً لأن البروليتاريا كانت تتطور من حيث هي طبقة ، أسس الماركسيون عملهم عليها . وهم لم يخطئوا في ذلك . لأنه من المعلوم أن البروليتاريا التي لم تكن سوى قوى قليلة الأهمية ، أصبحت فيما بعد ، قوة تاريخية وسياسية من الدرجة الأولى .

فإذن : لأجل اجتناب الخطأ في السياسة يجب النظر الى الأمام لا الى الوراء .

وبعد ، اذا صح أن الانتقال من التغيرات الكمية البطيئة الى تغيرات كيفية فجائية وسريعة ، هو قانون التطور ، فمن الواضح أن الثورات التي تقوم بها الطبقات المضطهدة هي حادث طبيعي تماماً ، ولا مناص منه .

وبالتالي ، فالانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية وتحرر الطبقة العاملة من النير الرأسمالي يمكن تحقيقهما لا بتغييرات بسيطة بطيئة ولا باصلاحات ، بل فقط بتغيير كيفي للنظام الرأسمالي فقط ، أي بالثورة .

وإذن لأجل اجتناب الخطأ في السياسة يجب أن يكون الانسان ثورياً ، لا اصلاحياً .

وبعد ، اذا صح أن التطور يجري بانبثاق التناقضات الداخلية ، وبالنزاع بين القوى المتضادة على أساس هذه التناقضات ، وان غاية هذا النزاع هي قهر هذه التناقضات والتغلب عليها ، فمن الواضح أن نضال البروليتاريا الطبقي هو حادث طبيعي تماماً ، ولا مناص منه .

وبالتالي ، لا ينبغي اخفاء تناقضات النظام الرأسمالي ، بل ينبغي ابرازها وعرضها ، ولا ينبغي خنق النضال الطبقي ، بل ينبغي القيام به الى النهاية .

وإذن، لأجل اجتناب الخطأ في السياسة ينبغي اتباع سياسة بروليتارية طبقية حازمة ، لا سياسة اصلاحية تقول بالتناسق بين مصالح البروليتاريا ومصالح البورجوازية ، ولا سياسة تفاهمية تقول بـ «ادماج» الرأسمالية في الاشتراكية .

هذا ما تقول به الطريقة الديالكتيكية الماركسية لدى تطبيقها على الحياة الاجتماعية ، على تاريخ المجتمع .

أما المادية الفلسفية الماركسية فهي بدورها ، تعارض المثالية الفلسفية من حيث الاساس وعلى خط مستقيم .

٢ ــ تتميز المادية الفلسفية الماركسية بالخطوط الاساسية التالية :

أ ــ خلافاً للمثالية التي تعتبر العالم تجسداً لـ « الفكرة المطلقة » أو لـ « العقل الكلي » أو لـ «الوعي» ، تسير مادية ماركس الفلسفية من المبدأ القائل أن العالم بطبيعته مادي ، وان حوادث العالم المتعددة هي مظاهر مختلفة للمادة المتحركة ، وان العلاقات المتبادلة بين الحوادث وتكييف بعضها بعضاً بصورة متبادلة كما تقررها الطريقة الديالكتيكية ، هي قوانين

ضرورية لتطور المادة المتحركة ، وان العالم يتطور تبعاً لقوانين حركة المادة ، وهو ليس بحاجة لأي « عقل كلي » .

يقول انجلس :

« ان الفهم المادي للعالم يعني ، بكل بساطة ، فهم الطبيعة كما هي دون أية اضافة غريبة» (فريدريك انجلس : لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية ـ الطبعة الألمانية ـ موسكو ـ ص ٦٠) .

ولقد كتب لينين بصدد المفهوم المادي عند فيلسوف العهد القديم هيراقليط ، الذي جاء فيه أن « ... العالم هو واحد ، لم يخلقه أي اله أو أي انسان ، وقد كان ولا يزال وسيكون شعلة حية الى الابد ، تشتعل وتنطفىء تبعاً لقوانين معينة ... » فقال :

« يا له من شرح رائع لمبادىء المادية الديالكتيكية » (لينين : الدفاتر الفلسفية ـ ص ٣١٨ ـ الطبعة الروسية) .

ب ـ خلافاً للمثالية التي تؤكد أن شعورنا وحده هوالموجود واقعياً ، وأن العالم المادي ، والكائن ، والطبيعة ، لا توجد الا في ادراكنا واحساساتنا ، وتخيلاتنا ، وتصوراتنا ، تقوم المادية الفلسفية الماركسية على مبدأ آخر وهو ان المادة ، والطبيعة ، والكائن ، هي حقيقة موضوعية موجودة خارج الادراك أو الشعور وبصورة مستقلة عنه ، وأن المادة هي عنصر أول لأنها منبع الاحساسات ، والتصورات والادراك، بينما الادراك هو عنصر ثان ، مشتق لأنه انعكاس المادة ، انعكاس الكائن ، وأن الفكر هو نتاج المادة لما بلغت في تطورها درجة عالية من الكمال ، أو بتعبير أدق أن الفكر هو نتاج الدماغ ، والدماغ هو عضو التفكير ، فلا يمكن ، بالتالي ، فصل الفكر عن المادة دون الوقوع في خطأ كبير .

يقول انجلس :

« ان مسألة علاقة الفكر بالكائن أو علاقة العقل بالطبيعة ، هي المسألة العليا في كل فلسفة . وكان الفلاسفة تبعاً لاجابتهم على هذه المسألـــة ، ينقسمون الى معسكرين كبيرين : فأولئك الذين كانوا يؤكدون تقدم العقل على الطبيعة ، يؤلفون معسكر المثالية والآخرون الذين كانوا يقرون تقدم الطبيعة ، ينتمون الى مختلف مدارس المادية » (فريدريك انجلس : لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية ص ٢٢ — ٢٣) .

ويقول فيما بعد :

« ان العالم المادي ، الذي تدركه حواسنا والذي ننتمي اليه نحن أنفسنا ، هو الواقع الوحيد . أما ادراكنا وفكرنا فهما ، مهما ظهرا رفيعين ساميين ، ليسا سوى نتائج عضو مادي جسدي ، هو الدماغ ... ان المادة ليست من نتاج العقل ، بل ان العقل نفسه ليس سوى نتاج المادة الأعلى » (المرجع ذاته ص ٢٦) .

ولقد قال ماركس بصدد قضية المادة والفكر :

« لا يمكن فصل الفكر عن المادة المفكرة . فان هذه المادة هي جوهر كل ستغيرات التي تحدث» (فريدريك انجلس : الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية — المقدمة) .

ولما عرف لينين المادية الفلسفية الماركسية أفصح عن رأيه بالعبارات التالية :

« تقول المادية بصورة عامة أن الكائن الواقعي الموضوعي (المادة) هو مستقل عن الادراك ، عن الاحساسات ، عن التجربة ... فالادراك ، ليس الا انعكاس الكائن ، وهو في أحسن الحالات ، انعكاس صحيح تقريباً (أي انعكاس تام ، بالغ أعلى درجات الدقة) . » (لينين : المؤلفات

الكاملة – المجلد ١٣ – ص ٢٦٦ – ٢٦٧ - الطبعة الروشية) .

وقال فيما بعد :

« المادة هي ما ينتج الاحساسات بالتأثير في أعضاء حواسنا ، المادة هي واقع موضوعي تعطينا اياه الاحساسات . المادة ، والطبيعة ، والكائن والموجود الفيزيائي هي العنصر الأول ، بينما العقل ، والادراك والاحساسات والموجود النفسي ، هي العنصر الثاني » (المرجع ذاته : ص ١١٩ – ١٢٠)

« ان لوحة العالم هي لوحة تبين كيف تتحرك المادة وكيف « تفكر المادة » (المرجع ذاته : ص ٢٨٨) .

« الدماغ هو عضو التفكير » (المرجع ذاته ص ١٢٥) .

ج – خلافاً للمثالية التي تنكر امكان معرفة العالم وقوانينه ، ولا تؤمن بقيمة معارفنا ولا تعترف بالحقيقة الموضوعية وتعتبر أن العالم مملوء بـ« أشياء قائمة بذاتها » ولن يتوصل العلم أبداً الى معرفتها ، تقوم المادية الفلسفية الماركسية على المبدأ القائل أنه من الممكن تماماً معرفة العالم وقوانينه . وان معرفتنا لقوانين الطبيعة ، تلك المعرفة التي يجري تحقيقها بالعمل والتجربة ، هي معرفة ذات قيمة ، ولها معنى حقيقة موضوعية ، وأن ليس في العالم أشياء لا يمكن معرفتها ، وإنما فيه أشياء لا تزال مجهولة بعد ، وهي ستكشف وتصبح معروفة بوسائل العلم والعمل ...

تلك هي بايجاز الخطوط التي تميز المادية الفلسفية الماركسية .

ومن السهل أن ندرك الأهمية العظمى لتطبيق مبادىء المادية الفلسفية على درس الحياة الاجتماعية ، على درس تاريخ المجتمع ، كما أنه من السهل أن ندرك الأهمية العظمى لتطبيق هذه المبادىء على تاريخ المجتمع ، على النشاط العملي لحزب البروليتاريا .

فإذا صح أن الصلة بين حوادث الطبيعة وتكييف بعضها بعضاً بصورة متبادلة ، هما قانونان ضروريان من قوانين تطور الطبيعة ، نتج عن ذلك أن الصلة بين حوادث الحياة الاجتماعية وتكييف بعضها بعضاً بصورة متبادلة ، ليسا مجرد احتمالات ، بل هما أيضاً قانونان ضروريان من قوانين التطور الاجتماعي .

وبالتالي ، تخرج الحياة الاجتماعية ، وتاريخ المجتمع عن كونهما تكدس « احتمالات » ، بل يصبح تاريخ المجتمع تطوراً ضرورياً للمجتمع ، وتصبح دراسة التاريخ الاجتماعي علماً .

وعلى ذلك ، يجب أن يكون النشاط العملي لحزب البروليتاريا مؤسساً لا على الرغبات المحدودة « لنخبة من الافراد » ولا على مقتضيات « العقل » و « الاخلاق الكلية » ... الخ بل على قوانين التطور الاجتماعي ، وعلى دراسة هذه القوانين ...

وبالتالي ، يجب على حزب البروليتاريا ، في نشاطه العملي ، أن لا يستوحي أي سبب طارىء أياً كان ، بل أن يستوحي قوانين التطور الاجتماعي والنتائج العملية التي تنتج من هذه القوانين.

وبالتالي ، تصبح الاشتراكية علماً ، بعد أن كانت فيما مضى حلماً بمستقبل أحسن للانسانية ...

وبعد ، اذا صح أن الطبيعة ، أو الكائن ، أو العالم المادي هو العنصر الأول ، بينما الادراك أو الفكر ، هو العنصر الثاني ، المشتق ، واذا صح أن العالم المادي هو واقع موضوعي موجود بصورة مستقلة عن ادراك الناس ، بينما الادراك هو انعكاس هذا الواقع الموضوعي ، نتج عن ذلك : ان حياة المجتمع المادية ، أو موجود المجتمع ، هو أيضاً العنصر الأول ، أما حياة المجتمع العقلية فهي عنصر ثان ، مشتق ، وان حياة

المجتمع المادية هي واقع موضوعي موجود بصورة مستقلة عن ارادة الانسان ، أما حياة المجتمع العقلية فهي انعكاس هذا الواقع الموضوعي أو انعكاس الموجود .

وبالتالي يجب البحث عن منشأ حياة المجتمع العقلية ، وعن أصل الأفكار الاجتماعية ، والنظريات الاجتماعية ، والآراء السياسية ، والأوضاع السياسية . لا في الأفكار والنظريات ، ولا في الآراء والأوضاع السياسية نفسها . بل في شروط الحياة المادية للمجتمع . في الموجود الاجتماعي الذي تكون هذه الأفكار والنظريات والآراء وما اليها انعكاساً له.

وبالتالي ، اذا كنا نشاهد في مختلف أدوار تاريخ المجتمع ، أفكاراً ونظريات اجتماعية مختلفة ، وآراء وأوضاعاً سياسية متباينة ، اذا كنا نجد في ظل نظام الرق هذه الأفكار والنظريات والآراء والأوضاع السياسية بينما نجد غيرها في ظل الاقطاعية ، وغيرها أيضاً في ظل الرأسمالية ، فتفسير ذلك ليس في « طبيعة » الأفكار والنظريات والآراء والأوضاع السياسية نفسها ولا في خصائصها ، بل في شروط الحياة المادية للمجتمع في مختلف أدوار التطور الاجتماعي .

فالموجود الاجتماعي وشروط الحياة المادية للمجتمع هي التي تحدد أفكار المجتمع ونظرياته وآراءه السياسية وأوضاعه السياسية .

وقد كتب ماركس في هذا الموضوع ما يلي :

« ليس ادراك الناس هو الذي يحدد معيشتهم بل على العكس من ذلك أن معيشتهم الاجتماعية هي التي تحدد ادراكهم » (كارل ماركس — مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي — المقدمة) .

وبالتالي ، لأجل اجتناب الخطأ في السياسة وعدم الاستسلام لأحلام

فارغة . يجب على حزب البروليتاريا أن يؤسس عمله ليس على « مبادىء العقل الانساني » المجردة ، بل على الظروف الواقعية لحياة المجتمع المادية ، هذه الظروف التي تؤلف القوة الحاسمة في التطور الاجتماعي ، ويجب عليه أن يبني عمله ليس على « رغبات عظام الرجال » المحمودة ، بل على الحاجات الواقعية الحقيقية لتطور حياة المجتمع المادية ...

ان مصدر قوة الماركسية اللينينية وحيويتها ، هو أنها تستند في نشاطها العملي على حاجات تطور الحياة المادية للمجتمع ، دون أن تنفصل أبداً عن حياة المجتمع الواقعية .

غير أنه لا ينتج من أقوال ماركس أن الأفكار والنظريات الاجتماعية ، والآراء والأوضاع السياسية ، ليس لها شأنها أو أهميتها في الحياة الاجتماعية ، أو أنها لا تؤثر تأثيراً مقابلاً في المعيشة الاجتماعية ، وفي تطور الشروط المادية للحياة الاجتماعية . فنحن لم نتكلم حتى الآن الا عن أصل الافكار والنظريات الاجتماعية ، والآراء والأوضاع السياسية ، وعن نشوئها وظهورها ، فقلنا ان حياة المجتمع الروحية هي انعكاس لظروف حياته المادية . أما من حيث أهمية هذه الأفكار والنظريات الاجتماعية ، وهذه الآراء والأوضاع السياسية . ومن حيث دورها في التاريخ ، فالمادية التاريخية لا تنكر ذلك ، بل انها على العكس تشير اشارة خاصة الى دورها وأهميتها العظيمتين في الحياة الاجتماعية وفي تاريخ المجتمع .

ان الأفكار والنظريات الاجتماعية تختلف . فثمة أفكار ونظريات عتيقة فات أوانها ، وهي تخدم مصالح القوى الآخذة بالاضمحلال والفناء

في المجتمع . فخطورتها مقتصرة على أنها تكبح تطور المجتمع وتعوق رقيه . وثمة أفكار ونظريات جديدة ، أفكار الطليعة ونظرياتها تخدم مصالح قوى الطليعة في المجتمع ، وأهميتها قائمة على أنها تسهل تطور المجتمع ورقيه ، وهي : فوق ذلك ، كلما كان عكسها لحاجات تطور الحياة المادية للمجتمع أصدق ، كانت الأهمية التي تكتسبها أكبر .

ان الأفكار والنظريات الاجتماعية الجديدة لا تبرز الا عندما يضع تطور الحياة المادية للمجتمع ، مهمات جديدة أمام المجتمع . ولكنها اذا ما برزت أصبحت قوة ذات أهمية من الدرجة العليا ، تسهل انجاز المهمات الجديدة التي يضعها تطور الحياة المادية للمجتمع ، وتسهل رقي المجتمع . وتبدو اذ ذاك أهمية الدور الذي تقوم به الأفكار والنظريات الجديدة والآراء والأوضاع السياسية الجديدة ، من حيث هي قوة تنظيم وتعبئة وتحويل . وفي الحقيقة ، ان الأفكار والنظريات الاجتماعية الجديدة انما تظهر لأنها ضرورية للمجتمع ، فبدون عملها المنظم والمعبىء والمحول يستحيل حل المسائل العاجلة الملحة التي يقتضيها تطور الحياة المادية للمجتمع .

فالأفكار والنظريات الاجتماعية الجديدة ، التي يبعثها ما يضعه تطور حياة المجتمع المادية من مهمات جديدة ، تشق لنفسها الطريق ، وتتبناها الجماهير الشعبية ، فتعبىء هذه الجماهير وتنظمها ضد القوى المتلاشية في المجتمع ، وتسهل بذلك القضاء على هذه القوى التي تكبح تطور الحياة المادية للمجتمع .

وهكذا اذن الأفكار والنظريات الاجتماعية ، والأوضاع السياسية تتولد من المهمات العاجلة التي يضعها تطور الحياة المادية للمجتمع ، ثم تؤثر هي نفسها فيما بعد في المعيشة الاجتماعية ، وفي حياة المجتمع المادية ، بخلقها الشروط اللازمة لحل المسائل العاجلة الملحة في حياة المجتمع المادية ، وجعل تطور المجتمع الى الامام ممكناً .

وقد قال ماركس في هذا الموضوع :

« تصبح النظرية قوة مادية منذ سيطرتها على ألباب الجماهير » .

(كارل ماركس – نقد فلسفة الحق لهيغل) .

فإذن : لأجل أن يستطيع حزب البروليتاريا التأثير في ظروف الحياة المادية للمجتمع ، وتعجيل تطورها وتحسينها ، يجب عليه أن يستند الى نظرية اجتماعية تفصح بدقة عن حاجات تطور الحياة المادية للمجتمع ، وتكون بذلك قادرة على تحريك الجماهير الشعبية الغفيرة ، وقادرة على تعبئتها وتنظيمها في جيش حزب البروليتاريا الكبير ، هذا الجيش المستعد لتحطيم القوى الرجعية ، وشق الطريق للقوى المتقدمة في المجتمع ...

وان مصدر قوة الماركسية اللينينية ، ومنبع حيويتها ، هو أنها تستند الى نظرية متقدمة هي نظرية الطليعة ، التي تنعكس فيها بدقة حاجات تطور الحياة المادية للمجتمع ، وأنها تضع النظرية في المكان الرفيع اللائق بها ، وتعتبر أن من واجبها الاستفادة الى النهاية من قوتها المعبئة والمنظمة والمحولة .

على هذه الصورة تحل المادية التاريخية مسألة العلاقات بين الكائن الاجتماعي والوعي الاجتماعي ، بين ظروف تطور الحياة المادية وتطور الحياة الروحية للمجتمع .

٣ – المادية التاريخية : بقيت مسألة تحتاج الى ايضاح : ماذا ينبغي أن نفهم من وجهة نظر المادية التاريخية ، عندما نقول شروط حياة المجتمع المادية ، التي تحدد ، في النهاية ، هيئة المجتمع وأفكاره وآراءه وأوضاعه السياسية وما اليها ؟

ما هي « شروط حياة المجتمع المادية » ؟ ما هي الخطوط التي تميزها ؟

من المؤكد أن المفهوم « شروط حياة المجتمع المادية » يشمل ، قبل كل شيء ، الطبيعة التي تحيط بالمجتمع ، أو الوسط الجغرافي الذي يؤلف أحد الشروط الدائمة لحياة المجتمع المادية والذي يؤثر ولا ريب في تطور المجتمع . فما هو أثر الوسط الجغرافي في التطور الاجتماعي؟ ألا يكون الوسط الجغرافي القوة الرئيسية التي تحدد هيئة المجتمع وتعين طابع نظام الناس الاجتماعي ، وتقرر الانتقال من نظام الى آخر ؟

تجيب المادية التاريخية على هذا السؤال بالنفي . فالوسط الجغرافي هو ، دون جدال ، أحد الشروط الدائمة والضرورية لتطور المجتمع ، ومن المؤكد أنه يؤثر في هذا التطور ، فهو يعجل أو يبطىء سير التطور الاجتماعي ، ولكن ليس هذا التأثير حاسماً ، لأن تطور المجتمع وتغيراته تجري بصورة أسرع بكثير من تطور الوسط الجغرافي وتغيراته . فقد تتالت على أوروبا خلال ثلاثة آلاف سنة ، ثلاثة أنظمة اجتماعية مختلفة هي المشاعية البدائية ، والرق ، والنظام الاقطاعي ، بل تعاقبت في شرق أوروبا ، في أراضي الاتحاد السوفياتي ، أربعة أنظمة ، أما شروط أوروبا الجغرافية فلم تتغير قط خلال هذه المرحلة نفسها . واذا كان قد طرأ عليها بعض التغير فهو طفيف جداً ، حتى أن الجغرافيين يهملون التحدث عنه . وهذا مفهوم ، لأن حدوث تغييرات لها شيء من الخطورة في الوسط الجغرافي يحتاج الى ملايين السنين ، بينما تكفي بضع مئات السنين أو حوالي الفي سنة لحدوث تغييرات هامة جداً في نظام الناس الاجتماعي .

ينتج من ذلك أن الوسط الجغرافي لا يمكن أن يكون السبب الأساسي أو السبب الحاسم للتطور الاجتماعي ، إذ أن ما يبقى دون تغيير تقريباً ، خلال عشرات الألوف من السنين ، لا يمكن أن يكون السبب الأساسي لتطور شيء معرض لتغييرات أساسية خلال بضع مئات السنين .

ومن المؤكد أيضاً أن نمو السكان وكثافتهم يدخلان في مفهوم « شروط

حياة المجتمع المادية » ، لأن الناس هم عنصر أساسي لا بد منه في شروط حياة المجتمع المادية ، وبدون حد أدنى من الناس لا يمكن أن تكون هنالك أية حياة مادية للمجتمع ، أفلا يكون نمو السكان وكثافتهم القوة الأساسية التي تحدد طابع نظام الناس الاجتماعي ؟

تجيب المادية التاريخية على هذا السؤال أيضاً بالنفي . لا جرم أن نمو السكان يؤثر في التطور الاجتماعي ، فيسهله أو يبطئه ، ولكن لا يمكن أن يكون القوة الأساسية للتطور الاجتماعي ولا يمكن أن يكون تأثيره فيه تأثيراً حاسماً ، لأن نمو الناس بحد ذاته ، لا يعطينا مفتاح السؤال التالي : لماذا يعقب هذا النظام الاجتماعي ذاك النظام الاجتماعي لا غيره ؟ لماذا يعقب نظام الرق المشاعية البدائية ؟ ولماذا يعقب النظام الاقطاعي نظام الرق ؟ ولماذا يعقب النظام البورجوازي لا غيره ، النظام الاقطاعي ؟

فلو كان نمو السكان هو القوة الأساسية للتطور الاجتماعي . لكان من الواجب ، بالضرورة أن ينشأ عن ازدياد كثافة السكان ، نوع من نظام اجتماعي أعلى وأرقى ، وهو أمر غير واقع . فكثافة السكان هي في الصين أعلى بأربع مرات منها في الولايات المتحدة ، ومع ذلك فالولايات المتحدة هي في مستوى أعلى من الصين من حيث التطور الاجتماعي ، فلا يزال النظام السائد في الصين نظاماً شبه اقطاعي في حين أن الولايات المتحدة قد بلغت منذ أمد طويل المرحلة العليا للتطور الرأسمالي . وكثافة السكان في بلجيكا أعلى بتسع عشرة مرة منها في الولايات المتحدة ، وبست وعشرين مرة منها في الاتحاد السوفياتي ، ومع ذلك فالولايات المتحدة هي في مستوى أرقى من بلجيكا من حيث التطور الاجتماعي ، أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فلا تزال بلجيكا متأخرة عهداً تاريخياً كاملاً ، لأن النظام الرأسمالي يسود بلجيكا ، في حين أن الاتحاد السوفياتي قد انتهى من الرأسمالية وأقام النظام الاشتراكي .

ينتج من ذلك أن نمو السكان لبس ولا يمكن أن يكون القوة الاساسية لتطور المجتمع ، أي القوة التي تحدد طابع النظام الاجتماعي وهيئة المجتمع.

أ ــ ولكن ما هي إذن ، في مجموعة شروط حياة المجتمع المادية ، القوة الأساسية التي تحدد هيئة المجتمع وطابع النظام الاجتماعي وتقرر تطور المجتمع من نظام الى آخر ؟

تعتبر المادية التاريخية أن هذه القوة هي أسلوب الحصول على وسائل المعيشة الضرورية لحياة الناس ، أي أسلوب انتاج الحاجات المادية كالغذاء واللباس والأحذية والمسكن والوقود وأدوات الانتاج... الخ ، التي لا بد منها حتى يستطيع المجتمع أن يحيا وأن يتطور.

فلا بد ، لأجل الحياة ، من غذاء ولباس وأحذية ومسكن ووقود ... الخ . ولأجل الحصول على هذه الحوائج المادية يجب انتاجها ، ولأجل انتاجها لا بد من أدوات الانتاج التي ينتج الناس بمعونتها الغذاء واللباس والأحذية والمسكن والوقود ... الخ . ولا بد من معرفة انتاج هـــذه الأدوات ، ولا بد من معرفة استخدامها .

فأدوات الانتاج التي بمعونتها تنتج الحوائج المادية ، والناس الذين يستعملون أدوات الانتاج هذه ، وينتجون الحوائج المادية بفضل ما لديهم من تجربة في الانتاج ومن عادات للعمل ، تلك هي العناصر التي تؤلف ، بمجموعها ، قوى المجتمع المنتجة .

ولكن القوى المنتجة لا تؤلف الا جانباً واحداً من الانتاج ، أي جانباً واحداً من أسلوب الانتاج ، وهو الجانب الذي يعبر عن سلوك الناس نحو أشياء الطبيعة وقواها التي يستخدمونها لانتاج الحوائج المادية أما الجانب الآخر للانتاج ، أي الجانب الآخر لأسلوب الانتاج ، فهو علاقة الناس فيما بينهم أثناء سير الانتاج ، أو ما يسمى علاقات الانتاج بين

الناس . فالناس في نضالهم ضد الطبيعة التي يستثمرونها لانتاج الحوائج المادية . ليسوا منفردين . منعزلين بعضهم عن بعض . وليسوا أفراداً أحدهم منفصل عن الآخر ، بل هم ينتجون معاً في جماعات أو جمعيات.. فالانتاج هو ، دائماً ومهما تكن الشروط ، انتاج اجتماعي .

ففي أثناء انتاج الحوائج المادية يقيم الناس فيما بينهم هذه العلاقات أو تلك ضمن نطاق الانتاج ، أي يقيمون فيما بينهم هذه أو تلك من علاقات الانتاج . ويمكن أن تكون هذه العلاقات علاقات تعاون وتعاضد بين أناس محررين من كل استثمار ، ويمكن أن تكون علاقات سيطرة وخضوع ، كما يمكن أن تكون علاقات انتقال شكل من أشكال علاقات الانتاج الى شكل آخر . ولكن مهما يكن الطابع الذي تتسم به علاقات الانتاج فهي دائماً وتحت كل الأنظمة ، عنصر ضروري لا غنى عنه في الانتاج ، مثلها في ذلك مثل قوى المجتمع المنتجة سواء بسواء .

يقول ماركس :

في الانتاج : لا يؤثر الناس في الطبيعة فقط ، بل يؤثر بعضهم في البعض الآخر أيضاً ، فهم لا ينتجون الا بالتعاون فيما بينهم على شكل معين ، وبتبادل النشاط فيما بينهم . ومن أجل أن ينتجوا ، يدخل بعضهم مع بعض في صلات وعلاقات معينة ، ولا يتم تأثيرهم في الطبيعة ، أي لا يتم الانتاج ، إلا في حدود هذه الصلات والعلاقات الاجتماعية (كارل ماركس : العمل المأجور ورأس المال) .

يستخلص من ذلك أن الانتاج . أو أسلوب الانتاج . يشمل قوى المجتمع المنتجة كما يشمل علاقات الانتاج بين الناس سواء بسواء ، ففيه يتجسد اتحاد الطرفين خلال عملية انتاج الحوائج المادية .

ب ـــ الخاصة الأولى للانتاج أنه لا يقف أبداً مدة طويلة في نقطة

معينة : فهو دائماً في حالة تغير ونمو . وعلاوة على ذلك ، فان تغير أسلوب الانتاج يؤدي بصورة حتمية الى تغير النظام الاجتماعي بأسره ، وتغير الأفكار الاجتماعية والآراء والمؤسسات السياسية . أن تغير أسلوب الانتاج يؤدي الى صهر النظام الاجتماعي والسياسي كله صهراً جديداً . ويستخدم الناس في مختلف درجات التطور ، أدوات انتاج مختلفة أي أنهم ، بعبارة أبسط يحيون حياة مختلفة . ففي المشاعية البدائية أسلوب للانتاج ، وفي الرق أسلوب آخر ، وفي الاقطاعية أسلوب ثالث ،وهكذا . ويختلف نظام الناس الاجتماعي ، وتختلف حياتهم العقلية ، وآراؤهم ، ومؤسساتهم السياسية ، حسب أساليب الانتاج هذه .

ان المجتمع ذاته ، وأفكاره ونظرياته ، وآراءه ومؤسساته السياسية ، تتعلق ، من حيث الأساس بأسلوب الانتاج في المجتمع .

أو بعبارةأبسط : كل نمط من المعيشة ، يطابقه نمط من التفكير .

ومعنى هذا ان تاريخ تطور المجتمع ، هو ، قبل كل شيء ، تاريخ تطور الانتاج ، تاريخ أساليب الانتاج التي تتعاقب خلال العصور ، تاريخ تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج بين الناس .

وبالتالي ، فان تاريخ التطور الاجتماعي هو في الوقت نفسه تاريخ منتجي الحوائج المادية ، تاريخ الجماهير الكادحة التي هي القوى الأساسية في عملية الانتاج والتي تنتج الحوائج المادية الضرورية لمعيشة المجتمع .

وبالتالي ، إذا أراد العلم التاريخي أن يكون علماً حقيقياً كان عليه أن لا يقصر تاريخ التطور الاجتماعي على أعمال الملوك وقادة الجيوش ، أعمال « الفاتحين » و « مستعبدي » الدول ، بل أن يهتم قبل كل شيء ، بتاريخ منتجي الحوائج المادية ، تاريخ الجماهير الكادحة ، تاريخ الشعوب .

فإذن : يجب أن لا نبحث عن المفتاح الذي يسمح لنا بالكشف عن

قوانين تاريخ المجتمع ، في أدمغة الناس : أو في آراء المجتمع وأفكاره ، بل يجب أن نبحث عنه في أسلوب الانتاج الذي يمارسه المجتمع خلال كل دور من أدوار التاريخ ، أي في حياة المجتمع الاقتصادية .

وبالتالي ، فمهمة العلم التاريخي الرئيسية هي دراسة وكشف قوانين الانتاج ، وقوانين تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، أو قوانين التطور الاقتصادي للمجتمع .

وبالتالي ، اذا أراد حزب البروليتاريا أن يكون حزباً حقيقياً ، فيجب عليه أن يتعلم ، قبل كل شيء ، علم قوانين تطور الانتاج ، وقوانين التطور الاقتصادي للمجتمع .

وبالتالي ، يجب على حزب البروليتاريا ، لاجتناب الخطأ في السياسة أن يستوحي ، قبل كل شيء ، في وضع برنامجه ، كما في نشاطه العملي ، قوانين تطور الانتاج وقوانين التطور الاقتصادي للمجتمع .

ج — خاصة الانتاج الثانية هي أن تطوره وتغيراته تبدأ دائماً بتغير القوى المنتجة وتطورها ، وبتغيير وتطور أدوات الانتاج قبل غيرها . فالقوى المنتجة هي اذن أكثر عناصر الانتاج حركة وثورة . ففي بادىء الأمر تتعدل القوى المنتجة في المجتمع وتتطور ، وبعدئذ ، تبعاً لهذه التعديلات وطبقاً لها ، تتعدل علاقات الانتاج بين الناس أي علاقاتهم الاقتصادية . غير أن ذلك لا يعني أن علاقات الانتاج لا تؤثر في تطور القوى المنتجة ، أو هذه لا تتعلق بتلك ، فان علاقات الانتاج ، التي يتعلق تطورها بتطور القوى المنتجة ، تؤثر بدورها في تطور القوى المنتجة ، فتعجله أو تبطئه . ومن المهم أن نلاحظ علاوة على ذلك ، أن علاقات الانتاج لا يمكن أن تتأخر أمداً طويلاً عن نمو القوى المنتجة وأن تبقى في تناقض مع هذا النمو لأن القوى المنتجة لا تستطيع أن تتطور تطوراً

تاماً الا عندما تكون علاقات الانتاج مطابقة لطابع القوى المنتجة وحالتها ، وتفسح لها مجال التطور بحرية . ولذلك فمهما تأخرت علاقات الانتاج عن تطور القوى المنتجة ، فلا بد من أن ينتهي بها الأمر – وهو فعلاً ينتهي – بالمطابقة بينها وبين مستوى تطور القوى المنتجة ، وأن تتخذ طابعاً يلائم طابع هذه القوى المنتجة ، والا تعرضت الوحدة التي تجمع ، في نظام الانتاج بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الى خطر التفكك ، فيؤدي ذلك الى حدوث انقطاع في مجموع الانتاج ، الى وقوع أزمة في الانتاج ، الى تحطيم القوى المنتجة .

في الأقطار الرأسمالية – حيث الملكية الخاصة الرأسمالية ، لوسائل الانتاج ، تناقض ، بصورة بينة ، الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج ، وطابع القوى المنتجة – تكون الازمات الاقتصادية مثالاً للتنافر والخلاف بين علاقات الانتاج وطابع القوى المنتجة ، ومثالاً للنزاع الناسب بينها . فان الأزمات الاقتصادية التي تؤدي الى تحطيم القوى المنتجة ، هي نتيجة هذا الخلاف . وعلاوة على ذلك ، فان هذا الخلاف نفسه هو الاساس الاقتصادي للثورة الاجتماعية المدعوة الى هدم علاقات الانتاج الحالية ، وخلق علاقات جديدة مطابقة لطابع القوى المنتجة .

أما الاقتصاد الاشتراكي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية – حيث الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج هي في توافق تام مع الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج ، وحيث لا نجد ، بالتالي ، لا أزمات اقتصادية ولا تحطيماً للقوى المنتجة – فهو مثال للاتفاق التام بين علاقات الانتاج وطابع القوى المنتجة .

فإذن ، ليست القوى المنتجة أكثر عناصر الانتاج حركة وثورة فقط ، بل هي أيضاً العنصر الحاسم في تطور الانتاج .

وكما تكون القوى المنتجة ، كذلك يجب أن تكون علاقات الانتاج .

واذا كانت حالة القوى المنتجة تبين بأية أدوات انتاج ينتج الناس الحوائج المادية الضرورية لهم ، فإن حالة علاقات الانتاج تبين من جهتها من الذي يملك وسائل الانتاج (الأرض ، الأحراج ، المياه ، باطن الارض ، المواد الأولية ، أدوات الانتاج ، ابنية الاستثمار ، وسائل النقل والمواصلات ... الخ) من الذي يتصرف بوسائل الانتاج ؟ هل هي تحت تصرف المجتمع بأسره أم تحت تصرف أفراد آخرين أو جماعات أخرى أو طبقات أخرى ؟

وفيما يلي لوحة تبين الخطوط الكبرى لتطور القوى المنتجة منذ أقدم الأزمنة الى يومنا هذا : الانتقال من الأدوات الحجرية الغليظة الى القوس والسهام ، وبالتالي ، الانتقال من الصيد الى استخدام الحيوانات وتربية المواشي بشكل بدائي ، ثم الانتقال من الأدوات الحجرية الى المعدنية (الفأس الحديدية المحراث البدائي المجهز بسكة مصنوعة من حديد ... الخ) وبالتالي الانتقال الى غرس النباتات ، الى الزراعة ، ومن ثم اجراء تحسين جديد في الأدوات المعدنية لأجل صنع مختلف المواد وظهور الكور ذي المنفاخ ، وصناعة الأواني الفخارية ، وبالتالي ، تطور الحرف ، وانفصال الحرف عن الزراعة وتطور الحرف المستقلة أولاً ، ثم المانيفاكتورة فيما بعد ، ثم الانتقال من أدوات الانتاج الحرفي الى الآلة ، وتحويل الانتاج الحرفي – المانيفاكتوري الى صناعة ممكنة ومن ثم الانتقال الى نظام الآلات وظهور الصناعة الميكانيكية الحديثة الكبرى .

هذه هي بصورة اجمالية وغير كاملة اللوحة التي تبين تطور قوى المجتمع المنتجة طيلة تاريخ البشرية ، ولا حاجة الى القول أن تطور أدوات الانتاج وتحسينها لم يحدثا بصورة مستقلة عن الناس بل حققهما الناس الذين

لهم علاقة بالانتاج . وإذن : فالناس الذين هم عنصر أساسي في القوى المنتجة — يتغيرون ويتطورون بتغير أدوات الانتاج وتطورها . فقد رأينا أن تجربتهم في الانتاج ، وعاداتهم في العمل ، وقدرتهم على استعمال أدوات الانتاج ، قد تغيرت وتطورت .

وطبقاً لهذه التغيرات وهذا التطور في قوى المجتمع المنتجة خلال التاريخ ، تغيرت وتطورت علاقات الانتاج بين الناس أي علاقاتهم الاقتصادية » .

ولقد سجل التاريخ خمسة أنواع أساسية لعلاقات الانتاج : المشاعية البدائية ، الرق ، النظام الاقطاعي ، النظام الرأسمالي ، والنظام الاشتراكي.

في نظام المشاعية البدائية ، تؤلف الملكية الجماعية لوسائل الانتاج « أساس علاقات الانتاج » . وذلك يطابق من حيث الاساس طابع القوى المنتجة في هذا الدور . فالأدوات الحجرية وكذلك القوس والسهام التي ظهرت فيما بعد ، لم تكن تسمح للناس بأن يناضلوا منفردين ضد قوى الطبيعة والحيوانات المفترسة . فلاجل قطف الأثمار في الغابات ، لأجل صيد السمك ، ولأجل بناء مسكن ما ، كان الناس مجبرين على العمل معاً بصورة مشتركة ، اذا ما أرادوا اجتناب الموت جوعاً أو الوقوع فريسة للحيوانات الضارية أو للقبائل المجاورة . ويؤدي العمل المشترك الى الملكية المشتركة لوسائل الانتاج وللمنتجات أيضاً . فهنا ، اذا استثنينا الملكية الفردية لبعض أدوات الانتاج التي تؤلف في الوقت نفسه أسلحة دفاع ضد الحيوانات المفترسة ، لم نجد معنى لمفهوم الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هنا : لا استثمار ولا طبقات .

وفي نظام الرق تؤلف ملكية سيد العبيد لوسائل الانتاج وللشغيل أي

للعبد الذي يستطيع بيعه وشراءه وقتله كالماشية ـ أساس علاقات الانتاج ، وعلاقات الانتاج كهذه تطابق من حيث الاساس ، حالة القوى المنتجة في هذا الدور . فعوضاً عن الأدوات الحجرية أصبحت عند الناس الآن أدوات معدنية ، وبدلاً من اقتصاد يقتصر على صيد بدائي فقير ويجهل تربية المواشي والزراعة ، نشهد ظهور تربية المواشي ، والزراعة وحرف شتى ، وتقسيم العمل بين هذه الفروع المختلفة للانتاج ، كما نشهد ظهور امكان تبادل المنتجات بين الافراد والجماعات وامكان تراكم الثروة بين أيدي عدد ضئيل من الناس وتكدس وسائل الانتاج بصورة فعلية في أيدي أقلية وامكان جعل الاكثرية خاضعة للاقلية وتحويل أكثريةالناس الى عبيد . فهنا لم يبق عمل مشترك حر يقوم به جميع أعضاء المجتمع خلال سير الانتاج . هنا يسود العمل الاجباري عمل عبيد ستثمرهم سادة عاطلون منعمون ، ولهذا لم تبق أيضاً ملكية مشتركة لوسائل الانتاج ولا للمنتجات . اذ حلت محلها الملكية الخاصة . هنا : يصبح سيد العبيد هو المالك الأول والرئيسي ، المالك المطلق :

أغنياء وفقراء ، مستثمرين ومستثمَرون ، أناس لهم كل الحقوق وأناس ليس لهم أي حق ، نضال حقيقي طبقي حاد بين هؤلاء وأولئك : تلك هي لوحة نظام الرق !

وفي النظام الاقطاعي تؤلف ملكية النبيل الاقطاعي لوسائل الانتاج ، وملكيته المحدودة للشغيل ـ وهو القن الذي لم يعد في استطاعة الاقطاعي قتله ، غير أن في امكانه بيعه وشراؤه ـ أساس علاقات الانتاج . ونجد الى جانب الملكية الاقطاعية ، ملكية الفلاح والحرفي الفردية المشتملة على أدوات الانتاج ، وعلى اقتصادهما الخاص المؤسس على العمل الشخصي . وعلاقات الانتاج هذه تطابق من حيث الاساس حالة القوى المنتجة في

هذا الدور . فان تحسين الحديد الصب واتقان معالجة الحديد ، وتعميم استعمال المحراث ونول النسيج وتطور الزراعة والبستنة وصناعة الخمور وصناعة الزيت تطوراً مستمراً ، وظهور المانيفاكتورات الى جانب ورشات الحرفيين ، كل ذلك يؤلف الخصائص المميزة لحالة القوى المنتجة.

وتتطلب القوى المنتجة الجديدة من الشغيل أن يبدي شيئاً من المبادهة والابتكار في الانتاج ، وذوقاً فيما يصنع ، واهتماماً بالعمل . ولذلك يتخلى النبيل الاقطاعي عن العبد الرقيق الخالي من كل اهتمام بالعمل ، والمحروم من كل مبادهة على الاطلاق ، ويفضل أن يعامل قناً يملك اقتصاده الخاص وأدوات الانتاج ، ولديه شيء من الاهتمام بالعمل، هذا الاهتمام الذي لا بد منه حتى يزرع الارض ويدفع حصة من عين محصوله الى الاقطاعي .

وهنا تتابع الملكية الخاصة تطورها ، ويبقى الاستثمار تقريباً على مثل قسوته في عهد الرق ، يكاد أن لا يلين الا قليلاً . فالنضال الطبقي بين المستثمَرين والمستثمِرين ، هو الميزة الأساسية للنظام الاقطاعي .

في النظام الرأسمالي ، تؤلف الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج ، أساس علاقات الانتاج ، أما امتلاك المنتجين ، أي العمال المأجورين ، فليس له وجود . ولا يستطيع الرأسمالي قتلهم ولا بيعهم ، لأنهم محررون من كل تبعية شخصية . غير أنهم محرومون من وسائل الانتاج وهم مضطرون ، لكي لا يموتوا جوعاً، أن يبيعوا قوة عملهم للرأسمالي وأن يعانوا نير الاستثمار. وهنالك الى جانب الملكيةالرأسمالية لوسائل الانتاج، ملكية الفلاح والحرفي الخاصة لأدوات الانتاج ، بعدما تحررا من القنانة ، فقد كانت هذه الملكية المؤسسة على العمل الشخصي ، منتشرة انتشاراً واسعاً في بادىء الأمر . وحلت المصانع والمعامل العظيمةالمجهزة بالآلات،

محل ورشات الحرفيين والمانيفاكتورات ، كما أن الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة التي تدار على أساس العلم الزراعي والمجهزة بالآلات الزراعية ، حلت محل أملاك النبلاء التي كانت تزرع بواسطة أدوات الفلاحين البدائية.

وهذه القوى المنتجة الجديدة تتطلب من الشغيلة أن يكونوا أكثر ثقافة وذكاء من الاقنان الجاهلين البلداء ، وان يكون لديهم الكفاءة اللازمة لفهم الآلة ، وأن يجيدوا استعمالها كما ينبغي . ولهذا يفضل الرأسماليون أن يتعاملوا مع عمال مأجورين محررين من قيود القنانة ، وحائزين على ثقافة كافية تساعدهم على استعمال الآلات استعمالاً لائقاً .

ولكن الرأسمالية ، لسبب تنميتها القوى المنتجة بنسبة هائلة ، وقعت في تناقضات لا تستطيع حلها . فهي بانتاجها كميات متزايدة من البضائع ، وبانقاصها أسعار هذه البضائع ، تزيد المزاحمة تفاقماً وإشتداداً وترمي جماهير الملاكين الفرديين الصغار والمتوسطين في الخراب والدمار وتجعلهم في حالة البزوليتاريين وتخفض مقدرتهم الشرائية، وتكون النتيجة أن تصريف البضائع المصنوعة يصبح مستحيلاً . ان الرأسمالية، بتوسيعها الانتاج وبجمعها ملايين العمال في مصانع ومعامل عظيمة : تطبع عملية الانتاج بطابع اجتماعي ، وبذلك تنخر قاعدتها بنفسها لأن الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج ، يتطلب ملكية اجتماعية لوسائل الانتاج ، ولكن ملكية وسائل الانتاج تبقى ملكية خاصة رأسمالية غير متلائمة مع الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج .

ان هذه التناقضات المستعصية ، بين طابع القوى المنتجة وعلاقات الانتاج تظهر في أزمات فيض الانتاج الدورية ، فنرى الرأسماليين ، نظراً لعدم وجود شراة قادرين على الدفع بسبب خراب الجماهير الذي تقع مسؤوليته عليهم أنفسهم ، يضطرون الى حرق المحصولات واتلاف البضائع الجاهزة ، ووقف الانتاج ، وتحطيم القوى المنتجة ، بينما

ملايين الناس يقاسون آلام البطالة والجوع لا لفقدان البضائع بل لكثرة ما انتج منها .

ومعنى هذا ، ان علاقات الانتاج الرأسمالية لم تعد مطابقة لحالة القوى المنتجة ، بل دخلت معها في تناقض مستعص .

معنى هذا ، أن الرأسمالية تحمل في صلبها ثورة مدعوة الى احلال الملكية الاشتراكية محل الملكية الرأسمالية الحالية لوسائل الانتاج .

معنى هذا ، أن نضالاً طبقياً حاداً من أشد ما عرف بين المستثمرين والمستثمَرين ، هو الميزة الأساسية للنظام الرأسمالي . في النظام الاشتراكي الذي لم يتحقق ، حتى الآن ، الا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تؤلف الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج أساس علاقات الانتاج . هنا لم يبق لا مستثمِرون ولا مستثمَرون وتوزع المنتجات حسب العمل الذي يقدمه كل انسان ، وتبعاً للمبدأ القائل : « من لا يشتغل لا يأكل » . أما العلاقات بين الناس في عملية الانتاج فهي علاقات تعاون أخوي وتعاضد اشتراكي بين شغيلة محررين من الاستثمار . وعلاقات الانتاج هذه مطابقة تماماً لحالة القوى المنتجة ، لان الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج ، يجد دعامة له في الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج .

هذا ما يجعل الانتاج الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي يجهل أزمات فيض الانتاج الدورية وكل ما يرافقها من غرائب خرقاء .

هذا ما يجعل القوى المنتجة هنا تتطور بسرعة متزايدة لأن علاقات الانتاج المطابقة لها تفسح لهذا التطور مجالاً حراً رحيباً .

تلك هي لوحة تطور علاقات الانتاج بين الناس ، خلال تاريخ الانسانية .

هكذا يسير تطور علاقات الانتاج تبعاً لتطور القوى المنتجـــة في المجتمع ، وتبعاً لتطور أدوات الانتاج قبل كل شيء . وهذه التبعية هي التي تجعل التغير والتطور في القوى المنتجة يؤديان ، عاجلاً أو آجلاً ، الى تغير وتطور مطابقين في علاقات الانتاج .

يقول ماركس :

« ان استعمال وسائل العمل [1] وصنعها هما من مميزات العمل البشري بوجه خاص ، وان كنا نجدهما في حالة جرمبـــة عند بعض الأنواع الحيوانية . ولهذا السبب يعرف « فرانكلين » الانسان بقوله : « الانسان هو حيوان يصنع أدوات » Tool. Making Animal [2] هذا وان بقايا وسائل العمل القديمة لها من الاهمية في درس الأشكال الاقتصاديـــة للمجتمعات المندثرة ، ما لتركيب العظام المدفونة في الارض من أهمية في معرفة تنظيم العروق المنقرضة . وان ما يميز عهداً اقتصادياً عن عهد آخر هو طريقة صنع الشيء أكثر من الشيء المصنوع ذاته . فوسائل العمل هي مقاييس تطور الشغيل ومرآة مستوى العلاقات الاجتماعية التي يعمل ضمنها » (كارل ماركس : رأس المال — المجلد الأول — الجزء الأول — ص ١٩٥ — ١٩٦ ، مكتب المطبوعات — باريس ١٩٣٨) .

ويقول في مكان آخر :

«ان العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقوى المنتجة . وعندما يحصل الناس على قوى منتجة جديدة ، يغيرون أسلوبهم في الانتاج ، وبتغييرهم أسلوب الانتاج ، أي بتغييرهم طرق اكتساب

---

(١) يعني ماركس بـ « وسائل العمل » أدوات الانتاج على الخصوص .
(ملاحظة يوسف ستالين)

(٢) هذه العبارة موجودة بالانكليزية في الاصل (هيئة التعريب)

معيشتهم ، يغيرون كل علاقاتهم الاجتماعية. فطاحونة الهواء تعطي مجتمع الحاكم الاقطاعي ، والطاحونة البخارية تعطيك مجتمع الرأسمالي الصناعي » (كارل ماركس : بؤس الفلسفة ، جواب على فلسفة البؤس للسيد برودون ص ٩٩ — مكتب المطبوعات — باريس ١٩٣٧) .

« أن هنالك حركة نمو مستمرة في القوى المنتجة ، وحركة تهديم مستمرة في العلاقات الاجتماعية ، وحركة تكون مستمرة في الأفكار ، وليس من شيء ثابت سوى تجريد الحركة » (المرجع ذاته ص ٩٩) .

ويعطي انجلس في مقدمة « بيان الحزب الشيوعي » التعريف التالي للمادية التاريخية :

« ان الانتاج الاقتصادي ، والبناء الاجتماعي الذي ينتج منه بالضرورة ، يؤلفان ، في كل عهد تاريخي ، أساس التاريخ السياسي والفكري لهذا العهد ... وبالتالي فكل التاريخ منذ انحلال ملكية الارض المشاعية البدائية ، هو تاريخ صراع بين طبقات مستثمَرة وطبقات مستثمِرة ، بين طبقات مسودة وطبقات سائدة ، في مختلف مراحل تطورها الاجتماعي ... وقد بلغ هذا الصراع في الوقت الحاضر مرحلة أصبحت فيها الطبقة المستثمَرة المضطهدة (البروليتاريا) لا تستطيع أن تتحرر من الطبقة التي تستثمِرها وتضطهدها (البورجوازية) دون أن تحرر ، في الوقت نفسه والى الأبد ، المجتمع بأسره من الاستثمار ومن الاضطهاد ومن صراع الطبقات » (مقدمة فريدريك انجلس للطبعة الالمانية (١٨٨٣) لبيان الحزب الشيوعي ص ٦ — مكتب المطبوعات — باريس ١٩٣٨) .

د — خاصة الانتاج الثالثة ، هي أن القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الانتاج التي تطابقها ، لا تنشأ خارج المجتمع القديم بعد زواله ، بل تنشأ في قلب النظام القديم نفسه ، فهي ليست نتيجة عمل واع مقصود يقوم به

الناس ، بل تبرز عفواً وبصورة مستقلة عن وعي الناس وارادتهم ، ويعود ذلك الى سببين :

أولاً – لأن الناس أحراراً في اختيار أسلوب الانتاج، فكل جيل جديد يجد عند دخوله الحياة ، قوى منتجة وعلاقات انتاج جاهزة ، خلقها عمل الأجيال السابقة . فكل جيل جديد مضطر أن يقبل ، في البداية ، كل ما يجده جاهزاً في ميدان الانتاج وأن يألفه ليستطيع انتاج الحاجات المادية .

ثانياً – لأن الناس عندما يحسنون هذه أو تلك من أدوات الانتاج ، وهذا أو ذلك من عناصر القوى المنتجة ، لا يدركون النتائج الاجتماعية التي يجب أن تؤدي اليها هذه التحسينات ، بل هم لا يفهمونها ولا تخطر لهم على بال ، فهم لا يفكرون الا في مصالحهم اليومية ، وفي تسهيل عملهم ، وفي الحصول على فائدة مباشرة وملموسة .

فلما بدأ بعض أعضاء المشاعية البدائية ، شيئاً فشيئاً ، يتلمسون الانتقال من الأدوات الحجرية الى الأدوات الحديدية ، كانوا ، ولا ريب يجهلون النتائج الاجتماعية التي سيؤدي اليها هذا التجديد . كانوا لا يفكرون فيها، وكانوا لا يدركون ولا يفهمون أن ادخال الأدوات المعدنية يعني ثورة في الانتاج ، وسيؤدي في النهاية الى نظام الرق . وغاية ما كانوا يريدون هو أن يسهلوا عملهم ويحصلوا على فائدة مباشرة ملموسة . فكان نشاطهم الواعي مقتصراً على نطاق ضيق ، هو نطاق هذه الفائدة الشخصية اليومية .

ولما أخذت البورجوازية الفتية الأوروبية في عهد النظام الاقطاعي ، تبني ، الى جانب ورشات الحرفيين الصغيرة ، مانيفاكتورات كبيرة ، وترقي بذلك قوى المجتمع المنتجة ، كانت دون أدنى ريب ، تجهل النتائج الاجتماعية التي سيؤدي اليها هذا التجديد ، كانت لا تفكر في ذلك ،

كانت لا تدرك ولا تفهم أن هذا التجديد « الصغير » سيؤدي الى حدوث تجمع جديد في القوى الاجتماعية وان هذا التجمع سينتهي بثورة ضد سلطة المالك التي كانت البورجوازية تخطب ودها ، وكذلك ضد طبقة النبلاء التي كان أحسن ممثلي هذه البورجوازية يحلمون غالباً بالدخول في صفوفها . فكل ما كانت تريده هو انقاص تكاليف انتاج البضائع ، والقاء أكبر كمية من البضائع في أسواق آسيا ، وفي أسواق أميركا التي اكتشفت حديثاً ، وزيادة ارباحها . فكان نشاطها الواعي منحصراً في نطاق ضيق ، هو نطاق هذه المصالح العملية اليومية .

ولما راح الرأسماليون الروس بالاتفاق مع الرأسماليين الاجانب ، يؤسسون في روسيا ، بهمة ونشاط ، الصناعة الكبرى الحديثة المجهزة بالآلات دون أن يمسوا القيصرية مع ترك الفلاحين طعاماً سائغاً لكبار ملاكي الارض ، كانوا دون ريب يجهلون النتائج الاجتماعية التي سيؤدي اليها هذا النمو العظيم في القوى المنتجة . كانوا لا يفكرون في ذلك ، وكانوا لا يدركون ولا يفهمون أن هذه القفزة الخطيرة للقوى المنتجة في المجتمع ستؤدي الى تجميع جديد للقوى الاجتماعية ، وان هذا التجمع سيسمح للبروليتاريا بأن تتحد مع الفلاحين وتحقق انتصار الثورة الاشتراكية فكل ما كانوا يريدون هو توسيع الانتاج الصناعي الى أقصى حد وتأمين سيادتهم في سوق داخلية عظيمة واسعة ، واحتكار الإنتاج وابتزاز أكبر ربح ممكن من الاقتصاد الوطني . فما كان نشاطهم الواعي ليتجاوز حدود مصالحهم اليومية العملية المحضة .

وقد قال ماركس في هذا الموضوع :

« ان الناس أثناء الانتاج الاجتماعي لمعيشتهم (أي أثناء انتاج الحوائج المادية الضرورية لحياة الناس (ملاحظة من يوسف ستالين) يقيمون فيما

بينهم علاقات معينة ، ضرورية مستقلة عن ارادتهم . وتطابق علاقات الانتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية » (كارل ماركس : مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي — المقدمة) .

ولكن ذلك لا يعني أن تغير علاقات الانتاج والانتقال من علاقات الانتاج القديمة الى الجديدة ، يجريان على خط مستقيم ، دون نزاعات ودون هزات بل على العكس « يجري هذا الانتقال عادة بقلب علاقات الانتاج القديمة قلباً ثورياً ، وباقامة العلاقات الجديدة مكانها» فإن تطور القوى المنتجة والتغييرات في ميدان علاقات الانتاج ، تجري ، خلال مرحلة معينة ، بصورة عفوية مستقلة عن ارادة الناس . ولكن ذلك لا يدوم الا الى حين ، أي الى أن تصبح القوى المنتجة، التي برزت وأخذت تتطور ، في درجة كافية من النضج . فعندما تبلغ القوى المنتجة الجديدة حد النضج ، تتحول علاقات الانتاج الموجودة والطبقات التي تمثلها ، الى حاجز « كؤود » لا يمكن ازاحته من الطريق الا بالنشاط الواعي للطبقات الجديدة ، وبعملها العنيف ، أي بالثورة . ويظهر اذ ذاك ، بشكل رائع ، الدور العظيم الذي تلعبه الأفكار الاجتماعية الجديدة والمؤسسات السياسية الجديدة والسلطة السياسية الجديدة ، الدعوة الى الغاء علاقات الانتاج القديمة ومحوها بالقوة . فعلى أساس النزاع بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الانتاج القديمة . وعلى أساس حاجات المجتمع الاقتصادية الجديدة ، تتولد أفكار اجتماعية جديدة . وهذه الأفكار الجديدة تنظم الجماهير وتعبئها ، فتتحد الجماهير في جيش سياسي جديد ، وتخلق سلطة ثورية جديدة ، تستخدمها لالغاء النظام القديم في ميدان علاقات الانتاج ومحوه بالقوة ، وتشييد نظام جديد فيه .

وهكذا يحل نشاط الناس الواعي محل سير التطور العفوي ، ويحل الانقلاب العنيف محل التطور السلمي ، وتحل الثورة محل التطور التدريجي .

ويقول ماركس :

ان البروليتاريا ، في نضالها ضد البورجوازية ، تتكون حتماً من طبقة ، وتنصب نفسها بالثورة ، طبقة سائدة ، وبصفتها طبقة سائدة ، تحطم بالعنف نظام الانتاج القديم » (كارل ماركس وفريدريك انجلس : بيان الحزب الشيوعي — ص ٢٣ — مكتب المطبوعات — باريس ١٩٣٣) .

ويقول في مكان آخر :

ان البروليتاريا ستستخدم سيادتها السياسية لانواع رأس المال شيئاً فشيئاً من البورجوازية ، ولجمع كل أدوات الانتاج في أيدي الدولة ، أي أيدي البروليتاريا المنظمة في طبقة سائدة ، ولزيادة كمية القوى المنتجة بأسرع ما يكون » (المرجع ذاته ص ٣٢) .

« العنف هو المولد لكل مجتمع قديم يتمخض بمجتمع جديد » (كارل ماركس : رأس المال — المجلد الأول — الجزء الثالث — ص ٢١٣ — باريس ١٩٣٩) .

وقد عرّف ماركس في المقدمة التاريخية لمؤلفه المشهور : « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » (١٨٥٩) جوهر المادية التاريخية تعريفاً عبقرياً فقال :

« ان الناس أثناء الانتاج الاجتماعي لمعيشتهم ، يقيمون فيما بينهم علاقات معينة ضرورية مستقلة عن ارادتهم . وتطابق علاقات الانتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية . ومجموع علاقات الانتاج هذه يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع ، أي الاساس الواقعي الذي يقوم عليه بناء فوقي حقوقي وسياسي وتطابقه كذلك أشكال معينة من الوعي الاجتماعي . ان أسلوب انتاج الحياة المادية يكيف تفاعل الحياة الاجتماعي ، والسياسي والفكري ، بصورة عامة . فليس ادراك الناس هو الذي يحدد

معيشتهم ، بل على العكس من ذلك معيشتهم الاجتماعية هي التي تحدد ادراكهم . وعندما تبلغ قوى المجتمع المنتجة المادية درجة معينـــة في تطورها ، تدخل في تناقض مع علاقات الانتاج الموجودة ، أو مع علاقات الملكية – وليست هذه سوى التعبير الحقوقي لتلك – التي كانت الى ذلك الحين متحركة ضمنها . فبعدما كانت هذه العلاقات أشكالاً لتطور القوى المنتجة ، تصبح قيوداً لهذه القوى ، وعندئذ ينفتح عهد ثورات اجتماعية . فان تغيير الاساس الاقتصادي يزعزع كل البناء الفوقي الهائل على صور مختلفة من السرعة أو البناء . وعند دراسة هذه الانقلابات ينبغي دائماً التمييز بين الانقلاب المادي لشروط الانتاج الاقتصادية– هذا الانقلاب الذي يشاهد بالضبط الخاص في علوم الطبيعة – وبين الأشكال الحقوقية ، والسياسية ، والدينية ، والفنية ، والفلسفية ، أو بكلمة مختصرة ، الأشكال الفكرية التي يتصور فيها الناس هذا النزاع ويكافحونه . فكما أنه لا يمكن الحكم على فرد وفقاً للفكرة التي لديه عن نفسه ، كذلك لا يمكن الحكم على عهد انقلاب كهذا ، وفقاً لوعيه . فينبغي تفسير هذا الوعي بتناقضات الحياة المادية ، وبالنزاع الذي تتعارض فيه قوى المجتمع المنتجة وعلاقات الانتاج . ان أي تكوين اجتماعي لا يموت أبداً قبل أن تتطور كل القوى المنتجة التي ينفتح لها المجال ، ولا تظهر أبداً علاقات الانتاج الجديدة ، المتفوقة على القديمة ، قبل أن تنضج شروط وجودها المادية في قلب المجتمع القديم ، ولهذا ، فالانسانية لا تضع أمامها أبداً الا مسائل تستطيع حلها ، اذ أنه يتضح ، عند الامعان في الأمور ، أن المسألة نفسها لا تبرز الا عندما تكون الشروط المادية لحلها موجودة أو على الأقل ، آخذة في التكون» .

هذا ما تعلمنا إياه المادية الماركسية المطبقة على الحياة الاجتماعيةوعلى تاريخ المجتمع .

تلك هي الخطوط الاساسية للمادية الديالكتيكية والتاريخية .

الدرس السادس

هل « الماركسية » علم ؟
أم مذهب فلسفي ؟!

يتبيّن من خلال دراسة النصوص السابقة بأن « الماركسية » تؤلف مذهباً فلسفياً وتصوراً كونياً ، وأن عنوانها يدلّ على هذه الحقيقة « الفلسفة المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية » .. أي أنها فلسفة تاريخية خاصة .. ويمكن التأكيد على أن الماركسية » مذهب فلسفي لسبب بسيط وذلك لأنها استنتاج فلسفي مستخرج من نتائج العلوم الطبيعية والاجتماعية ... ومنها « علم التاريخ » .

يتساءل جورج بوليتزر ورفيقاه حول الفرق بين العلم والفلسفة قائلين : « أوليست الفلسفة مماثلة للعلم ؟.. فيجيبون : لا تنفصل الفلسفة الماركسية عن العلوم ولكنها تتميّز عنها ... يدرس كل علم جانباً من الطبيعة كما هي .. أما الفلسفة الماركسية فهي النظرة العامة للطبيعة كما هي ... فهي بهذا فلسفة علمية بالرغم من أنها لا تماثل العلوم ! »[1].

ويريدون بذلك أنها ــ أي الماركسية ــ مبنيّة على نتائج العلوم ولكنها

---

(١) أصول الفلسفة الماركسية ١ /١٨ – ٢١ .

هي فلسفة واستنتاج فلسفي . ثم يضيفون قائلين : لقد اختصر ستالين كل ذلك فكتب يقول : « الماركسية هي العلم الذي يقوم بدراسة قوانين تطور الطبيعة والمجتمع »[1].

ف « الماركسية » تارة هي فلسفة واستنتاج فلسفي من نتائج العلوم ... وتارة أخرى – وبعد سطور من التعبير عنها كفلسفة – تصبح « علماً » ! حسب تعبير ستالين ، القائد المطاع وحجة الماركسيين !.

ونفس هؤلاء الماركسيين الذين يُعدّون من خبراء الماركسية وكتابها يقولون في نفس الكتاب : « يجب إذن التأكيد بقوة على طابع الاشتراكية الماركسية السامي .فهي ليست أسطورة ولا وحياً ولا نظاماً بين سائر النظم الفلسفية . بل هي علم » !.[2]

لاحظت أيها القارىء ... كيف أن « ستالين » والعلماء الماركسيين قد أوقعوا أنفسهم بهذه الورطة وبهذا التناقض الكلامي المخزي .. حيث أنهم – وفي صفحة واحدة من الكتاب الذي أعيد النظر فيه وطبع مئات المرّات وأشرف على إصلاحه وتنظيمه وترتيبه كبار المنظرين الماركسيين وكبريات المؤسسات العلمية – قد عرّفوا الماركسية بعدة تعاريف متناقضة لا تفصل بينهما سوى سطور قليلة فقالوا : أن « الماركسية » مذهب فلسفي ونظرية فلسفية ... وليست مذهباً فلسفياً !.. هي ليست علماً بل نظرية فلسفية مبنيّة على نتائج العلوم !.. وهي علم وليست نظرية فلسفية !..

إن الأقوال المتناقضة هذه نتيجة حتمية ومتوقعة لأن التناقض قد استحوذ

---

(١) أصول الفلسفة الماركسية ١ / ٢ ستالين حول الماركسية وفقه اللغة ، ٥٩ ، المطبوعات الاجتماعية باريس ١٩٥٣ .

(٢) أصول الفلسفة الماركسية ١ / ٤٠١ .

كلياً على الماركسيين وحتى على الماركسية ذاتها .. حيث أن المفهوم التي أعطته الماركسية بالنسبة إلى المعرفة والعلم والفلسفة وارتباطاتها بالشروط المادية للمجتمع ، وإلى أي حد تتفق كل نظرية علمية وفلسفة مع الحقيقة وإلى أي زمن ستدوم .. وهل الماركسية هي حقيقة دائمة أم هي مثل أي نظرية علمية ومذهب فلسفي متعلقة بمرحلة معينة من تطور المجتمع ولا بد أن تحل محلها نظرية ومذهب آخر كما سنأتي على تفصيل ذلك في الجزء الثاني الذي يلي هذا الكتاب .

والآن نقول : أن « الماركسية » علمٌ .. ولكن علم ماذا ؟ وما هو موضوعه ؟ هذا ما سنعرفه في الدرس التالي ..

الدرس السابع

اكتشاف أعم قوانين الكون والمجتمع
(هذا هو ادعاء الماركسية)

يقول جورج بوليتزر ورفيقاه « تدرس المادية الجدلية (الديالكتيكية) أعم قوانين الكون ، وهي القوانين التي تشترك فيها جميع جوانب الواقع ، من طبيعة فيزيائية وفكر مارّة بالطبيعة الحيّة وبالمجتمع »[١] .

ومن هذه الجهة عندما يتم تطبيق أصول الفلسفة المادية الديالكتيكية — التي هي حسب ادعاء الماركسيين : قوانين العالم الطبيعي اللابشري — على المجتمع الانساني يتولّد الشق الثاني للماركسية أي النظرة المادية للتاريخ والتي هي في حقيقتها نظرة مادية حول المجتمع الانساني .

إذن فالقوانين العامة والمشتركة التي ادّعت الماركسية أنها اكتشفتها والتي كانت السبب في تسميتها « بالعلم » — تتحكّم بالطبيعة والمجتمع في آن واحد .

يقول انجلس : « كما أن داروين اكتشف قانون تطوّر العالم العضوي ، كذلك اكتشف ماركس قانون تطور التاريخ البشري »[٢] .

---

(١) أصول الفلسفة الماركسية ١ /١٨ .
(٢) مختارات ٣ /١٣٥ انجلس : كلمة على قبر ماركس ١٧ آذار ١٨٨٣(مارس)

الدرس الثامن

قوانين التطور الاجتماعي

يدّعي كلٌّ من ماركس وانجلس أنهما اكتشفا القوانين المتحكّمة في حركة التطور الاجتماعي أو أحداث التاريخ ... وأن المفهوم المادي للتاريخ يعبّر عن هذه القوانين بالذات .. كما أن كل أساس من أسسهما النظرية هو أحد تلك القوانين .

يقول انجلس في فصل «الفلسفة المادية الديالكتيكية» من كتابه (فورباخ – نهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية) .. «ومن هنا يظهر كأن الحوادث التاريخية تسيّرها وتتحكّم فيها الصدفة ، ولكن إذا كان في الظاهر وعلى السطح أن السيطرة والحكم هما للصدفة أو الغرض (أو إرادة الانسان) فالواقع أن الذي يتحكّم حقيقة هو القوانين الخفيّة الداخلية وتصبح المسألة عبارة عن كشف هذه القوانين »[1] .. إذن لم يكن هدف ماركس النهائي سوى اكتشاف قوانين الحركة . أي القوانين التي تتحكّم في تاريخ المجتمع البشري وتسيّره .

---

(١) التفسير الاشتراكي للتاريخ ، للدكتور راشد البراوي ، ٧١ – مختارات ٤ / ٥٤ مع تفاوت في التعبير .

الدرس التاسع

القوانين المتحكمة في :
أساليب الانتاج وتطور القوى المنتجة
وعلاقات الانتاج

إن القوانين المتحكّمة في تطور المجتمع البشري تتلخص — حسب المفهوم المادي للتاريخ — في القوانين الموجّهة لأساليب الانتاج وتطوّر القوى المنتجة (أي تجارب الناس الانتاجية ووسائل الانتاج) وعلاقات الانتاج .

يقول ستالين : « يجب أن لا نبحث عن المفتاح الذي يسمح لنا بالكشف عن قوانين تاريخ المجتمع في أدمغة الناس أو في آراء المجتمع وأفكاره ... بل يجب أن نبحث عنه في أسلوب الانتاج الذي يمارسه المجتمع خلال كل دور من أدوار التاريخ ، أي في حياة المجتمع الاقتصادية .. وبالتالي فمهمّة العلم التاريخي الرئيسية هي دراسة وكشف قوانين الانتاج وقوانين تطوّر القوى المنتجة وعلاقات الانتاج أو قوانين التطور الاقتصادي للمجتمع »[1] .

ويقول جورج بوليتزر « النزعة المادية التاريخية هي النظرية العامة لطرق

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ٧٥ .

الانتاج .. والاقتصاد السياسي هو العلم الخاص بالقوانين الموضوعية التي تسيطر على علاقات الانتاج بين الناس »[1].

وهذه الأقوال هي من صميم الماركسية ، حيث يقول « ماركس » نفسه في مقدمة كتابه رأس المال : « إن الهدف النهائي لنا هو كشف القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الجديد »[2] .. أي أن ماركس كان يبحث عن قانون تطور المجتمع الرأسمالي الصناعي المعاصر له في اقتصاد ذلك المجتمع نفسه .. أي في أساليب ووسائل إنتاجه .

يقول انجلس : « المادية التاريخية .. أعني مفهوماً عن مجرى التاريخ العالمي يرى السبب الأول والقوة المحركة الحاسمة لجميع الأحداث التاريخية الهامّة في تطور المجتمع الاقتصادي .. في تغييرات أسلوب الانتاج والتبادل ، في انقسام المجتمع إلى طبقات مختلفة من جرّاء ذلك .. في الصراع بين هذه الطبقات »[3].

---

(١) أصول الفلسفة الماركسية ٢ / ٣٤ .

(٢) نفس المصدر ١ / ١٩ .

(٣) مختارات ٣ / ٥٥ مقدمة انجلس على كتابه (الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية) .

الدرس العاشر

نظرية بدون اثبات !

يدعي ماركس وانجلس أنهما طبقا نظريتهما الفلسفية حول الظواهر الطبيعية على الظاهرات الاجتماعية أي التاريخ فوجداها متحققة بصورة صحيحة وصادقة .

ولكن .. كيف وجداها صحيحة وعرفاها صادقة في التطبيق ؟! فمن أجل معرفة ذلك لا يوجد سوى سبيل واحد وهو التتبع العميق للتاريخ ... وأي تاريخ .. تاريخ العالم كله. وليس تاريخ بلد واحد أو قارة واحدة .. ولكل الظواهر الاجتماعية الحادثة وليس لظاهرة اجتماعية واحدة ... للاقتصاد والسياسة والثقافة والعقيدة والاخلاق والجيش والقانون والفن والعلم ... الخ ولكل شعوب الأرض وقاراتها !. هل فعلا شيئاً من ذلك ؟ كلا.. لأنهما لم يخلّفا أي أثر يحتوي تتبعهما الشامل للتاريخ !..و «رأسمال» ماركس لا يتعدّى دراسة المجتمع الرأسمالي المعاصر لمؤلفه !

فليس من السهل أبداً إثبات نظرية فلسفية شاملة لتاريخ الإنسان وحركة تطور المجتمع وقواه المحركة والعلاقة بين الظواهر الاجتماعية فيه ، بحيث يمكن استنتاج القوانين المتحكّمة في تطور المجتمع . فقد يكون ادّعاء ذلك سهلاً ولكن ليس اثباته .

وما دامت « النظرية » التي قدماها حول التاريخ والظواهر الاجتماعية خالية من البراهين التي تعتمد على مصادر التاريخ ودراسة المجتمع فانها لا زالت على شكل « فرضية » على أكثر تقدير ... افتراض لا تُعرف صحته من خطأه .

لذلك فان كل من ادعى أنه « ماركسي » مطالب باثبات النظرة المادية حول التاريخ فضلاً عن اثباته للمادية الديالكتيكية ... أي عليه أن ينجز ما عجز عن إنجازه كل من ماركس وانجلس ولينين وستالين وماو ورفاقهم وكل الاختصاصيين في الدول الشيوعية !

والغريب هو أن الملايين الذين يدّعون أنهم ماركسيين — باستثناء أفراد قلائل منهم — تعوزهم أدنى خبرة في علم الاجتماع ودراسة التاريخ ! في حين أن الانتماء إلى «الماركسية » يتطلب إلماماً واطلاعاً كافياً على تاريخ الانسان لكي يتم تطبيق نظرية المادية الديالكتيكية على كل حوادث التاريخ لمعرفة صحة الادعاء بمادية التاريخ وعلى ضوء نتائج ذلك التطبيق يتم تقييم «الماركسية » وتحديد الموقف منها ... في تلك الحالة فقط يتبيّن بصدق وحق كم هو عدد الماركسيين في العالم !.. الماركسيين الذين سبق انتمائهم العلم والاطلاع اللازم .

لذلك فأن دراسة « الماركسية » والتحقق من صحتها هي من واجبات « الماركسيين » أولاً .. ومن ثم واجب أي شخص يبتغي عقيدة صحيحة ولائقة للانسان ويريد أن يختار تصوراً كونياً واقعياً وإنسانياً معقولاً .

كيف تم دراسة وتقييم «الماركسية » ؟ هذا ما سنراه في الدرس التالي ..

دراسة «الماركسية»
نتيجة البحث في أي شق من شقيها ستكون صادقاً على الآخر

لقد عرفنا أن « الماركسية » تتكون من شقين :

١ ـ المادية الديالكتيكية. (وهي نظرة فلسفية حول الكون والحياة بصورة عامة) .

٢ ـ المادية التاريخية . (التفسير المادي للتاريخ) .

وقد أطلعنا في الدرس السابق على مدى الترابط الوثيق بين هذين الشقين وعرفنا أن صانعي «الماركسية » ادّعوا أن المجتمع والطبيعة كلاهما محكومان بالقوانين العامة والمشتركة .. وأن ما يحكم الطبيعة وظواهرها يحكم في الوقت نفسه الظواهر الاجتماعية والحوادث التاريخية وتطور المجتمعات البشرية أيضاً.

وفي هذا الدرس نشير إلى بعض المصادر التي تكشف عن التلازم والترابط الوثيقين بين شقي الماركسية ... يقول ستالين « أما المادية التاريخية فتوسّعُ نطاق مبادىء المادية الديالكتيكية حتى تشمل دراسة الحيــاة

الاجتماعية وتطبق هذه المبادىء على حوادث الحياة الاجتماعية أي على دراسة المجتمع وعلى درس تاريخ المجتمع »[1].

وخبراء الماركسية يؤكدون هذه المقولة بقولهم « كما توسع المادية التاريخية ميدان مبادىء المادية الجدلية (الديالكتيكية) فتشمل المجتمع »[2].

وعلى أساس هذه الأقوال ، نقول : ما دام الجانب الفلسفي من الماركسية (أي المادية الديالكتيكية) هو الأساس والبناء التحتي للنظرة المادية للتاريخ .. فانه متى ما تبيّن وعلى ضوء التحقيق والبحث بطلان المادية الديالكتيكية لوجب بالتتابع بطلان بناءها الفوقي أي المادية التاريخية. وبتعبير آخر : أن خطأ «المادية الديالكتيكية » وهي أساس للمادية التاريخية سيعني خطأ الثانية أيضاً .

ومن جهة ثانية ... ما دامت المادية التاريخية ــ وكما يقول كل من ماركس وانجلس وستالين ــ ليست إلا توسيعاً لنطاق مبادىء المادية الديالكتيكية وتطبيقاً لها في ميادين المجتمع والتاريخ ، وما دامت الأصول مشتركة للنظريتين ، بحيث يرونهما ــ كما يزعمون ــ القانون الذي يحكم المجتمع علاوة على الطبيعة .. فاذا توضّح بعد البحث والدراسة بطلان النظرة المادية للتاريخ .. وإذا ما تبيّن أن الذي اعتبره ماركس وانجلس وبقية الماركسيين قانوناً حاكماً على المجتمع والتطور الاجتماعي ليس قانوناً موجهاً للمجتمع والتاريخ ... فان تلك النتيجة سوف تشمل الطبيعة أيضاً .

واستناداً على وجود الأساس الفكري للماركسية والأصل الماركسي

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ١٨ .

(١) أصول الفلسفة الماركسية ١ / ٢٠ .

القائل (أن الطبيعة والمجتمع محكومان بقوانين مشتركة وأن أصول المادية الديالكتيكية هي نفسها أصول المادية التاريخية) إذن يمكننا أن نكتفي ببحث ودراسة جانب واحد من الماركسية ومن ثم تعميم النتائج لتشمل الجانب الآخر أيضاً . ورغم كل ذلك ولأجل تدعيم النتائج المنطقية للبحث فسنتناول كل من الشقين على حدة لنحصل على نتائج مزدوجة في كلتي الحالتين ..

الدرس الثاني عشر

دراسة وتقييم « المادية التاريخية »

« المادية التاريخية » في المختبر

إن الشق الأول من الماركسية ـ أي المادية الديالكتيكية ـ هو النظرية حول ظواهر الطبيعة .. لذلك فان محاولة اختبار النظرية وتقييمها ومعرفة مدى صحتها أو خطأها يتطلب استعمالها في مختبر الطبيعة وظواهرها ، والتحقيق في علاقات مختلف الظواهر والمواد الطبيعية والتدقيق في طريقة حدوثها .. من أجل أن نرى مدى انطباق النظرية عليها ... وهذه هي المرحلة الثالثة التي يجب أن تمر بها الفرضية فاذا ما اجتازتها بنجاح فستصبح نظرية صحيحة .

لقد صدق انجلس في قوله « أن الطبيعة هي محك الاختبار » [1] .. وأنا أقول بصدق أيضاً « أن التاريخ والمجتمع هما مختبر النظرية المادية بالنسبة إلى التاريخ » . فلأجل تقييم هذا المفهوم وتوضيح مكان الخطأ أو الصواب فيه لا بد من تطبيقه على المجتمعات وتاريخها . على تاريخ التطورات الاجتماعية أولاً وعلى التطورات القائمة للمجتمعات الإنسانية ثانياً .

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية .

ويمكننا تبسيط العملية إذا ما اعتبرنا فترة حياة ماركس حداً فاصلاً بين الماضي والمستقبل . وعلى أساس ذلك نحاول أن نعرف أولاً فيما إذا كان افتراضه صادقاً على تاريخ الماضي أم لا ؟ ثم ندرس ثانياً التاريخ الذي يعقب حياته ونجعله محكاً لاختبار ذلك الافتراض ... وخاصة أن ماركس وانجلس قد اعتبرا صدق تحقق الافتراض في المستقبل هو الدليل على صحته عموماً . وعلى هذا الأساس تنبأ لمستقبل التطورات الاجتماعية في دول أوربا والعالم !

وهذا الاختبار سيجري خلال الدروس القادمة تحت عنوان (تنبوءات ماركس وانجلس ولينين وستالين والمنظرين الماركسيين الآخرين الذين عكفوا على التنبؤ استناداً إلى مبادىء الماركسية وما سمّاه ماركس قوانين متحكمة في التطورات الاجتماعية ، وليس تنبوءاً طوبوياً .

الدرس الثالث عشر

مسار التطورات الاجتماعية

القوة المحركة للمجتمع

قال ستالين «وطبقاً لهذه التغيّرات وهذا التطور في قوى المجتمع المنتجة خلال التاريخ ، تغيّرت وتطورت علاقات الانتاج بين الناس أي علاقاتهم الاقتصادية . ولقد سجّل التاريخ خمسة أنواع أساسية لعلاقات الانتاج المشاعية البدائية (الشيوعية البدائية) ، الرّق ، النظام الاقطاعي ، النظام الرأسمالي ، والنظام الاشتراكي » [1] .

وبهذا حدد مسار التطورات في المجتمعات الانسانية ... وأضاف أن المجتمع وبحتمية لا مناص منها ودون أن تؤثر فيه أية إرادة ورغبة بشرية أو قيادة أعضاء المجتمع ، يترك المشاعية البدائية ويعتنق نظام الرق عبر ثورة اجتماعية شاملة . وبعد حين من الدهر يترك المجتمع نظام الرق بعلاقاته الانتاجية أو علاقاته الاجتماعية ليمارس نوعاً جديداً من العلاقات الانتاجية والعلاقات الاجتماعية الممثلة بنظام الاقطاع ... ومن ثم الرأسمالية وأخيراً الاشتراكية فالشيوعية .

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ٨٢ .

وليس هذا المسار طريقاً لمجتمع واحد فحسب . ! بل أن المجتمعات المتواجدة عبر التاريخ لها نفس المسار ولا يمكنها أن تتخطى ذلك بأي حال . وأن الاختلاف الوحيد الموجود بين المجتمعات الراهنة هو في المرحلة التي بلغتها تلك المجتمعات على طريق تطورها ... فلبعضها مثلاً نظام الرق وللبعض الآخر نظام الاقطاع ولمجتمعات أخرى الرأسمالية والاشتراكية .

والآن : ما هي القوة التي تحرك المجتمع على طريق تطوره المستمر والتي تدفعه ليترك علاقات الانتاج في مرحلة المشاعية البدائية ويعتنق علاقات الانتاج المتطورة في نظام الرق وليستمر في التطور بعد ذلك ؟

تجيب الماركسية ! أن هذه القوة تنبعث من الداخل وليس من الخارج.. كما أن القوة المحركة في كل عنصر طبيعي نابعة من داخله وليس من خارجه أيضاً ... وتشكل هذه الموضوعة الأصل الرابع للمادية الديالكتيكية الذي ينطبق على المجتمع أيضاً .

ما هي العوامل الداخلية المحركة للمجتمع والنابعة من ذاته ؟

تجيب الماركسية ! أنها أساليب الانتاج التي ترتبط بعلاقات الانتاج والقوى المنتجة .. وأن القوى المنتجة تتكون من قسمين أيضاً .

١ ــ أدوات الانتاج .

٢ ــ الافراد الذين يستعملون تلك الأدوات ويمتلكون الخبرة والقدرة في استعمالها . والقوى المنتجة ترتبط بعلاقات الانتاج .. ذلك أن الناس عندما يستعملون أدوات الانتاج لانتاج ما يحتاجونه من سلع مادية للحياة يُقيمون فيما بينهم علاقات .. وكذلك تقوم بينهم وبين أدوات الانتاج علاقات معينة .. وعلاقات الانتاج هذه تتعين بواسطة علاقات ملكية ..

أي ملكية أدوات الانتاج وبمن تتعلق .. فالملكية إذن تحدد العلاقات الانتاجية أو النظام الاجتماعي لكل مجتمع .

وتستطرد « الماركسية » قائلة : إن القوى المنتجة تنمو .. فأدوات الانتاج تتحسن باستمرار أولاً ، وتبعاً لتطور أدوات الانتاج يتطور الافراد القائمون على استعمالها وتشغيلها ثانياً .. فهم يزدادون خبرة فنية ويمارسون عملهم بمهارة أكبر .. وإلى جانب نمو القوى المنتجة (أدوات الانتاج والقوى البشرية التي تشغلها) تبقى علاقات الانتاج (أي كيفية ملكية أدوات الانتاج) ثابتة لم يطرأ عليها تطور مماثل ، فيحصل التناقض بين قوى الانتاج المتطورة وبين علاقات الانتاج التي لم يشملها التطور..وأن التناقض الحاصل هذا هو القوة الداخلية المحركة للمجتمع .. ذلك لأن حل هذا التناقض يتطلب تحولاً « كيفياً » لتغيير علاقات الانتاج إلى أخرى جديدة متطورة .. وهذا هو التطور الذي ينقل المجتمع من نظام إلى آخر جديد .. تلك العملية التي لم تحدث خلال التاريخ الانساني - حتى حياة ماركس - أكثر من ثلاث مرات أو على حد تعبير لينين وستالين تحدث للمرة الرابعة .

وعندما تحدث العملية في كل مرة تتغيّر كل « البنى الاجتماعية الفوقية القائمة » تغييراً جذرياً عميقاً . وهذه هي الثورة الاجتماعية .. فعندما تتحول الملكية لوسائل الانتاج من شكل إلى آخر - وهذا هو أساس التحولات ونتائجها في أساليب وأدوات الانتاج - تتحول معها شكل الحكومة والمؤسسات السياسية والحقوق المدنية والقوانين الأساسية والمنظمات القضائية والعسكرية والمؤسسات الثقافية والتربوية والعائلية وعقائد الناس وأفكارهم وكذلك دين المجتمع وأخلاقه وسلوك الناس والعلوم والفلسفة التي تولد في المجتمع والأفكار المستجدة عند الناس وغيرها التي تعتبر جميعاً « البناءات الفوقية للمجتمع » تتغيّر تغيّراً كيفياً وجوهرياً .

إن كلاً من المواد المذكورة أعلاه ستناقش في درس أو دروس خاصة.. والذي يهمنا هنا هو ضرورة أخذ تصور كامل عن مسار التطـــورات الاجتماعية – حسبما يزعم ماركس وانجلس – من أجل استيعاب الدروس اللاحقة .. وكذلك فهم القوى الموجّهة لهذه التطورات والمكوّنة لها – حسب ظن ماركس وانجلس ولينين وستالين وماو أيضاً .

الدرس الرابع عشر

تطور المجتمع « الشيوعي » البدائي الى مجتمع « الرق »

قال ستالين : « أنّ المجتمع قد تطوّر عبر التاريخ ، وانتقل من نظام الشيوعي البدائي إلى نظام الرّق » [1].

وقال : « أنّ القوة الأساسية التي تحدد هيئة المجتمع وطابع النظـــام الاجتماعي وتقرر تطور المجتمع من نظام إلى آخر ، هي أسلوب الحصول على وسائل المعيشة الضرورية لحياة الناس ، أي أسلوب انتاج الحاجات المادية كالغذاء واللباس والأحذية والمسكن والوقود وأدوات الانتاج .. الخ » [2].

وقال : «أنّ الانتاج ، أو أسلوب الانتاج ، يشمل قوى المجتمع المنتجة كما يشمل علاقات الانتاج بين الناس سواء بسواء ... وهو دائماً في حالة تغيّر ونمو ... فانّ تغيّر أسلوب الانتاج يؤدّي بصورة حتمية إلى تغيّر

---

(١) نقل تلخيص عن « المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية » لستالين ص ٨٢ .

(٢) نفس المصدر ٦٨ و ٦٩ .

النظام الاجتماعي بأسره [1] ... أنّ علاقات الانتاج لا يمكن أن تتأخر أمداً طويلاً عن نموّ القوى المنتجة وأن تبقى في تناقض مع هذا النمو[2] ... فلا بدّ مــن أن ينتهي بها الأمر – وهو فعلاً ينتهي – بالمطابقة بينها وبين تطور القوى المنتجة [3] ... إنّ القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الانتاج التي تطابقها لا تنشأ خارج المجتمع القديم بعد زواله ، بل تنشأ في قلب النظام القديم نفسه » [4] .

وقال : « إن نقطة الابتداء في الديالكتيك ، خلافاً للميتافيزية ، هي وجهة النظر القائمة على أن كل أشياء الطبيعة وحوادثها تحوي تناقضات داخلية ... فنضال هذه المتضادات ... هو المحتوى الداخلي لتحول التغيّرات الكمية إلى تغيّرات كيفية » [5] .

وقال : « إنّ التطور يجري بانبثاق التناقضات الداخلية ، وبالنزاع بين بين القوى المتضادة على أساس هذه التناقضات » [6] .

لنتسائل الآن ! كيف كانت «علاقات الانتاج » أو ملكية وسائل الانتاج في المجتمع الشيوعي البدائي بحيث لم تتمكن « أدوات الانتاج والقوى المنتجة » بعد تطورها من التعايش والتوافق معها ؟. بحيث أن عدم التعايش والتوافق هذا «أي التناقض الشديد الحاصل » أدّى بالمجتمع إلى ترك صورة العلاقات تلك وشكل الملكية ؟!

يجيب ستالين بقوله : « في نظام المشاعية البدائية (الشيوعية البدائية)

---

(١) نفس المصدر ص ٧٢ .
(٢) نفس المصدر ص ٧٦ .
(٣) نفس المصدر ص ٧٧ .
(٤) نفس المصدر ص ٩٦ .
(٥) نفس المصدر ص ٣٣ .
(٦) نفس المصدر ص ٤٠ .

تؤلف الملكية الجماعية (أي الاشتراكية) لوسائل الانتاج أساس علاقات الانتاج »[1] وزاد في وصف ذاك المجتمع بأنّ الملكية المشتركة لم تكن تشمل وسائل الانتاج فقط بل المنتجات أيضاً . « فهنا (أي في المجتمع الشيوعي البدائي) إذا استثنينا الملكية الفردية لبعض أدوات الانتاج — التي تؤلف في الوقت نفسه أسلحة دفاع ضد الحيوانات المفترسة — لم نجد معنى لمفهوم الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . هنا لا استثمار ولا طبقات »[2] .

ويعبّر جورج بوليتزر ورفيقاه عن الرأي ذاته بعد تكرارهم لأقوال ستالين وانجلس في هذا المجال قائلين : «وهكذا تتعلق ملكية وسائل الانتاج الجماعية (أو الاشتراكية) بطابع قوى الانتاج وتكون الأساس الاقتصادي لهذا البناء الاجتماعي الذي يسمى بالكومون البدائي »[3] .. ويكرر نفس القول في مكان آخر .. فيقول مثلاً : « فلقد جاء زمن كان الناس فيه يناضلون ضد الطبيعة مشتركين على أساس الشيوعية البدائية ، فكانت ملكيتهم نفسها في ذلك الوقت شيوعية ولهذا لم يكونوا يميّزون بين (ما يخصني) و (ما يخصك) فكان وعيهم شيوعياً »[4] .

ويكتب انجلس في كتابه الشهير «تعاليم الماركسية » الذي كتبه بالاشتراك مع ماركس .. بل لقّنه إياه لتحضير «المانيفستو» أو البيان الشيوعي قائلاً : « إنّ الملكية الفردية لم تكن موجودة منذ بدء التاريخ »[5] . ثم يذكر تاريخ نشوءها وهذه إشارة إلى المجتمع الشيوعي البدائي .

نتساءل مرة أخرى : لماذا حصل تناقض بين القوى المنتجة في «المجتمع

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ص ٨٢ .
(٢) نفس المصدر ص ٨٣ .
(٣) أصول الفلسفة الماركسية ٢ / ٥٨ .
(٤) نفس المصدر ١ / ٣٤٢ .
(٥) تعاليم الماركسية ، ترجمة فواز طرابلسي ص ٢٧ مسألة ١٥ .

الشيوعي البدائي » وبين العلاقات الانتاجية «الشيوعية » أي الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج ؟! .

إنّ كل من ماركس وانجلس ولينين وستالين وماو بل وكل الماركسيين عاجزين عن تقديم أي جواب عن هذا التساءل دون أن يضربوا مبادىء الماركسية عرض الحائط !

ولنناقش الآن كل الأجوبة المحتملة :

يقول « ماركس » في حتمية انهيار النظام الرأسمالي : بما أن الانتاج في المجتمع الرأسمالي يتّسم بطابع جماعي واجتماعي في الوقت الذي تكون فيه ملكية وسائل الانتاج خاصة وفردية (أي أن وسائل الانتاج ملك خاص لعدد من الناس) لذلك لا يمكن أن تستمر القوى المنتجة في نموها !. ولا بد من أن تلغى الملكية الخاصة لتحلّ محلها الملكية العامة (الاشتراكية) . أي أن وسائل الانتاج تصبح ملكاً للمجموع بعد أن كانت ملكاً لعدد من الأشخاص ولأفراد معيّنين... وهذه هي الطريقة الفريدة التي يمكن من خلالها خلق التلائم والانسجام فيما بين طابع الانتاج وبين طابع علاقات الانتاج (أو ملكية وسائل الانتاج) ، ومن ثم إزالة التناقض الداخلي الناشيء عن عدم انسجام وتلاءم حالة الانتاج مع ملكية وسائل الانتاج ... ذلك لأن الانتاج الجماعي (الاشتراكي) يواكب الملكية الجماعية (الاشتراكية) لوسائل الانتاج ، ومثل هذه المواكبة تشكل أساس النظام الاشتراكي والشيوعي .

واستناداً إلى مثل هذا الاستدلال « الماركسي » الذي كان الأساس الأول لإصرار « ماركس» و « انجلس » على إثبات « حتميّة » انهيار النظام الرأسمالي وحلول النظام الاشتراكي محله من الممكن أن يقول «الماركسيّون »

بأن التناقض الداخلي الذي نشأ في مجتمع المشاعية الأولى كان تناقضاً بين علاقات الانتاج وشكل الانتاج وطبيعة القوى المنتجة .. هذا التناقض الذي يكون العنصر الموجّه للتاريخ والعامل الوحيد لتغيير المجتمعات من نظام إلى آخر .. ولقد حصل التناقض بين علاقات الانتاج وطبيعة القوى المنتجة بسبب كون ملكية وسائل الانتاج ذات طابع جماعي في الوقت الذي كانت فيه القوى المنتجة فردية ...أي أن الحالة كانت عكس حالة النظام الرأسمالي في آخر مراحله تماماً !

الملكية الجماعية (الاشتراكية) الانتاج الفردي وقوى الانتاج الفردية المتبعثره .

إذن — وحسب الاصطلاحات الماركسية -- ومن أجل أن لا تنفسخ وتتلاشى وحدة الانتاج في المجتمع الشيوعي البدائي استلزم تطابق «كيفية ملكية وسائل الانتاج » مع « حالة القوى المنتجة » ، أي جعل الأولى فرديّة وخاصة . ولهذا السبب بالذات تحوّل النظام الشيوعي البدائي إلى نظام الرق الذي يتميّز بالملكية الخاصة ، فتم تطابق القوى المنتجة مع علاقات الانتاج . فالطريق الوحيد لحل التناقض الداخلي في المجتمع الشيوعي البدائي هو تحويل الملكية الجماعية لوسائل الانتاج إلى ملكية خاصة !. ولهذا السبب أيضاً فان جميع المجتمعات البشرية سلكت هذا المسار في تطورها منذ نشأتها ، هذا ما يدعيه « تاريخ ماركس » !.

ونقول رداً على ذلك : أن هذا القول غير صحيح لعدة أسباب . أولاً : إن كثيراً من حقائق التاريخ طمست بهذا القول . ثانياً : وبه أيضاً تم سحق الحقائق الأساسية للماركسية وأشهر نظرياتها . وأن كل حقيقة أو مفهوم ماركسي سحق بهذا القول هو دليل على عدم صحتها .

الدليل الأول : — وهو كافٍ لوحده — هو أن « ماركس » قال مراراً :

« إنّ الناس لا ينتجون إلا بالتعاون فيما بينهم على شكل معيّن ، وبتبادل النشاط فيما بينهم » [1] « فالانتاج هو ، دائماً ومهما تكن الشروط ، انتاج اجتماعي » [2] . وان جورج بوليتزر ورفيقاه يؤكد ونويكررون هذه الأقوال [3] .. لذلك فان افتراض « فرديّة » القوى المنتجة — إذا ما قبله العقل — في المجتمع الشيوعي البدائي باطلٌ ومناقض لمفاهيم الماركسية الأساسية.

الدليل الثاني : إذا كان الانتاج فردياً فما الحاجة لوجود علاقات انتاجية؟ لأن وجود العلاقات الانتاجية مرهون بوجود انتاج مشترك وانتاج اجتماعي أما ترون ماركس وانجلس ورفاقهما يقولون دائماً : أن الناس وأثناء قيامهم بانتاج الحاجات الضرورية لحياتهم يقيمون فيما بينهم علاقات بصورة لا إرادية !

الدليل الثالث : إذا كان الانتاج في المجتمع الشيوعي البدائي فردياً وان الناس فيه يبادرون إلى تهيئة حاجاتهم الضرورية بصورة انفرادية وبشكل منفصل فان ذلك يعني : — فضلاً عن عدم ضرورة قيام علاقات انتاجية فيما بينهم — إن تلك العلاقات — لو وجدت — لا يمكن أن تكون اشتراكية أو شيوعية في أي حال من الأحوال . فمن أين جاء « وعيهم الشيوعي ذاك » ما دامت قوى الانتاج — وهي القوة والعامل الأساس — كانت فردية ؟! وأن ستالين يقول « كما تكون القوى المنتجة كذلك يجب أن تكون علاقات الانتاج » [4] !!

الدليل الرابع : لقد قال « ماركس » و « انجلس » عدة مرات : بأن حالة علاقات الانتاج يجب أن تكون مماثلة لحالة القوى المنتجة ، وأن ماهية

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٧١ .
(٢) نفس المصدر ص ٧٠ .
(٣) أصول الفلسفة الماركسية ٢ / ١٩ .
(٤) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ٧٩ .

علاقات الانتاج يجب أن تتبع ماهيّة القوى المنتجة .. « في بادىء الأمر تتعدّل القوى المنتجة في المجتمع وتتطور ، وبعدئذ ، تبعاً لهذه التعديلات وطبقاً لها ، تتعدل علاقات الانتاج بين الناس أي علاقاتهم الاقتصادية »[1]. فاستناداً على هذا المفهوم كان يجب أن لا تكون علاقات الانتاج اشتراكية في المجتمع الشيوعي البدائي ما دامت القوى المنتجة فرديّة « بل كان الواجب أن تكون فردية بصورة حتمية !... وإذا كان القول « أن علاقات الانتاج يجب أن تكون مماثلة وتابعة لقوى الانتاج » صحيحاً فانه يستلزم أن لا تنشأ عند الأفراد المبعثرين والذين يعملون بصورة منفصلة ومنفردة ، ملكية جماعية لوسائل الانتاج . فالادعاء القائل بأن قوى الانتـــاج في المجتمع الشيوعي البدائي كانت فردية ادّعاء باطل ومتناقض .

ومن الممكن أن يقول الماركسيون شيئاً آخراً — وذلك من أجل لفلفة أخطاء الماركسية بالنسبة إلى تطورات المجتمع ، ومن أجل أن يسحبوا أنفسهم من السقوط في منحدر الأقوال المتناقضة — من الممكن أن يقولوا بأن المجتمع الشيوعي البدائي كانت تحكمه في البداية حالة من الانتاج الجماعي والاجتماعي ومن ثم وفي مراحل تاريخه الأخير أصبح فيه الانتاج فردياً ، وفي هذه المرحلة الأخيرة ظهر التناقض بين علاقات الانتاج (الملكية الشيوعية لوسائل الانتاج) وبين حالة وقوى الانتاج الفردية حيث تم حلّه بواسطة تبديل الملكية الجماعية إلى ملكية فردية وخاصة .

إن طرح مثل هذه الفرضية الفرعية « الجزئية » من أجل تفسير وتعليل تطور المجتمع الشيوعي البدائي إلى مجتمع الرق ، لا يحل أي من «التناقضات السابقة » .لأنه لا يخلّص الماركسية من قبضة تلك الحجج الدامغة ، ولأنه يتعارض بشكل واضح مع الفرضيّات الماركسية بالنسبة إلى تطور تاريخ

---

(١) نفس المصدر ص ٧٦ .

البشرية .. واضافة على ذلك فان تاريخ أساليب الانتاج التي استعملها الانسان معروف .. وأن الماركسيين الذين ابتدعوا هذه الفرضية مضطرون للتوفيق فيما بينها وبين تاريخ أساليب الانتاج البشرية . مضطرون لتوضيح كيفية الانتاج في مجتمع القبلية — التي كانت تمارس نظاماً شيوعياً — بحيث أن تلك الوسائل والأساليب الانتاجية أصبحت سبباً لنشوء الاشتراكية والمشاعية في الانتاج ووسائله ومن ثم أضيفت أساليب انتاجية جديدة بحيث أصبحت هذه الأساليب الجديدة ووسائل الانتاج الجديدة موجباً لانفرادية الانتاج !.

إن تاريخ أساليب الانتاج البشري كان على الترتيب التالي : الصيد ، قطف الأثمار ، والأعشاب البرية ، تربية الحيوانات ، الزراعة ، الحِرفية ، والصناعة . وكانت صناعة الأدوات والأعمال التي تسهل وتكمّل جميع أساليب الانتاج السابقة من فروع الصناعة . إن النظام المشاعي أو اجتماعية وسائل ومحاصيل الانتاج كان موجوداً في مرحلة الزراعية بواسطة الانسان هذا ما هو ثابت في تاريخ المجتمعات ، وتاريخ المزارع المشتركة العائلية والعشائرية في أوربا ، جنوبي إيران ، الهند ، الصين ، ومصر القديمة موجود في آلاف الوثائق والآثار التاريخية تحت تصرّف كل المحققين .

في المجتمع العائلي والقبلي كانت الأرض ووسائل الحراثة والحيوانات ملكاً مشتركاً ومشاعاً وأن الأفراد كانوا يشاركون جميعاً في الانتاج ويأخذون من المحاصيل أرباحاً متساوية . وقد استخدموا ثلاثة وسائل انتاجية هي : الصيد ، وتربية الحيوانات ، والزراعة وإلى جانب ذلك كانت هنالك الحرفية والتجارة والصناعة وحتى الخدمات . ومن المسلّمات بأن تربية الحيوانات والزراعة كانتا متلازمين مع العمل الجماعي والتعاضد والتعاون الاجتماعيين ، هذه وقائع تاريخية إلى جانب الكثير من الحقائق المهمة والأساسية تبطل الفرضية الماركسية والتاريخ المصطنع من قبل الماركسيين .

وعلاوة على ذلك فان حتى تاريخهم المدوّن غير منسجم ومتوافق مع الفرضيات الماركسية . فعلى سبيل المثال لا الحصر نعرض نفس هذه الفرضية على التاريخ المصطنع من قبل ماركس وأعوانه «لنرى ما تصطاده شباكنا» !.

يدعي ماركس في تاريخه المصطنع بأن الناس عندما كانوا يعيشون على الصيد وقطف الأثمار الطبيعية كان النظام شيوعياً والملكية اشتراكية أو اجتماعية ولكن بعدما احترفوا الزراعة وتربية الحيوانات نشأت الملكية الخاصة وحلّت محل الملكية الاجتماعية لوسائل ومحاصيل الانتاج !.

ما يمكن استنتاجه من هذا التاريخ هو : أن الأفراد عندما كانوا يذهبون إلى الغابة كل واحد على حدة ويقطفون الثمار والأعشاب البرية ليأكلوها أو عندما يستخرجون الأسماك من النهر أو البحر ، أو عندما يصطادون الحيوانات والطيور كان الانتاج اجتماعياً أو جماعياً ولذلك استلزم أن تكون وسائل الانتاج ملكية مشتركة وعامـة !. مثلاً ! وسائل قطف الأثمار والأعشاب البرية — إذا كان بالامكان افتراض وجود وسائل — وشباك صيد الأسماك أو سدّ طرفي النهر بالأخشاب والأغصان لحصر الأسماك ونظائر تلك الوسائل كانت ملكاً عاماً لكل أفراد القبيلة ، وحتى الانتاج كان له طابعاً اجتماعياً ! وعندما لجأت القبيلة إلى الزراعة فان الانتاج وجد طابعاً فردياً ، فلم يكن يملك حالته الجماعية السابقة ! وبالنتيجة حصل التناقض مع الملكية الاجتماعية واستلزم تحوّل وسائل الانتاج إلى ملكية عدد معين من أفراد القبيلة وحرمان الآخرين منها .. وهذه هي خطوة كبيرة نحو التقدم والتمدن !.

الدرس الخامس عشر

امكانية تطور الانتاج الاجتماعي الى الانتاج الفردي في المجتمع الرأسمالي

قال : (في بداية مجتمع المشاعية البدائية كان الانتاج جماعياً وكذلك كانت ملكية وسائل الانتاج جماعية ، ومن ثم وعلى أثر نمو قوى الانتاج ، أصبح الانتاج انفرادياً ، فنشأ التناقض بين قوى الانتاج الفردية وبين علاقات الانتاج وملكية وسائل الانتاج الاجتماعية).

وقال : (كان أساس علاقات انتاج المجتمع الشيوعي القديم هو الملكية الاجتماعية (أو الاشتراكية) ولكن انتاجه في المرحلة الأخيرة من تاريخه أصبح انفرادياً . فلهذا السبب نشأ التناقض . وهذا هو التناقض الداخلي ، والقوة المحركة التي تطوّر النظام الشيوعي والملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج إلى نظام الرق والملكية الفردية ، وبهذا التطوّر تنسجم علاقات الانتاج مع قوى الانتاج) .

استناداً على هذا الاستدلال الماركسي نقول : عندما ينشأ التناقض في المجتمع الرأسمالي بين الانتاج الاجتماعي وقوى الانتاج التي تتشكّل من البروليتاريا ووسائل الانتاج الصناعية » وبين « علاقات الانتاج الرأسمالية

المبنيّة على أساس الملكية الفردية لوسائل الانتاج » عندما ينشأ هكـــذا تناقض ، فبدل أن نعمل وفق تنبؤات ماركس ونحـل ذلك التناقض بجعل ملكية وسائل الانتاج اجتماعية أو اشتراكية ، نقول بدلاً من ذلك نعمل لجعل الانتاج فردياً لكي تكون القوى المنتجة فردية وطابع الانتاج فردي لتنسجم وتتطابق مع علاقات الانتاج الرأسمالية المبنيّة على الملكية الفردية .. وبهذا يتم حل ذلك التناقض !. وبذلك سيكون خطأً تصور «ماركس » القائل : بما أن الانتاج الرأسمالي اجتماعي ويتم باشتراك جهود الملايين فلا بد من تحوّل « علاقات الانتاج » لحل ذلك التناقض. ودليلنا على خطأ هذا التصور هو أنه في المجتمع الشيوعي البدائي ترك « الانتاج » طابعه الاجتماعي وبقيت علاقات الانتاج محافظة على طابعها الاجتماعي ... إذن إن إمكانية تحوّل الانتاج الاجتماعي نتيجة نمو وسائل وقوى الانتاج إلى الانتاج الفردي موجودة ، ونستفيد من هذه الامكانية في حلّ التناقض المفترض في المجتمع الرأسمالي في آخر مراحل نموه .

استناداً على هذا لقد نشأ تناقض خطير بين «الفرضية الماركسية المتعلقة بكيفية تطور المجتمع الشيوعي البدائي إلى مجتمع الرق » وبين « الفرضية الماركسية المتعلقة بكيفية حل تناقض المجتمع الرأسمالي وتطوره إلى النظام الاشتراكي » . فهل من الممكن الاعتقاد بصحة الفرضيتين رغم تناقضهما واختلافهما ؟!

الدرس السادس عشر

المجتمع الشيوعي القديم

إنه مجتمعٌ دون تناقض داخلي ، وبلا قوة محركة ، وغير قابل للتطور ، إن مجتمعاً ساكناً كهذا لا يمكن أن يتطور نحو مجتمع الرق !

قال ستالين : « إنّ القوة الأساسية التي تحدد هيئة المجتمع وطابع النظام الاجتماعي ، وتقرر تطور المجتمع من نظام إلى آخر ، هي أسلوب الحصول على وسائل المعيشة الضرورية لحياة الناس ، أي أسلوب انتاج الحاجات المادية كالغذاء واللباس والأحذية والمسكن والوقود وأدوات الانتاج .. الخ » [1] .

وقال أيضاً : « إن نقطة الابتداء في الديالكتيك .. هي وجهة النظر القائمة على أن كل أشياء الطبيعة وحوادثها تحوي تناقضات داخلية ... فنضال هذه المتضادات .. هو المحتوى الداخلي لحركة التطور ، هو المحتوى الداخلي لتحول التغيّرات الكمية إلى تغيّرات كيفية » [2] .

ثم صرّح بأن التناقض الاساسي في المجتمع — الذي يقرر تطوّر المجتمع

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٦٨ و ٦٩ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٣ .

من نظام إلى آخر ويحقق التحولات الكيفية للمجتمع – هو التناقض الذي يحدث بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج [١] .

وفي وصفه للمجتمع الشيوعي البدائي قال ستالين : « في نظام المشاعية البدائية (الشيوعية البدائية) تؤلف الملكية الجماعية لوسائل الانتاج أساس علاقات الانتاج . وذلك يطابق من حيث الأساس طابع القوى المنتجة في هذا الدور » [٢] .

يستفاد من هذه الأقوال ما يلي :

إن توافق وتطابق قوى الانتاج وعلاقات الانتاج في مجتمع المشاعية البدائية – عدم وجود التناقض وعليه فان مجتمع المشاعية الأولى كان بلا تناقض داخلي .

وبسبب غياب التناقض الداخلي لم تكن هناك قوة محركة ولا عوامل تطور .

فمجتمع المشاعية الأولى كان بدون تطور وغير قابل لذلك .

إذن كان في العالم شيئاً بدون تطور ... أي بدون حركة .

وهذه هي جملة من القضايا المهمة تناقض وتخالف جملة من الأسس الماركسية .

---

(١) نفس المصدر ص ٧٦ و ٧٧ .
(٢) نفس المصدر السابق ص ٨٢ .

الدرس السابع عشر

بطلان الاساس التاريخي

المادية التاريخية

كتلة من الأقوال المتناقضة – أساس المادية التاريخية يتناقض مع نتائجها:

يتّفق كل من ماركس ، انجلس ، لينين ، ستالين ، وماو على أن التناقض في المجتمع الرأسمالي لا يمكن حلّه إلاّ عن طريق إحلال علاقات انتاجية شيوعية أي ملكية جماعية لوسائل الانتاج ، محل العلاقات الانتاجية الفردية في المجتمع الرأسمالي .

في مثل هذه الحالة ستصبح قوى الانتاج الاجتماعية (الاغلبية العاملة في المجتمع) في تطابق وتوافق مع علاقات الانتاج الاجتماعية (الاشتراكية) الجديدة . وهذه هي الخصيصة الاساسية للمجتمع الشيوعي ، حيث أن بقية الخصائص لذلك المجتمع وعلاقاته وأفكار الناس ومعتقداتهم وثقافتهم وأخلاقهم والمؤسسات السياسية والاقتصادية والروابط الاجتماعية والحالة القضائية والتشكيلات الادارية كلها تتبع الخصيصة الأساسية للمجتمع الشيوعي !

ومثل هذا التوافق – أي تطابق قوى الانتاج مع علاقات الانتاج

الاجتماعية (أو الاشتراكية) — سوف يسمح لقوى الانتاج وخاصة وسائل الانتاج بالنمو السريع الذي لم يسبقه مثيل ، والذي سوف يسبب الوفرة والرفاه العام . حيث أن قوى الانتاج لا تجد أمامها عوائق تعرقل نموها فعلاقات الانتاج الشيوعية ستظل ثابتة ... فلا ضرورة الى تطورها !

اذا كان هذا التحليل صحيحاً فسوف يبطل الافتراض الماركسي حول تحول وتطور المجتمع الشيوعي القديم الى مجتمع آخر ونظام آخر (مجتمع نظام الرق) .

واذا كان ذلك صحيحاً فانه كان ينبغي للمجتمع الشيوعي القديم (حيث كانت علاقات الانتاج متطابقة مع قوى الانتاج) أن يظل ثابتاً أو يحتفظ بعلاقات انتاجه على الاقل . وكان ينبغي للقوى المنتجة فيه أن تتمكن من النمو السريع الذي يسبب الوفرة والرفاه العام ! .. وأن لا تكون علاقات الانتاج فيه (ملكية عامة لوسائل الانتاج) عائقاً لذلك النمو .. وأن لا يبرز التناقض الذي سيؤدي الى علاقات الانتاج الشيوعية ! .

أوقعتنا الماركسية في حيرة بين افتراضين ... أحدهما حول كيفية تطور المجتمع الشيوعي القديم الى مجتمع آخر (مجتمع الرق) والثاني هو التوجه الماركسي حول مستقبل المجتمع الشيوعي أو المجتمع الشيوعي المقبل (واختفاء التناقضات فيه وثباته الى الابد !) ... ولما كان من المستحيل القبول بكلي الافتراضين معاً وذلك بسبب التناقض والتعارض فيما بينهما فسيبقى لنا الخيار في قبول أحدهما فقط ... وسنختار الافتراض الأول بحكم العقل لنرفض الثاني المتعارض والمناقض له ... ذلك لأن التصور الماركسي حول المجتمع الاشتراكي والشيوعي واحتمالات تطوره والقوى المحركة والتناقضات القائمة فيه وكيفية نمو قواه المنتجة وفيما اذا كانت هذه القوى تتناقض مع علاقات الانتاج القائمة وكيف يمكنها أن

تنمو داخل تلك العلاقات ، نقول ان هذا التصور مبنيّ على أساس التصوّر الماركسي لتطور تاريخ المجتمعات – وبالتحديد تطور الكومون الأول أي المجتمع الشيوعي القديم – وهذه حقيقة ثابتة ويقينيّة بالنسبة لنا ولكل الماركسيين ... فليس من المعقول أن نتخلى عن « أساس » افتراض معيّن ونبقى واثقين بصحة الافتراض نفسه !

فليس أمام الماركسيين من سبيل سوى تعميم ما وجدوه صحيحاً حول المجتمع الشيوعي القديم ليشمل المجتمع الشيوعي الاخير أيضاً ... فلا بد من الاعتقاد بأن المجتمع الشيوعي سوف يترك علاقات الانتاج الاشتراكية والملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج بعد حين من الدهر ليستقبل الملكية الفردية .. وليحل محل النظام الشيوعي نظام آخر أكثر تقدماً !

الدرس الثامن عشر

الصراع الطبقي لم يكن موجوداً

لقد ادعى « ماركس » بأن المجتمع الشيوعي القديم قد تطوّر الى مجتمع آخر وهو « الرق » ، بالرغم من أن ذلك المجتمع كان خالياً من ما دعاه ماركس بـ « العامل الوحيد المسبب لتطوّر المجتمع » . ولم يكن التطوّر الذي جعله ماركس أساساً لتصوراته حول حركة التاريخ يخص مجتمعاً بعينه .. لكان الأمر سهلاً في حالة كهذه .. ولكن التطوّر الذي عناه كان الخطوة الاولى لمسار حتمي وجبري لكل المجتمعات الانسانية .

وحسب الافتراض الماركسي يكون الصراع الطبقي – وهو الصراع الوحيد في حياة البشرية – هو نتيجة للتناقض الناشيء بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ... وبما أن مثل هذا التناقض لم يكن موجوداً في مجتمع الكومون البدائي فلا يمكن لماركس ان يدّعي بأن الصراع الطبقي كان موجوداً في ذلك المجتمع . وكذلك بما أنه افترض أن الطبقات ذاتها هي تابعة ونتيجة لوجود الملكية الخاصة ، وان المجتمع الشيوعي البدائي لم يعرف مثل هذه الملكية ، فهو لم يتمكن من ادعاء وجود طبقات في ذلك المجتمع ولا استغلال أو « استثمار » !

ولهذا السبب بالذات يعترف ستالين : « فهنا (أي في المجتمع الشيوعي

البدائي) لم نجد معنى لمفهوم الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . هنا لا استثمار ولا طبقات » [1] .

وكذلك يصرّح جورج بوليتزر ورفيقاه : « فالنضال الطبقي موجود منذ انحلال المجتمع القديم (يستحي أن يصرّح بنوعية نظامه .. فلا يقول بأنه المجتمع الشيوعي البدائي) هذا النضال هو العامل المحرك للتاريخ[2] لأن التناقض بين قوى الانتاج وبين علاقات الانتاج ينحل بواسطته . وهكذا سيكون حال الرأسمالية : فان نضال البروليتاريا ، الطبقة المستغلة ، ضد الطبقة البورجوازية ، سيحل التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج الرأسمالية . فكيف يكون ذلك ؟ بالملائمة بين هذه العلاقات وتلك القوى ، او بجعل وسائل الانتاج اشتراكية عن طريق الاشتراكية » [3] .

ويقولون أيضاً : « انّ التناقض هو المحرك للتاريخ منذ القبيلة البدائية حتى المجتمع الاشتراكي والشيوعي . وتقوم المادية التاريخية بتحليل هذه الحركة بصورة أوضح . فتظهر التناقض الأساسي بين قوى الانتاج الجديدة وعلاقات الانتاج القديمة ، وكذلك التناقض بين الطبقات أي النضال الطبقي ، كالنضال بين الطبقات المستغِلة والطبقة المستغَلّة » [4] .

وان « انجلس » أيضاً يعتبر بأن الصراع الطبقي نشأ بعد انحلال المجتمع الشيوعي البدائي[5] . أي أنه يعتبر ذلك المجتمع خالياً من هذا النوع من الصراع .

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية – ستالين – ٨٣ .

(٢) هذا خطأ .. لأن العامل المحرك للتاريخ – حسب النظرية الماركسية – هو التناقض بين قوى وعلاقات الانتاج وان الصراع الطبقي فرع ونتيجة لذلك .

(٣) أصول الفلسفة الماركسية ١ / ٤٠٤ .

(٤) أصول الفلسفة الماركسية ١ / ١٥١ .

(٥) مقدمة « انجلس » على الطبعة الالمانية ، للبيان الشيوعي ص ٦ باريس ١٩٣٨ .

اذن فالمجتمع الشيوعي البدائي لم يكن يملك قوة محركة ، فهو – لذلك السبب – كان غير قابل للتطور . هذه المقولة أصبحت مسلّمة حسب الافتراضات الماركسية المذكورة أعلاه .. وبناءً على ذلك تبرز أمامنا ثلاث احتمالات .. الاول : هو عدم وجود مجتمع يمارس ملكية اجتماعية في التاريخ ! والثاني : هو وجود مثل ذلك المجتمع في التاريخ وهو لا زال موجوداً لحد الآن ولم يتطور الى مجتمع آخر لانعدام القوة التي تطوّره ! ! والثالث : هو أن مجتمعاً كهذا كان قد وجد بالفعل وتطوّر الى مجتمع آخر ولكن القوة الدافعة للتطور لم تكن تلك التي افترضها ماركس . أي ان عاملاً غير تناقض قوى الانتاج مع علاقات الانتاج وغير الصراع الطبقي عمل على تغيير وتطوير ذلك المجتمع .. وبذلك يصبح التصور الماركسي حول تطوّر المجتمعات ومسبباته باطلاً من الاساس .

أما الاحتمالات الثلاثة السالفة الذكر من غير الممكن الاخذ بالاحتمالين الاول والثاني : اذ ليس بالامكان قيام مجتمعات ذات طابع اشتراكي (وملكية جماعية) في أوربا الوسطى والجنوبية وفي ايران والهند ومصر وشمال افريقيا وفي بقية الارجاء المتحضرة قديماً ... كما أنه ليس بوسعنا أن ننكر ظهور ملكية خاصة الى جانب الملكية العامة للمزارع والمراعي والمحاصيل الزراعية في تلك المجتمعات . وان بعض الملكيات العامة قد تحولت الى ملكيات خاصة بالفعل ... فمع الاعتراف بهاتين الحقيقتين التاريخيتين يبدو واضحاً أننا ملزمون بالأخذ بالاحتمال الثالث وهو الاعتقاد والتصديق ببطلان التصوّر الماركسي لتحولات التاريخ والقوة المحركة للمجتمعات .

الدرس التاسع عشر

تناقضان خطيران في « الماركسية »

إذا كان تحوّل المجتمع الشيوعي البدائي تكاملياً، فسيكون تحوّل المجتمع الرأسمالي إلى الاشتراكية والشيوعية رجعياً !

وإذا كانت كيفية علاقات الانتاج هي وليدة القوة المنتجة للمجتمع ، فالنظام البديل للرأسمالية يجب أن يكون غير اشتراكي !

تشكّل علاقات الانتاج — حسب المنطق الماركسي — الاساس و « البناء التحتي » لكل مجتمع ، وتكون جميع المؤسسات الاجتماعية والثقافية والاخلاقية والعقائدية وأساليب الحكم وأمثال ذلك الذي دعته الماركسية « بالبنى الفوقية » تابعة له ومتفرعة عنه أيضاً .. « ما هو الاهم في علاقات الانتاج . وما هو العنصر الذي يحدد طابعها ؟ والسؤال الذي نسأله اذا ما أردنا تحديد طابع علاقات الانتاج هو السؤال التالي : من يملك وسائل الانتاج ؟ هل هو المجتمع بأكمله ؟ أم الافراد أو الفئات التي تستخدمها لاستغلال افراد آخرين وفئات أخرى ؟ والاجابة على ذلك هي توضيح

حالة علاقات الانتاج وحالة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الناس»[1]

اتّفق جميع الماركسيين مع «ماركس» و «انجلس» في القول بأن ملكية وسائل الانتاج في كل من المجتمعين «الشيوعي القديم» و «الشيوعي الاخير» هي ملكية اجتماعية أو «اشتراكية» . اذن علاقات انتاجهما الاقتصادية متماثلة .. واذا ما دققنا النظر وقارنا فيما بين التصوير الذي رسمه «ستالين» بالنسبة للمجتمع الشيوعي القديم وبين تصويره للمجتمع السوفياتي الاشتراكي لرأينا أسس علاقات انتاجهما واحدة . والفرق الموجود بينهما ليس في علاقات انتاجهما ، بل هو في وسائل انتاجهما ، حيث كان الأول بدوي وبسيط وغير نامي والثاني أكثر نمواً ... المجتمع الشيوعي القديم كان يملك وسائل انتاج قليلة ، والمجتمع الشيوعي الجديد الجديد يملك وسائل انتاج أكثر . فاختلافها «كمّي» وليس «كيفي» ، فالملكية الاجتماعية هي طابعهما المشترك .

والآن وبعد الاستفادة من مصادر الدرس الماضي نقول :

١ ــ اذا كان تحوّل المجتمع من النظام الشيوعي ، حيث ملكية وسائل الانتاج فيه اجتماعية ، الى الملكية الفردية لوسائل الانتاج هو تحولاً تكاملياً ومن الأدنى الى الأعلى كما تزعمون . اذن فالتحول المعاكس سيكون رجعياً وحركة الى الوراء ! وان ما سمع على لسان الآلاف من الماركسيين : ان أكثر النتاج الفلسفية الماركسية بداهة هي أن التاريخ لا يرجع الى الوراء [1] ... اذن كيف يترك المجتمع الرأسمالي الملكية الفردية لوسائل الانتاج الصناعي ــ التي هي أساس علاقات الانتاج الرأسمالية ــ

---

(١) أصول الفلسفة الماركسية ٢ / ٢٥ .

والتي لم يصل اليها الا بعد تطور تكاملي استمر لآلاف السنين ، يتركها ليتحوّل الى الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ؟! في حين ان هذا التحول رجوع الى الوراء وتخلّف وعودة الى طور من ملكية وسائل الانتاج عائد الى آلاف السنين الغابرة ؟! أليس هذا عودة الى نظام ما قبل الرق ؟!

٢ – تزعم الماركسية أن علاقات الانتاج تابعة ونتيجة لقوى الانتاج ، فكما تكون قوى الانتاج تكون علاقاته .. وكذلك تقول الماركسية (وما تقوله هنا صحيح) ان قوى الانتاج في نمو دائم ، ومن المستحيل أن تبقى ثابتة على حالها لمدة طويلة من الزمن ... نقول : ان الفترة الزمنية الفاصلة بين المجتمع الشيوعي القديم والآخر الجديد هي أكبر فترات الزمن التاريخية .. ولهذا السبب ستكون «قوى الانتاج» في المجتمع الشيوعي القديم «مختلفة أشد درجات الاختلاف» مع نظيرتها في المجتمع الشيوعي الجديد .. اذن كيف تزعمون أن علاقات الانتاج في المجتمعين متماثلتان ؟! اذا كان المفهومان الماركسيان السابقان صحيحين حقاً فيجب أن تكون النتيجة على الشكل التالي : ان قوى الانتاج في المجتمع الرأسمالي وفي آخر مراحل تطوره سوف تؤثّر وتغيّر علاقات الانتاج المتخلفة عنها لكي تتماثل معها بشكل جديد كل الجدة ويختلف كل الاختلاف عن أقدم علاقات انتاجية عرفها تاريخ البشرية وهي علاقات انتاج المجتمع الشيوعي القديم .

قرأنا في كتاب ستالين : «هكذا يسير تطور علاقات الانتاج تبعاً لتطور القوى المنتجة في المجتمع ، وتبعاً لتطور أدوات الانتاج قبل كل شيء . وهذه النتيجة هي التي تجعل التغيّر والتطور في القوى المنتجة يؤديان ، عاجلاً أو آجلاً ، الى تغير وتطور مطابقين في علاقات الانتاج»[1] .

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية – ستالين – ٩٢ .

وهذا هو تكرار لأقوال « ماركس » في « بؤس الفلسفة »[1] وبقية كتاباته .

تزعم الماركسية أنه : مع تطور قوى الانتاج في المجتمع الرأسمالي يحدث تطور مشابه في علاقاته الانتاجية . فاذا كانت هذه المقولة صحيحة و « قانوناً » يحكم سير المجتمع ، فيجب أن يكون ذلك التطور في علاقات الانتاج ليس تطوراً من علاقات رأسمالية الى علاقات اشتراكية ... وليس ابدال الملكية الفردية لوسائل الانتاج بالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . لأن « قانون المجتمع » سبق وان قرر بأن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والعلاقات « الشيوعية » كانت متطابقة ومتماثلة مع قوى الانتاج « للكومون » البدائي في ذلك المجتمع القديم الذي كان موجوداً في جميع أنحاء العالم في « مرحلة ما قبل التاريخ » ، كما يزعم تاريخ ماركس المصطنع وكما يظن كل من ماركس ، انجلس ، لينين ، وماو .

فنوع الملكية وعلاقات الانتاج التي « تماثلت وتطابقت » مع قوى انتاج منحطة وابتدائية ومنقرضة في المجتمع الشيوعي القديم ، لا يمكن لنفس النوع من الملكية وعلاقات الانتاج أن « تتماثل وتتطابق » مع قوى انتاج صناعية متقدمة كالتي في آخر مراحل المجتمع الرأسمالي فذلك مستحيل ! .. والآن وبعد أن تحقق ذلك المستحيل وتطابقت قوى الانتاج في المجتمع الرأسمالي مع الملكية الاجتماعية والعلاقات « الاشتراكية » ، هذا النوع من الملكية والعلاقات الذي سبق أن تطابقت مع القوى المنتجة « للكومون » البدائي ، نستنتج بأن القوى المنتجة — خلافاً لما تدعيه الماركسية — ليست هي التي تعيّن كيفية العلاقات الانتاجية ونوعيّة الملكية لوسائل الانتاج وليس لكل نوع من القوى المنتجة ووسائلها علاقات انتاج ونوعية ملكية متطابقة معها ومتضادة ومختلفة مع غيرها من الانواع التي تصورها « ماركس » و الماركسية ! !

---

(١) صفحة ٩٩ طبعة باريس ١٩٣٧ .

الدرس العشرون

اختلاق التناقضات

إن مواجهات منطقية كالتي ذكرت في الدروس السابقـة حثت الاكاديميين الماركسيين ومنظّري العالم الشيوعي بذل المزيد من الجهود الواسعة لمعالجة الأخطاء الاساسية في النظرية الماركسية وكذلك كُلفت الاحزاب الشيوعية مهمة تحقيق الغرض نفسه وهو تغطية مظاهر « الخطل الفكري » أمام السذّج من الناس على الاقل ... فصممت مختلف «المساند» لدعم كل خطأ وارد في التنظير الماركسي ... ولعل أكثر تلك «المساند» خديعة ذلك التبرير الذي قدمه جورج بوليتزر ورفيقاه حول الكومون البدائي حيث تم « اصطناع » تناقض فيه في الوقت الذي لا يمكن– وحسب المنطق الماركسي نفسه – تصوّر أية قوة دافعة لنشوء تناقض أو صراع . فيقولون « لقد نتج التعارض بين الطبقات مثلاً عن تقسيم العمل في المجتمع الأوّل البدائي (الشيوعي القديم) ، اذ كان في هـذا المجتمع ، في تلك المرحلة ، اختلاف بين الوان النشاط الاجتماعية كالصيد البري والصيد البحري ، وتربية الحيوانات . ولقد تطور هذا الاختلاف الى نضال حين نشأت عنه الطبقات الاجتماعية فأصبح تناقضاً في فترة الثورة (أي الثورة

على النظام الشيوعي البدائي والانتقال الى نظام الرق) . »[1] ويقولون أيضاً : «ولقد تم تقدم قوى الانتاج داخل الكومون البدائية ... وكانت المراحل الاساسية هي : تأليف الحيوانات بفضل القوس والسهام وتقسيم العمل بين الرعاة والصيادين البدائيين ... »[2] .

فمن « تقسيم » العمل تولّدت الطبقات الاجتماعية ! فكانت «الطبقات» الاجتماعية المكوّنة للمجتمع « الشيوعي » البدائي هي : ١ — طبقة صيادي البر ! ٢ — طبقة صيادي البحر ! ٣ — طبقة مربي الحيوانات ! فنشأ التناقض بين هذه الطبقات ... لماذا وجد مثل هذا التناقض (فهي ليست طبقات حسب التعريف الماركسي) ؟! لا أحد يدري . وفي الواقع التاريخي لم تكن ثمة تناقضات بين تلك « الطبقات ! ». ولم يبذل الماركسيون جهداً لتعريف دوافع ذلك التناقض أو تعيين أسبابه .

ونحن نعرف أن الصراع والنضال الطبقي — حسب رأي الماركسية — هما نتيجة لتناقض قوى الانتاج مع علاقاته .. ولم يكن ذلك المجتمع يحمل في طيّاته مثل هذا التناقض ليولد صراعاً ونضالاً طبقياً !

ثم ان النظرة التي تقرر بأن صراعاً كان قد نشأ بين طبقة الصيادين وبين مربّي الدواجن لا بد لها أن تعلل أسباب هذا الصراع ودوافعه . فهل ان تقسيم العمل بين « صيادي البر » و « صيادي البحر » يسبب تناقضاً وصراعاً ثم ثورة تغييرية وجوهرية في كل البنى الاجتماعية ، بالرغم من عدم وجود ملكية خاصة — حسب اعترافات الماركسيين بالنسبة لذلك المجتمع ؟! فهذه ورطة ومنزلق فكري آخر ينحدر فيه الماركسيون ليصطدموا بصخرة الواقع وليُفيقوا على حقيقة أخرى تدحض أساساً مهماً من أسس النظرية الماركسية .

---

(١) أصول الفلسفة الماركسية ص ١ / ١٥٣ .

(٢) نفس المصدر ص ٢ / ٦٠ .

الدرس الواحد والعشرون

التحول من مجتمع المشاعية الاولى الى مجتمع الرق هو تحول تقدمي ، من الادنى الى الاعلى

لقد رأينا بأن الأساس الثالث للديالكتيك هو : « إن من الواجب فهم حركة التطور لا من حيث هي حركة دائرية ، أو تكرار بسيط للطريق نفسه ، بل من حيث هي حركة تقدمية صاعدة ، وانتقال من الحالة الكيفية القديمة الى حالة كيفية جديدة ، وتطور ينتقل من البسيط الى المركب ، من الادنى الى الاعلى . »[1] .

ان هذا الأساس لا يقتصر على المجالات الطبيعية فحسب بل انه يشمل المجتمع أيضاً .. حيث أنه يعتبر تحول المجتمع الشيوعي القديم الى مجتمع الرق هو خطوة الى الامام وانتقالاً من كيفية قديمة الى كيفية جديدة ... انها حركة تصاعدية وتقدمية !

يقول جورج بوليتزر ورفيقاه : «ان الانتقال من الحالة الكيفية القديمة الى الحالة الكيفية الجديدة يكون تقدماً . فالحالة الرأسمالية هي أفضل من الحالة الاقطاعية ، والحالة الاشتراكية أفضل من الحالة الرأسمالية ، اذ أن

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية – ستالين – ٢٧ ، ٢٨ .

الثورة تقوم بالانتقال من السفلي الى العلوي . لماذا ؟ لأنها تقوم بالتوفيق بين النظام الاقتصادي للمجتمع وبين متطلبات نمو قوى الانتاج .»[1] .

ويقول ستالين بعد الانتهاء من سرده لأسس المادية الديالكتيكية مركزاً على الأساس الثالث : « نظام الرق في ظروف المشاعية البدائية (الشيوعية الأولى) ، الآخذة بالانحلال ، هو حادث مفهوم تماماً ومنطقي ، لأنه يعني خطوة الى الامام بالنسبة لنظام المشاعية البدائية »[2] .

اذن « فالماركسية » تعتبر تحول المجتمع من « الشيوعية » الى « الرق » تحولاً تقدمياً وخطوة واسعة الى الامام ، كما تعتبر انحلال النظام الشيوعي ظاهرة تقدمية واحلال نظام الرق محله خطوة تكاملية ، وسيراً من الادنى الى الاعلى !

---

(١) أصول الفلسفة الماركسية ١ / ١١٣ .

(٢) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية – ستالين – ٣٦ .

الدرس الثاني والعشرون

الجوانب الأساسية للتطور الماركسي المزعوم

قرأنا في الدرس الماضي – ما تعتقده الماركسية – ان تحول المجتمع الشيوعي القديم الى مجتمع الرق تطور تكاملي وحركة من الادنى الى الاعلى .

والآن نريد أن ندرس ظواهر وصور هذا التكامل والتطور والتقدم ليس في الوثائق والوقائع التاريخية الحقيقية بل من خلال التاريخ الذي سجّلّه ماركس ودوّنه الماركسيون .

مقارنة بين هذين المجتمعين :

١ – من ناحية الحقوق والعلاقات الاقتصادية

في نظام المشاعية البدائية (الشيوعية البدائية) : « كان الناس مجبرين على العمل معاً بصورة مشتركة ، اذا ما ارادوا اجتناب الموت جوعاً أو الوقوع فريسة للحيوانات الضارية أو للقبائل المجاورة . ويؤدي العمل المشترك الى الملكية المشتركة لوسائل الانتاج وللمجتمعات أيضاً . فهذا ، اذا استثنينا الملكية الفردية لبعض أدوات الانتاج التي تؤلف في الوقت نفسه أسلحة دفاع ضد الحيوانات المفترسة ، لم نجد معنى لمفهوم الملكية الخاصة

لوسائل الانتاج هنا : لا استثمار ولا طبقات »[1] .

ولكن « وفي نظام الرق تؤلف ملكية سيد العبيد لوسائل الانتاج وللشغيل – أي للعبد الذي يستطيع بيعه أو شراءه وقتله، كالماشية – أساس علاقات الانتاج ... كما نشهد امكان تبادل المنتجات بين الافراد والجماعات وامكان تراكم الثروة بين أيدي عدد ضئيل من الناس وتكدس وسائل الانتاج بصورة فعلية في أيدي أقلية وامكان جعل الاكثرية خاضعة للاقلية وتحويل أكثرية الناس الى عبيد . فهنا لم يبق عمل مشترك حر يقوم به جميع أعضاء المجتمع خلال سير الانتاج . هنا يسود العمل الاجباري عمل عبيد يستثمرهم سادة عاطلون منعّمون ، ولهذا لم تبق أيضاً ملكية مشتركة لوسائل الانتاج ولا للمنتجات اذ قد حلّت محلها الملكية الخاصة . هنا ! يصبح سيد العبيد هو المالك الاول والرئيسي ، المالك المطلق ؛ أغنياء وفقراء ، مستثمرون ومستثمَرون ، أناس كل لهم الحقوق ، وأناس ليس لهم أي حق »[2] .

۲ – من ناحية العلاقات السياسية

في مجتمع المشاعية البدائية حيث يسود النظام القبلي لا أثر للسلطة السياسية وللظلم وللعبودية ... ولكن في نظام مجتمع الرق «في نظام الرق ... الاكثرية خاضعة للاقلية . وتحولت أكثرية الناس الى عبيد ... اناس (أي الحكام) لهم كل الحقوق ، وأناس (أي الشعب) ليس لهم أي حق . نضال حقيقي طبقي حاد بين هؤلاء وأولئك . تلك هي لوحة نظام الرق»[3] .

---

(۱) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية – ستالين – ۸۲ ، ۸۳ .

(۲) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية – ستالين – ۸۳ ، ۸٤ ، ۸٥ .

(۳) نفس المصدر السابق ص ۸٤ ، ۸٥ .

٣ — من الناحية الأخلاقية

في المجتمع الشيوعي البدائي « فان الشعور بالملكية الفردية والتفكير بها لم يوجدا بعد . كما أن الحقد الطبقي غير موجود لعدم وجود الطبقات والاستغلال الطبقي ... فان الشعور « بما يخصني » و « يخصك » ؛ وان الحقد والكبرياء ليست عواطف أبدية خالدة في الطبيعة الانسانية ، بل هي منتوجات تاريخية تتولد من الملكية الخاصة. ويمتاز الانسان البدائي بالاخلاص لمصالح القبيلة ، والوفاء والثقة نحو سائر أعضاء القبيلة . ومن هنا نشأت خرافة « الفردوس المفقود » . ولكن هذه «الفضائل » لم تكن نتيجة للطبيعة (الفطرة) العزيزة على نفس روسو بل كانت تعكس الاساس الاقتصادي.[١]

ان « الماركسية» عيّنت تاريخ وزمان نشوء المفاسد الخلقية والرذائل مثل : الاستبداد والاستثمار والسرقة والظلم والفحشاء والكذب والشَرَه والشهوات حيث اعتبرتها جميعاً مقرونة ومتلازمة مع نشوء الملكية الخاصة، وتقول : انها نشأت عندما تحوّل النظام الشيوعي القديم الى نظام الرق ! يقول جورج بوليتزر ورفيقاه : « يرى المثاليون في الاخلاق مجموعة من المبادىء الخالدة المستقلة عن الظروف الخارجية فهي تأتينا من عند الله أو يفرضها علينا الضمير المعصوم عن الخطأ . ولكن يكفي أن نعلم انّ الوصية القائلة « لن تقتل قط » لم توجد وتصبح ذات مغزى الا بعد أن ظهرت الملكية الخاصة (أي في عصر الرق وفي نظام الرق) . »[٢] .

ومع ذلك يعتقد السيدان « ماركس » و « انجلس » بأن الرذائل والمفاسد الخلقية من أمثال السرقة والاستثمار والظلم وشهوة التسلط والكذب والشره والشهوات هي أمور مفيدة واعمال تقدمية محركة للتاريخ ويعتبرانها سبباً

---

(١) أصول الفلسفة الماركسية ٢ /٥٨ ، ٥٩ .

(٢) نفس المصدر ١ /٣٤٥ .

في حركة تكامل المجتمع البشري !! .... فنرى « انجلس » يتضايق من النظرية الاخلاقية وغير الماركسية لـ «فورباخ » .. فيقول في حملته ضد نظريته الاخلاقية : « ومن جهة أخرى فعواطف الانسان الشريرة كالشره وشهوة السلطان — وهي التي تعتبر القوة الدافعة على التقدم التاريخي منذ ظهور العداوات بين الطبقات (أي منذ ظهور نظام الرق وزوال النظام الشيوعي البدائي كما تزعم الماركسية) — هي حقيقة نجد الدليل المتصل الوحيد عليها ، فمثلاً في تاريخ الاقطاع والبرجوازية مثلاً . ولكن لم يدر نجله فورباخ مطلقاً أن يمعن النظر في بحث الدور التاريخي الذي يلعبه الشرّ الاخلاقي ! »[1]

والماركسيون ومن جملتهم جورج بوليتزر ورفيقاه يقتفون آثار انجلس فيقولون : « انه لمن السخرية أن لا نعترف بأن الرق الذي ظهر على أساس نمو قوى الانتاج قد انتزع القبائل المتأخرة من الحالة التي كانت تتخبط فيها ، فكان بذلك خطوة الى الامام . يجب ، اذن ، ان لا نجعل من العصر البدائي العصر المثالي. لأ نه كان لا بد من ظهور الطبقات الذي يجعل نمو الانتاج ممكناً . »[1] .

ان الماركسيين عطّلوا قواهم العقلية تحت ضغط الأفكار الماركسية فأشغلوا أنفسهم بتسطير الادعاءات غير المعقولة كالتي تقول : ان تحول مجتمع الشيوعية البدائية الى مجتمع الرق كان حركة تقدمية وارتقائية .. وان الانتقال من النظام الشيوعي الى نظام الرق هو حركة الى الامام ! ..

---

(١) انجلس : لدفيج فيورباخ وانتاج الفلسفة الالمانية الكلاسيكية ، ترجمة الدكتور راشد البراوي بعنوان التفسير الاشتراكي للتاريخ ص ٥٧ .

قارن هذا بالترجمة التي جاءت في « مختارات » ماركس وانجلس ، طبع دار التقدم موسكو ١٩٧٠ — ٤ / ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) أصول الفلسفة الماركسية ٢ / ٦٥ .

ولكن العقل المقيد لبعض هؤلاء يحطم قيوده أحياناً ليفكّر بحرّية وفي حالات استثنائية كهذه تجرى الحقيقة على لسان هؤلاء من دون أن يشعروا .. فعلى سبيل المثال : يفاجئنا جورج بوليتّزر ورفيقاه — وهم الذين اعادوا مراراً وتكراراً القول بأن الانتقال الى نظام الرق كان تقدماً — بالقول التالي « فما الذي أدّى الى انحطاط الكمون البدائي وظهور الطبقات ؟ »[1]

أتلاحظون كيف أنهم عبّروا عن هذا الانتقال بكلمة « انحطاط » ناسينَ أنهم حاولوا كثيراً تصوير ذلك بالتقدم والحركة الى الامام ؟!

الدرس الثالث والعشرون

لماذا لم يسلم كل من «ماركس» و«انجلس» بالحقائق التاريخية ؟!
ولماذا عرضوا نفسيهما لمثل هذه الحجج الدامغة ؟!

بعد الاطلاع على الحجج الدامغة التي وردت في الدروس الماضية ، يتبادر الى الذهن السؤال التالي : لما عرّض كل من « ماركس » و«انجلس» وأعوانهم « الماركسيون » أنفسهم لمثل هذه الانتقادات القاصمة والردود القاطعة والحجج الدامغة ؟ لماذا أوقعوا أنفسهم بمثل هذه الأقوال المتناقضة المخزية ؟ ألم يكن بامكانهم تعديل فرضياتهم وترتيبها للتخلص والتحرر من هذه الورطة الخطيرة ؟!

هناك قضية مركزية واحدة لم يفكر كل من « ماركس » و «انجلس » بالتخلي عنها وهي : تناقض قوى الانتاج للمجتمع الرأسمالي مع علاقات الانتاج الرأسمالية والملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي هي أساس تلك العلاقات ... وتأتي بعدها مباشرة القضية المتممة وهي أن ذلك التناقض بين قوى الانتاج والعلاقات الرأسمالية لا يمكن حلّه الا بجعل ملكية وسائل الانتاج اجتماعية « أو اشتراكية» ... فهما يريدان أن يقنعا العمال الصناعيين بأن وسائل تحررهم كامنة في تصعيد هذا التناقض وحلّه عن طريق جعل ملكية وسائل الانتاج اجتماعية . ويزعمان انهما اكتشفا العلم الذي يعرّف

ويعيّن شروط تحرر « البروليتاريا »[1] .

أما بقية القضايا والمفاهيم « الماركسية » فقد جاؤا بها فيما بعد ، من أجل تدعيم واسناد عرض القضية المركزية الاساس .. وقد تم العرض على الترتيب التالي : ان تناقض المجتمع الرأسمالي (تناقض قوى الانتاج مع علاقات الانتاج وقبل كل شيء وأكثر من كل شيء مع الملكية الفردية لوسائل الانتاج) الذي هو السبب الاساس في تطوره هو سبب داخلي وليس خارجي ... وان هذا السبب الداخلي (أي تناقض قوى الانتاج مع علاقات الانتاج) كان دائماً وأبداً وعلى مر العصور هو القوة والسبب الاساس في حركة المجتمع وتطوره التاريخي . ومن ثم جمعاً من هنا وهناك ومن زوايا التاريخ عدة أنواع من العلاقات الانتاجية وتخيّلاً أنها تختلف فيما بينها اختلافاً « كيفيّاً » أي ماهوياً وجوهرياً — ولعلهما كانا يريدان اقناع الآخرين فقط دون أن يقتنعا — وبالنتيجة وصلا الى أن كل مجتمع من المجتمعات البشرية وفي أنحاء العالم كله وعلى طول مراحل التاريخ ، تعرّض لثلاثة تطورات « كيفية » وماهوية فقط ، لأن قواه الانتاجية لم تتناقض مع علاقاته الانتاجية أكثر من ثلاث مرات ... هذه التطورات الثلاث كانت على الشكل التالي نعرضها من الاخير الى الاول :

٣ — تطور علاقات الانتاج ونظام « الاقطاع » الى الرأسمالية .

٢ — تطور علاقات ونظام « الرق » الى الاقطاعية .

١ — تطور علاقات ونظام « الشيوعية » الى الرق .

---

(١) استخدم « انجلس » هذه العبارة لنفس المعنى في « مبادىء الشيوعية » — الذي ترجمها الى العربية خطأً بـ « تعاليم الماركسية » — في السؤال والجواب الأول .

اذن كانت هناك أربعة علاقات انتاجية لا أكثر ،وهي على الترتيب كما يلي :

٤ ـ علاقات انتاج رأسمالية .
٣ ـ علاقات انتاج اقطاعية .
٢ ـ علاقات انتاج رقية .
١ ـ علاقات انتاج شيوعية .

وفي عرضهم لتناقض المجتمع الرأسمالي قالوا : بما أن طابع عملية الانتاج اجتماعي بينما ملكية وسائل الانتاج خاصة وفردية ، فكان لا بد من نشوء ذلك التناقض فيما بينهما .. وعندما تصبح ملكية وسائل الانتاج اجتماعية ـ أي مؤممة وتابعة للدولة ـ يتم التوافق والمطابقة بين طابع قوى الانتاج وعلاقاته فتنمو وتزداد المنتجات ليعيش الناس في سعادة ورفاه ... فعندما ارتضوا بأن طابع عملية الانتاج للمجتمع الرأسمالي كان اجتماعياً ، فانهم مضطرين بعد ذلك للقبول « باجتماعية طابع الانتاج » دائماً .. لأن الخصائص التي استخدموها كأدلة لاثبات الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج في المجتمع الرأسمالي هي موجودة في جميع مراحل الانتاج التاريخية .. (ان طابع عملية الانتاج كان اجتماعياً منذ عصر المشاعية البدائية حيث تمت المطابقة بين قوى الانتاج فيه مع علاقات الانتاج والملكية الاجتماعية لوسائله فأصبح بذلك مجتمعاً من دون تناقضات !) وبما أنهم قبلوا بأن سبب حركة وتطور المجتمع (وهو أحد الموجودات) هو التناقض الداخلي، فانهم قبلوا أيضاً بأن الذي يطور الأشياء الطبيعية ويحركها هو التناقض في داخلها ، وبالتالي فإن حركة العالم المادي هي حركة داخلية وذاتية وليس لأي اله أي دور في حركته وتكامله . اذن فالعالم الطبيعي والمجتمع هما في حركة دائمة منذ الازل والى الأبد وفي تطوردائم من الادنى الى الاعلى وذلك بسبب تبعيتهما لقوانين عامة مشتركة . انهم انما قبلوا بهذه المقولة

وهي التطور الدائم من الادنى الى الاعلى لأنهم سبق أن قرروا بأن تبديل الملكية الفردية الى الملكية الاجتماعية (او الاشتراكية) هو خطوة تقدمية أي تكاملية ومن الادنى الى الاعلى (وهنا بالذات سقطوا في هاويـــة التناقضات .. حيث اعتبروا – مجبرين – تحول الملكية الاجتماعية والشيوعية للمجتمع الشيوعي القديم الى الملكية الفردية في نظام الرق هو خطوة تقدمية وتكاملية وهذا هو عكس تحول الرأسمالية الى الاشتراكية .. فاذا كان الاول تقدمياً فالثاني يكون حكماً رجعياً ...).

بما أن الحركة التكاملية للمجتمع الرأسمالي وانتقاله الى المجتمع « الاشتراكي » و « الشيوعي » هي حركة لا مناص منها فهي حتميةوجبرية تاريخية (أي ان تناقض قوى الانتاج في حالة تصاعد مستمر مع علاقات الانتاج في أي مرحلة تاريخية) فهي تتحقق رغم ارادة الناس ورغباتهم. اذن فان الناس واراداتهم وعقائدهم واخلاقياتهم وأساليبهم في الحكم وكل أشيائهم تابعة لهذا الجبر التاريخي وفرع للقوة المنتجة بل وأكثر من كل ذلك وقبل كل ذلك تابعة لـ « وسائل انتاجهم » ... ووسائل الانتاج بدورها تابعة لأساليب الانتاج (مثل أسلوب الصيد البري ، أو البحري ، أوتربية المواشي ، أو الزراعة ، أو الصناعة ، أو التجارة والمقايضة) ... إذن فالشروط المادية هي التي تعيّن وتوجد أساليب التفكير والعقيدة والسياسة والأخلاق والتعليم والعلاقات الاقتصادية والحقوقية وكل أشياء المجتمع وهذه هي « البنى الفوقية » للمجتمع ، وأما تلك فهي « البنى التحتية » والأساس ، والبنى الفوقية تابعة للبنى التحتية ... وبما أن العقل والتفكّر والارادة والعواطف تابعة للشروط المادية وطريقة العيش ، فالعالم المادي لم يخلقه أي « عقل كلي » او ارادة عليا او موجود غير مادي أو اله ..

بهذه الطريقة شرع كل من « ماركس » و « انجلس » ومن بعدهما الماركسيون في صناعة تاريخ البشرية وتاريخ مجتمعاتها من الأخير الى

الاول ! من المؤخرة ابتدأوا ليصلوا الى المقدمة ! بدأوا من حيث تشتهي نفوسهم وظنونهم واعتبروا ذلك هو الاساس ، فحكموا على التاريخ أن يكون كما يشتهون وعلى المجتمعات أن يكون ماضيها كما يريدون ! ومن جملة ما قالوه في حملاتهم على « هيكل » : انه وضع تاريخ البشرية مقلوباً وأنهم قلبوه وأوقفوه على رجليه ... ان هذا القول صحيح جداً حيث انهم قلبوا التاريخ ولكن ملاحظتنا الوحيدة عليه هي أنهم أخطأوا في تعيين وتمييز الرأس من الرجلين ! !

الدرس الرابع والعشرون

« اجبار » اساليب الانتاج على التوافق مع انواع الملكية تارة وعدم التوافق اخرى

ان « ماركس » و « انجلس » أرادا أن يصنعا هكذا صورة عن تاريخ تطور المجتمع ويدونا هكذا تاريخاً ليكون مؤيداً ومكملاً لفرضيتهما بالنسبة الى تطور المجتمع الرأسمالي الحتمي والذي لا مناص منه الى المجتمع « الاشتراكي » . ولنفس السبب اضطرا لوضع فرضية خاصة في مجال نشوء نظام ومجتمع الرق . تلك الفرضية التي رغم تعارضها مع الحقائق الأولية والأساسية للتاريخ وتضاربها مع بعض خطوط فرضيتهما بالذات . ولكنها تخدم تصورهما عن حتمية تطور المجتمع الرأسمالي الى المجتمع « الاشتراكي » ... نقول هذا لأننا لو تصورنا انهما يجهلان مثل هذه الحقائق التاريخية المهمة والأساسية لكان ذلك تحقيراً صريحاً ومتعمداً لهما ودليلاً على سذاجتهما ! فحتى طلبة فرع التاريخ في جامعات المانيا وفرنسا وانجلترا . في عهد « ماركس » و « انجلس » كانوا يعرفون حق المعرفة بأن الملكية الخاصة كانت موجودة في أوروبا قبل نشوء المزارع المشتركة للعائلة والقبيلة . وكذلك عندما كانت هذه المزارع المشتركة

وملكيتها المشتركة والمشاعية منتشرة .خاصة في جنوب أوروبا كانت الى جنبها ملكية فردية وخاصة للارض أيضاً . أو في الآلاف من السنين التي قضاها البشر في الصيد وتربية المواشي لم تكن ملكية « أدوات ! » الصيد دائماً مشتركة وعامة ، بل كانت متعلّقة بأولئك الذين صنعوها واستخدموها. أنه من غير الممكن ولا المعقول أن آلة الصيد التي كان يستخدمها الصياد لوحده هي ملك للجميع ! وكذلك كان يعرفون ما كانت تقتضيه الضرورة مع نشوء الزراعة من نشوء الملكية الاجتماعية عند القبيلة للارض والمحاصيل الزراعيه ، وليس الملكية الخاصة ، أي ملكية عدد من الأشخاص وحرمان « أوسع الجماهير » . ولكن هذه الضرورة لم تكن من النوع الحتمي والجبري كما تخيّل « ماركس » و « انجلس » و « الماركسيون » بل كانت ضرورة مصلحية ، وليس أيضاً كما أراد « ماركس » و « انجلس » و « الماركسيون » أن يلقنوا الآخرين بأن أسلوب الانتاج الزراعي هو الذي أوجد هذا النوع من الملكية ، وأن قيام هذا النوع من الملكية كان حتمياً وخارجاً عن ارادة الناس ، وكان من غير الممكن أيضاً ايجاد مزارع خاصة يزرعها مالكوها ، وان الزراعة متلازمة مع الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والارض ... فكيف بنا اذا وصلنا الى هذه الفرضية « الماركسية » السخيفة التي تقول : مع نشوء أسلوب الانتاج الزراعي ظهرت علاقات انتاج تتميّز بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج ! بينما نرى التاريخ القديم لآسيا وأوروبا وافريقيا بل وحتى تاريخ القرون الوسطى في بعض المناطق يتكلم عن وجود المزارع المشتركة والمشاعية والملكية العامة للارض بصورة مفصلة وان التواريخ التي دونت في ذلك العصر والتي تشير الى هذه الحقائق موجودة الآن !

ما الذي يمكن عمله ، عندما يتظاهر كل من « ماركس » و « انجلس » ليس فقط بعدم رؤيته لهذه الحقائق الأساسية والمسلمات التاريخية، بل انهما

يقلبان تلك الوقائع ! وهذه هي نهاية الاجرام بحق التاريخ وبحق الناس الذين يتصورون بأن « ماركس » و « انجلس » لا يهدفان إلا إلى تنوير التاريخ فيصدقون أقوالهما ليصبحوا من الضالين !

هذان الشخصان يريدان اختلاف فرضية بالنسبة الى التاريخ تنسجم وتتوافق مع قرارهما وارادتهما المسبقة .. يريدان فرض تصورهما على تاريخ الناس فرضاً ... فعندما كان الناس يعيشون على الأثمار الطبيعية والصيد وفي المرحلة التي كانوا فيها يقطفون الأثمـــار الطبيعية بواسطة « أيديهم » وليس بـ « أدوات ووسائل انتاج » يريدان اجبار **ملكية « وسائل الانتاج » ان تكون في ذلك الحين اشتراكية والعلاقات « شيوعية » !** ، وعندما استخدم الناس أسلوب الانتاج الزراعي وتربية المواشي أصبحت الملكية فردية ! فيفرضان على تاريخ الناس ترك الملكية الاشتراكية لمجرد استخدامهم لأساوب الانتاج الزراعي أو تربية المواشي ! .. واذا ما كانت هناك وثائق وآثار كثيرة تدل على أن المزارع الاشتراكية القبلية كانت منتشرة في أنحاء جنوب ووسط أوروبا وفي آسيا وافريقيا فيُفرض عليها اما « أن تسكت » أو « تختفي من الوجود » !

لو أن كلاً من « ماركس » و « انجلس » اقتنعا بهذا الواقع التاريخي الذي يقرر وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في التاريخ قبل نشوء الملكية الاجتماعية للمزارع القبلية — الممتدة من الهند الى ايرلندا حسب اعتراف ماركس — اذا اقتنع كل منهما بهذه الحقيقة فسوف يقعان في مشكلة عويصة أخرى .. وهذه المشكلة هي : كيف تم تحوّل الملكية الفردية الى الملكية الاجتماعية ؟ وما هو التغيير الذي طرأ على أساليب ووسائل الانتاج وما هو سبب هذا التطور !؟ لو أنهما اقتنعا بتلك الحقيقة وحاولا الاجابة على هذا السؤال لاتضح بطلان تلك العلاقة السببية فيما بين أساليب

الانتاج من جهة وبين علاقات الانتاج وملكية وسائل الانتاج من جهة ثانية والتي عرّفها « ماركس » بأنها حقيقة اجتماعية مهمة وأساسية ، وقانون حاكم على المجتمع ... ولما غيّر ذلك من وضعها حيث تبقى المشاكل على حالها محيطة بهم من كل جانب .. وكان عليها أيضاً أن يفسرا كيفية تحول الملكية الاشتراكية الى الملكية الفردية وان يربطا ذلك بتطور أسلوب الانتاج فيبحثا عن مثل ذلك التطور في تاريخ تلك المرحلة ولن يجدا الرابط المطلوب . وسيضطران أيضاً للبحث عن سبب اقتصادي داخلي لهذه التطورات ولن يجد سبباً .

الدرس الخامس والعشرون

اجبار الرق ان يكون نتيجة التناقض الداخلي وتطور وسائل الانتاج

لقد فرض كل من « ماركس » و « انجلس » على الملكية الخاصة أن تولد مع الرق ! وان تمحى من على صفحات التاريخ قبل ذلك الوقت ! حيث يستتبع ذلك فرضهما على الرق أن يكون نتاجاً للتناقضات الداخلية لمجتمع المشاعية الأولى .. ذلك المجتمع الذي لا نجد فيه أثراً للتناقضات الداخلية حسب اعتراف كل الماركسيين ! ... لو كان كل من « ماركس » و « انجلس » يذعن لحقائق التاريخ ويمتنع عن ممارسة أي فرض جبري عليها لكان لا بد حينئذ من الاعتراف بأن نظام الرق لم يكن وليد العوامل الاقتصادية ونمو القوى المنتجة ! أو ضرورة مطابقة علاقات الانتاج مع القوى المنتجة الجديدة ! ... كان لا بد من الاعتراف بأن الحرب وانشاء الحكومة عن طريق الاستيلاء والسيطرة العسكرية لقبيلة أو شعب على قبيلة أو شعب آخر هي التي انشأت مجتمع ونظام الرق ... فنشوء العبودية والرق لم يكن سببهما أسلوب الانتاج وتكامل وسائله ، كما لم يكن اقتصادياً بل كان السبب عسكرياً وسياسياً .. وكان السبب خارجياً وليس داخلياً ..

وبهذا الاعتراف لا يبقى شيء تحت عنوان النظرية الماركسية » والنظرية المادية بالنسبة للتاريخ .

هذه حقيقة ومسلّمة : ان التفوّق والسيطرة العسكرية من قبل قبيلة أو شعب أجنبي ومن ثم فرض سلطة المهاجمين والفاتحين على أولئك المغلوبين هو السبب الفعلي لتأسيس الدولة العسكرية المستبدة وبالتالي امتلاك الاراضي المفتوحة بفلاحيها — ملكية مطلقة — أولئك الفلاحون الذين كانوا يملكونها سابقاً .

فبعد تحقيق الانتصار العسكري يصبح المهاجمون هم الحكام السياسيين وبالتالي يصبحون — من الناحية الاقتصادية — مالكين بصورة مطلقة لكل الاراضي المفتوحة بفلاحيها ولكل الناس المغلوبين .. فيصبح المغلوبون أرقاء عند الفاتحين « يستثمرونهم » بالطريقة التي يريدون .

فمنشأ الدولة ، اذن ، عسكري وليس اقتصادي ... أمـا السياسة الدكتاتورية المستبدة ، والاقتصاد المبني على تنعّم فئة أو قبيلة حاكمة وشقاء وتعب جماهير مظلومة ومسحوقة . والملكية المطلقة للفاتحين وحرمـان الجماهير المغلوبة من أية ملكية لوسائل الانتاج ، هذه الأمور جميعها ظواهر سببتها الحرب والفتح والهزيمة وليس — كما يُزعمون — نمو قوى الانتاج أو تطور أساليبه .

وهناك مسلّمة تاريخية أخرى أيضاً وهي أنه في نفس الوقت والى جانب تلك المجتمعات السياسية والدول المركبة من الفاتحين والمغلوبين والحاكمين والمحكومين كانت هنالك دول أخرى عبارة عن مؤسسات للخدمة العامة وليست متسلطة بالحكم المطلق من قبل شعب وقبيلة على شعوب وقبائل مغلوبة ... فالارض التي تعتبر من أهم وسائل الانتاج كانت — في ظل هذه الدول — مقسّمة على العوائل الصغيرة أو القبائل بحيث كان الفرد

ينتج بواسطة الارض ما يكفيه من أسباب المعيشة ، بل وأكثر من ذلك كان يدفع الى دولته جزءاً من المحاصيل بحكم ارادته ورغبته لقيامها بالخدمات العامة ... فكانت الدولة تقوم بحفر الترع واقامة السدود لايصال المياه الى الاراضي الصالحة للزراعة والمحرومة من مياه الري ... أي كان دورها باتجاه زيادة الانتاج ونموه ، نعم هذا ما كانت عليه في القدم كل من مصر وايران والهند .

ففي زمن واحد وبمستوى واحد من نمو وسائل الانتاج ، وجدت تركيبات دولية وعلاقات انتاجية ومؤسسات سياسية متنوعة ومختلفة ، واستمرت كل من الملكية الفردية والملكية الاجتماعية بالوجود جنباً الى جنب وبأشكال سياسية متفاوتة . وهذه محبة دامغة ودليل قاطع على أن الظواهر السياسية والعلاقات الاقتصادية وأنواع الملكية في المجتمعات لم تكن تابعة قط لأساليب الانتاج وتكامل القوى المنتجة ، بل العكس هو الصحيح حيث ان الشكل السياسي للمجتمع ونوع الحكم فيه ومؤسسات الدولة هي التي أعطت أسلوب الانتاج كيفية وماهية معينة .

الدرس السادس والعشرون

التفسير الماركسي لسقوط الامبراطورية الرومانية وانقراض الدولة الهخامنشية

فالذي يوجـــد الرق ــ كما رأينا في الدرس الماضي ــ هو التسلّط الخارجي والحرب والسياسة . وفي التاريخ ، أينما وجد الرق فانه نشأ نتيجة تسلّط قبيلة على أخرى أو شعب على شعب آخر مغلوب . وان هذا هو سبب خارجي . فالغلبة العسكرية وتسلط شعب على شعب أو على شعوب أخرى هو سبب خارجي وليس داخلياً . ومن الأمور الثابتة في التاريخ أنه في المجتمعات الثنائية التي تتكون من قوميتين . حاكمة ومحكومة ، فإن هذه الثنائية إنما كانت بسبب تسلط شعب من الخارج على شعب مغلوب ، وان هذا الاخير حكم عليه بالرق والعبودية وذاك الاول وصل الى الحكم والملكية المطلقة ، وان الرق لم يوجده بأي حال من الاحوال نمو القوى المنتجة وتناقضها مع علاقات الانتاج . أما « ماركس » و « انجلس » اللذان يفهمان بأن تطور المجتمع هو نتيجة السبب الداخلي والذي هو كيفية أسلوب الانتاج والتناقض فيما بين قوى الانتاج وبين علاقاته ، فهما ينكران الحقائق التاريخية مهما كانت ناصعة .

والماركسيون لا يفهمون نشوء الرق والعبودية خلافاً للواقع فحسب حيث ينسبونه الى السبب الداخلي ، بل وحتى زوال الرق أيضاً ينسبونه الى نفس السبب الداخلي فيقولون : في كل مجتمع رِقي وبعد أن تمر مرحلة على تكامل قوته الانتاجية ينشأ تناقض فيما بينها وبين علاقاته الانتاجية ، وإثر ذلك ، يحصل صراع طبقي ، صراع بين الارقاء وبين أسيادهم الحكام ، ينتهي بتسلط طبقة جديدة من أصحاب الاراضي « الاقطاعيين » وان هذه الطبقة المتقدمة ، بمجرد وصولها الى السلطة ، تبتدىء بتغيير علاقات الانتاج ، فتلغي علاقات الرق وتستبدل بها علاقات اقطاعية ، حيث أنها وبهذه الطريقة تمنح المجتمع مزيداً من التكامل .

وعلى ضوء ذلك ، فهم ، ليس فقط ، يدّعون بأن نشوء الحكومات التي زعموا أن أنظمتها « رقية » كان نتيجة سبب داخلي ، بل وحتى زوالها أيضاً تصوروه نتيجة التناقض الداخلي وصراع الطبقات .. لماذا !؟ لأنهم لا يعرفون سبباً لتطور المجتمعات وحوادثها سوى التناقض الداخلي -- تناقض قوى الانتاج مع علاقات الانتاج .

كانوا يضربون مثلاً على نظام رق أوروبا بالامبراطورية الرومانية ، لأن الكل يعرف بأن البرابرة هاجموا الامبراطورية من الخارج وسببوا انقراضها ، ولكن هذا لا يتوافق مع العرض الماركسي لكيفية زوال الامبراطورية الرومانية ونظام الرق الأوروبي ، فهم يقولون : هناك احتمال بأن الامبراطورية الرومانية هي التي هاجمت البرابرة وأسرتهم دون أن تقتلهم وأجبرتهم على الفلاحة في أملاك الامبراطورية ، ومن ثم فإن هؤلاء والى جانبهم وسائل الانتاج كالارض والماء وأدوات الحراثة .. تناقضوا مع علاقات الانتاج « الرقية » وإثر ذلك وقع الصراع الطبقي ، وانتهى بانتصار طبقة الارقاء وهزيمة وسقوط أسيادهم واقامة « النظام الاقطاعي » عن طريق الحكم السياسي الاقطاعي ! بما أن احتمالاً كهذا موجود . اذن

فان ذلك الاحتمال يكون كافياً بأن يثمر كل النتائج والآثار المترتبة على وقوع ذلك الامر المحتمل !

لقد استخدم جورج بوليتزر ورفيقاه هذا المنطق الماركسي بقولهم : « وأخيراً انهارت دولة الرق القديم والامبراطورية الرومانية تحت ضربات البرابرة ، بعد فترة طويلة من النزاع ، تشابكت فيها التناقضات الموضوعية وضروب النضال الديني والسياسي . انهارت الامبراطورية في الوقت الذي لم يعد نقصها التقني وتناقضاتها الداخلية – من اقتصادية وسياسية – يسمحان لها بالانتصار على البرابرة ، والحصول بذلك على ارقاء جدد ، لأن نضال البرابرة ضد الدولة الرومانية لم يكن سوى نضال ضد استعبادهم . ولهذا كانت الامبراطورية الرومانية بفعل منطق نظامها تحتل مركز المعتدي الدائم . وهكذا أفضى تناقض نظام الرق بهذا النظام الى الدمار ، حينما أصبح هذا النظام نفسه مناقضاً لطابع قوى الانتاج . فكان لا بد من علاقات جديدة لبناء الاقتصاد من جديد ، فنمت هذه العلاقات الجديدة على أنقاض عهد الرق ، وكان النظام الاقطاعي »[1] .

نظام الرق يعني : ان علاقات الانتاج « الرقية » تناقضت مع قوى الانتاج في الامبراطورية الرومانية ! لأنها تمنع قوى الانتاج من النمو . فلهذا السبب ووفق متطلبات العصر والمرحلة التاريخية ! اقتضى زوال علاقات الرق وحلول علاقات الاقطاع محلها ، تلك العلاقات المتطابقة والمتماثلة مع قوى الانتاج الجديدة والباعثة على سرعة نمو القوى المنتجة !

حسب المنطق « الماركسي » ، يتم هذا العمل بواسطة الصراع الطبقي ، الذي هو صراع داخلي . فالطبقة الطليعية التي أخذت على عاتقها قيادة الصراع في تلك المرحلة ، حسب المنطق الماركسي ذاته ، كانت طبقة

---

(١) أصول الفلسفة الماركسية ٢ /٧١ و٧٢ .

أصحاب الأراضي "الاقطاعيين" الذين لم يكونوا قد الى الوجود في الإمبراطورية الرومانية بعد كما يشير الى ذلك التاريخ ! فالصراع وفق المنطق "الماركسي" هو صراع طبقي، لكن بحكم تاريخ الإمبراطورية الرومانية لم يكن موجوداً ! . و الطبقة الطليعية القائدة للصراع الطبقي طبقة الاقطاعيين لم تكن قد وجدت بعد ! و القوة المسندة و المشتركة في الصراع الثوري - حسب المنطق الماركسي- التي هي طبقة الارقاء في الإمبراطورية الرومانية و باعتراف المؤرخين الماركسيين لم يكن لها دور في انقراض الإمبراطورية ، بل ان قوة الصراع هي عبارة عن البرابرة الذين جاؤا من مكان بعيد الى حرب الإمبراطورية الرومانية و الصراع مع نظام الرق فيها ! لماذا أتوا ؟ ألأن "الإمبراطورية الرومانية بفضل منطق نظامها تحتل مركز المعتدي الدائم!" و أن البرابرة لجأوا الى الحرب الوقائية! ليمنعوا الإمبراطورية الرومانية من تحقيق اغراضها الدنيئة في استعبادهم! فقبل ان تهاجم الإمبراطورية الرومانية أراضيهم بادروا هم بالهجوم على أراضيها، و كان هذا الهجوم المسلح هو الصراع الطبقي ! الذي تكلم عنه "ماركس" و " انجلس" و أقرته المؤتمرات الشيوعية العالمية! و أن تاريخ كل مجتمع الى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ نضال بين الطبقات **(1)** . هذا النضال هو الذي هو نتيجة مباشرة لتناقض قوى الإنتاج مع علاقات الإنتاج "الرقية" و الذي هو حسب -الميزة الرابعة للجدلية - مسألة داخلية محضة! و كما قال ستالين " ان التطور يجري بانبثاق التناقضات الداخلية و بالنزاع بين القوى المتضادة على أساس هذه التناقضات، و ان غاية هذا النزاع هي قهر التناقضات و التغلب عليها". **(2)**.

بنفس الطريقة التي تقدم فيها البرابرة من روسيا و شرق اوربا لحـــل

----

(1) مختارات 1/ 49 – البيان الشيوعي "مانفيستو"

(2) المادية الديالكتيكية و المادية التاريخية ، ستالين 40

تناقض الإمبراطورية الرومانية الداخلي ! فحلو تناقض القوى المنتجة لتلك الإمبراطورية مع علاقاتها الإنتاجية و تقدموا بها مرحلة تاريخية ! فعوضوا بذلك عن "نقصها التكنولوجي!" و زادوا من سرعة نمو قواها المنتجة!...
نفس تلك القبائل البربرية كررت دورهم التاريخي و بنفس الدافع الاخوي الحميم ! و الذي هو صراع طبقي و بمبادرة داخلية محضة ! ولكن في هذه المرة على شكل "الجيش الأحمر"، فدخلوا أراضي مجتمعات اوربا الشرقية لحل التناقضات الداخلية لتلك المجتمعات!، و تم ذلك بالفعل، فحلوا تناقضات قواها المنتجة مع علاقاتها الإنتاجية الراسمالية! و بإقامتهم للنظام الاشتراكي هناك يكونوا قد تقدموا بتلك المجتمعات مرحلة تاريخية مهمة! و كان هناك أيضا و بدون شك صراعا طبقيا داخليا، [كلمة مفقودة] ولكن لماذا هو صراع طبقي؟ و لماذا هو داخلي؟ لا احد يستطيع ان يعترض "فالماركسية" هي التي فرضت هذه التسمية العلمية!.

اذن فنظام الإمبراطورية الرومانية كان "رقيا" و ان البرابرة الذين هاجموها من الخارج هم الذين ازالوها و طبقة الارقاء (التي هي طبقة بالقوة و ليست بالفعل!) و هجومها هو صراع طبقي بين طبقة الارقاء المحكومين و بين طبقة الاسياد الحاكمين.

فزوال الإمبراطورية الرومانية يعني تطور مجتمع الرق الروماني الى مجتمع الاقطاع الروماني ! و الطبقة التقدمية الطليعية للمجتمع الروماني هي تلك القبائل المتوحشة الخارجية! التي كانت السبب في تقدم و تكامل ذلك المجتمع! تتم كل هذه الاعمال المفترضة من اجل اثبات صحة "الماركسية"!
و لكي يكون زعم "ماركس" و "انجلس" باكتشاف ما سمياه قانون تطور المجتمع صحيحا، و ليصبح فعلا قانون تطور المجتمع كما تصوراه ! فمثلا انهما اكتشفا بأن تطور المجتمع مثل تطور الأشياء الطبيعية يتم بسبب التناقض الداخلي، و ان التناقض الداخلي للمجتمع هو عبارة عن

تناقض قوي الانتاج مع علاقات الانتاج ويحل عن طريق الصراع الطبقي الداخل !

***

يفرض على المجتمع الايراني ايضا ان يكون له مساراً مطابقاً لما قررته "النظرية المادية بالنسبة للتاريخ" فيفرض على تاريخ ايران القديم في اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي الاشتراكي ان لا يخالف الماركسية! و لهذا فرض عليه ان يكون قد مر بمرحلة نظام، والا فالمسار الحتمي للتطورات الاجتماعية، ذلك المسار الذي رسمه (ماركس) و (انجلس) لتطور المجتمع البشري، يصبح خطأ! فما دامت مرحلة الرق هي حتمية تاريخية! فمن غير الممكن لأي مجتمع ان لا يمر بها خلال تاريخه الطويل، بل يجب عليه ان يمر بها وبالتحديد بعد نظام المشاعية الاولى و قبل نظام الاقطاع ايضاً.

اذن كان نظام المجتمع الايراني في عهد حكم "الماد" و "الهخامش" رقياً، حسب الفرضية الماركسية الحتمية، وبعبارة أدق! لا بد من الافتراض ان في عهود "الماد" و "الهخامش" كان الرق في بدايته، أي كان في حالة نشوء! لكي نتمكن من القول بان في عهد حكم "الاشكان" كان الرق في اخر مراحل تكامله، اي اشرف على الزوال والانحلال!.. وبالتالي فعهد حكم "الساسانيين" كان يمثل سيطرة النظام الاقطاعي!

واليك "الحكم" الماركسي لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي الاشتراكي بالنسبة الى المجتمع الايراني القديم في عهد حكم "الماد": (في بداية الالف سنة قبل الميلاد، دخل مجتمع الماد عهداً جديداً، و ابتدأت معه مرحلة نشوء الطبقات و مجتمع الرق).**(1)**

----

(1) "تاريخ الماد" ديا كونت، نشرته باللغة الروسية اكاديمية العلوم السوفيتية و ترجمه الى الفارسية كريم كشاورز، ص 508.

لماذا صار هذا ؟ ولأي سبب ؟ واستناداً على أي دليل أو وثيقة تاريخية ؟ لا جواب ! في كل صفحات ذلك الكتاب ، بل وفي كل الكتب التاريخية لاكاديمية العلوم الماركسية والمدوّنة من قبل المتخصصين بمعارف الشرق الماركسيين لا توجد أجوبة على هذه الاسئلة ! ... ولهذا السبب وتعقيباً على ذلك « الادعاء ! » يقول الكاتب الماركسي القدير ، بما أننا لم نحصل على أي وثيقة تاريخية أو دليل لجأنا الى الاستنتاج العام !

في تاريخ ايران ليس فقط لا وجود لأي دليل أو سند على ذلك الادعاء ، بل هناك آلاف الأدلة والوثائق المناقضة لذلك الادعاء ! ... وهذا الشيء هو الذي أجبر ذلك الكاتب الماركسي القدير ! والذي اتيحت له الفرصة لمعرفة تاريخ ايران ، على اتهام كل مصادر التاريخ الايراني بقوله : « ان قلّة المصادر وكونها لا تبحث الا في جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية من جهة ، واختلافها وتناقضها العجيب بشأن تاريخ بعض العهود والفترات من جهة أخرى ، تجعل الباحث مضطراً للّجوء الى الحدس والافتراض . حيث لا توجد آراء متضاربة وأقوال متناقضة وغريبة وعجيبة لا تستند الى أساس من الواقع في تاريخ أي من المجتمعات القديمة بقدر ما هي موجودة في تاريخ الدولة « المادية » . ومن البديهي أن يكون كتابنا هذا مليئاً بالحدس والافتراض . رغم أن المؤلف حاول بكل ما لديه من قوة الابتعاد عن التورط والسقوط في الحدس والوهم ... ولا شك في أن سر المؤلف وتصوره عن سير الاحداث والذي هو ثمرة استنتاجاته من المصادر التاريخية لم يخل من النقص والخطأ ... حيث كان يواجه في سرده لتطور المجتمع « المادي » عقباتـــاً كبرى ، كما كان يعاني من ضآلة المصادر والمعلومات معاناة قاسية » .

الحكم « الماركسي » المطاع ، أجبر المجتمع الايراني في حكم عهدي « الماد والهخامنش » أن يكون نظامه رقيّاً ، حتى لو لم يكن للأرقاء أي

وجود في المزارع وأعمال الانتاج ، بل هناك آلاف الوثائق الحية التي تشير الى عدم اشتراك الأرقاء في الانتاج .. وان وجود العدد القليل منهم كان محصوراً في الأعمال المنزلية ، فلم تكن هنالك طبقة من الأرقاء ، ولم يكن اقتصاد البلاد معتمداً على الرقيق ؛ وكذلك فرض مرة أخرى على الحكم الايراني في عهدي « الماد والهخامنش » أن ينقرض ويزول بسبب العامل الداخلي الذي هو تناقض قوى الانتاج مع علاقات الانتاج الرقية (التي لم تكن موجودة !) . لذلك ومن جهة عدم وجود علاقات رقية ولا انتاج رقي ولا طبقة أرقاء ولا صراع طبقي ؛ أصبح عمل المحققين العارفين بشؤون الشرق الماركسي ، صعباً ، وقد « تعرضوا لصعوبات كبيرة ! » عند بحثهم لهذا الموضوع . فقالوا : « واقعاً ، ان تدفق الثروة الى بلاد « ماد » الملكية كان مفاجئاً وبكثرة . وان هذا بحد ذاته سبب تصاعد كل التناقضات الداخلية لمجتمع « الماد » الرقي وعجل في انقراض تلك الامبراطورية .

يجب اعتبار حكومة كياكسار أنه عهد تجمع الثروة بيد اشراف الـ « ماد » وظهور التفاوت المالي الحاد في ذلك المجتمع واحتدام التناقضات . وان التناقض الأساسي ما بين الأرقاء وبين أسيادهم هو أساس ذلك التفاوت .

في « الدرس الستون » سوف نرى بما أن علماء « الماركسية » واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والسيد « ماو » لم يتمكنوا من نسبة التطورات المعاصرة للمجتمع الصيني الى السبب الداخلي والتناقض الداخلي أو تناقض قوى الانتاج الخاصة مع علاقات الانتاج المعنية ، ولأنهم لو نسبوها لتلك الاسباب لتعرضوا لسلسلة من التناقضات المضحكة ! والمشاكل العويصة ، نراهم يلجأون الى « السبب الخارجي » ! لكي يعفوا أنفسهم من تلك التفسيرات « الماركسية » لتلك التطورات ! .

---

(١) « تاريخ الماد » دياكونت ، نشرته أكاديمية العلوم السوفيتية وترجمه كريم كشاورز الى الفارسية ص ٥٠٨ .

الدرس السابع والعشرون

اكتشاف قوانين تطور المجتمع البشري
القوانين التي تحكم تاريخ المجتمع

يدعي «ماركس» و «انجلس» انهما اكتشفا قوانين تطور المجتمع البشري ، القوانين الخفيّة داخل المجتمع والتي تكون سبباً لكل ظواهره .. يقول انجلس : «هذه المهمة انحصرت ، آخر الأمر ، في اكتشاف قوانين الحركة ، قوانينها العامة التي بوصفها قوانين مسيطرة ، تشق لنفسها طريقاً في تاريخ المجتمع الانساني»[1] . وعرّف ستالين تلك القوانين المسيطرة على تاريخ المجتمع البشري بقوله : «ان مهمة العلم التاريخي الرئيسية هي دراسة وكشف قوانين الانتاج ، وقوانين تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، أو قوانين التطور الاقتصادي للمجتمع»[2] . ويقول ماركس في مقدمة كتابه «رأس المال» : «هدفنا النهائي هو الكشف عن القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الحديث»[3] . فيدعي اكتشاف القوانين الاقتصادية التي

---

(١) مختارات ٤ : ٢٠٥ - لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية ، تحت عنوان : المادية الديالكتيكية .

(٢) المادية الديالكتيكية التاريخية ستالين ٧٥ .

(٣) ذكره لينين في «من هم أصدقاء الشعب» مؤلفات مختارة ٦ / ٨٧ - رأس المال : الكتاب الاول ١ / ١٩ ، المطبوعات الاجتماعية باريس ١٩٤٦ .

تحكم المجتمع في حركته وتطوره ، أو القوانين التي تحكم تاريخ المجتمع الانساني .

ان أهم قانون اكتشفه هو : ان كل شؤون المجتمع تتبع أسلوب الانتاج . العقائد والمعارف وأخلاق الناس وطريقة الحكم والمؤسسات السياسية والقضائية ، وان تاريخ المجتمع الفكري والسياسي متجانس مع أسلوب انتاجه . ومع كل تغيير في أسلوب الانتاج ، قبل كل شيء ، تتحول وسائل الانتاج ، ومن ثم أولئك الذين يستخدمونها وبعد ذلك تتحول العلاقات الانتاجية ... وبتحول العلاقات الانتاجية يتحول كل المجتمع بكل شؤونه التي تدعى « بالبنى الفوقية » . تحولاً متناغماً ومتجانساً مع تحول القوى المنتجة .

والقانون المهم الآخر ، الذي يرتبط بالقانون سالف الذكر هو : ان أسلوب وقوى الانتاج في طول التاريخ قد تحوّلا تحولاً أساسياً « او كيفياً » ثلاث مرات فقط ، والى جانب ذلك تحولت علاقات الانتاج ثلاث تحولات كيفية أيضاً ... فبناء على ذلك ، وعلى امتداد التاريخ الانساني كله ، لا توجد أكثر من أربعة أنواع من العلاقات الانتاجية أو الأنظمة الاجتماعية . وهذا يدل على أن كل مجتمع من المجتمعات الانسانية ، سوف لن يمر بأكثر من أربعة تحولات أساسية أو نوعية . ويدل على أن مسار تطور كل المجتمعات هو واحد في كل أرجاء العالم . ويثبت أيضاً أنه كانت لكل مجتمع انساني في البداية ومنذ أقدم الأزمنة ، علاقات انتاج شيوعية (الكومون البدائي القديم) وبعد ذلك علاقات انتاج أو نظام « رقي » ومن ثم علاقات انتاج أو نظام « اقطاعي » وبعد ذلك علاقات انتاج أو نظام « رأسمالي » وأخيراً علاقات انتاج أو نظام شيوعي (ويقولون أيضاً أن المرحلة الشيوعية تنقسم الى مرحلتين : اشتراكية ، وشيوعية ؛ الاولى تدعى بالشيوعية التمهيدية ، والثانية بالشيوعية النهائية) .

ان « ماركس » و « انجلس » قالا انهما اكتشفا قوانين تطور المجتمع وسبب تحولاته . أو القـــــوة المحركة للتاريخ الانساني ومسار تحولاته الاجتماعية .. وقالا أيضاً بأن المجتمع . في تحوله التاريخي كان له هذا المسار : الكومون البدائي ← الرق ← الاقطاع ← الرأسمالية ← الاشتراكية والشيوعية .

وبيّنوا لماذا كان له هذا المسار ، وما هي القوة المحركة للمجتمع وأين تستقر ، وكيف تعمل لكي يأخذ المجتمع هكذا مساراً . واعتماداً على قوانين تطور المجتمع السابقة ومعالم مساره الحتمي تنبؤا بالمستقبل وكيفيّته !

ان أي شخص له أدنى المام بالمعرفة الاجتماعية سوف يعرف بأن « ماركس » و « انجلس » لا يتمكنان من الادعاء باكتشافهما لقوانين تطور المجتمع الا عندما يطالعان تاريخ المجتمعات البشرية بدقة وعمق ومن ثم يستنتجون أسباب الظواهر الاجتماعية وكيفية حدوثها ، ويعرف أيضاً أنه في غير هذه الحالة ، فإن كل ما يعرضانه تحت عنوان قوانين تطور المجتمع سيكون بدون أساس صحيح وليس بقوانين ! فمن أجل اكتشاف هكذا « قوانين » فعلى الاقل كان يجب على كل من « ماركس » و « انجلس » ان يلمّا بمسار المجتمعات وخطواتها وأي نظام حلّ محل النظام البائد !

لو كان كل من « ماركس » و « انجلس » قد تتبعا مراحل تاريخ المجتمعات بدقة لما كانا تبيّنا هكذا مساراً لتحول المجتمع .. ولعرفا جيداً أن المجتمع لم يكن له هكذا مسار ! وفي تلك الحالة كانا سيمتنعان عن صياغة هكذا نظرية ! وبالتالي لما كانا أملا الناس بعرض « النظرية المادية بالنسبة للتاريخ » .

انه من الثابت لدى محققي التاريخ أن المجتمع لم يكن لديه هكذا مسار أثناء تحولاته ، لا مجتمعات أوربا والاغريق والرومان ؛ ولا المجتمعات

الشرقية ، ومجتمعات ايران ومصر ووادي الرافدين والهند والصين ... وعندما لم يكونوا قد طووا هكذا مسار فكيف يمكن استناداً على ذلك ، استنتاج أسباب تحولاتها وكيفيتها !؟

فالعلماء المطلعون على « ماركس » و « انجلس » ومقـدار بحثهما ومعارفهما التاريخية يعرفون تماماً بأنهما غير مخولين باستنتاج « الاصول العامة » و « القوانين » لحركة التاريخ . يعرفون بأن هذين الشخصين اللذين ادعيا اكتشاف القوانين العامة لتطور المجتمعات ليس لديهما سوى النزر القليل من التحقيق بالنسبة لتاريخ أوربا المعاصر وتاريخ اليونان والرومان القديم .. وقد فرضا فرضيتهما من دون وثائق وأسس ... ويعرفون أيضاً بأن « ماركس » و « انجلس » لم يحققا في تاريخ غير أوربا وفي تاريخ الشرق خاصة حتى بعد انتشار « النظرية المادية بالنسبة للتاريخ » وقوانينهما المزعومة !

فإلى سنة ١٨٥٣ م لم يكن « ماركس » قد فكّر بتحولات المجتمعات الشرقية بعد . وفي هذه السنة حصل « ماركس » على الكتاب المعروف « أسفار برنيه »[١] لـ « الدكتور فرانسوا برنيه »[٢] الذي خدم في البلاط الهندي طبيباً خاصاً لـ « اورنك زيب » لمدة اثنتي عشر سنة وعند رجوعه الى أوربا ألّف كتابه المشهور من خلال تجاربه وأسفاره ومطالعاته في بلاد الشرق ... وعندما قرأ « ماركس » هذا الكتاب اطّلع لأول مرة في حياته على أحوال الشرق !. وعلى أثر هذه المطالعة استنتج بأن ما « ظنه » من خلال نظرياته قانوناً يحكم تحولات المجتمع والذي لقنه للناس على هذا الاساس ، لا ينطبق على المجتمعات الشرقية على أقل تقدير ! .. وعرف بأن المجتمعات الشرقية لم تمر بهذا المسار : النظام الشيوعي البدائي ← الرق ← الاقطاع ← الرأسمالية ... وبما انها لم تسلك هكذا مسار فمن السخف البحث واعطاء وجهة النظر بالنسبة الى سبب « هذه التحولات » والقوة المحركة

لتاريخ الشرق ! وتبعية تحولاته لأسلوب الانتاج واثر تناقض قوى الانتاج الجديدة مع علاقات الانتاج القديمة وأمثال ذلك !.. ولكنه وقد وصل الى سن الشيخوخة ، واشتعل الرأس شيباً ، لم يبق لديه فرصة لإعادة صياغة شيء باسم الفلسفة التاريخية أو القوانين الحاكمة على تحولات المجتمع أقل ضعفاً وامتن أساساً من « النظرية المادية بالنسبة الى التاريخ » . فالتمس حيلة يغطي بها أخطاء نظريته فقال : « ان للشرق في تطوره التاريخي مساراً يختلف من مسار الغرب ، حيث لكل منهما طريق خاص به . فلا تنطبق الأنظمة التي عرفناها من خلال دراستنا للمجتمع الاغريقي والروماني والمجتمعات الأوربية في العصر الوسيط وأساليب الحكم فيها ، وما استنتجنا من القوانين التي تحكم تطور المجتمعات ، لا تنطبق هذه الأنظمة والقوانين على المجتمعات الشرقية » .

بهذه العبارة فند « عمومية » أصوله و « قانونيتها » . فندها بحيث أصبحت نظريته التاريخية تنطبق على بعض المجتمعات وليس بالنسبة للتاريخ ... اذن فهو لم يصل الى هدفه النهائي وهو الكشف عن قوانين تحول المجتمعات ، وهو لم يكتشف القوة المحركة لتاريخ ومسار تحولات المجتمع ... فهو قد فشل في مهمته الاساسية .

ألا يعني قوله : ان مجتمعات الشرق غير تابعة لما دُعيت بقوانين تحول المجتمع ، ان تلك التي سُمّيت « قوانين تحول المجتمع » هي في الحقيقة ليست « قوانين تحول المجتمع » !؟ فأيّ قوانين هذه ، التي تخضع لها مجتمعات الغرب ولكن تتمرد عليها مجتمعات الشرق !؟

من القوانين التي اكتشفها هي أن الدولة مؤسسة سياسية تخدم تسلّط طبقة على طبقة أو طبقات أخرى من أجل استثمارها ! ... ولهذا السبب قال ان الدولة تنشأ في أي مجتمع في الوقت الذي يترك فيه المجتمع الملكية العامة ويقبل بنظام الرق ... وقال أيضاً ان الطبقات والملكية الفردية

والاستثمار والدولة تنشأ كلها في آن واحد ! .. ولكنه عندما يقرأ تاريخ الشرق يرى بأن الملكية العامة والاجتماعية لوسائل الانتاج باقية على حالتها بعد مرور قرون من تأسيس الدولة ونشوءها ولا وجود لأثر لعلاقات الرق أو سلطة طبقة الاسياد على طبقة الارقاء ! ... بل كان الحكم في كثير من المجتمعات الشرقية في خدمة العامة ، وعمل ومهمة الحكام ليس الاستثمار ، بل مساعدة الناس على الانتاج وتوفير مياه الري لهم وتهيئة أسباب الخدمة العامة الأخرى ..

يقرأ في تاريخ الشرق فيرى بأن منشأ الدول فيه يختلف عما تخيّله واعتبره ثابتاً في تاريخ كل المجتمعات الانسانية .. يرى بأن نشوء الدولة في المجتمعات الشرقية ليس نتيجة نمو قوى الانتاج في المجتمع الشيوعي القبلي وانقسام ذلك المجتمع الى طبقتين متخاصمتين ؛ طبقة الاسياد وطبقة الأرقاء ، واحتدام التناقض بينهما كنتيجة للتناقض الحاصل بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ! ... يرى ان الدولة ليست جهازاً لطبقة دون أخرى ، وليست مهمتها المحافظة على التوازن والنظم الحاكمة لصالح الأسياد ضد الارقاء ... بل هي جهاز للخدمة العامة .. كمهمة تهيئة مياه الري للزراعة .. وان الحكام ليسوا دائماً من العسكريين ، بل هم في كثير من الاحيان خدم للعامة في الوحدات السياسية الصغيرة والمستقلة .. مثلاً ان عدداً من هؤلاء كان من الذين يشرفون على عملية الري ... يرى بأن لا وجود لذلك التقسيم في المجتمع الشيوعي البدائي الشرقي بين أسياد وأرقاء وليس سبب نشوء الدولة فيه هو التعارض الحاصل بين مصالح تلك الطبقات ولغرض تأمين مصالح الأسياد ... يرى ذهاب الحكومات والدول الواحدة تلو الاخرى ولكن أسلوب الانتاج وعلاقاته لم يتغير فيهما شيء يذكر ، ولم تحصل تلك التبعية المغرضة ! .. هذه الحقائق يصورها لنا « ماركس » نفسه في بعض كتاباته فيقول في كتاب « رأس المال » : « ان المجتمعات

الهندية الصغيرة التي نراها حتى في أقدم العصور ، والتي يوجد البعض منها الآن ، هي مبنية على أساس الملكية الاجتماعية للارض ، وعلى أساس الزراعة المرتبطة بالحرف مباشرة وعلى أساس نظام ثابت في تقسيم الاعمال. وتتألف من كل مجتمع من تلك المجتمعات والذي يعيش على قطعة أرض تتراوح مساحتها بين مائة آكر الى الالف منه ، تتألف وحدة انتاجية مكتملة والتي تكتفي ذاتياً وبشكل نهائي ...

وتختلف أشكال هذه المجتمعات في الهند تبعاً لاختلاف مناطقها . وفي أبسط صورها يقوم المجتمع بزراعة الارض بشكل جماعي ثم يوزع المحصول على الاعضاء ، وفي نفس الوقت تقوم كل عائلة بالمشاغل البيتية كالغزل والنسيج ...

والمؤسسة الإنتاجية التي تؤمن لهذه المجتمعات ما تحتاجه من البضائع تحتفظ ببساطتها دائماً وفي أي مكان وجدت بحيث اذا اتفق ان أزيل مجتمع من هذه المجتمعات يوماً ينشأ مجتمع آخر مثله تماماً وفي نفس المكان وبنفس الإسم . وهذا هو سرّ ثبات المجتمعات الآسيوية وعدم تغييرها ، الثبات الذي يبدو متناقضاً وعملية انحلال الدول الآسيوية وتكوينها الدائم وتوالي الحكومات وسقوطها ! ورغم هذه التحولات المتكررة تبقى العناصر الأساسية التي يتألف منها اقتصاد المجتمع كما هي ولا تتأثر بالإضطرابات السياسية بتاتاً [1] .

ويعترف « انجلس » في كتابه «ضد دوهرنك» بأنه لا أثر للارقاء في العلاقات الانتاجية في المجتمعات الشرقية . وهو قد قسم الارقاء الى نوعين .. أرقاء البيوت ، وأرقاء الانتاج . فقال : « إنّ استخدام الأرقاء في الإنتاج والذي هو من ميزات النظام الرومي والإغريقي لم يكن في

---

(١) رأس المال ، ماركس ١ /٢٥٨ - ٢٦٠ .

الشرق ، كما لم يكن أثر من الأرقاء المنتجين هناك الاّ نادراً وبشكل شاذ وذلك في إطار المعابد والبلاط الملكي المحدود . فقد كان دور أرقاء البيوت في الإنتاج دوراً ضئيلاً وبشكل غير مباشر » . ويقول : « في الشرق لم يكن الأرقاء أساساً للإنتاج المباشر بل كان أثرهم في الإنتاج أثراً غير مباشر وكعضو في العائلة » !

فأخيراً يضطر « ماركس » و « انجلس » للاعتراف « بخطأ المسار الذي افترضاه لتحولات المجتمع الانساني » . ويصححانه على الترتيب التالي : « النظام الآسيوي ← النظام البدائي (اليوناني والروماني القديم) ← الاقطاعي ← الرأسمالي » .

---

(١) ضد دوهرنك ، انجلس ، ٣٩٨ .

الدرس الثامن والعشرون

الفرضية « الماركسية » الجديدة بالنسبة لمسار تحولات المجتمع

ان المسار الجديد الذي اكتشفه « ماركس » بالنسبة لتحولات المجتمع ، قد أورده في مقاله المهم والمعروف تحت عنوان مقدمة كتاب « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » . في هذه المقالة ، شرحت نظرية ماركس المعروف ، « النظرية المادية بالنسبة الى التاريخ » ، باختصار وبوضوح في صفحتين .. ورأينا كيف أن « ستالين » اعتبر طريقة « ماركس » في بيان ووصف النظرية المادية بالنسبة للتاريخ طريقة مبهرة وبياناً ممزوجاً بالعبقرية والنبوغ .

في تلك المقالة يكرر « ماركس » أقواله السابقة ، أقواله التي ادّعى انها تحتوي قوانين تحولات المجتمع واكتشاف للقوة المحركة للتاريخ ، تلك القوانين التي تشترك وتتماثل مع قوانين الطبيعة أو القوانين الحاكمة على الظواهر الطبيعية .. وان الفرق الوحيد الموجود في مقالته تلك عن أقواله السابقة هو في المسار الذي يرسمه للمجتمع ... قال في السابق : ان أي مجتمع من المجتمعات الانسانية ، وفي أي مكان من الدنيا : لقد سلك مساراً كهذا : نظام شيوعي بدائي ← نظام رقي ← نظام اقطاعي ← نظام رأسمالي .

وهنا ، في مقالته الاخيرة ، يقول : ان مسار أي مجتمع في الماضي والمستقبل هو كما يلي : النظام الآسيوي ← النظام القديم (نظام اليونان والرومان البدائي) ← النظام الاقطاعي ← النظام الرأسمالي .

وهذه الأنظمة الاجتماعية يعتبرها بنى فوقية ، بنى فوقية تابعة لعلاقات انتاج وأسلوب انتاج المجتمع نفسه . اذن فهو يرى ان تكامل أساليب الانتاج في التاريخ تمت على الصور التالية :

أسلوب الانتاج الآسيوي ← أسلوب الانتاج القديم (انتاج اليونان والرومان البدائي) ← أسلوب الانتاج الاقطاعي ← أسلوب الانتاج الرأسمالي .

وتكاملت علاقات الانتاج في التاريخ الانساني على الشكل التالي :

علاقات الانتاج الآسيوية ← علاقات الانتاج القديمة (علاقات اليونان والرومان القديمة) ← علاقات الانتاج الاقطاعية ← علاقات الانتاج الرأسمالية .

الدرس التاسع والعشرون

تقييم عمل «ماركس» في مجال كيفية استنتاج فرضياته استنتاج واحد ونظرية تاريخية واحدة على اساس تصورين تاريخيين مختلفين!

من الامور البديهية، أن «فيلسوف التاريخ» عندما يريد تهيئة نظرية بالنسبة الى التاريخ ويكوّن له استنتاجاً فلسفياً من حوادث التاريخ وتحولات المجتمع فيه، يجب عليه أولاً، أن يتتبع حوادث التاريخ ويهيىء لوحةً من تحولات المجتمع البشري ومساره، ومن ثم، وبعد أن يتمعّن في تلك اللوحة بدقة، يحاول اكتشاف علاقات الحوادث والظواهر الاجتماعية وأسبابها والقوة المحركة للمجتمع، وأمثال ذلك.

ولكن الشخص الذي لم يكن يملك تصوراً واضحاً للوحة تحولات المجتمع خلال التاريخ ولم يكن يعلم كيفية مسار التحولات التاريخية؛ كيف يتسنّى له معرفة أسباب تلك التحولات؟! لأن امتلاك التصور الصحيح عن التحولات الاجتماعية وادراك مسارها الصحيح هو المقدمة الضرورية التي لا بد منها من أجل استنتاج أسبابها فلسفياً.

والآن، على ضوء هذه الحقيقة، نسأل أولئك الذين يتكلمون باسم «ماركس» ويعتبرون أنفسهم محاميّ الدفاع عنه:

هل ان « ماركس » شرع ببيان نظريته – النظرية المادية بالنسبة للتاريخ – بعد تتبعه التاريخي وادراكه لمسار تحولات المجتمعات الانسانية ، أم قبل ذلك ؟

اذا قالوا : قبل ذلك . نقول : ان نظريته خطأ . لأنه لم يكن على علم بماهية التحولات التاريخية وكيفيتها وجهتها ؛ وفي هذه الحالة لا يتمكن من تعيين أسبابها وكيفيتها واكتشاف القوانين الحاكمة عليها بصورة صحيحة ومطابقة للواقع !

واذا قالوا : بعد تتبع تاريخي وادراك لمسار تحولات المجتمع الذي كان على الشكل التالي : النظام الشيوعي البدائي ← نظام الرق ← النظام الاقطاعي ← النظام الرأسمالي .

نقول : لكنه – أي ماركس – ادرك بعد سنين ، أن تصوره بالنسبة الى مسار تحولات المجتمع ومراحل تكامله كان خطئاً ، وادعى بعد ذلك ، أنه حصل أخيراً على المسار الحقيقي لتحولات المجتمع ، وهو غير المسار الذي تخيّله سابقاً ! وفي مثل تلك الحالة تكون كل استنتاجاته المبنية على تصوره السابق عن التحولات التاريخية ومسار المجتمع الانساني خطئاً ، لأن حجر الزاوية والاساس لتلك الاستنتاجات تبيّن له خطأه . تلك الاستنتاجات الخاطئة التي سبق أن سمّاها بالقوانين الحاكمة على تحولات المجتمع والقوة المحركة للتاريخ والتفسير الواقعي ! لحوادث التاريخ هي نفسها التي صحبت فرضيته الجديدة بالنسبة لمسار تحولات المجتمع . فذلك الذي يقوله في مقدمة كتاب « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » هو تكرار لأقواله السابقة حيث ان ستالين سمّاه « بياناً عبقرياً نابغاً » .

بناءً على ذلك نتوجه بالسؤال التالي الى الماركسيين :

هل ان النظرية المادية بالنسبة للتاريخ ، نظرية « ماركس » و «انجلس»،

هي من صنع خيالهما وابداعهما ؛ الابداع غير المرتبط بالواقع الخارجي والوقائع التاريخية ، أم هي استنتاج مستخلص من واقع تحولات المجتمع على طول التاريخ ؟ هل ان ماركس كوّن نظريته بالنسبة للتاريخ من ادراكه لمسار تحولات المجتمع الانساني أم أنه استخدم « فن ! » التنجيم ، و « الضرب بالرمل » ؟!

فاذا كان قد استنتج نظريته من ادراكه لمسار تحولات المجتمع في طول التاريخ ، فكان يجب عليه أن يغيّر نظريته عندما تغيّر ادراكه لذلك المسار ، لكي تتطابق النظرية مع طبيعة المسار الجديد ... ولكننا نراه لم يغيّر نظريته ! بقيت نظرية واحدة لتصورين مختلفين عن تحولات المجتمع في التاريخ ! تصورين وقد اعترف هو بأن أحدهما وهو السابق — كان خطأً !

ان النظرية بالنسبة للتاريخ هي ذاتها النظرية بالنسبة لتحولات المجتمع . وان كيفية رؤية مسار تحولات المجتمع . هي حجر الزاوية والجزء الأهم من النظرية بالنسبة لتحولات المجتمع . فمع تغيير حجر الزاوية والجزء الأهم يجب أن تتغير كل النظرية ، لا أن تبقى ثابتة على حالها !. بعد أن تبيّن لماركس عدم صحة قاعدة وأساس نظريته بالنسبة لتحولات المجتمع ، كيف بقيت تلك النظرية صحيحة ومقبوله بالنسبة له وللآخرين ؟!

بروز مآخذ ومعضلات نتيجة الأخذ بالمسار الثاني

يقول ماركس « ان أساليب الانتاج : الأسلوب الآسيوي ، والقديم ، والاقطاعي ، والبرجوازي الحديث ، مرسومة بخطوطها الكبرى ، يمكن اعتبارها بمثابة عهود متصاعدة من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية »[1] .

هذا هو المسار الجديد ، الذي افترضه ماركس ، لتحولات المجتمع .

ان كيفية أسلوب الانتاج الآسيوي ، الى حدٍ ما ، معروفة .. ولكن كيفية أسلوب وعلاقات الانتاج « القديم » فهي مبهمة وغير واضحة .. وكل ما يُعرف من قصد « ماركس » من كلمة « القديم » هو مجتمعي اليونان والرومان القديم ... ولكن هل كان مقصده هو مجتمعات من اليونان والرومان والتي كانت طبقة حكامها تملك المزارع بصورة مشتركة وجماهيرها المحكومة تعيش الرق والعبودية .. أو كان مقصده هو المجتمعات القبلية والعائلية التي كانت تملك مزارع مشتركة (مجتمع

---

(١) ماركس : مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي – مختارات ٢ / ٩ .

المشاعية البدائية و التي سماها "ماركس" بالكومون البدائي.. او مجتمعات الرق الخالص!؟

فاذا كان مقصده من اسلوب الانتاج وعلاقات الانتاج والنظام "القديم" هو : اسلوب "المشاعية البدائية"، نقول: هل ان المجتمعات الاوروبية، و على سبيل المثال مجتمعات اليونان والرومان القديمة، كان في البداية اسلوب انتاجها آسيوياً ومن ثم اصبح شيوعياً ؟. ونحن نعلم ان "المجتمعات الاسيوية" تتميز بمزارع و محاصيل مشتركة و بدولة مركزية مهمتها اسداء الخدمات العامة و من جملتها تامين مياه الري .. فهل يعني ذلك ان المجتمعات الاوربية بعد ان صارت لها دولة واوضاع معيشية كهذه (مجتمعات اسيوية) تحولت الى قبائل مقسمة ومجزاه. (مجتمعات شيوعية)؟.! في مثل تلك الحالة، حيث تحول المجتمع من الشكل الاسيوي الى الشكل الشيوعي وبقاء اسلوب الانتاج الزراعي على حاله، يصبح التنظيم السياسي وطريقة الحكم غير تابعة لأسلوب الانتاج.. وهذا ما يناقض النظرية "الماركسية" .. و علاوة على ذلك لا نجد في تاريخ اوربا كلها شيئا كهذا.. ومن اجل اثبات وجود هذه الحالة لا بد من اختلاق تاريخ ملائم ، و هو لا يصدر سوى من اكاديمية العلوم للدول الشيوعية! و بصدور مثل هذا التاريخ المختلق يكون قد تم حذف "نظام الرق" من التاريخ ! و بالاساس لا يمكن تفسير ظاهرة الرق على اساس هذه الفرضية الجديدة!

اما اذا كان مقصده من النظام "القديم" هو نظام الرق ذاته ، فلنا عليه عدة مآخذ ... مثلا هذا المآخذ : كان هنالك فرق بين النظام الشيوعي القبلي لمجتمعات اوربا القديمة و بين تلك التي كانت في آسيا ، و ليس هنالك عدم تطابق بين الشكل السياسي للمجتمعات الاسيوية و الشكل السياسي لمجتمعات اوربا فحسب بل متضادين أيضا، فكيف تحول كل من الشكليـــن

المتضادين الى شكل موحد هو الرق ؟! . ان الاخذ بوجهة النظر هذه يعني الغاء (أو التخلي عن) فرضية تبعية الوضع السياسي لأى مجتمع لأسلوب وعلاقات انتاجه .. وهذا يعني التخلي عن الميزة الأولى للديالكتيك التي تقول : ان الطبيعة كلاً واحداً ، متماسكاً . ترتبط فيه الأشياء والحوادث ارتباطاً عضوياً ويتعلق أحدها بالآخر ، ويكون بعضها شرطاً لبعض بصورة متقابلة ... وكذلك ظواهر أي مجتمع !

ومع قبول الافتراض السابق . تكون النتيجة كما يلي ! ان المجتمعات الآسيوية قضت عشرة آلاف سنة حتى أكملت المرحلة الاولى — مرحلة الانتاج الآسيوي —ودخلت الآن مرحلة الرق ! بينما نعلم بأنه لا وجود لأي أثر للرق في مثل هذه المجتمعات ! وعلاوة على ذلك يبقى على اكاديمية العلوم للدول الشيوعية أن توجد لهذه المجتمعات مراحل تاريخية مفقودة ! مثل مرحلة الرق ، ومرحلة الاقطاع . ومرحلة الرأسمالية ! وصناعة مثل هذه المراحل للمجتمعات الشرقية سوف يكلفها « مواداً » كثيرة ووقتاً طويلاً !. وبخصوص المجتمع الصيني سيكون جهدها أكبر لأنه يزيد على المجتمعات الآسيوية بمرحلة اضافية وهي مرحلة الاشتراكية ! التي تمت بالقوة وفي مدة زمنية غير كافية ، واختصار مراحـــل — لا يمكن اختصارها — .

ان يصبح الانسان ماركسياً ومن ثم يخطىء ماركس ، هو تطفل في عمل ماركس وفي الماركسية !!

نظرية « ماركس » بالنسبة للتاريخ ، إما أنها مبنيّة على أساس التصور الاولي لتحول المجتمع التاريخي والمسار الذي رسمه على أساسه ، أو أنها مبنيّة على أساس التصور والمسار الثاني ، الذي تخيله بعد سنين من تصوره الاولي وبعد مطالعاته الشرقية ... ومن ذينك التصورين والمسارين — الاول والثاني — يكون أحدهما صحيحاً وواقعياً والآخر غير صحيح وغير حقيقي على أكثر تقدير .

وكل ماركسي اذا ما استخدم عقله قليلاً ، فمما لا شك ولا ريب فيه ، سوف يأخذ بتصور « ماركس » الذي عرضه في أواخر عمره ، على أنه هو التصور الحقيقي والأساس للنظرية الماركسية بالنسبة للتاريخ ، وسوف يُصرّ على عدم صحة وواقعية التصور والمسار السابقين ... ولكن الغريب في الامر نرى « ستالين » وقادة الحزب الشيوعي لاتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية وقادة الاحزاب الشيوعية العالمية و « ماو تسي تونغ » وقادة الحزب الشيوعي الصيني ، تمسّكوا بالمسار الاول الذي رسمه ماركس

لتحولات المجتمع في أيام شبابه ! ورفضوا المسار والتصور الثاني الذي رسمه ماركس في أواخر حياته بعد مطالعاته الشرقية واكتشافه خطأ التصور الاول ومحاولة اصلاحه بالتصور الثاني !

ان كل من تنّعم بقليل من العقل يعرف أن « ماركس » عندما تخلّى عن تصوره الأول بالنسبة لمسار تحولات المجتمع . لم يكن ذلك عبثاً ... انما تخلّى عنه فلانّه رآه مغايراً تماماً للتاريخ مما سبب حملة المؤرخين عليه وان المسار الثاني هو أقل مفارقة مع تاريخ المجتمعات الشرقية على الاقل. فهو عندما لم ير أي أثر لنظام الرق في المجتمعات الشرقية ، وعندما لم ير أي أثر للانتاج الرقي هناك ، فكيف يجرأُ على الادعاء بأن المجتمعات الشرقية ، مثل كل المجتمعات ومثل مجتمعات أوربا ، كان لها في وقت من الأوقات نظاماً رقياً وان اقتصادها كان مبنياً على أتعاب الارقاء ؟!. من الطبيعي أن لا يجرأ على القول أن الدولة في المجتمعات الشرقية كانت مؤسسة سياسية تخدم طبقة الاسياد ومن أجل استثمار الأرقاء ! وانها وجدت بعد زوال الكومون البدائي وبعد نشوء الطبقات ونظام الرق !. فهذا الخطأ غير عادي كبقية الأخطاء ، بل هو خطأ فاحش ومفضوح . ومثل هذه الفرضية تحمل عشرات الأخطاء الفاحشة والمضحكة في بعض الأحيان .. فمن غير المناسب اذن صدورها عن « ماركس » و «انجلس » اللذان يدعيان انهما اطّلعا على التاريخ والاقتصاد السياسي !

ليس فقط بالنسبة الى « ماركس » ، بل لأي محقق عالم ، اذا ما عرض بالبداية نظرية أو فرضية ومن ثم عرف بطلانها . فوضع نظرية أو فرضية أخرى محلها .. فلا يتمكن أولئك الاتباع أو الذين يكنون له أقل احترام وتقدير ، ولا يجيزون لانفسهم أيضاً ، الأخذ بالفرضية أو النظرية الاولى ، التي رأى هو بطلانها ، على أنها هي فرضيته ونظريته ... على هذا الاساس ، ان أولئك الذين اعتبروا أنفسهم اتباع ومقلدي « ماركس »

وافتخروا بكونهم تلامذته ، واعتبروا أقواله وبياناته « ممزوجة بالعبقرية والنبوغ » كيف يجيزون لأنفسهم رفض آخر نظرياته بالنسبة لمسار تحولات المجتمع والاعتقاد بصحة ما اعتبره « هو » غير حقيقي !؟

علاوة على ذلك ، لقد قلنا في الدرس الماضي ، ان « ماركس » قد ارتكب خطأ عندما استنتج استنتاجاً فلسفياً واحداً من مسارين مختلفين لتحولات المجتمع .. ولربما قال الماركسيون بخلاف ذلك ، أي أنهم يقولون بأن « ماركس » قد استنتج نظريته المادية بالنسبة للتاريخ كما هو مبيّن في مقدمة كتاب « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » على أساس المسار الثاني لتحولات المجتمع وليس على أساس المسار الاول ... نقول رداً على هذا القول المحتمل : اذا كان « ماركس » فعلاً قد استنتج نظريته « النظرية المادية بالنسبة للتاريخ » التي جاءت في المقدمة المذكورة — في صفحتين فقط — على أساس التصور الثاني ، ويبدو هذا الامر معقولاً ، لأن المسار الثاني قد ورد في المقدمة ذاتها ، نقول اذا كان استنتاج كهذا قد حصل ومن المسار الثاني ، وهذا ما فعله ماركس ، اذن كيف ان « ستالين » أورد ذلك الاستنتاج معتبراً اياه مبني على أساس التصور الاول ، بينما نعرف بأن « ماركس » وهو صاحب النظرية قد اعتبروا ذلك المسار خطأً وغير حقيقي ؟!.

في كتاب « المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية » رأينا ستالين — كما يقول هو — قد رسم لوحة لمسار تحولات المجتمع الانساني وافترض لها مساراً — طبعاً نيابة عن ماركس وانجلس واستناداً على آثارهما — كما يلي : الكومون البدائي ← مجتمع الرق ← مجتمع الاقطاع ← المجتمع الرأسمالي .

ولكنه عندما يصل الى قاعدة « نظرية » ماركس بالنسبة لتحولات المجتمع يورد مقدمة ماركس ويقول : وقد عرّف ماركس في المقدمة

التاريخية لمؤلفه المشهور « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » جوهر المادية التاريخية تعريفاً عبقرياً فقـــال : « ان الناس ، أثناء الانتاج الاجتماعي لحياتهم ، يقيمون فيما بينهم علاقات معينة ضرورية ، مستقلة عن ارداتهم. وتطابق علاقات الانتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية . ومجموع علاقات الانتاج هذه يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع ، أي الاساس الواقعي الذي يقوم عليه بناء فوقي حقوقي وسياسي وتطابقه أشكال معينة من الوعي الاجتماعي . انّ أسلوب انتاج الحياة المادية يشترّط تفاعل الحياة الاجتماعي والسياسي والفكري ، بصورة عامة : فليس ادراك الناس هو الذي يعين معيشتهم ، بل على العكس مـــن ذلك ، معيشتهم الاجتماعية هي التي تعين ادراكهم . وعندما تبلغ قوى المجتمع المنتجة المادية درجة معيّنة من تطورها ، تدخل في تناقض مع علاقات الانتاج الموجودة أو مع علاقات الملكية -- وليست هذه سوى التعبير الحقوقي لتلك -- التي كانت الى ذلك الحين تتطور ضمنها . فبعدما كانت هذه العلاقات أشكالاً لتطور القوى المنتجة تصبح قيوداً لهذه القوى . وعندئذ ينفتح عهد الثورة الاجتماعية . ومع تغيّر الاساس الاقتصادي يحدث انقلاب في كل البناء الفوقي الهائل ، بهذا الحد أو ذاك من السرعة . وعند دراسة هذه الانقلابات ينبغي دائماً التمييز بين الانقلاب المادي لشروط الانتاج الاقتصادية -- هذا الانقلاب الذي يحدّد بدقة العلوم الطبيعية -- وبين الأشكال الحقوقية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية . أو بكلمة مختصرة ، الأشكال الفكرية التي يدرك فيها الناس هذا النزاع ويكافحون لاجل حله . فكما أنه لا يمكن الحكم على فرد وفقاً للفكرة التي لديه عن نفسه ، كذلك لا يمكن الحكم على عهد انقلاب كهذا ، وفقاً لوعيه . بل بالعكس ينبغي تفسير هذا الوعي بتناقضات الحياة المادية ، وبالنزاع القائم بين قـــوى المجتمع المنتجة وعلاقات الانتاج . انّ أيّ تشكيلة اجتماعية (أو علاقات انتاج أو صورة للملكية لوسائل الانتاج) لا تموت قبل أن تتطور جميع

القوى المنتجة التي يفسح لها ما يكفي من المجال ؛ ولا تظهر ابداً علاقات انتاج جديدة أرقى قبل أن تنضج شروط وجودها المادية في قلب المجتمع القديم بالذات . ولهذا لا تضع الانسانية أبداً أمامها الا المسائل التي تستطيع حلّها اذ أنّه يتضح دائماً ، عند البحث عن كثب ، انّ المسألة نفسها لا تبرز الا عندما تكون الشروط المادية لحلها موجودة أو على الاقل ، آخذة في التكوّن . »[1] .

ان « ستالين» يختم شرح « ماركس » لنظريته الى هذا الحد – أي يبتّر الجملة الاخيرة – ، لأنه يصل الى الجملة الحساسة والخطرة فلا يجرء على نقلها . وهذه الجملة الأخيرة هي : « ان أساليب الانتاج : الأسلوب الآسيوي . والقديم . والاقطاعي ، والبرجوازي الحديث ، مرسومة بخطوطها الكبرى ، يمكن اعتبارها بمثابة عهود متصاعدة من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية »[2] .

وصل الى المسار الذي ارتضاه « ماركس » في آخر أيامه وأعماله واعتبره مناسباً لتحولات المجتمع في طول التاريخ البشري وأفضل من المسار الذي افترضه سابقاً وقبل به ستالين ورفقائه !

والآن رأينا « ماركس » وقد استنتج ما دعاه هو وكل الماركسيين ، بقوانين تحولات المجتمع من خلال المسار الذي رسمه أخيراً لتحولات المجتمع ، في حين ان « ستالين » و « ماو » وآلاف الماركسيين الآخرين الذين يدّعون فهم التاريخ استنتجوا نفس تلك القوانين ولكن من لوحة تاريخية أخرى ! تلك اللوحة – المعبرة عن المسار – التي سبق أن رسمها ماركس في بداية حياته ومن ثم الغاها لتعارضها مع التصور الجديد .. من

---

(١) مختارات ٢ / ٧ ، ٨ ، ٩

(٢) » ص ٩

ملاحظة هذه المفارقات نخلص بنتيجة وهي أن السادة الماركسيين لهم معتقد مسبق يعتبرونه حقيقة ثابتة وقطعية وهو ذلك الاستنتاج الفاسفي الماركسي عن تحولات المجتمع الانساني ! ولا يهمهم بعد ذلك كيف كانت تحولات المجتمع ومسار التاريخ واتجاهه على أرض الواقع ! إنهم سعيدون فقط بادعاء اكتشاف قوانين تحول المجتمع دون أن يبدو اهتماماً بكيفية ذلك التحول ومساره الحقيقي !

التذبذب الأيديولوجي
في رفض وقبول انواع «الماركسية»
وأنواع التصورات التاريخية

قبل أن يتخذ «ستالين» ومساعديه قراراً قاطعاً باختيار أحد المسارين بالنسبة لتحولات المجتمعات الانسانية في طول التاريخ ، وقبل أن يفرضوا على التاريخ المرور بالمسار التالي : الكومون البدائي ← الرق ← الاقطاع ← الرأسمالية ، قبل أن يتخذوا قرارهم «المركزي» كان المؤرخون الماركسيون يمرّرون المجتمعات الانسانية بالمسار الذي «ارتضاه» ماركس في أواخر آثاره . وبقي هذا العمل متداول حتى سنة ١٩٣١ ... وحتى «لينين» كان يدافع عن هذا المسار ويؤيده . فعندما كتب مقالته في أواخر سنة ١٩١٤ في دائرة المعارف «غرانات»[1] اعتبر تكامل المجتمع مؤلف من أربعة مراحل : آسيوية ، قديمة ، اقطاعية ، ورأسمالية ؛ بالاضافة الى اشارات عدة .

لقد فرض البروفسور «وارغا» هذا المسار على تاريخ الصين في السنين الاولى بعد لينين ، وكوّن من مجتمع الصين القديم مجتمعاً يحمل

---

(١) Encyclopaedia Granat

خصائص المجتمع الآسيوي وفق اعتبارات « ماركس » و « انجلس » . عكس هذا الموقف في مقالتين له . نشر الاولى في مجلة « البولشفيك» والاخرى في النشرة الرسمية لـ « كمينترن » . وفي الوقت ذاته أخرج بعض الكتّاب الشيوعيين الروس . ومن جملتهم السيد « يولك »[1] والسيد « استرووه »[2] تاريخ الصين بقالب آخر .. حيث مرّروا المجتمع الصيني من المسار الذي اعتقد به « ماركس » في أوائل حياته ، فقالوا بأن المجتمعات الصينية ، كانت شيوعية في البداية . ومن ثم نشأت فيها علاقات انتاج ونظام رقي ، ومن ثم علاقات انتاج ونظام اقطاعي ! ... فانقسم الكتاب الشيوعيون الى جبهتين متقابلتين : المجموعة الاولى كانت تعتقد بالمسار الاول لتحولات المجتمع الانساني ، والمجموعة الثانية تعتقد بالمسار الثاني !

في ذلك الحين طلب البروفسور « وارغا » توحيد مسار تحولات المجتمع الانساني لكي يتعيّن واجب الكتاب الماركسيين في كيفية إمرار المجتمعات المختلفة من طريق واحد ومسار واحد ، عند تدوين تاريخ الشعوب .. وإثر ذلك وفي ١٩٣١ انعقد مؤتمر « لينينغراد ». وفي مباحثات « لينينغراد » حكموا على التاريخ أن تكون تحولاته قد حصلت وفق معادلة معيّنة ، وتكون قد مرّت بالمسار الاول ، وان تكون كل المجتمعات سواء كانت شرقية أو غربية ، قد مرت بالمراحل الثلاثة الرق ، والاقطاع ،والرأسمالية .

ومن ذلك التاريخ أصبح واجب المؤرخين الروس ومن ثم الصينيين اكتشاف مرحلة اقتصادية « رقية » لكل البلدان الشرقية .. ومن ثم اقتصاد

---

(١) Yolk

(٢) Strouve

اقطاعي ، ورأسمالي ومطابقة المراحل التاريخية ، السياسية والعقائدية والفكرية لتلك البلدان مع تحولات أساليب انتاجها ، وجعلها متماثلة ومتناغمة !.

وفي ١٩٥٢ م انعقد مؤتمر آخر ، ضم المؤرخين الروس والمتخصصين في مراحل التاريخ القديم ... فكان من جملة قراراته المهمّة ، هو التأكيد على قرار قبول المسار الاول الذي سبق اقراره في مباحثات « لينينغراد » !

الدرس الثالث والثلاثون

نوعين من الملكية أو العلاقات الانتاجية تقابلها خمسة انظمة أو مراحل تكامل تاريخية المجتمع

قال « ستالين » : « ما هي ، في مجموعة شروط حياة المجتمع المادية ، القوة الاساسية التي تعدد هيئة المجتمع وطابع النظام الاجتماعي وتقرر تطور المجتمع من نظام إلى آخر ؟ تعتبر المادية التاريخية ان هذه القوة هي أسلوب الحصول على وسائل المعيشة الضرورية لحياة الناس ، أي أسلوب انتاج الحاجات المادية كالغذاء واللباس والاحذية والمسكن والوقود وأدوات الانتاج ... الخ »[1] .

وقال : « انّ الانتاج أو أسلوب الانتاج يشمل قوى المجتمع المنتجة كما يشمل علاقات الانتاج بين الناس سواءً بسواء ... وتغير أسلوب الانتاج يؤدي بصورة حتمية الى تغير النظام الاجتماعي بأسره وتغير الافكار الاجتماعية والآراء والمؤسسات السياسية ...[2] ففي المشاعية البدائية (الشيوعية البدائية) أسلوب للانتاج وفي الرق أسلوب آخر ، وفي الاقطاعية

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ٦٨ و ٦٩ .

(٢) نفس المصدر ص ٧٢

أسلوب ثالث ، وهكذا . ويختلف نظام الناس الاجتماعي وتختلف حياتهم العقلية وآرائهم ومؤسساتهم السياسية حسب أساليب الانتاج هذه »[1] .

وقال : « انّ تطور الانتاج وتغيراته تبدأ دائماً بتغير القوى وتطورها ، وبتغيير وتطور أدوات الانتاج قبل غيرها . فالقوى المنتجة هي اذن أكثر عناصر الانتاج حركة وثورة . ففي بادىء الامر تتعدل القوى المنتجة في المجتمع وتتطور ، وبعدئذ ، تبعاً لهذه التعديلات وطبقاً لها تتعدل علاقات الانتاج بين الناس أي علاقاتهم الاقتصادية »[2] .

وأخيراً قال : « لقد سجل التاريخ خمسة أنواع أساسية لعلاقات الانتاج : الشيوعية البدائية ، الرق ، النظام الاقطاعي ، النظام الرأسمالي ، والنظام الاشتراكي »[3] .

تشكّل الموضوعات المذكورة أعلاه ، الخطوط الاساسية للنظرية الماركسية بالنسبة للتاريخ . يمكن اختصارها بالطريقة التالية :

سبب تحوّل المجتمع = أسلوب انتاج ذلك المجتمع .

تغيير أسلوب الانتاج = تغيير وسائل الأنتاج وتغيير يصيب الناس الذين يستخدمونها = تغيير قوى الانتاج ← تغيير علاقات الأنتاج = تغيير نوع الملكية .

اذن ، مع أي تغيير يحصل في أسلوب الانتاج والقوى المنتجة ، يحصل تغيير مشابه في علاقات الانتاج ونوع الملكية ... بما أن التاريخ يشير الى وجود خمسة أنواع من علاقات الانتاج ، التي أتت الواحدة منها بعد

---

(١) نفس المصدر ص ٧٣ .
(٢) نفس المصدر ص ٧٦ .
(٣) نفس المصدر ص ٨٢ .

الاخرى (استناداً على التاريخ المدوّن من قبل الماركسيون وليس التاريخ الحقيقي) ، اذن يتبيّن من ذلك أنه سبق ان حصلت خمسة عمليات تحوّل أساسية في القوة المنتجة وأسلوب الانتاج ، بحيث بعد حصول كل واحدة منها كانت تتغيّر كيفياً علاقات الانتاج المجتمع ونوع الملكية فيه .. ومع حصول ذلك التغيير الكيفي كانت تنقلب كل شؤون المجتمع في حقول المعرفة والحكم والحقوق والسياسة وطرق التفكير وكذلك فلسفة المجتمع ومذهبه ومهاراته ...

واعتماداً على الماركسية ، بما أن أي تحوّل يحصل في أسلوب وقوة الانتاج يحصل بالمقابل تحول في علاقات الانتاج وفي نوع الملكية ، اذن في مقابل أي تحول حصل في علاقات الانتاج يجب أن تكون قد وجد نوع من الملكية أيضاً ... نستند على هذه الموضوعة لتصبح مسلمة . رأينا في الدروس السابقة ، واستناداً على الماركسية ، ان الذي يميّز علاقات الانتاج هو ، كيفيّة ملكية وسائل الانتاج .. قال ستالين : « انّ حالة علاقات الانتاج تبيّن من الذي يملك وسائل الانتاج ، من الذي يتصرف بوسائل الانتاج »[1] وقال ماركس : « ليست علاقات الملكية سوى التعبير الحقوقي لعلاقات الانتاج »[2] . وقال جورج بوليتزر ورفيقاه : « والسؤال الذي نسأله اذا ما أردنا تحديد طابع علاقات الانتاج هو السؤال التالي : من يملك وسائل الانتاج ؟ ... والاجابة على ذلك هي توضيح حالة علاقات الانتاج وحالة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الناس[3] ... صور الملكية هي التي تكون العنصر الاساسي في علاقات الانتاج »[4] .

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ستالين ٧٩ .
(٢) ماركس ، مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي ، المقدمة - المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ١٠٦ .
(٣) أصول الفلسفة الماركسية ٢ / ٢٥ .
(٤) أصول الفلسفة الماركسية ٢ / ٢٨ .

عندما تقول « الماركسية » ان هنالك في التاريخ البشري أنواع من أساليب الانتاج أي النتيجة خمسة أنواع من علاقات الانتاج .. اذن يجب عليها أن تبيّن لنا خمسة أنواع من الملكية ، بحيث يكون كل نوع منها هو أساس احد علاقات الانتاج !.

أما التاريخ الذي دوّنه الماركسيون ، أمثال « ماركس » و « انجلس » و « ستالين » فهو لا يبيّن سوى نوعين من الملكية : ١ — الملكية الاجتماعية (أو الاشتراكية) لوسائل الانتاج . ٢ — الملكية الفردية أو الخاصة لوسائل الانتاج !

النوع الاول من الملكية أي الملكية الاجتماعية فهو يشكل أساس علاقات الانتاج في النظام الشيوعي البدائي والنظام الاشتراكي (أو الشيوعي النهائي) .

النوع الثاني من الملكية أي الملكية الفردية فهو يشكّل أساس علاقات الانتاج في الأنظمة الثلاث ! الرق ، الاقطاع ، الرأسمالية .

يقول ستالين : « في نظام الشيوعية البدائية ، تؤلف الملكية الجماعية لوسائل الانتاج أساس علاقات الانتاج »[1] .

ويقول : « في النظام الاشتراكي — الذي لم يتحقق حتى الآن[2] الا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية — تؤلف الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج أساس علاقات الانتاج »[3] .

اذن هذان النظامان الاشتراكيان لا يملكان سوى نوعٍ واحدٍ من

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٨٢ .
(٢) يقصد سنة ١٩٣٨ ، حين تأليفه .
(٣) نفس المصدر ص ٩١ .

الملكية وذلك هو الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . صحيح أن وسائل انتاج مجتمع المشاعية البدائية تتفاوت كلياً مع وسائل انتاج المجتمع الشيوعي السوفييتي أو الصيني .. وكذلك قواهما المنتجة تختلف اختلافاً بيّناً ، ولكن مع ذلك نرى أن نوع ملكيتهما واحدة . وهنا يدور البحث حول نوع الملكية وليس نوعية ما يملك .

وفي ما يتعلق بالأنظمة الثلاث الاخرى يقول ستالين : « في نظام الرق تؤلف ملكية سيد العبيد لوسائل الانتاج وللشغيل أي للعبد الذي يستطيع بيعه وشراءه وقتله كالماشية ، أساس علاقات الانتاج »[1] .

ويقول : « وفي النظام الاقطاعي تؤلف ملكية النبيل الاقطاعي لوسائل الانتاج وملكيته المحدودة للشغيل أساس علاقات الانتاج »[2] .

ويقول أيضاً : « في النظام الرأسمالي ، تؤلف الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج أساس علاقات الانتاج . أما امتلاك المنتجين أي العمال المأجورين فليس له وجود ، ولا يستطيع الرأسمالي قتلهم ولا بيعهم ، لأنهم محررون من كل تبعية شخصية »[3] .

تلاحظون ، أن هنالك نوع واحد من الملكية في الأنظمة الثلاث وذلك هو الملكية الفردية لوسائل الانتاج . صحيح أن هناك فرق بين ما يملكه سيد العبيد وما يملكه الاقطاعي وما يملكه الرأسمالي ، ولكن في نفس الوقت نوع ملكيتهم الأشياء واحدة . فقي نظام الرق أن سيد العبيد يملك الارض والماء وبقية وسائل الانتاج ملكية خاصة ، وفي النظام الاقطاعي يملك النبيل

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ص ٨٣ .

(٢) نفس المصدر ص ٨٥ .

(٣) نفس المصدر ص ٨٧ .

الاقطاعي الارض والماء وبقية وسائل الانتاج ملكية خاصة أيضاً . والفرق بينهما هو في كيفية علاقتهما مع الناس الذين يستخدمون وسائل الانتاج تلك وليس في نوع ملكيتهما لوسائل الانتاج !

استناداً على التاريخ الذي ارتضاه الماركسيون ، وعلى النظرية الماركسية بالنسبة لتحول المجتمع ، نستطيع أن نستنتج ، بما أنه لا يوجد سوى نظامين اجتماعيين ونوعين من علاقات الانتاج ونوعين من ملكية وسائل الانتاج اذن ليس أمام أي مجتمع سوى تحول ثوري واحد ... فاذا كان المجتمع في بدايته القديمة يملك نظاماً شيوعياً وملكية اجتماعية فان تكامله سوف يكون بتحوله الى النظام الرأسمالي والملكية الفردية والا فبالعكس . واذا ما أردنا قبول الفرضية الماركسية القائلة بأن نظام المجتمع في البداية كان شيوعياً والملكية كانت اجتماعية ، واى تاريخ الشرق والغرب يشير الى وجود المزارع الاشتراكية ، فسوف تكون الثورة الاولى هي تحول المجتمع من الشيوعية الى مجتمع آخر تكون ملكيته فردية وخاصة (والماركسيون واقعون في ورطة في تسمية هذا « الآخر » فهل يسمونه مجتمع الرق ، أو الاقطاع ، أو الرأسمالي أو الآسيوي أو القديم !) والآن بما أن الثورة الاشتراكية قد حصلت فعلاً في التاريخ المعاصر اذن يجب عليهم أن يقبلوا بأن هـــذه الثورة الثانية هي تحـــول المجتمع الرأسمالي (مثلاً) الى المجتمع الاشتراكي . ولكن بقبول مسار كهذا : « المجتمع الشيوعي البدائي ← المجتمع الرأسمالي ← المجتمع الاشتراكي » يكونون قد حطموا وهدّوا فرضيات ماركس الاخـــرى ، التي من جملتها ميّزة الديالكتيك الثالثة التي تقول أن حركة التطور تتم من الادنى الى الاعلى وان التاريخ لا يرجع الى الوراء !

عندما نفترض صحة الموضوعتين التاليتين : ان نوع ملكية وسائل الانتاج يشكّل أساس علاقات الانتاج ، وان كل نوع من علاقات الانتاج

يسبب نوعاً من النظام الاقتصادي والاجتماعي . نقول ، عندما نفترض صحة الموضوعتين الماركسيتين السابقتين وبما أن الماركسيين لا يمكنهم ابانة أكثر من نوعين من الملكية في التاريخ .. اذن سوف لن يكون في تاريخ أي مجتمع سوى نظامين اجتماعيين ، وان أسلوب انتاجه وقواه المنتجة لم تتحول تحولاً أساسياً أكثر من مرتين . ونتيجة لذلك سوف يضطروا الى خلق أوراق التاريخ ومن ثم اعادة صياغته من جديد ووفق قالب جديد « ليمرّروا » كل مجتمع ولو بالقوة بالمسار التالي !

المجتمع الشيوعي البدائي (مع الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج)

← المجتمع ...؟ (مع الملكية الفردية لوسائل الانتاج) ← المجتمع الاشتراكي (مع الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج) .

عندما تكون الفرضية التالية صحيحة وهي : ان المجتمع يتحول كلما تغيّر أسلوب انتاجه ، وانتحول أسلوب الانتاج متلازم مع تحول القوى المنتجة ... فذلك يعني أن هناك خلل في الموضوعات الماركسية التالية ، حيث أنه ومع تحول أسلوب الانتاج والقوى المنتجة لا يرى تحولاً في علاقات الانتاج ونوع الملكية . أو أنعلاقات الانتاج غير تابعة لاسلوب الانتاج . والقوى المنتجة أو ان ملكية وسائل الانتاج ليست الاساس في علاقات الانتاج ، أو ان التواريخ التي تستند عليها « النظرية المادية بالنسبة للتاريخ » ومن جملتها التاريخ الذي دونه ماركس وستالين لا يبيّن الوقائع التاريخية الصحيحة ، وأمثال هذه النتائج .



في الدرس الحالي كما في السابق ، اعتمدنا على استخراج الادلة من الماركسية للرد عليها ، ولم نعتمد على الوقائع التاريخية الا قليلا . لأنه لو

أردنا سرد الحقائق والوقائع التاريخية في الرد على كل موضوعة ماركسية لاضطررنا الى تكرار كل التاريخ عدة مرات .. لذلك وتوخياً للسهولة والافضلية اعتمدنا على الموضوعات الماركسية واعتبرناها أدلة مقبولة من قبلهم واستخدمناها للرد على موضوعات ماركس الاخرى ... وان هذا الأسلوب بالاضافة لسهولته ، فهو أوضح وامتن أيضاً ويفيد جميع اخوتنا الطلبة .

في مطابقة وتناقض القوة المنتجة مع علاقات الانتاج - نستنتج عشرة حجج دامغة على الأقل من تصور ماركسي واحد !

تقول النظرية الماركسية بالنسبة للتاريخ : « انّ القوة الاساسية التي تحدد هيئة المجتمع وطابع النظام الاجتماعي وتقرر تطور المجتمع من نظام الى آخر هي اسلوب الحصول على وسائل المعيشة الضرورية لحياة الناس ، أي أسلوب انتاج الحاجات المادية كالغذاء واللباس والاحذية ... »[1] .

وتقول : « انّ تغيّر أسلوب الانتاج يؤدي بصورة حتمية الى تغيّر النظام الاجتماعي بأسره[2] ... في بادىء الامر تتعدل القوى المنتجة في المجتمع وتتطور ، وبعدئذ ، تبعاً لهذه التعديلات وطبقاً لها ، تتعدل علاقات الانتاج بين الناس أي علاقاتهم الاقتصادية ... »[3] .

وتقول أيضاً مبيّنة تحول علاقات الانتاج نتيجة لتحول القوى

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ، ٦٨ و ٦٩ .
(٢) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ص ٧٢ .
(٣) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ص ٧٦ .

المنتجة : « ان علاقات الانتاج لا يمكن أن تتأخر أمداً طويلاً عن نمو القوى المنتجة وأن تبقى في تناقض مع هذا النمو لأن القوى المنتجة لا تستطيع أن تتطور تطوراً تاماً الا عندما تكون علاقات الانتاج مطابقة لطابع القوى المنتجة وحالتها ، وتفسح لها مجال التطور بحرية . ولذلك فمهما تأخرت علاقات الانتاج عن تطور القوى المنتجة ، فلا بد من أن ينتهي بها الامر – وهو فعلاً ينتهي – بالمطابقة بينها وبين مستوى تطور القوى المنتجة وأن تتخذ طابعاً يلائم طابع هذه القوى المنتجة ، والا تعرضت الوحدة التي تجمع في نظام الانتاج بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الى خطر التفكك ، فيؤدي ذلك الى حدوث انقطاع في مجموع الانتاج ، الى وقوع أزمة في الانتاج ، الى تحطيم القوى المنتجة .

في الاقطار الرأسمالية – حيث الملكية الخاصة الرأسمالية لوسائل الانتاج تناقض ، بصورة بينة ، الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج ، أي طابع القوى المنتجة – تكون الازمات الاقتصادية مثالاً للتنافر والخلاف بين علاقات الانتاج وطابع القوى المنتجة ، ومثالاً للنزاع الناشب بينها . فان الأزمات الاقتصادية التي تؤدي الى تحطيم القوى المنتجة هي نتيجة هذا الخلاف. وعلاوة على ذلك، فان هذا الخلاف نفسه هو الاساس الاقتصادي للثورة الاجتماعية المدعوة الى هدم علاقات الانتاج الحالية ، وخلق علاقات جديدة مطابقة لطابع القوى المنتجة..

أما الاقتصاد الاشتراكي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حيث الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج هي في توافق تام مع الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج . وحيث لا نجد ، بالتالي ، لا أزمات اقتصادية ولا تحطيماً للقوى المنتجة – فهو مثال للاتفاق التام بين علاقات الانتاج وطابع القوى المنتجة »[1] .

---

(١) نفس المصدر السابق ، ص ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ .

وبيان أكثر وضوحاً ، ان نمو أساليب الانتاج يتبعه نمو في القوى المنتجة .. أي تتحسّن وتتطور وسائل الانتاج ، وكذلك تزداد مهارة أولئك الناس الذين يستخدمونها وتتحسن أيضاً .. وبذلك تكون القوى المنتجة قد نمت ، ولكن علاقات الانتاج وقاعدتها ملكية وسائل الانتاج بقيت ثابتة ولم تتبع نمو القوى المنتجة . لذلك ينشأ التناقض فيما بين القوى المنتجة النامية وبين علاقات الانتاج (أو كيفية ملكية وسائل الانتاج) المتخلفة ، وهذا هو التناقض الذي دعته وعرّفته « الماركسية » بالتناقض الداخلي والاساس في تحول المجتمع ، حيث تقول . بما أن تحول كل الاشياء الطبيعية يكون نتيجة للتناقض الداخلي . فالمجتمع أيضاً يتم تحوله بسبب التناقض فيما بين القوى المنتجة وبين علاقات الانتاج . فبعد مدة من النمو الكافي للقوى المنتجة تصبح علاقات الانتاج ونوع الملكية ، غير النامي ، عائقاً ومانعاً من استمرار نموها .. فينشأ التناقض في تلك الحالة .. والمجتمع يحل هذا التناقض بصورة جبرية وخارجة عن ارادته . أرضيَ بذلك أم لم يرض ، وحل هذا التناقض يتم بتحول علاقات الانتاج أو نوع الملكية لوسائل الانتاج ، التي بقيت ثابتة خلال الفترة السابقة . تحولاً « كيفياً » لتأخذ طابعاً جديداً .

بسبب التحول الكيفي والاساسي لعلاقات الانتاج (أي لملكية وسائل الانتاج) يتم حل التناقض ، لتتم المطابقة فيما بين طابع قوى الانتاج وبين طابع علاقات الانتاج وان هذه المطابقة ستسبب نمواً سريعاً في القوى المنتجة ، ولكن نمو القوى المنتجة المتزايد وبقاء علاقات الانتاج ونوع الملكية على حالها ثابتة راكدة يسببان نشوء التناقض مرة أخرى ... ويحل أيضاً هذا التناقض بمطابقة طابع علاقات الانتاج ونوع الملكية مع طابع القوى المنتجة ، وذلك بعد تبديل علاقات الانتاج وتحولها لتتبع القوى المنتجة في نموها . وقد حصل هذا العمل أربع مرات في أكثر المجتمعات

تقدماً وهو المجتمع السوفييتي . أي حصلت أربع ثورات في نوع الملكية لوسائل الانتاج أو علاقات الانتاج ، وعلى أثر ذلك تم تغيير النظام الاجتماعي كله من أفكار ومؤسسات سياسية ودين وعقيدة ومعارف وكل شيء آخر في المجتمع . وهذه الثورات الاربعة هي : ١ - الثورة لتبديل المجتمع الشيوعي البدائي الى مجتمع الرق ٢ - الثورة لتبديل مجتمع الرق الى المجتمع الاقطاعي . ٣ - الثورة لتبديل المجتمع الاقطاعي الى المجتمع الرأسمالي . ٤ - الثورة لتحويل المجتمع الرأسمالي الى الاشتراكية .

و « ماركس » لا يوافق على هذا القول فحسب ، بل ويعتبره اصلاً مهماً وخطاً أساسياً لنظريته وفلسفته ، فيقول : « عندما تبلغ قوى المجتمع المنتجة المادية درجة معينة من تطورها ، تدخل في تناقض مع علاقات الانتاج الموجودة أو مع علاقات الملكية - وليست هذه سوى التعبير الحقوقي لتلك - التي كانت الى ذلك الحين تتطور ضمنها . فبعدما كانت هذه العلاقات اشكالاً لتطور القوى المنتجة تصبح قيوداً لهذه القوى . وعندئذ ينفتح عهد الثورة الاجتماعية . ومع تغير الاساس الاقتصادي يحدث انقلاب في كل البناء الفوقي الهائل بهذا الحد أو ذاك من السرعة ... ان تشكيلة اجتماعية (أو علاقات انتاج أو صورة من الملكية لوسائل الانتاج) لا تموت قبل أن تتطور جميع القوى المنتجة التي تفسح لها ما يكفي من المجال ، ولا تظهر ابداً علاقات انتاج جديدة أرقى قبل أن تنضج شروط وجودها المادية في قلب المجتمع القديم بالذات »[١] .

والآن ، نختبر هذا الاصل « الماركسي » الاساسي بواسطة الموضوعات « الماركسية » الاساسية الاخرى وليس بواسطة الحقائق والوقائع التاريخية ... نضع هذا الأصل الماركسي الاساسي ليس على محك التاريخ الحقيقي بل على محك التاريخ الذي دونه الماركسيون . ذلك التاريخ الذي يرونه هم عين الحقيقة !

لقد عيّنتم ، أنتم الماركسيون ، مسار تحولات المجتمع ، وميّزتم وحسبتم عدد التحولات « الكيفية » والاساسية في علاقات الانتاج ونوع الملكية والنظام الاجتماعي ، وقلتم ان التناقض الداخلي الذي هو تناقض القوى المنتجة مع علاقات الانتاج هو السبب الداخلي لتحول المجتمع من نظام الى آخر ومن نوع لعلاقات الانتاج والملكية الى آخر وقلتم أيضاً : « ولذلك فمهما تأخرت علاقات الانتاج عن تطور القوى المنتجة ، فلا بد من أن ينتهي بها الامر بالمطابقة بينها وبين مستوى تطور القوى المنتجة ، وان تتخذ طابعاً يلائم طابع هذه القوى المنتجة ... »[1] .

والآن نريد أن تبيّنوا لنا ما هو « الطابع » الذي اتّخذته القوى المنتجة في المجتمع الشيوعي البدائي بحيث نشأ تناقض فيما بينها وبين علاقات الانتاج والملكية الاجتماعية أو الشيوعية (العامة) لوسائل الانتاج ؟!.

ما هو ذلك « الطابع » الذي عندما اتّخذته القوى المنتجة أصبحت بعده علاقات الانتاج الشيوعية والملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج « قيداً » لها ومانعاً لنموها وتكاملها ، بينما كانت الى ذلك الحين « اشكالاً لتطورها » و « تتطور ضمنها » ؟!

ما هو ذلك « الطابع » الذي سبب الثورة الاساسية والتحول « الكيفي » في علاقات الانتاج وبالتالي في كل أجزاء النظام الاجتماعي من أفكار اجتماعية وعقيدة وآراء وطريقة تفكير ومؤسسات سياسية وغيرها ...؟! ليس فقط ماركسيي هذه الايام وجميع أعضاء « اكاديمية العلوم » في البلدان الشيوعية ومنظري الاحزاب الشيوعية العالمية واقتصاديي البلدان الشيوعية القديرين ، غير قادرين على الاجابة على هذا السؤال ؟ بل وحتى « ماركس » و « انجلس » و « لينين » و « ستالين » أيضاً كانوا عاجزين

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٧٧ .

وملازمين الصمت أمامه ... وكذلك حالهم أمام هذه السلسلة من الاسئلة الاساسية والاصولية التي سنورد قسماً منها !

هل ان القوى المنتجة للمجتمع الشيوعي البدائي بلغت درجة من التطور بحيث أصبحت علاقات الانتاج الشيوعية والملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج « قيداً » لها يمنعها من الاستمرار في نموها . فنشأ التناقض فيما بينهما ، وحصلت ثورة اجتماعية تحررت من خلالها القوى المنتجة من « قيودها » (أي علاقات الانتاج الشيوعية) واتخذت لنفسها « طابعاً ملائماً » من علاقات الانتاج ، وهي « علاقات رق وعبودية ، وخضوع الاكثرية للتسلط وللملكية المطلقة والخاصة التابعة لسيد العبيد » ؟! أصحيح أن الملكية الفردية والخاصة لوسائل الانتاج هي « طابع ملائم » لنمو القوى المنتجة ... بينما الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والملكية العامة لمنتوجات الانتاج ليست كذلك . وهل هي « قيود » لها فعلاً ؟!. هل ان القوى المنتجة ، والجزء البشري منها ، أي الناس الذين يستخدمون وسائل الانتاج . أي الفلاحين اذا ما امتلكوا وسائل الانتاج والمنتوجات ملكاً مشاعاً فيما بينهم يكون ذلك «قيداً» ، بينما اذا ما حرموا من ملكية وسائل الانتاج والمنتوجات التي لا تتم الا بجهودهم واتعابهم واذا أصبحوا هم أيضاً مع بقية أدوات الانتاج ملكاً مطلقاً للسادة الآخرين يكون ذلك « ملائماً » لهم وسبباً لنموهم ؟!.

هل ان الفلاحين ، الذين يشكلون القسم البشري من القوى المنتجة ، عندما يكونوا أحراراً وليسوا عبيداً يكونون في « القيد » ، وعندما يفقدون حريتهم و يصبحون عبيداً لغيرهم « ينمون » ؟!

ان الفلاحين ووسائل الانتاج الزراعي (أي القوى المنتجة) عندما كانوا في « الطابع المناسب » لعلاقات الرق والملكية الخاصة والمطلقة للفلاحين ولوسائل الانتاج ، نمو نمواً كبيراً ! ومن ثم جاء وقت لم تتمكن

فيه القوى المنتجة من الاستمرار في نموها نتيجة وجود العلاقات الانتاجية هذه ... فما هو « طابع » القوى المنتجة لذلك الزمان ، وما هو « الطابع الجديد » الذي تلاه والذي سبب كسر قيد العلاقات الرقية ،ما هو ذلك الطابع الذي كان غير متطابق مع علاقات الرق ، ومتطابق ومتوافق مع العلاقات الاقطاعية ؟! ان هذين النوعين من العلاقات مبنيّان على أساس مشترك واحد وهو الملكية الفردية لوسائل الانتاج . اذن ما دام هذان النوعان من العلاقات المستندان على أساس واحد وهو الملكية الخاصة للارض ولمياه الري ولسائر وسائل الزراعة ، كيف يمكن لاحدهما أن يتوافق مع القوى المنتجة الرقية ، وان يتناقض الآخر معها ؟!.

ما هو «الطابع » الذي اتّخذته القوى المنتجة في المجتمع الاقطاعي بحيث لم تعد تتمكن من الاستمرار في نموها في حدوده ، واعتبر ذلك « قيداً » بالنسبة لها ؟! ما هو ذلك « الطابع » الذي اتخذته بحيث أصبح مطابقاً ومتوافقاً مع علاقات الانتاج الرأسمالية ؟! وما هي تلك العلاقات الرأسمالية و « طابعها » الذي يتوافق ويتطابق مع « طابع » القوى المنتجة النامية للمجتمع الاقطاعي ؟! أليس علاقات الانتاج الاقطاعية والرأسمالية كلتاهما مبنيّان على أساس واحد وقاعدة واحدة هي الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، فكيف يمكن أن تتناقض احداها مع القوى المنتجة النامية الاقطاعية، بينما تتوافق وتتطابق الاخرى معها ؟!

يلتزم كل من « ماركس » و « انجلس » الصمت أمام كل هذه الاسئلة فلا ينطقون الا بعد أن نطرح السؤال التالي :

ما هو « الطابع » الذي اتّخذته القوى المنتجة للمجتمع الرأسمالي بعد نموها بحيث أدّى الى نشوء تناقض فيما بينها وبين العلاقات الرأسمالية والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ؟ يقولون : « مثلاً شرعت المانيفاكتورة في مرحلة معينة من تطورها تتنازع مع نظام الانتاج الاقطاعي . شرعت

اليوم الصناعة الكبيرة تتنازع مع النظام البرجوازي الذي حل محله . وهذه الصناعة المقيدة بهذا النظام والمحددة باطار ضيق هو اطار اسلوب الانتاج الرأسمالي ، تؤدي من جهة الى جعل كل جماهير الشعب الغفيرة بروليتاريين بشكل يتزايد دون انقطاع ، ومن جهة ثانية تخلق كمية من المنتوجات تتزايد باستمرار ولا تجد لها تصريفاً . فيض الانتاج وبؤس الجماهير وكل منهما سبب للاخر — هذا هو التناقض السخيف الذي تنتهي اليه الصناعة الكبيرة ، والذي يستلزم بالضرورة تحرير القوى المنتجة من القيود الحالية بتغيير اسلوب الانتاج »[1] . لقد بيّن « انجلس » هذه الموضوعة بصورة ناقصة ومشوهة في أهم كتبه ، فمثلاً بدل أن يقول القوى المنتجة للمجتمع الإقطاعي والقوى المنتجة الرأسمالية تناقضتا مع علاقات انتاج مجتمعيهما ، ذكر وسائل الانتاج واستخدم عبارتي « الصناعة اليدوية » و « الصناعة الكبيرة » . ولكن على كل حال فان بيانه بيان ماركسي ، بيان عاري من أي تحليل أو تعليل. يقول « شرعت المانيفاكتورة في مرحلة معيّنة من تطورها تتنازع مع نظام الانتاج الاقطاعي — أي مع علاقات الانتاج والملكية الاقطاعية ». ولكنه لا يوضح لماذا وماذا حصل حتى شرع هذا التنازع !. لماذا أصبحت الصناعة اليدوية غير متطابقة مع علاقات الانتاج الاقطاعية في حين انهم معترفين بـ « عاشت البورجوازية »(والصناعة طبعاً) سبعة قرون داخل نظـــام الاقطاع »[2] .

يكرر « ستالين » نفس هذه الموضوعات ومن ثم يوضح سبب تناقض القوى المنتجة الرأسمالية مع علاقات انتاجها ، ويحدد « الطابع » الذي تتخذه القوى المنتجة الرأسمالية والذي يصبح سبباً في نشوء التناقض فيما بينها وبين علاقات الانتاج الرأسمالية ، فيقول : « ان الرأسمالية لسبب

---

(١) انجلس ، لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية— مختارات ٤/٥٨

(٢) أصول الفلسفة الماركسية ٢ / ٧٥ .

تنميتها القوى المنتجة بنسبة هائلة ووقعت في تناقضات لا تستطيع حلها ...
ان الرأسمالية بتوسيعها الانتاج وبجمعها ملايين العمال في مصانع ومعامل عظيمة تطبع عملية الانتاج بطابع اجتماعي . وبذلك تنخر قاعدتها بنفسها. لأن الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج يتطلب ملكيــة اجتماعية لوسائل الانتاج ، ولكن ملكية وسائل الانتاج تبقى ملكية خاصة رأسمالية غير متلائمة مع الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج ... معنى هذا ،ان علاقات الانتاج الرأسمالية لم تعد مطابقة لحالة القوى المنتجة . بل دخلت معها في تناقض مستعص »[1] .

هذا التصور الذي يبيّن تناقض القوى المنتجة مع علاقات الانتاج الرأسمالية وحله عن طريق جعل ملكية وسائل الانتاج اجتماعية هو من أهم أصول النظرية المادية بالنسبة للتاريخ ، وقد استند كل من « ماركس » و « انجلس » و « لينين » و « ستالين » و « ماو » عليه مرات عديدة .

أمام جميع ادّعاءاتهم التي تفترض وجود عدم التوافق والتناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في الانظمة التي افترضوا وجودها في التاريخ . يبقوا صامتين دون أن يقدموا تصوراً كافياً لذلك ، ولا يُبدون تصورهم الا في هذا المورد فقط . يبدون تصوراً يهدم كل النظريات والموضوعات الماركسية ... ان افتراض وجود التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الرأسمالية ، وافتراض حل ذلك التناقض عن طريق جعل الملكية اجتماعية واشتراكية هــو أهم موضوعات « ماركس » و « انجلس » ومن ثم « لينين » و « ستالين» ورفاقهم . لذلك كانوا يدّعون بفرضيتهم هذه ان من مستلزمات طريق الحل المذكور ، هو اقامة

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ — أصول الفلسفة الماركسية ٢ / ١٠٨ .

دكتاتورية البروليتاريا واجتماعية ملكية وسائل الانتاج عن طريق السلطة السياسية لحزب البروليتاريا ؛ الشيء الذي يوصلهم الى الدكتاتورية والسلطة المطلقة . ولكن اذا كانت جميع الموضوعات الماركسية هي مقدمة لاثبات صحة هذه الموضوعة السياسية وليست العلمية ، فان هذه الموضوعة بحد ذاتها لا يمكن اثباتها الا عن طريق هدم الماركسية كلها !

ان تصور الماركسيين عن تناقض المجتمع الرأسمالي وطريق حله ، يناقض ويخالف الماركسية . اذن كيف يريدون الاستعانة بالماركسية وبالاعتقاد بـ « ايديولوجية » كهذه لافتراض « التناقض الداخلي » للمجتمع الرأسمالي وبناءً على ماهيّة هذا التناقض وطابعه يريدون عرض وتنفيذ طريق حلهم المطلوب ، بينما ان القبول بوجود تناقض وطريق حل له كهذا يهدم كل « الماركسية » وموضوعاتها السابقة ؟ !

نقول للماركسيين :

ان هدفكم النهائي هو الوصول الى الحكم الدكتاتوري باسم «البروليتاريا» والحزب الشيوعي . ومن أجل اثبات ضرورة اقامة السلطة الدكتاتورية للعمال الاجراء تستدلّون بضرورة جعل ملكية وسائل الانتاج اجتماعية (اشتراكية) ، ومن اجل اثبات هذا العمل ، تستدلّون بضرورة حل تناقض المجتمع الرأسمالي ، وتقولون في استدلالكم : « ان الرأسمالية بتوسيعها الانتاج وبجمعها ملايين العمال في مصانع ومعامل عظيمة تطبع عملية الانتاج بطابع اجتماعي ، وبذلك تنخر قاعدتها بنفسها . لأن الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج يتطلب ملكية اجتماعية لوسائل الانتاج ، ولكن ملكية وسائل الانتاج تبقى ملكية خاصة رأسمالية غير متلائمة مع الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج ... » .

اذا كان هذا صحيحاً ،

١ – في المجتمع الشيوعي البدائي ، كانت حالة الانتاج اجتماعية ، وكذلك كانت ملكية وسائل الانتاج والمنتوجات اجتماعية ، فكان « طابع » الاثنين اجتماعياً .. اذن كان يجب أن يكونا متطابقين من دون تناقض . وكان يجب أن يكون ذلك المجتمع من دون تناقض وغير قابل للتحول الى مجتمع الرق ... بينما تدّعون أنه تكامل وان هذا التحول قد تم . فبناءً على استدلالكم الاخير نرفض ونردّ على كل موضوعاتكم السابقة التي هي تعتبر أساساً « للماركسية » .

٢ – تدّعون ان تناقض المجتمع الشيوعي البدائي (التناقض غير الموجود والذي لا يمكن اثبات وجوده حسب المنطق الماركسي) تم حله بالطريقة التالية : زالت الملكية الاجتماعية وتخلّت عن مكانها للملكية الفردية والخاصة وبذلك تمّت المطابقة وحصل التوافق بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الرقية . ونسأل ،ألم تكن القوى المنتجة الرقية اجتماعية ، وألم يكن « طابعها » اجتماعياً ؟! فاذا كانت كذلك . وانتم تستندون على هذا دائماً بأن « الانتاج هو ، دائماً ومهما تكن الشروط ، انتاج اجتماعي »[1] كيف توافقت وتطابقت مع الطابع الفردي للملكية وسائل الانتاج ؟!

٣ – اذا كانت القوى المنتجة للمجتمع الرقي « وطابعها » الاجتماعي قد تطابقت وتوافقت مع الملكية الفردية لوسائل انتاج ذلك المجتمع .. فكيف تفسرون عدم امكان تطابق وتوافق « الطابع » الاجتماعي للقوى المنتجة الرأسمالية مع الملكية الفردية لوسائل انتاج ذلك المجتمع ؟! كيف يتم تطابق « الطابع الاجتماعي » للقوى المنتجة والانتاج مع « الطابع الفردي » للملكية في مجتمع الرق ولا يمكن أن يتم في المجتمع الرأسمالي ؟!

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٧٠ أصول الفلسفة الماركسية ٢ / ١٩ .

٤ — قلتم سابقاً ان « الطابع الاجتماعي » للعمل وللقوى المنتجة في مجال حل تناقض المجتمع الشيوعي البدائي وتحوله الى مجتمع الرق توافق وتماثل مع « الطابع الفردي » للملكية ... وتقولون الآن وفي مجال حل تناقض المجتمع الرأسمالي وتحوله الى المجتمع الاشتراكي أنه يتوافق ويتطابق مع « الطابع الاجتماعي » للملكية ! ... ان هاتين الموضوعتين متناقضتان ... فالعمل والقوى المنتجة « الاجتماعية » إمّا أن تتطابق مع « الملكية الاجتماعية » لوسائل الانتاج ، أو مع « الملكية الفردية » لوسائل الانتاج . ولا يمكن أن تتطابق مع الاثنتين تارة ولا تتطابق معهما تارة اخرى .

٥ — اذا ادّعيتم ان القوى المنتجة « الاجتماعية » تتطابق وتتوافق فقط مع الملكية « الاجتماعية » لوسائل الانتاج ، وتتناقض دائماً مع الملكية الفردية ، تكونون بهذا الادعاء قد نسختم القسم المهم من الماركسية واكتفيتم بالمحافظة على الباقي (اذا كان ذلك ممكناً) نقول : في مجتمع الرق — الذي تعتبرونه من المراحل الضرورية والحتمية في تاريخ أي مجتمع — لم تكن حالة الانتاج الاجتماعية متوافقة مع حالة الملكية الفردية أي حالة الملكية الفردية لوسائل الانتاج بل كانت متناقضة . فذلك يستدعي ، استناداً على استدلالكم الذي أوردتموه في مجال المجتمع الرأسمالي ، أن يتم حل ذلك التناقض عن طريق جعل الملكية اجتماعية واقامة النظام الاشتراكي وليس كما تقولون وكما يزعم تاريخكم ! عن طريق الانتقال به الى المجتمع الاقطاعي والمحافظة على طابع الملكية الخاصة !.

٦ — كانت القوى المنتجة للمجتمع الاقطاعي ومنذ بداية تاريخه — هذا اذا امكن اعتباره مرحلة تاريخية خاصة ! — متناقضة مع علاقات انتاج ذلك المجتمع وطابعها الفردي « ووفي النظام الاقطاعي تؤلف ملكية النبيل الاقطاعي لوسائل الانتاج ، وملكيته المحدودة للشغيل أساس علاقات

الانتاج . » فكان يجب أن تكون الفترة الزمنية بين الثورتين الاقطاعية والرأسمالية قصيرة بينما يبيّن لنا تاريخكم انها امتدت لقرون !.

٧ ـ تناقض القوى المنتجة للمجتمع الاقطاعي مع علاقات انتاج ذلك المجتمع يمكن اختصارها في تناقض « الطابع الاجتماعي » للانتاج وللقوى المنتجة مع « الطابع الفردي » للملكية الفردية . وان طريق حل هذا التناقض، وكما تقولون ، ينحصر بجعل الملكية اجتماعية (او اشتراكية) ، اذن ، لو أن استدلالكم صحيح ، لكان يجب أن يتكلم التاريخ عن تحول المجتمع الاقطاعي الى المجتمع الاشتراكي . ولكن التاريخ الذي دونه كل من « ماركس » و « انجلس » و « ستالين » و « ماو » يبيّن لنا خلاف ذلك ... كان يجب أن تتم الثورة الاشتراكية في نفس الوقت الذي تكلّم فيه تاريخكم عن الثورة البرجوازية !.

٨ ـ اذا حُلَّ تناقض القوى المنتجة الاجتماعية مع الملكية الفردية بهذا الطريق ، أي بنقل الملكية من الحالة الفردية الى الحالة الاجتماعية ، فمنذ نشوء ونمو البرجوازية داخل المجتمع الاقطاعي حافظت الملكية على حالتها السابقة وعلى « طابعها الفردي » ولم يحصل أي تحول « كيفي » في العلاقات الانتاجية بل بقي على حاله ولن يحل الا بوصول «البروليتاريا» الى الحكم و « اصدار قانون » اجتماعية الملكية !.

٩ ـ منذ انحلال المجتمع الشيوعي البدائي الذي ازال الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الى الثورة الاشتراكية . فان التناقض بين العمل والقوى المنتجة من جهة وعلاقات الانتاج ونوع الملكية من جهة اخرى بقي على حاله !.

١٠ ـ ليس قولكم بأن النظام الشيوعي البدائي تحوّل الى الرق وحده هو الخطأ ، بل ان اقوالكم التاريخية التالية ستكون خطأ أيضاً وهي : عام

تحوّل نظام الرق مباشرة الى الاشتراكية وتحوله الى الاقطاع ... وعدم تحول النظام الاقطاعي مباشرة الى الاشتراكية وتحوله الى الرأسمالية ... المسار الذي رسمتموه للتحولات التاريخية سيكون كله خطأ وكذلك حالة التفسير الذي قدمتموه لتلك التحولات .

في مطابقة وتناقض القوى المنتجة مع علاقات الانتاج في المجتمع الشيوعي البدائي

قال ستالين : « في نظام الشيوعية البدائية ، تؤلف الملكية الجماعية لوسائل الانتاج أساس علاقات الانتاج . وذلك يطابق من حيث الاساس طابع القوى المنتجة في هذا الدور . فالأدوات الحجرية وكذلك القوس والسهام التي ظهرت فيما بعد ، لم تكن تسمح للناس بأن يناضلوا منفردين ضد قوى الطبيعة والحيوانات المفترسة . فلاجل قطف الاثمار في الغابات ولاجل صيد السمك ، ولاجل بناء مسكن ما ، كان الناس مجبرين على العمل معاً بصورة مشتركة اذا ما ارادوا اجتناب الموت جوعاً أو الوقوع فريسة للحيوانات الضارية أو القبائل المجاورة . يؤدي العمل المشترك الى الملكية المشتركة لوسائل الانتاج وللمنتجات أيضاً . فهنا ، اذا استثنينا الملكية الفردية لبعض أدوات الانتاج التي تؤلف في الوقت نفسه أسلحة دفاع ضد الحيوانات المفترسة ، لم نجد معنى لمفهوم الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . هنا ، لا استثمار ولا طبقات . »[1] .

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٨٢ ، ٨٣ .

وقال : « ان الانتاج هو دائماً ومهما تكن الشروط . انتاج اجتماعي »[1]

اذا كان افتراض هاتين الموضوعتين صحيحاً ، أي اذا كان العمل المشترك والجماعي يؤدي دائماً الى الملكية المشتركة والجماعية لوسائل الانتاج والمنتجات ، واذا كان الانتاج دائماً اجتماعياً . فستكون النتيجة كما يلي : في أي مجتمع كان لا بد أن تكون ملكية وسائل الانتاج والمنتجات دائماً « اجتماعية » ، ولا وجود لأي مبرر لنشوء الملكية الفردية في أي وقت !

في مجتمع الرق :

قال ستالين : «في نظام الرق تؤلف ملكية سيد العبيد لوسائل الانتاج وللشغيل أي للعبد الذي يستطيع بيعه وشراءه وقتله كالماشية أساس علاقات الانتاج . وعلاقات انتاج كهذه تطابق من حيث الاساس حالة القوى المنتجة في هذا الدور . »[2] .

ترى ، ما هي حالة القوى المنتجة بحيث أصبحت « متطابقة » مع ملكية شخص أو عدد من الاشخاص لوسائل الانتاج وللناس الذين يستخدمونها ، ملكية خاصة ومطلقة ؟ هل ان الناس الذين يعملون في الارض أو في تربية المواشي أو في صناعة الأدوات المعدنية ، هل ان هؤلاء الناس ، يختلفون « ذاتياً » و «طبيعياً » عن أولئك الافراد المنتمين الى مجتمع القبيلة ، بحيث وبسبب ذلك الاختلاف في الذات والطبع وتحت عنوان « القوى المنتجة » الجديدة صار هؤلاء أرقاء ؟! هل هناك فرق بين القسم البشري للقوى المنتجة للمجتمع الرقي وبين القسم البشري للقوى المنتجة للمجتمع القبلي بحيث أصبح الناس في القسم الاخير احراراً ويملكون المزارع والقطعان

---

(١) ص ٧٠ – أصول الفلسفة الماركسية ٢ / ١٩ .
(٢) ص ٨٣ .

والمنتجات ملكاً مشاعاً فيما بينهم بينما أصبح الناس في القسم الاول محرومين من ملكية الارض والقطعان والمنتجات ؟ تماماً مثل سيد العبيد ، تسمّي الناس الذين يبذلون كل الجهد في العمل بـ « الرقيق » وبعد ذلك وعلى أساس تسميتك أنت لهم ، تستنتج التالي ، بما أن القوى المنتجة الجديدة تتشكل من « الارقاء » وان هؤلاء الناس ليسوا احراراً كالآخرين ، اذن ومن أجل أن تتم المطابقة فلا بد أن تكون العلاقات رقية ، وان يكون هؤلاء « أرقاء » ... واذا لم يكونوا أرقاء ، اذن انّهم احرار وفلاحون ورعاة احرار ، أي ان القوى المنتجة ستبقى كما كانت في السابق ، أي غير قادرة على التكامل ! اذن يجب أن نسحبهم الى الرق سحباً ، لنكوّن القوى المنتجة الجديدة ولتتم المطابقة مع الرق !.

والجريرة الأخرى التي تلبسها لهؤلاء ، هي انهم يعملون على « وسائل انتاج » جديدة ، لم تكن موجودة سابقاً !. هذا هو فرقهم عن أولئك الناس الذين كانوا يعملون على وسائل الانتاج السابقة ! ماذا كانت وسائل الانتاج تلك ، وما هي وسائل الانتاج هذه ؟ ستالين يجيب : « فعوضاً عن الأدوات الحجرية أصبحت عند الناس الآن أدوات معدنية »[1] لهذا الكلام الفارغ اذا أعطينا احتمالاً واحداً فسيكون كما يلي : ان الناس الاحرار لا يحسنون سوى استخدام الأدوات الحجرية ، وبمجرد ظهور الأدوات المعدنية مثل الفأس والمطرقة والطبر والمحراث وبما أن الناس الاحرار لا يتمكنون من استخدامها ، استلزم ذلك نشوء الارقاء ليتمكنوا من استخدام تلك الأدوات ! وعلى هذا الاساس فان تكامل وسائل الانتاج يؤدي الى تطور ! العمال الاحرار الى أرقاء ! ونستنتج ضمناً أيضاً بأن خبرة وتجارب الارقاء أكثر من الناس الاحرار ، ولذلك ومن أجل زيادة الخبرة والتجربة لا بد من ترك الحرية والقبول بالعبودية والرقية !

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٨٣ .

في المجتمع الإقطاعي :

ان ما تتطلبه القوى المنتجة هذه المرة هو غير ما تطلبته في المجتمع الرقي : « وتتطلب القوى المنتجة الجديدة من الشغيل أن يبدي شيئاً من المبادهة والابتكار في الانتاج ، وذوقاً فيما يصنع ، واهتماماً بالعمل . ولذلك يتخلى النبيل الاقطاعي عن العبد الرقيق الخالي من كل اهتمام بالعمل ، والمحروم من كل مبادهة على الاطلاق ، ويفضل أن يعامل قناً يملك اقتصاده الخاص وأدوات الانتاج ، ولديه شيء من الاهتمام بالعمل »[1] ... تارة تتطلب وسائل الانتاج استخدام الارقاء بدل الناس الاحرار ، وتارة أخرى تتطلب الناس الاحرار المتمتعين بالذوق والابتكار والبداهة والاهتمام بالعمل وليس الارقاء ... بينما نعلم أن وسائل الانتاج الاساسية في المجتمعين هي ذاتها .. وسائل انتاج زراعية وتربية المواشي !.

الدرس السادس والثلاثون

« البروليتاري » هو أتعس شغيلة التاريخ وأقوال أخرى متناقضة وغير صحيحة في « الماركسية »

من أغرب الموضوعات « الماركسية » ، مقولة انجلس – التي صدّق عليها ماركس – بالنسبة الى الوضع الاقتصادي والسياسي «البروليتاري» ومقارنته بأوضاع مراتب الشغيلة في طول التاريخ . وبما أن – حسب المنطق الماركسي – جميع شؤون المجتمع تابعة لأسلوب الانتاج والقوى المنتجة فيه ، وهذه قد تنامت وتكاملت على مدى التاريخ ، فيجب أن يكون وضع الشغيلة في أية مرحلة تاريخية – من المراحل التي افترضتها الماركسية – أفضل من وضعها في المرحلة التي سبقتها . ولكن « انجلس » و « ماركس » اظهرا لنا عكس هذا . ففي الكتيب المعروف بـ « تعاليم الماركسية » يذكر « انجلس » طبقات الشغيلة في مختلف المراحل التاريخية ، ومن ثم يقرر بأن البروليتاري « أي العامل الأجير في المجتمع الرأسمالي » هو اتعس حالاً من جميع أحوال الشغيلة في المراحل التاريخية السابقة ، بل حتّى اتعس من الرقيق أيضاً !.

وأجاب على هذا السؤال : بماذا يختلف البروليتاري عن العبد ؟ بقوله : « العبد يُباع مرة واحدة . العامل مضطر لأن يبيع نفسه كل يوم وكل

ساعة . العبد الفرد – الذي يملكه سيد واحد – وجوده مضمون ، رغم بؤس هذا الوجود ، لأن لسيده مصلحة في ذلك . أما البروليتاري الفرد ، الذي تملكه الطبقة البرجوازية بأسرها ، فوجوده ليس مضموناً لأن الذي يشتري عمله لا يفعل ذلك الا عند حاجته اليه . والطبقة البرجوازية لا تضمن البقاء الا للطبقة العاملة برمتها ، بما هي طبقة . العبد لا يدخل المنافسة . البروليتاري غارق فيها لأذنيه ، يتكوّى من أدنى ذبذبة من ذبذباتها. المجتمع يعتبر العبد شيئاً ويرفض الاعتراف به عضواً فيه . وعلى العكس من ذلك ، فالمجتمع يعترف بالبروليتاري ككائن بشري وكعضو في المجتمع . لذا قد ينعم العبد بمستوى معيشة أرفع من مستوى معيشة البروليتاري . لكن البروليتاري ينتمي ، مع ذلك ، الى مستوى أعلى من مستويات تطور المجتمع ويعتبر نفسه أعلى منزلة من العبد . »[1] .

يقول ان العبد « شيء » ولا يحسب من أفراد المجتمع ، أي ليس له حقوق سياسية او اقتصادية .. بينما العامل المأجور يعتبر من أعضاء المجتمع ، أي أن له حقوقاً سياسية واقتصادية واجتماعية ويتمكن من امتلاك أشياء وان يشترك في الانتخابات وفي نقابات العمال وفي الاضراب وكافة أشكال الصراع ، على عكس العبد المملوك والذي هو « شيء » بيد سيده الذي يستطيع « بيعه وشراءه وقتله كالماشية » . على أساس هذه الاختلافات ما بين العبد والعامل المأجور يستدلّ على أن العامل المأجور اتعس حالاً من العبد ! فيقول : « لذا قد ينعم العبد بمستوى معيشة أرفع من مستوى معيشة البروليتاري » ! وفي نفس الوقت يثبت أن المجتمع خلال آلاف السنين التي قضاها منذ نشوء العبودية والرق حتى وصوله الى المجتمع الصناعي

---

(١) تعاليم الماركسية ، فريدريك انجلس ، ترجمة فواز طرابلسي ، ١٩٧٢ ، ص ١٧ .

الجديد كان دائماً في طور التكامل .. وان للاستثمار والظلم والدكتاتورية والقبول بالذل والعسف دور تكاملي وتقدمي ! وانها أساس تقدم البشرية ونشوء « البروليتاريا » العمال الذين هم اتعس من « الشيء » وأكثر بؤساً من حياة العبيد هم في نفس الوقت ، في مرتبة أعلى من تكامل المجتمع ، بل ويعيشون في مجتمع بلغ أعلى مراحل تكامله ـ المرحلة التي وصل اليها المجتمع في زمن القائل !.

ومن ثم يصل « انجلس » الى الفرق ما بين العامل المأجور والفلاح « القن » فيقول : « القن يملك اداة انتاج أو قطعة أرض ، أو هو يتمتع بحق التصرف بهذه أو تلك ، لقاء تسليم حصة من المحصول أو بذل عمل معيّن . البروليتاري يعمل عند آخرين مستخدماً أدوات ليست لـه ، ويتقاضى لقاء عمله حصة من المنتوج . القن يعطي بينما البروليتاري يأخذ . القن وجوده مضمون . البروليتاري وجوده على كف عفريت . القن يقع خارج علاقات المنافسة . البروليتاري في صميمها . القن يتحرر اذا التجأ الى المدينة حيث يتحول الى حرفي ، او اذا قدّم المال لسيده عوضاً عن المنتجات أو العمل فيتحول بذلك الى مزارع حر ، او اذا طرد سيده وتحول هو نفسه الى بروليتاري . باختصار ، يتحرر القن اذا انخرط بطريقة أو اخرى في الطبقة المالكة أو اذا دخل علاقات المنافسة . اما البروليتاري فليس له من أمل في التحرر الاّ اذا قضى على المنافسة ذاتها وعلى الملكية الفردية والتمايزات الطبقية »[1] .

اذا كانت مقارنة وضع العامل المأجور بوضع العبد غير محسوسة لأن حياة العبد « اليوم » غير محسوسة ، بل هي معقولة يتم تصورها بالتخيّل

---

(١) تعاليم الماركسية ، انجلس ، ١٨ .

والتعقل ، وعلى أساس التخيل هذا تم المقارنة بوضع العامل في المجتمع الصناعي ، أما الفلاحون وحياتهم فماثلون أمام أعيننا ، وباستطاعتنا مقارنة حياتهم بحياة العمال الصناعيين بسهولة ومعرفة الافضل والاحسن منهما . مع أن مقصد السيد « انجلس » ليس هؤلاء الفلاحين الاحرار بل أولئك « الأقنان » . ان حياة العمال الاميركيين والأوربيين وحتى حياة عمال الكثير من البلدان الآسيوية أفضل بمراتب عديدة من حياة « الأقنان » بل وأحسن أيضاً من حياة فلاحي البلدان الآسيوية المعاصرين رغم أنهم ليسوا من مرتبة « القن » .

وأغرب من ذلك هو استدلاله . ففي أفضلية وضع القن يقول « القن يتحرر اذا التجأ الى المدينة حيث يتحول الى حرفي » لكن البروليتاري « فليس له من أمل في التحرر الا اذا قضى على المنافسة ذاتها وعلى الملكية الفردية والتمايزات الطبقية » أي باسقاط النظام الرأسمالي واقامة سلطة العمال الدكتاتورية ! بينما الكل يعرف بأن العامل في المجتمع الصناعي يتمكن ان يصبح حرفياً بصورة أفضل وأسهل من ذلك القن . فاذا كان على القن أن يدفع الى سيده مالاً ثمناً لانفصاله عن الارض ومن ثم يلجأ الى المدينة ليصبح حرفياً ، فان العامل لا يحتاج الى الذهاب الى المدينة ولا يحتاج الى دفع أموال الى رئيسه في العمل ! علاوة على ذلك فان القن لا يعرف شيئاً عن الحرفية والاعمال الصناعية ولا يملك الخبرة والاستعداد والتجربة بينما العامل هذا هو مجاله وهذه هي امكاناته ... بعد هذا الوصف نسأل : كيف ان الحرفية أصبحت ممكنة لذلك القن من سكان القرى ولم تكن ممكنة للعامل الصناعي بل هي مستحيلة بالنسبة له الا باسقاط الحكم الرأسمالي ؟!

والامكان الآخر الذي فرضه « انجلس » بالنسبة للقن واعتبره مستحيلاً

بالنسبة للعامل الصناعي هو : ان القن اذا قدّم المال لسيده بدلاً عن المنتجات أو العمل يتحول الى مزارع حر . بينما العامل الصناعي لايتمكن أن يصبح عاملاً حراً ! أو مزارعاً حراً ! فاذا كان المزارع الحر هو أفضل حالاً من العامل الصناعي ، فلماذا يهاجر عشرات الملايين من الفلاحين الاحرار في جميع البلدان الصناعية والعالم من قراهم الى المدن ، وان هذه الهجرة مستمرة لحد الآن وتعتبر من أهم ظاهرات الصناعة ؟! علاوة على ذلك كيف تقول بأن العامل الصناعي يستحيل عليه الذهاب الى القرية والعمل بالمزارع ؟! والقن من أين يأتي بالأموال ليعطيها لسيده بدل العمل أو المحصول ؟! هل هو يملك رأسمال أو يتمكن أن يدّخر مثل هذا المبلغ ، واذا كان هذا ميسّراً للبعض فهو ليس كذلك بالنسبة اليهم جميعاً . ودليل « انجلس » الآخر الذي هو مثير للضحك أكثر من سابقه .. من أجل أن يثبت بأن العامل الصناعي اتعس حالاً من القن وان حياة الاخير أفضل منه يقول : « ويتحرر القن ، اذا طرده سيده وتحول هو نفسه الى بروليتاري . » ! فما دام البروليتاري هو أمل بالنسبة للقن وغاية ما يتمناه بعد تحرره ، فكيف تستخدم هذا كدليل لاثبات « ان حياة البر وليتاري اتعس من حياة القن » . وان وضع القن أفضل منه ؟!

وهذا الدليل : « القن يعطي بينما البروليتاري يأخذ » ليس أقل اثارة للضحك من أدلة « انجلس » السابقة . لأنه استنتج أفضلية حياة القن على حياة البروليتاري من أن الأول « يعطي » والثاني « يأخذ » ! فاختصر دليله بأن كل من يعطي هو أفضل من الذي يأخذ ! القن الذي يشتغل في زراعة أرض سيده ؛ يعطي قسماً من المنتوج الى سيده اذا ما انتجت الارض ؛ ولا يعطي شيئاً ان لم تنتج . ولكنه يتعرض للجوع والعدم والموت . بينما

البروليتاري (العامل المأجور) سواء كان المعمل يربح أم يخسر لمدة معينة ، فما دام المعمل قائماً فهو يتقاضى أجوره ولا يبالي بربح أو خسارة المعمل . هذا هو الفرق ما بين الاخذ والعطاء ، الفرق الذي هو دليل على أفضلية وضع العامل على وضع القن .



الدرس السابع والثلاثون

تعيين وتحديد الاصول الماركسية او وضعها على محك التجارب التاريخية

قال ماركس : « عندما تبلغ قوى المجتمع المنتجة المادية درجة معينة من تطورها ، تدخل في تناقض مع علاقات الانتاج الموجودة أو مع علاقات الملكية — وليست هذه سوى التعبير الحقوقي لتلك — التي كانت الى ذلك الحين تتطور ضمنها . فبعدما كانت هذه العلاقات اشكالاً لتطور القوى المنتجة ، تصبح قيوداً لهذه القوى . وعندئذ ينفتح عهد الثورة الاجتماعية . ومع تغيّر الاساس الاقتصادي يحدث انقلاب في كل البناء الفوقي الهائل ، بهذا الحد أو ذاك من السرعة . وعند دراسة هذه الانقلابات ، ينبغي دائماً التمييز بين الانقلاب المادي لشروط الانتاج الاقتصادية — هذا الانقلاب الذي يحدّد بدقة العلوم الطبيعية — وبين الاشكال الحقوقية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية ، أو بكلمة مختصرة ، الاشكال الفكرية التي يدرك فيها الناس هذا النزاع ويكافحون لاجل حله . »[1] .

فالقوى المنتجة في نمو دائم . وعندما تصل في سلّم نموها الى درجة

---

(١) مساهمة في نقد الاقتصاد الاشتراكي — مختارات ٢ / ٨ .

معينة ، درجة يمكن تحديدها بدقة العلوم الطبيعية ، تدخل في تناقض مع علاقات الانتاج ونوع الملكية في المجتمع ، وحينئذ ينفتح عهد الثورة الاجتماعية ، الثورة التي تدفع المجتمع من نظام الى آخر ، وتقيم علاقات انتاج جديدة .. تنقل المجتمع من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي ، ومن هذا الاخير الى النظام الاشتراكي . ومع تغيير الاساس الاقتصادي للمجتمع الذي يتألف من القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، تتغيّر كل شؤون المجتمع — بهذا الحد أو ذاك من السرعة . مثلاً تتغيّر العقائد وأفكار الناس والمعارف وجهاز القضاء وحقوق المجتمع بالتدريج وبصورة متناغمة ومتّسقة مع التغيير الذي يطرأ على القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . والنظام الاجتماعي وعلاقات الانتاج التي — حسب المنطق الماركسي — تتعيّن بواسطة القوى المنتجة وكذلك نشأتها ، لا يمكن أن لا تتبع وتستجيب للقوى المنتجة ولا أن تتأخر وتتخلّف عنها مدة طويلة من الزمن ، وكذلك من المستحيل أن تُوجَدْ قبل موجد تهاوسبب وجودها الذي هو القوى المنتجة. يقول « انجلس » في هذا المجال : « ان الثورات لا تقوم بناءً على أمر صدر ، وانما هي دائماً وابداً المحصلة الضرورية لظروف مستقلة كلياً عن ارادة وقيادة الاحزاب وحتى الطبقات . »[1] . وكذلك بيّن « ستالين » وجهة نظر « ماركس » و « انجلس » بالنسبة « للشروط » المذكورة بقوله : « ان القوة الاساسية التي تحدد هيئة المجتمع وطابع النظام الاجتماعي وتقرر تطور المجتمع من نظام الى آخر ، هي أسلوب الحصول على وسائل المعيشة الضرورية لحياة الناس ، أي اسلوب انتاج الحاجات المادية كالغذاء واللباس والاحذية والمسكن والوقود وأدوات الانتاج ... الخ »[2] .

استناداً على ما ذُكر ، تستنتج الماركسية ، بأن إتّباع الثورة الاجتماعية،

---

(١) تعاليم الماركسية ، ٢٩ ، المسألة ١٦ .

(٢) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٦٨ و ٦٩ .

أو تبديل النظام الاجتماعي وعلاقات الانتاج ونوع الملكية ، للقوى المنتجة هو اتباعٌ محضٌ . فعندما تصل الى درجة معيّنة من نموها تحصل تلك الثورة بصورة حتمية ورغم ارادة الاحزاب وقياداتها وحتى الطبقات الاجتماعية..

وبعبارة أخرى ، ان الثورة الاجتماعية لا يمكن تأجيلها ، ولا حتى تقديمها ، ولا يمكن اقامة علاقات انتاج اسمى بدون أن يصل نمو القوى المنتجة الى تلك الدرجة المعيّنة . يقول « انجلس » في الموضوعة الاخيرة : « يتعذر مضاعفة القوى الانتاجية الراهنة دفعة واحدة لكي تبلغ درجة من التطور تسمح ببناء المجتمع الشيوعي بين ليلة وضحاها . »[1] .

وهذا طبعاً ليس فقط بالنسبة للنظام الاشتراكي ، وليس فقط ان النظام الاشتراكي لا يمكن اقامته بواسطة اصطناع النمو السريع للقوى المنتجة ، بل ان جميع الأنظمة الاجتماعية والعلاقات الانتاجية لا يمكن الاسراع في اقرارها واقامتها ، لذلك لا يمكن تنمية القوى المنتجة بالسرعة التي توصلها الى تلك الدرجة المعينة في مدة قصيرة لتقع الثورة . مثلما لا يمكن إعاقة نمو القوى المنتجة ومنعها من الوصول الى تلك الدرجة المعينة .

هذه هي التي يسميها « ماركس » و « انجلس » وجميع الماركسيين بـ « قوانين تحول المجتمع » و « القوانين الحاكمة على المجتمعات البشرية » و « القوانين الحاكمة على التاريخ » .

ولنرى الآن : هل ان تحولات المجتمع والحوادث التاريخية أطاعت هذه القوانين ، وكانت مستجيبة لها ، أو أنها سخرت منها ؟! .

---

(١) تعاليم الماركسية ، المسألة ١٧ ، ص ٣٠ .

الروزنامة الماركسية
تحدد عهود تطور المجتمع البشري

تقول الماركسية : ان القوى المنتجة قد نمت وتطورت عبر التاريخ ، فتحسنت وسائل الانتاج وتقدم اسلوبه بمرور الزمن ، كما ازدادت تجربة الانتاج التي اكتسبتها الاجيال المتتابعة ، فتضاعفت خبراتهم المهنية ومعارفهم التقنية والعلمية . وتغيّرت علاقات الانتاج بدورها تبعاً لتغيّر قوى الانتاج لأنها وثيقة الصلة بطابع قوى الانتاج . ولما تغيّرت علاقات الانتاج تطور المجتمع الى نوع جديد ، فتحول نظامه تحولاً كيفياً ونوعياً ، وتخطّى المجتمع بهذا التطور مرحلة تاريخية ، ودخل عهداً جديداً . فقد شهد كل مجتمع من المجتمعات البشرية تحولاً من هذه التحولات الكيفية أو أكثر . كما أن المجتمعات الاشتراكية تكون قد مرت بأربع ثورات اجتماعية كهذه . الثورة الاجتماعية الاولى التي حدثت كانت ثورة الرق والتي قضت على نظام الشيوعية البدائية ، والثانية تسمى بالثورة الاقطاعية والثالثة الرأسمالية والرابعة الاشتراكية .

ولما كانت القوى المنتجة — وهي الاساس الاقتصادي والمادي لكافة التطورات في المجتمع بما فيها تطور العلاقات الانتاجية ونظم المجتمع

بأسرها – لا تتحول الا ببطء وخلال مدة طويلة ، ولا تتقدم وسائل الانتاج الا بصعوبة ، وليس لخبرات الناس المهنية أو معارفهم التقنية والعلمية ان تتكاثر وتتراكم في بضعة أيام او سنين . كما يستحيل على الناس أن يقطعوا سبيل الرقي والتقدم على القوى المنتجة أو يمنعوا تطور أسلوب الانتاج وأدواته ، لما كان لكل هـذا وكانت للعهود التاريخية لتطور المجتمع مدة محددة تقريباً بحيث تتمكن الماركسية من أن تحدد مقدارها ، يقول « ستالين » محدداً طول العهود التاريخية المفترضة في الماركسية : « تكفي بضع مئات السنين أو حوالي الفي سنة لحدوث تغييرات هامة جداً في نظام الناس الاجتماعي . »[1] ويقول : « فقد تتالت على أوربا خلال ثلاثة آلاف سنة ، ثلاثة أنظمة اجتماعية مختلفة هي المشاعية (الشيوعية) البدائية والرق ، والنظام الاقطاعي ، بل تعاقبت في شرق أوربا في اراضي الاتحاد السوفياتي أربعة أنظمة »[2] .

ويظهر أن « الالفي سنة » التي يحددها « ستالين » هي للمراحل الثلاث الاولى من المراحل التي تفترضها الماركسية لتطور المجتمع – أي للشيوعية البدائية والرق والاقطاع – وهي مراحل كانت فيها قوى الانتاج تنمو ببطء – حسب ما تدعيه الماركسية – امّا الـ « بضع مئات السنين » التي يحددها فهي لمرحلة الرأسمالية والتي تمو في ظلها القوى المنتجة بسرعة اكبر – كما تعتقد الماركسية .

---

(١) و (٢) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٦٤ و ٦٥ .

وقائع مجتمعي انجلترا وروسيا تدحض النظرية التاريخية والروزنامة الماركسية وعلم الاجتماع الماركسي !

لقد حدّد «ماركس» بداية عهد الرأسمالية لمجتمع انجلترا بتعيينه للثورة الرأسمالية التي قضت على النظام الاقطاعي فيه . فقال في معرض كلامه عن زوال النظام الاقطاعي في انجلترا : «ودوّت ضربتان كدوي الرعد ، هما ثورتا ١٦٤٠ و ١٦٨٨ . فانّ جميع الاشكال الاقتصادية القديمة والعلاقات الاجتماعية المطابقة لها ، والنظام السياسي الذي كان التعبير الرسمي عن المجتمع المدني القديم ، كل هذا تم تدميره في انجلترا .»[1] فاذا كانت هاتان الثورتان هما بداية عهد الرأسمالية في انجلترا فالعهد الرأسمالي الانجليزي اذن لم ينته بعد رغم مرور ثلاثة قرون من عمره ، بينما رأينا القوى المنتجة لروسيا القيصرية بعد نمو لم يستغرق أكثر من اثنتي عشرة سنة وصلت الى نهاية مرحلة تكاملها وحققت تحويل علاقات الانتاج والنظام الاجتماعي !.

---

(١) من ماركس الى انتكوف، ٢٨ كانون الأول عام ١٨٤٦ - مختارات ٤ ١٣٥.

وذلك الذي يجب أن تكون قد رأته حتماً وقانوناً روسيا القيصرية في اثنتي عشرة سنة من عهدها الرأسمالي، قد شرحه «انجلس» بالنسبة للمجتمع الانجليزي الرأسمالي :

« يعود أصل البروليتاريا الى الثورة الصناعية في انجلترا في القرن الماضي (القرن الثامن عشر) . منذ ذلك الحين . قامت ثورات صناعية في كل البلدان المتمدنة في العالم . وقد مهد للثورة الصناعية اكتشاف آلة البخار وآلات الغزل على انواعها والنول الآلي (الميكانيكي) وسلسلة كاملة من الأدوات الميكانيكية الاخرى . وكانت هذه الآلات باهظة الثمن لا يستطيع شراءها الا كبار الرأسماليين . فأدت الى تغيير نمط الانتاج السابق برمته وأزاحت الحرفيين السابقين ، لأنها بدأت تنتج سلعاً أرخص وأفضل من التي ينتجها هؤلاء بأنوالهم اليدوية وطارات الغزل البدائية التي يملكون . وهذا ما يفسر لماذا أدى دخول الآلات الى تسليم الصناعة كلياً الى يد كبار الرأسماليين والى افقاد الملكية الحرفية الصغيرة (أدوات، انوال، الخ) كل ما لها من قيمة . فسيطر الرأسماليون على كل شيء . ولم يبق للشغيلة شيء . دخل نظام المانيفاتورة ، أول ما دخل ، الى صناعة الغزل والنسيج . لكنه بعد ان خطا الخطوة الاولى ، اتسع ليشمل كل الفروع الصناعية الاخرى وبخاصة الطباعة والفخار والصناعات المعدنية . فتنامى توزيع العمل بين مختلف فئات العمال بحيث ان العامل الذي كان في السابق يؤدي عملاً كاملاً صار لا يؤدي الا جزءاً من هذا العمل فقط. وسمحت قسمة العمل هذه بانتاج السلع بوتيرة أسرع ، وبالتالي بكلفة أدنى. وهكذا تقلص دور العامل الى ترجيح حركة ميكانيكية بسيطة ، تستطيع الآلة اداءها على نحو أفضل منه على كل حال . فسيطرت الآلية (المكننة) والانتاج الصناعي الكبير على فروع الصناعة جميعها ، الواحد تلو الاخرى، بالطريقة ذاتها التي سيطرت فيها أصلاً على فرعي الغزل والنسيج . فوقعت

هذه الصناعات بين أيدي كبار الرأسماليين وحُرم الشغيلة من بقايا الاستقلال الذي كانوا ينعمون به . وانخرطت المانيفاتورة في النظام الصناعي شيئاً فشيئاً يرافقها انخراط الحرف اليدوية . وراح كبار الرأسماليين يزيحون المنتجين المستقلين الصغار اذ أسسوا المشاغل الكبيرة التي توفر الكثير من الكفة وتسمح بتوزيع أدق للعمل . هذا ما يفسّر ما نشاهده الآن في البلدان المتمدنة حيث انخرطت كل فروع الانتاج تقريباً في نظام الصناعة الكبيرة الذي حل محل الحرف اليدوية والمانيفاتورة . كما يفسر الانهيار المتسارع للطبقة الوسطى الحرفية السابقة ، والتحول الكامل في وضع الشغيلة ، وتكوّن طبقتين جديدتين سرعان ما انصهرت فيها سائر الطبقات ، وهما : ١ ـ طبقة كبار الرأسماليين الذين يحتكرون ، في كل الاقطار المتمدنة ، ملكية المعاش والمواد الأولية والأدوات (آلات ، مصانع) اللازمة لانتاج هذا المعاش . انها طبقة البرجوازيين أو البرجوازية . ٢ ـ طبقة المعدمين الذين لا يملكون شيئاً من متاع هذه الدنيا ، فيضطرون الى بيع عملهم للبرجوازيين مقابل المعاش اللازم لابقائهم على قيد الحياة . انها طبقة البروليتاريين أو البروليتاريا . »[1] .

ان هذا الشرح الذي تم فيه وصف المجتمعات الرأسمالية عامة والمجتمع الرأسمالي الانجليزي خاصة ، قام به « انجلس » في سنة ١٨٤٨ . واعتماداً على هذا الشرح يمكن تتبع ولو قسماً صغيراً من التحوّلات العظيمة التي كان يجب أن تشهدها روسية القيصرية في خلال الاثنتي عشرة سنة ، فالمجتمع الانجليزي قد رأى نفس هذه التحولات التي شرحها انجلس خلال الفترة ما بين ١٦٨٨ حتى ١٨٤٨ أي فترة ما بين الثورة الصناعية والزمن الذي تم فيه ذلك الشرح ، أو بحساب آخر ، في الفترة ما بين الثورة الصناعية حتى كتابة « تعاليم الماركسية » أي في فترة محدّدة بقرن الى

(١) انجلس ، تعاليم الماركسية ، مسألة ٤ ، ص ١٢ ـ ١٥ .

قرن ونصف . فالتحولات استمرت منذ ذلك الحين والى اليوم ولم تنجز الثورة الاشتراكية بعد ! بينما في ذلك الزمن عندما كان « انجلس » يتكلم عن النمو السريع للرأسمالية في انجلترا ، كان يقول ان القوة الاجتماعية التي تتحمل مسؤولية الثورة الاشتراكية ، حسب المنطق الماركسي ، قد ازدادت وأصبحت ذات قدرة . يقول انجلس : « في انجلترا الآن يشكل البروليتاريون غالبية السكان »[1]

ويقول في نفس تلك الفترة ، لقد نشأ التناقض فيما بين القوى المنتجة الرأسمالية في انجلترا وبين علاقات الانتاج الرأسمالية[2] . ويقول أيضاً بأن الصراع الطبقي البروليتاري الرأسمالي قد بلغ أوجه[3] .

لقد انقضت منذ ذلك الزمن الى اليوم ١٢٩ سنة ولم يتحقق « الحلم » ولم تُسقط البروليتاريا الحكم الرأسمالي ولم تستلم السلطة السياسية بعد ! بل لا زال النظام الرأسمالي هو السائد .. منذ ١٢٩ سنة خلت كان اعتقاد « ماركس » و « انجلس » بأن البروليتاريا الانجليزية تؤلف الاغلبية في المجتمع الانجليزي بل واكثر الطبقات العمالية في العالم قدرة على الثورة الاشتراكية وتحقيق دكتاتورية البروليتاريا ، ومع ذلك انقضت هذه الفترة الزمنية التي تزيد على عشرة أضعاف « العهد الرأسمالي الروسي » ولم يتحقق شيء من ذلك الاعتقاد !

منذ الثورة الصناعية الانجليزية – التي حصلت في النصف التالي من القرن السابع عشر والتي اعطت القوى الانتاجية تحولاً عظيماً – الى اليوم تكون قد انقضت أكثر من (٢٥٠) سنة . أي أكثر من (٢٠) مرة بقدر

---

(١) تعاليم الماركسية ، مسألة ١٨ ص ٣٠ .
(٢) انجلس ، فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية – مختارات ٤ / ٥٨ .
(٣) الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية – مختارات ٣ / ٦٧ .

عمر العهد الرأسمالي الروسي ، ولا زالت انجلترا تعيش عهدها الرأسمالي!

والآن ، لنقارن ما بين وضع طبقة العمال الصناعيين « البروليتاريا » في المجتمع الانجليزي وبين نظيرتها في المجتمع الروسي .. حسب اعتراف « انجلس » وتأكيداته كانت طبقة عمال انجلترا تؤلف أكثرية السكان في المجتمع الانجليزي سنة ١٨٤٨ م ، وان صراعها مع النظام الرأسمالي والطبقة الرأسمالية كان قد وصل الى ذروته ؛ ولكن رغم ذلك -- وحسب المصطلح الماركسي -- نراها غير موفقة لحد الآن في حل تناقض المجتمع الرأسمالي الانجليزي . ذلك التناقض الذي ظهر سنة ١٨٤٨ م !. بينما يقول « ستالين » « في أعوام ١٨٨٠ — ١٨٩٠ ، عهد نضال الماركسيين الشعبيين ، كانت البروليتاريا في روسيا أقلية ضئيلة بالنسبة الى جماهير الفلاحين الفرديين الذين كانوا يؤلفون أكثرية السكان الكبرى »[1] . ورغم ذلك ، نرى نفس هذه «الأقلية الضئيلة» وبعد ٢٧ سنة فقط تبادر الى الثورة الاشتراكية، فتزيل سلطة الرأسماليين ، وتفرض ديكتاتوريتها في المجتمع !.

في الوقت الذي قال فيه انجلس : «في انجلترا الآن يشكل البروليتاريون غالبية السكان » وبأن انجلترا تطوي آخر مراحل الرأسمالية وتقترب كثيراً هي وفرنسا والمانيا من مرحلة الثورة الاشتراكية كان يقول ، أيضاً بالنسبة الى المجتمع الروسي : « كان الشغيلة في القرون الوسطى هم الاقنان الذين تملكهم ارستقراطية الارض ، كما هو الحال حتى الآن، في المجر وبولونيا وروسيا »[2] . اذن ، باعتراف انجلس نفسه ، في الوقت الذي كان فيه المجتمع الانجليزي يحذف حتى الحرفيين والرأسماليين الصغار ويركز أكثر فأكثر الرأسمالية ، كان المجتمع الروسي لا يزال يعيش رواسب النظام

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين .

(٢) تعاليم الماركسية ، مسألة ٦ ، ص ١٦ .

الاقطاعي !. ورغم ذلك .. رغم كل الاختلافات في القوى المنتجة ، تم اقرار النظام الاشتراكي في روسيا وبقي النظام الرأسمالي قائماً في انجلترا لحد الآن !. ترى هل يجرأ الماركسيون بعد ذلك على القول : بأن العلاقات الانتاجية تابعة للقوى المنتجة ، وان النظام الاجتماعي بجميع شؤونه تابع لأسلوب الانتاج وقوة الانتاج ؟! وهل هناك مجال لبقاء « الماركسية » يا ترى ؟!.

طول فترة « العهد الرأسمالي » الروسي :

لقد اتفق الماركسيون على أن الثورة الرأسمالية في المجتمع الروسي تحققت سنة ١٩٠٥ م ، وأن ثورته الاشتراكية حصلت في سنة ١٩١٧ م . بمعرفة تاريخ هاتين الثورتين تحددت فترة « العهد الرأسمالي » في روسيا بدقة ، وحسب اعتقادهم ، كان طول فترة « العهد الرأسمالي » الروسي ١٢ سنة فقط !.

بينما سبق ان رأينا كيف ان « ستالين » حدد مدداً طويلة لكل من العهود التاريخية للمجتمع والتي أوردها في روزنامته في كتاب المادية الديالكتيكية ... وحتى لو تجاوزنا المدة الطويلة التي عينها وهي ٢٠٠٠ سنة ، وفرضنا بأن مثل هذه المدة الطويلة ، أي عشرين قرناً ، كان يعتقد بأنها للعهود التي تسبق العهد الرأسمالي وليس للعهد الرأسمالي نفسه ، لو تجاوزنا ذلك وأخذنا مدة قصيرة وهي عبارة عن « عدة قرون » — أي أصغر رقم وضعه ستالين لأقصر عهد من عهود تحول المجتمع — لوجدنا بأن حساب الماركسية بالنسبة للمجتمع الروسي لا زال يخطأ في ١٨٨ سنة على أقل تقدير !.

الدرس الأربعون

«طول عمر» النظام الرأسمالي في فرنسا والمانيا كذب الروزنامة الماركسية

يعتقد الماركسيون بأن الثورة الفرنسية الكبرى هي ثورة رأسمالية ، ثورة أوصلت البرجوازية الى الحكم والسلطة . يقول انجلس : « كانت الثورة الفرنسية الكبرى الانتفاضة الثالثة التي قامت بها البرجوازية ... فقد قطعت الثورة قطيعة نهائية مع تقاليد الماضي ، وكنست آخر آثار الاقطاعية »[1] اذن ، حسب تصورهم ، ان العهد الرأسمالي في فرنسا قد شرع في سنة ١٧٨٩ م وهو لا زال مستمراً الى اليوم دون أن يؤدّي الى الثورة الاشتراكية . وبناءً على هذا فان العهد الرأسمالي الفرنسي قد عمّر ١٨٨ سنة لحد الآن ، أي أكثر من ١٥ مرة من العهد الرأسمالي الروسي ومع ذلك لا زال على قيد الحياة .

يا ترى ، هل ان مقدار ما نمته القوى المنتجة الفرنسية منذ ذلك الحين الى اليوم هو أقل مما نمته القوى المنتجة الروسية خلال ١٢ سنة فقط ؟! فاذا كان الجواب هو : لا ، وهذا الواقع ، فلماذا لم تتطابق القوى المنتجة الفرنسية النامية لحد الآن مع علاقات الانتاج ومن ثم مع « البناء الفوقي

---

(١) انجلس ، الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية - مختارات ٦٣/٣ و ٦٤ .

الهائل للمجتمع » و « المؤسسات والأنظمة الحقوقية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية » في فرنسا ؟!

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وعلى ضوء الماركسية التي حسب قول انجلس « هي مجموعة التعاليم حول ظروف تحرر البروليتاريا » والتي تعيّن المراحل التاريخية لأي مجتمع ، في ذلك الحين يعيّن ويحدّد «انجلس» الوضع في فرنسا على الشكل التالي « والآن فقط . في عهد الجمهورية الثالثة احتفظت طبقة البرجوازية بأسرها بالسلطة خلال عشرين سنة . وها انه تبدو عليها الآن علائم انحطاط تجلب السرور . »[١] و « ان العمال – خلفاء البرجوازية – يقرعون الباب بشدة في فرنسا »[٢] واشار الى « تنامي قوة البروليتاريا »[٣] . ويقول ماركس : « لقد أملت البروليتاريا الجمهورية على الحكومة المؤقتة »[٤] و « وكما ان العمال باشتراكهم في حوادث يوليه (١٨٣٠) جاءوا بالملكية البرجوازية ، كذلك فانهم بقتالهم في ثورة فبراير جاءوا بالجمهورية البرجوازية ... كذلك اضطرت جمهورية فبراير أن تحيط نفسها بنظم اشتراكية وهذا أول امتياز انتزعته الجماهير »[٥] ويقول : « لقد خيّل للبروليتاريا حينما انضمت الى البرجوازية ان في استطاعتها احداث انقلاب تتحول بمقتضاه فرنسا الى دولة اشتراكية تعيش جنباً الى جنب مع الامم البرجوازية الاخرى »[٦] و « بقي شبح الطبقة العاملة في باريس ماثلاً أمام أذهان الحكومة ولم يكن الحرس الأهلي البرجوازي من حيث تكوينه كفؤاً لمقاومتهم »[٧] .

---

(١) نفس المصدر ... مختارات ٣ / ٦٩ .
(٢) نفس المصدر ... مختارات ٣ / ٦٩ .
(٣) من انجلس الى شميدت ، ٢٧ تشرين الاول ١٨٩٠ – مختارات ٤ / ١٨٠ .
(٤) ، (٥) « صراع الطبقات في فرنسا » ماركس .
(٦) ، (٧) نفس المصدر السابق .

ان صراع طبقة عمال فرنسا وانجلترا والمانيا بلغ درجة من الشدة في زمن « ماركس » و « انجلس » بحيث اشتركا شخصياً فيه وأسسا عام ١٨٤٨ م أول اتحاد عالمي للعمال [١] ، وكتب « ماركس » كتاب « النضال الطبقي في فرنسا » لكي يساهم في إيصال ذلك الصراع الى النصر وانهاء عهد الرأسمالية وادخال تلك المجتمعات الى عهد الاشتراكية . لماذا لم يشتد هذا الصراع الذي هو حسب الماركسية ليس سوى انعكاس لتناقض القوى المنتجة مع علاقات الانتاج السائدة في نفس المجتمع ، ولماذا لم يؤدّي الى الثورة الاشتراكية ؟! هل ان القوى المنتجة لم تنمو ؟! بالاضافة الى كون هذا مرفوض فهو يخالف الماركسية أيضاً . اذن لماذا لم تتناقض القوى المنتجة بعد كل ذلك النمو مع علاقات الانتاج ؟! واذا كانت في ذلك الحين متناقضة فلماذا لم يشتدّ ذلك التناقض ؟! ولماذا لم يُحلّ التناقض لحد الآن ؟!

يقول « انجلس » في معرض كلامه عن المجتمع الالماني الرأسمالي في ٢٠ نيسان ١٨٩٢ م : « لقد كانت المانيا ، منذ اربعمئة سنة تقريباً ، نقطة الانطلاق لأول انتفاضة كبيرة قامت بها الطبقة المتوسطة الأوربية » و « ان الحركة العمالية في فرنسا والمانيا تسبق كثيراً الحركة العمالية في انجلترا . بل انه يمكن تعيين موعد انتصارها في المانيا . فان النجاحات التي احرزتها هناك الحركة العمالية خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة لا سابق لها. فهي تتقدم بسرعة نامية ابداً . »[٢] .

بهذا الحساب فان أول ثورة سياسية للطبقة الرأسمالية الالمانية كانت قبل نظيرتها الروسية بـ ٤١٣ سنة . ومع ان الثورة الاشتراكية الروسية قد

---

(١) أصول الفلسفة الماركسية ١ / ٤٠٠ .
(٢) انجلس : الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية – مختارات ٣ / ٧٦ .

مر عليها الآن ستون عاماً فان المانيا لم تنهي مرحلتها الرأسمالية ولم تصل الى الثورة الاشتراكية بعد ! رغم ان وجهتي نظر « ماركس » و «انجلس» الثاقبتين اعتقدتا بأن طبقة العمال الالمان وفي سنة ۱۸۹۲ كانت من ناحية الصراع السياسي والطبقي متقدمة حتى على طبقة العمال الانجليز وكانت تنمو بسرعة لا نظير لها !.

الدرس الواحد والأربعون

مجتمع الولايات المتحدة الامريكية يسخر من « الماركسية »

بهذه الاثناء ، ان وضع مجتمع الولايات المتحدة الامريكية استثنائي . لذلك وكما يقول انجلس : « البلد الوحيد الذي كانت الاقطاعية فيه غير معروفة ، وحيث تشكّل المجتمع ، منذ البدء ، على الاساس البرجوازي » و « فلهذا السبب استطاعت البرجوازية ان تبسط سيادتها لمـــدة طويلة فيه »[1] يستفاد من هذا القول بأن الولايات المتحدة الامريكية تعيش في العهد الرأسمالي قبل وقوع ثورة ١٩٠٥ الروسية بقرون ، أي قبل قرون من ادراك وتعرّف روسية على النظام الرأسمالي . واذا كان عمر العهد الرأسمالي الروسي ١٢ سنة فقط فان العهد الرأسمالي الامريكي رغم مرور ثلاثة قرون على نشأته فهو لا زال على قيد الحياة بل ولم تظهر فيه أية علائم للثورة الاشتراكية ، أي ان عمر العهد الرأسمالي الامريكي لحد الآن أكبر من نظيره الروسي : « ٢٣ » مرة !

عندما يبدي « انجلس » وجهة نظر تقول بأن العمال في الولايات المتحدة الامريكية يتقدمون لاستلام السلطة السياسية ، وهم على وشك اقامة

---

(١) الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية – مختارات ٣ / ٦٩ .

دكتاتورية البروليتاريا [1] . فهو انما يفكّر تفكيراً ماركسياً محضاً . وبعد ٥٦ سنة من هذا القول اضاف ستالين : « ان الولايات المتحدة هي في مستوى اعلى من الصين من حيث التطور الاجتماعي ... انها قد بلغت منذ أمد طويل المرحلة العليا للتطور الرأسمالي » [1] وكذلك كان قول ستالين قولاً ماركسياً محضاً . ولكن ومع ذلك ، وبعد ٨٠ عاماً على اظهار وجهة نظر « انجلس » ، أي بعد فترة من الزمن تعادل تقريباً سبعة أضعاف عمر المرحلة الرأسمالية الروسية لم تقع الثورة الاشتراكية في أمريكا ولم تنتهي المرحلة الرسمالية الامريكية المشؤومة . وبعد مرور فترة من الزمن تعادل عدة مرات من عمر المرحلة الرأسمالية الروسية ، على اظهار وجهة نظر «ستالين» الماركسية المحضة نرى بأن القوى المنتجة الامريكية لم تضع أيديها عن العلاقات الرأسمالية المنحوسة بعد !.

---

(١) نفس المصدر في نفس الصفحة .

الدرس الثاني والأربعون

مجتمعات اوربا الشرقية
تستهزىء بـ « قوانين المجتمع » الماركسية

في النصف الاخير من القرن التاسع عشر ، وفي الوقت الذي كان يعتقد فيه « انجلس » بأن مجتمعات انجلترا وفرنسا والمانيا وامريكا على عتبة الثورة الاشتراكية وفي نهاية العهد الرأسمالي ، كان يقول بالنسبة لبلدان اوربا الشرقية والمجر وبولونيا بأنها لا زالت تعيش النظام الاقطاعي ، وان وضع الشغيلة فيها كوضع الشغيلة في القرون الوسطى اقنان تملكهم ارستقراطية الارض . ومن هذه الأقوال يتّضح تماماً مدى تأخّر نمو القوى المنتجة في هذه البلدان بالنسبة الى المجتمعات الصناعية في اوربا الغربية وامريكا ... وبالرغم من ذلك ، يدّعي الماركسيون بأن بلدان اوربا الشرقية والمجر وبولونيا حصل فيها «تحوّل كيفي» وانتقلت بسببه الى المجتمع الاشتراكي! بينما البلدان الاخرى كانجلترا وفرنسا والمانيا وامريكا وبلدان مشابهة اخرى لم تدرك بعد العلاقات التقدمية الراقية ، علاقات الانتاج الاشتراكية ، رغم انها في حالة طي العهد الرأسمالي منذ زمن بعيد !.

فمن البديهي اذن، وعلى خلاف ما يدعيه الماركسيون ، لم تكن قوى الانتاج واساليبه في هذه البلدان هي التي أقامت النظام الاشتراكي فيها ،

بل ان القوة التي فرضت الحكم الشيوعي عليها هي نفس القوة التي سبق ان فرضت الحكم والنظام الرقي على مجتمعاتها الشيوعية البدائية في الزمان الغابر ! وهي القوة المسلحة الأجنبية المهاجمة .

اذن ان سبب عجز وحيرة الماركسية في تفسير ظاهرة تكوّن النظام الرقي على انقاض نظام المشاعية الاولى للقبائل الزراعية هو نفسه الذي خلق حالة عجزها وحيرتها في ادارة عجلة مجتمعات اوربا الشرقية في قبول النظام الاشتراكي .. وكذلك ان حيرتها في تفسير وتعليل مئات الظواهر الاخرى ليس سببها أصل واحد من اصولها بل اصولها مجتمعة .

فلا نظام الرق أوجده « التناقض الداخلي » — كما تراه الماركسية : القوة المحركة لتاريخ المجتمع وجميع شؤونه وأموره الطبيعية — ولا النظام الشيوعي لبلدان أوربا الشرقية وقسم من بلدان جنوب شرقي آسيا ! ليس ذلك النظام نتيجة صراع متناقضات مجتمع المشاعية البدائية ، ولا هذا أيضاً نتيجة تناقض قوى وعلاقات انتاج مجتمع الرأسمالية ! اذن ان سبب تطور المجتمع ليس تناقض قوى وعلاقات انتاج ذلك المجتمع .

اذن ان أسلوب انتاج أي مجتمع ليس هو الذي يعيّن النظام والعلاقات الاجتماعية والعقيدة والأفكار والفلسفة والدين والمؤسسات السياسية ونوع الحكم لذلك المجتمع .

فاما أن يكون سبب تحوّل الاشياء والظواهر الطبيعية ليس التناقضات الداخلية ... واما اذا كان هو كذلك ، فان هذا الاصل الماركسي ليس قانوناً يحكم المجتمع والطبيعة معاً !

الدرس الثالث والأربعون

تطور الصين يخالف الروزنامة الماركسية .
المجتمع الصيني لا يرضخ ايضاً «لقوانين» ماركس وانجلس !

يقول « انجلس » في عام ١٨٤٨ م : « ان انجلترا قد انهت الثورة الصناعية في النصف الاخير من القرن الثامن عشر »[١] و « تجد الصين نفسها الآن — أي في عام ١٨٤٨ — عند عتبة الثورة الصناعية »[٢] .

ان الصين عام ١٨٤٨ كانت تقف عند عتبة الثورة الصناعية ؛ بينما كانت انجلترا قد انهت هذه المرحلة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.. أي ان الصين عام ١٨٤٨ م كانت تعيش المرحلة الانتاجية و « الظروف المادية » التي شهدتها انجلترا في ١٧٥٠ م. وبعد مئة عام — أي في ١٩٤٨ م قبلت الصين النظام الاشتراكي وعلاقات انتاجه ؛ وأدركت الثورة الاشتراكية ! .. بينما انجلترا في عام ١٩٤٨ م . لم تتبنّ الاشتراكية رغم انها كانت تسبق الصين في المرحلة الانتاجية عام ١٨٤٨ م بمقدار مئة عام ! .. بل وأكثر من ذلك نراها ترفض الاشتراكية الى يومنا هذا وبقيت بمنأى عن الثورة الاشتراكية لحد الآن .

---

(١) تعاليم الماركسية ، مسألة ٤ ص ١٢ .

(٢) تعاليم الماركسية ، المسألة ١١ ص ٢١ .

نستنتج من هذه الحقائق الملموسة والمسلّمة احدى حالتين :

اما ان تكون علاقات الانتاج وصورة النظام الاجتماعي – وخلافاً للماركسية – لا تتبع نمو القوى المنتجة وتطور وسائل الانتاج .. وان التغييرات الناشئة في النظام الاقتصادي والسياسي وكافة أوجه النشاط الاجتماعي لا ترتبط بتطور قوى ووسائل الانتاج .. وان تناقض القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ليس هو السبب في تطور المجتمعات .. وان الصراع الطبقي ليس هو الطريق الى تطور وتكامل المجتمعات !...

واما أن تكون « الاصول الماركسية » وتفسيراتها للاحداث الاجتماعية صادقة ! ، فينبغي حينئذ الادعاء ومن ثم الاثبات بأن القوى المنتجة في الصين ووسائل الانتاج فيها قد تطورت بسرعة هائلة في الفترة الزمنية ١٨٤٨ م – ١٩٤٨ م . حيث طوت مرحلة من النمو تعادل نمو المجتمع المجتمع الانجليزي منذ عام ١٧٥٠ م . الى اليوم مضافاً اليها ما يحتاجه المجتمع الانجليزي اليوم من تطور لبلوغ مرحلة الثورة الاشتراكية !...

ولكن « ستالين » وفي العام ١٩٤٧ م . قال في مكان آخر من كتابه (المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية) : « فلا يزال النظام السائد في الصين نظاماً شبه اقطاعي »[١] ويكرر هذا القول في العام نفسه في كتاب (مبادىء اللينينية) « ان الصين في منتصف المرحلة الاقطاعية »[٢] .

فحسب اعتراف « ستالين » – وهو الماركسي البارع في دراسة المجتمع ومراحل تطوره – ان الصين في حالة شبه اقطاعية عام ١٩٤٧ م ... واذا

---

(١) يراجع النص الكامل – ٦٧ – ولقد أكد ماو المقالة نفسها عام ١٩٣٨ م في « قضايا الحرب والاستراتيجية » ست مقالات عسكرية .

(٢ بما أن) الكتابين قد جدد طبعها بموافقة ستالين يمكن القول انهما كانا في عام ١٩٤٧ م .

ما أخذنا بعين الاعتبار ما جاء به «ستالين» في الكتاب ذاته حول الفترة اللازمة للانتقال من مرحلة الى اخرى ومن نظام اجتماعي الى آخر والتي حددها بعدة مئات من السنين أو ما يقارب الالفين سنة ، وكون الصين في منتصف مرحلة الاقطاع ، فإن إيصال صين ١٩٤٧ م الى مرحلة الثورة الاشتراكية يتطلب ثلاثة آلاف عام ... وعلى هذا الاساس لا يصح حدوث الثورة عام ١٩٤٧ م . بل كان يجب أن يشهد عام ٤٩٤٧ م . مولد الثورة الاشتراكية في الصين !

ولو أردنا جدلاً أن ندرس تطور الصين على أساس اعتبار الحد الأدنى – وليس الحد الاعلى – للاعوام اللازمة للانتقال المرحلي – أي مائتين سنة - فسيكون موعد الثورة الاشتراكية على ضوء الحد الادنى من الفترة اللازمة حسب ما حددها ستالين هو عام ٢٢٤٧ م !.

وعلى هذا الاساس .. وبقدر ما يتضح من علم مراحل التطور الاجتماعي ومبادئها .. [1] وتعاليم الماركسية في تحديد الظروف، تكون الثورة الصينية قد «تعجلت» في ظهورها بزمن يبلغ ثلاثة آلاف عام أو ثلاثمائة عام على أقل التقادير ! .. وهذا ما تعتبره الماركسية – لو كانت حقاً هي القوانين الصحيحة التي تتحكم في حركة المجتمعات وتاريخ تطورها – من ضروب المستحيل !.

---

(١) هكذا يعرف انجلس الماركسية حيث يقول : «الشيوعية (ويقصد بها الماركسية) هي مجموعة التعاليم حول ظروف تحـرر البروليتاريا .» في كتاب تعاليم الماركسية مسألة ١ .

الدرس الرابع والأربعون

انموذج من التهاليل الماركسية !
في تفسير عدم تبعية
« ظواهر المجتمع الانجليزي السياسية » الماركسية .

يعتقد كل من « ماركس » و « انجلس » بأن الظواهر الاجتماعية تتبع الظروف المادية وتطور الانتاج وتناقضات قوى الانتاج مع علاقاته في المجتمع والتي تولّد الصراع الطبقي فيه .. ومن خلال هذا الفهم يقولان مثلاً ان السلطة هي للارستقراطيين في مجتمع الاقطاع ؛ ولكن الرأسمالية تنمو داخل المجتمع الاقطاعي .. ولما كانت علاقات الانتاج الاقطاعية تعرقل حركة ونمو وتطور الرأسمالية فان الطبقة الرأسمالية أو البرجوازية تلجأ الى تشكيل الاحزاب الخاصة بها والتي هي ضد الارستقراطية .. ويشتد صراع البرجوازيين ضد الارستقراطيين ويؤدي في النهاية الى الثورة الرأسمالية (أو البرجوازية) ... أو الثورة - الديمقراطية - الرأسمالية .. ومع هذا التحول السياسي تنتقل السلطة من الارستقراطيين الى البرجوازيين .. وتلجأ الطبقة الرأسمالية فور وصولها الى السلطة الى سنّ القوانين لالغاء العلاقات الاقطاعية القديمة واحلال العلاقات الرأسمالية محلها .. وتتطلب هذه العملية اسقاط سلطة الاقطاعيين (الارستقراطيين) وازاحتهم عن

مراكز السلطة والحكم ... ويعرضان الثورة الفرنسية والثورات التابعة لها كمثل لاستلام السلطة من قبل الرأسماليين وطرد الارستقراطيين منها .

ولكن ماركس وانجلس يشاهدان ان نظرياتهما وتفسيراتهما التي صاغاها لتفسير النضالات السياسية والتحولات الاجتماعية تفشل في مواقع كثيرة .. أو ان الوقائع والتجارب التاريخية الملموسة تثبت عكس تلك النظريات .. فالتطور السياسي لتاريخ انجلترا المعاصر مثلاً يناقض ما وضعاه من تحليلات . يقول انجلس : « إن البرجوازية لم تملك قط السلطة في انجلترا دون منازع ... حتى ان انتصارها في عام ١٨٣٢ ترك في أيدي الارستقراطيين جميع المناصب الحكومية الرئيسية تقريباً ... لقد استعصى علي فهم الضعة التي قبلت بها الطبقة المتوسطة الغنية هذا الوضع »[1] .

عجز « انجلس » عن تفسير وتبرير هذه الظاهرة السياسية ضمن مفاهيمه وتفسيراته الماركسية ، وعبر عن هذا العجز بمحدودية فهمه ... ولكنه يعود ليكتشف السبب في بقاء بعض مواقع السلطة العليا بيد الاقطاعيين بعد انتصار الرأسماليين عليهم . وبالطبع ان هذا الاكتشاف هو اكتشاف التفسير الماركسي لهذه المسألة وليس شيئاً آخراً .. فيقول : « لقد استعصى علي فهم الصفة التي قبلت بها الطبقة المتوسطة الغنية هذا الوضع الى أن سمعت صناعياً ليبرالياً كبيراً اسمه و. أ. فورستر يلقي خطاباً أمام الشباب في برادفورد ويتوسّل اليهم أن يتعلموا اللغة الفرنسية بوصفها وسيلة للمرء كي يشق طريقه في الحياة . وقد استشهد بتجربته الخاصة وروى قصة اضطرابه وتلبّكه عندما دخل فجأة بوصفه وزيراً في مجتمع كانت اللغة الفرنسية ضرورية فيه على الاقل بقدر ما هي عليه اللغة الانجليزية ! وبالفعل كان ممثلو الطبقة المتوسطة الانجليزية عادة في ذلك العهد حديثي النعمة ، عديمي الثقافة تماماً ... وكان لا بد لهم ... سواءً شاؤا أم أبوا ، ان يتركوا

---

(١) انجلس « الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية » – مختارات ٣ / ٩ .

للارستقراطية جميع المناصب الحكومية العليا ... حيث كان من الضروري أن يتمتع المرء بصفات غير ضيق الفكر الجزائري[1] والعجرفة الجزائرية المجملين بالمهارة في الاعمال . بل ان المناقشات اللامتناهية التي تجري اليوم على صفحات الجرائد حول التعليم البرجوازي تثبت أن الطبقة المتوسطة الانجليزية لا تعتبر نفسها صالحة كفاية لتوفير ثقافة عالية وتطمع بشيء أكثر تواضعاً . ولذا بدأ من الطبيعي تماماً حتى بعد الغاء القوانين على الحبوب ان استبعد أولئك الذين استطاعوا احراز النصر من أمثال كوبدن ، وبرايث وفورستر وغيرهم عن الاشتراك رسمياً في حكم البلاد ... الى أن جاء الاصلاح البرلماني الجديد بعد عشرين سنة وفتح لهم أبواب مكاتب الوزراء .. وما تزال البرجوازية الانجليزية متشبعة حتى اليوم بشعور دونيتها الاجتماعية الى حد انها تمول على حسابها وعلى حساب الشعب طائفة مزينة من الزنابير مهمتها تمثيل الامة تمثيلاً لائقاً في جميع المناسبات الرسمية وهي تعتبر أنها حصلت على سامي الشرف حين يعتبر أحد أعضائها جديراً بأن يقبل في هذه الطائفة المختارة المميزة ... رغم أنها صنعتها بنفسها .. ولم تكد الطبقة المتوسطة الصناعية والتجارية تتوصل الى طرد الارستقراطية من السلطة السياسية نهائياً »[2] .

يرى كل من « ماركس » و « انجلس » بكل وضوح أن الاحداث والظواهر السياسية للمجتمع الانجليزي لا تتبع ما يدعيانه قانوناً حاكماً على المجتمع والطبيعة معاً ، وان وسائل الانتاج والظروف الاقتصادية لا تفسر الظواهر السياسية ، وبذلك تصبح نظرياتهما حول المجتمع والتاريخ خاطئة تماماً .

ولكنهما ، وبالرغم من هذا الحرج ، لا يقبلان أن يعيدا النظر في

---

(١) المقصود من كلمة « جزائري » هو النسبة الى الجزر الانجليزية - أي«انجليزي»

(٢) نفس المصدر السابق ٦٩ - ٧١ .

أفكارهما ونظرياتهما ، والتخلّي عن افتراضهما الخاطىء ، بل نراهما يبادران الى تفسير ! جنوح حركة المجتمع عن قوانينهما الأزلية والثابتة بـ « رعب وخجل الصناعيين والتجار في المناسبات الرسمية » ! .

وبهذا « التفسير » الساذج أو الخدّاع يلغيان دور « الحتمية التاريخية » والقوى المحركة للمجتمع .. أي الظروف الاقتصادية وتناقض قوى الانتاج مع علاقاته ليحلا محلها « خجل الليبراليين الصناعيين في السهرات والمناسبات الرسمية » من جهلهم باللغة الفرنسية ! . « ان الصراع الطبقي » — وهو حركة التاريخ العامة كما يقول ماركس وانجلس — و « النضال الدامي للطبقة الرأسمالية ضد مالكي الارض » ، والذي يفترض أن يدفع بعجلة التاريخ (مرحلة) الى الامام. يجمّد ويعطّل فجأة بسبب الاحساس « بالخجل » عند بعض الرأسماليين الانجليز وفي أوقات استثنائية وعندما تدعوهم الحاجة الى التكلم بالفرنسية ... هكذا وبكل بساطة .. تنهار وتتداعى حتمية التاريخ ، والصراع الطبقي ، والنضال الدامي لطبقة رأس المال ضد الطبقة الارستقراطية وملاّك الارض عند الاحساس « بالخجل » وفي بعض الحالات !!. يا سيد « انجلس » ! انت تتفق و « ماركس » بأن الناس تنعدم ارادتهم وقدراتهم وأفكارهم أمام حتمية التاريخ ، أي الصراع الطبقي الناشىء عن تناقض قوى الانتاج مع علاقاته .. وتتفق معه على أن تطور المجتمعات يحصل بالرغم من ارادة الانسان ؟! وانت ورفيقك « ماركس » تحصران أكبر الحتميات التاريخية المكونة لحياة البشرية في خمسة مراحل .. احداها هي الانتقال من نظام الاقطاع الى النظام الرأسمالي ، وتربطان تحقيق هذا التحول باستلام الرأسماليين للسلطة وازاحة الاقطاعيين عنها .. ولا تتم هذه الحتمية الا باحتلال البرجوازيين الرأسماليين لمراكز السلطة الحساسة وان هذا هو الاسلوب الوحيد لتحول النظام الاقطاعي الى الرأسمالية .

ولكن ، يا ترى ، كيف حدث ان احساساً « بالخجل » عند عدد من

الناس وفي حالات معينة اعترض مسيرة « الحتمية التاريخية » فأوقف التاريخ عن الحركة والمجتمع عن التحول العظيم !.

الحركة التاريخية التي تحدد ارادة الانسان وعقله ومعتقده وسلوكه تتوقف أمام « خجل » بعضهم وفي لحظات محدودة ؟!!.

واذا كان « الاحساس بالخجل » يشغل في قاموس الماركسية الفلسفي حيزاً بهذه الاهمية ، ويخلّف اثراً عجيباً تتعطل حياله ارادة البشرية وفكرها وسلوكها ، بل وانه يلعب دوراً أساسياً في حركة التاريخ وتطور المجتمع ! فلماذا لم يحتل هذا « الاحساس » مكاناً بارزاً في التركيب الفكري للماركسية ؟! وانما اقتصر دوره المميّز في تأخير تطور المجتمع الانجليزي ومن ثم اختفى من ساحة الفعل والتأثير ! ... حقاً ان « خجل » السيد فورستر والآخرين وزملاءه الليبراليين والرأسماليين انقذ « انجلس » من ورطته في تحليل وتفسير الاحداث والظواهر السياسية – من وجهة النظر الماركسية – التي جعلته في ابهام وحيرة من أمره .. ولكن ، لماذا لم يغتنم « انجلس » الفرصة ليدخل « الاحساس بالخجل » في نظامه الفلسفي ويضعه في موقع أعلى من « حتمية التاريخ » وأكبر من القوى« المحركة للمجتمع » .. وما دام هذا الاحساس لم يرق الى ذلك الموقع الاعلى .. وانما اقتصر دوره على تفسير جنوح المظاهر السياسية في المجتمع الانجليزي عما يدعونه بـ « القانون المتحكم في حركة التاريخ والمجتمع » فانه ينبغي اعتبار ذلك ضرباً من ضروب المزاح العلمي والنكتة ! من أجل تغطية وستر الاخطاء الماركسية عن عيون البسطاء والسذّج .

الدرس الخامس والأربعون

ما نستنتجه من الدروس الأخيرة

لقد تبيّن لنا بوضوح في الدروس الاخيرة ان العلاقات الاجتماعية أو علاقات الانتاج ليس فقط غير تابعة للقوى المنتجة ولاساليب الانتاج ، بل انها أيضاً لا ترتبط معها بشيء .. اما « ماركس » فيقول خلافاً لذلك : « ان العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقوى المنتجة ، وعندما يحصل الناس على قوى منتجة جديدة يغيرون اسلوبهم في الانتاج ، وبتغييرهم اسلوب الانتاج ، أي بتغييرهم طرق اكتساب معيشتهم ، يغيرون كل علاقاتهم الانتاجية »[1] ... وتشكل هذه المقولة أساس النظرية المادية للتاريخ .

وعندما ثبت عدم صحة وبطلان تبعية النظام الاجتماعي وعلاقات الانتاج للقوى المنتجة واساليبها فلا بد ان يتبعه بطلان والغاء حتمية تناقض القوى المنتجة مع علاقات الانتاج .. ذلك التناقض الذي اعتبره « ماركس » القوة المحركة للتاريخ وسبب التغيير في كل المجتمعات البشرية !. عندما يضاف رفض مقولة « ماركس » الاخيرة الى ما استنتجناه في الدروس الاولى — وللمثال التأكد من عدم وجود تناقضات في المجتمع الشيوعي

---

(١) ماركس ، بؤس الفلسفة ، ص ٩٩ مكتب المطبوعات ، باريس ١٩٣٧ .
المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٩٤ .

البدائي — سيبدو واضحاً ان أساليب الانتاج والقوى المنتجة ليس فقط لا ترسم وتعيّن نظام المجتمع ، بل انهـا ليست هي التي تعيّـن ما اسماه « ماركس » بـ « البنى الفوقية للمجتمع » .. فعندما يثبت خطأ « ماركس » في تحديده للقوى المحركة للمجتمع وعهوده التاريخية . فذلك يعني حتماً معرفته بالقوانين المتحكّمة في حركة المجتمع وظواهره وتحولاته .

وعندما يتم اثبات عدم صحة النظرية الماركسية حول وجود العلاقة فيما بين أساليب الانتاج والقوى المنتجة من جهة وبين علاقات الانتاج ونظام المجتمع من جهة أخرى والتأثير المتبادل فيما بينهما بل وتبعية الثانية للاولى .. عندما يتم اثبات هذا فسوف تنهار « الماركسية » برمتها ويتداعى بنيانها تماماً ، لأن ذلك يلغي ويبطل الاساس الثالث للماركسية ..الاساس الذي يقول : « ان الديالكتيك يعتبر حركة التطور ... تطوراً ينتقل من تغييرات ضئيلة وخفية الى تغييرات ظاهرة وأساسية ، أي الى تغييرات كيفية ، وهذه التغييرات الكيفية ليست تدريجية ، بل هي سريعة فجائية وتحدث بقفزات من حالة إلى أخرى وليست هذه التغييرات جائزة الوقوع بل هي ضرورية ، وهي نتيجة تراكم تغيرات كميّة غير محسوسة وتدريجية ولذلك تعتبر الطريقة الديالكتيكية ان من الواجب فهم حركة التطور لا من حيث هي حركة دائرية او تكرار بسيط للطريق نفسه ، بل من حيث هي حركة تقدمية صاعدة وانتقال من الحالة الكيفية القديمة الى كيفية جديدة ، وتطور ينتقل من البسيط الى المركب ، من الادنى الى الاعلى »[1] .

نحن نعلم — وحسب المفهوم الماركسي — . ان « التغييرات الكمية والضئيلة والخفية » في المجتمع هي عبارة عن نمو القوى المنتجة ووسائل الانتاج التي تتحقق خلال فترة طويلة من الزمن .. وعندما تبلغ درجة من

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٢٧ ، ٢٨ .

النمو ينشأ التناقض فيما بينها وبين علاقات الانتاج ونظام المجتمع وينتهي ذلك التناقض بعد حلّه « بتغييرات كيفية » هي عبارة عن تغيّر علاقات الانتاج والنظام الاجتماعي . ومن ثم يقول بأن « التغييرات الكيفية » أو الثورة الاجتماعية هذه ليست تدريجية ، وانما هي تحدث فجأة وعلى شكل قفزة من حالة الى اخرى ، عن نظام المشاعية الاولى الى الرق،ومن نظام الرق الى الاقطاع ، ومـــن الاقطاع الى الرأسمالية ومنها الى النظام الاشتراكي .

وفي الجانب الآخر ، بما أن وسائل الانتاج واساليبه في تطور مستمر نحو الكمال فانه لا بد لعلاقات الانتاج والنظام الاجتماعي ــ التي بحسب المفهوم الماركسي تتبعها ــ ان تنمو وتتكامل بصورة مستمرة ولا تتدنى وتنحط . وعندما تبلغ القوى المنتجة مرحلة من التطور فيتحتّم على علاقات الانتاج أن تكون أكثر تطوراً ويكون النظام الاجتماعي أكثر تقدماً ويحل محل العلاقات والنظام القديم ، لكننا وجدنا ــ خلافاً لهذه القاعدة ــ ان القوى المنتجة في انجلترا وفرنسا والمانيا وامريكا والعديد من الاقطار الصناعية الاوربية قد استمرت في نموها لفترة تقارب الثلاثة قرون ــ لبعض تلك الاقطار ــ دون أن يتغيّر فيها النظام الاجتماعي وعلاقات الانتاج ، ودون أن يحتل محل النظام ــ الذي يفترض أن يكون قديماً ــ ذلك النظام الذي اعتبره « ماركس » والماركسيون نظاماً أكثر تطوراً ونضَجاً من سابقه ، ودون أن تحدث تلك « التغيّرات الكيفية » الفجائية والطفرات النوعية من الحالة القديمة الى الحالة الجديدة . وأيضاً شاهدنا في الجانب الآخر أقطاراً كالمجر وروسيا وبولونيا لم تشهد « التغيّرات الكمية الضئيلة والخفية »في قواها المنتجة وظروفها المادية ورغم ذلك شهدت « التغيرات الكيفية الفجائية والسريعة » أي الثورة والتغيير في علاقاتها المنتجة . هذه ليست أدلة خيالية وتجريدية حتى يتمكن أحد ــ من الماركسيين أو غيرهم ــ ان ينكرها

ويتجاهلها ، فهي أدلة ملموسة ومعروضة للانظار وللتاريخ، بل هي أكثر وضوحاً من نمو وسائل الانتاج وأكثر جلاءً من وجود المادة ووجود الماركسية ذاتها ! !.

ان اضافة القاعدةالتالية وهي ان الثورات الاجتماعية وتغير علاقات الانتاج ليستممكنة الحدوث فحسب وانما هي حتمية ومؤكدة ، ان اضافة هذا لما اسلفنا يعجّل في انهيار « الماركسية » وتداعي بنياتها .. وان مبادرة الماركسيين لعلاج هذه الحالة المستعصية في أقطار اوربا الغربية وامريكا من استمرار النظام الرأسمالي فيها دون تغيير ، وذلك باعتبارهم لمسألة التغيير هذه مسألة ممكنة الحدوث وليست حتمية ، لا يتمكنون بذلك من تبرير عدم حصول التغيير ومجيء نهاية العهد الرأسمالي في تلك البلدان .

حسب المفهوم الماركسي تكون الافكار والمعتقدات (والتي تشكل جزءاً من البناء الفوقي للمجتمع) تابعة للقوى المنتجة .. وانها — أي الافكار والمعتقدات — تتغيّر تغيّراً يواكب تغيّر القوى المنتجة وذلك بتغيّر علاقات الانتاج . ولكننا وجدنا في الاساس خطأ ذلك الترابط المزعوم بين علاقات الانتاج والقوى المنتجة . مما ينتج وبصورة منطقية خطأ ما ترتب على هذا الزعم من افتراضات .. ان علاقات الانتاج و النظام الاجتماعي لا ترتبط بأسلوب الانتاج والقوى المنتجة ، فكيف بعقائد الناس وافكارهم! والآن يمكننا أن نتوصل الى خطأ وبطلان الاساس الاول للفلسفة المادية .. ذلك الاساس القائل : « خلافاً للمثالية التي تعتبر العالم تجسداً لـ (الفكرة المطلقة) أو (العقل الكلي) أو (الوعي) تسير مادية ماركس الفلسفية من المبدأ القائل ان العالم بطبيعته مادي وان حوادث العالم المتعددة هي مظاهر مختلفة للمادة المتحركة وان العالم يتطور تبعاً لقوانين حركة المادة وهو ليس بحاجة لاي (عقل كلي) »[1] .

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٤١ ، ٤٢ . راجع أيضاً انجلس فيورباخ — نهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية — مسألة ٤ / ٢٢١ وما بعدها .

وينتج من ذلك أيضاً خطأ الاساس الثاني للفلسفة المادية .. الإساس القائل : « ان المادة هي عنصر أول لأنها منبع الاحساسات والتصورات والادراك ، بينما الادراك هو عنصر ثان ، مشتق ، لانه انعكاس المادة انعكاس الكائن ، وان الفكر هو نتاج المادة لما بلغت في تطورها درجة عالية من الكمال »[1] .

ونعلم ان هذين الاساسين يشكلان بنيان الفلسفة الماركسية بالنسبة للطبيعة والمجتمع . ورأينا « انجلس » يقول : « ان مسألة علاقة الفكر بالكائن — مسألة ما هو الاول الروح أم الطبيعة — هذه المسألة التي لعبت مع ذلك دوراً كبيراً في الفلسفة الكلامية في القرون الوسطى .. قد اتخذت في معاكسة الكنيسة شكلاً احدّ : أخُلق العالم من قبل الإله أم أنه موجود منذ الازل ؟ وقد انقسم الفلاسفة الى معسكرين كبيرين وفقاً للجواب الذي يجيبون به عن هذه المسألة ، فأولئك الذين اكّدوا ان الروح وجدت قبل الطبيعة والذين اعترفوا بالتالي ، في آخر الامر ، بهذه الصورة أو تلك ، بخلق العالم الّفوا معسكر المثالية . أما أولئك الذين اعتبروا الطبيعة هي الاصل فقد انتموا الى مختلف مدارس المادية ... ان اعلى مسألة في الفلسفة بكاملها مسألة علاقة الفكر بالكائن ، علاقة الروح بالطبيعة . »[2] .

واذا أبطل الاساسان ، الاول والثاني ، لفلسفة «ماركس» المادية ، فأساسها الثالث سوف لا ينفع الماركسيين بشيء ، الأساس الثالث يقول : « انه من الممكن تماماً معرفة العالم وقوانينه وان معرفتنا لقوانين الطبيعة هي معرفة ذات قيمة ولها معنى حقيقية موضوعية »[3] . بما ان عجز « ماركس »

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٤٣ . راجع أيضاً انجلس ، نفس المصدر السابق .

(٢) انجلس — نفس المصدر — مختارات ٤ / ٢١ ، ٢٢ .

(٣) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية لستالين ٤٧ —انجلس فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية — مختارات ٤ / ٢٣ .

عن معرفة المجتمع وقوانينه قد اثبتناه ، وتبدّى لنا فشله في ادراك القوى المحركة للتاريخ ، فاذا كان بالامكان معرفة قوانين المجتمع والعالم ، فان « ماركس » و الماركسيين لم يوفقوا في هذا المجال .



لقد تم إبطال الاساسين الاول والثاني لفلسفة « ماركس » المادية ، والاساسين الثالث والرابع لطريقته الديالكتيكية .. وبذلك يصبح الاساسان الأوّل والثاني لطريقته الديالكتيكية عديما الفائدة ! لأن الاساسين الأول والثاني هما مقدمة وتمهيد استخدمهما « ماركس » لصياغة وتثبيت الاساسين الثالث والرابع للطريقة الديالكتيكية .. فالاساس الأول للديالكتيك يقول : « تكون الطبيعة كلاً واحداً متماسكاً ، ترتبط فيه الاشياء والحوادث (او الظواهر) فيما بينهما ارتباطاً عضوياً ويتعلق احدها بالآخر . وان أي حادث من حوادث الطبيعة لا يمكن فهمه اذا نظر اليه منفرداً بمعزل عن الحوادث المحيطة به »[١] .. والاساس الثاني يقول : « ان الطبيعة في حالة حركة وتغيّر دائمين ، حالة تجدد وتطور لا ينقطعان .. ففيها دائماً شيء يولد ويتطور ، وشيء ينحل و يضمحل »[٢] . وبعد ذلك يصيغ « ماركس » الاساس الثالث وهو : ان « حركة التطور تقدمية صاعدة ، وتطوراً ينتقل من تغييرات كمية ضئيلة و خفية الى تغييرات ظاهرة واساسية ، أي الى تغييرات كيفية »[٣] . وفي الاساس الرابع يعرّف ويحدّد « القوة المحركة » هذه التغييرات الكمية والكيفية[٤] .. ومن تطبيق الاساسين الاخيرين على مسيرة المجتمع خلال التاريخ تتكوّن « النظرة المادية بالنسبة للتاريخ » .

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٢٣ .

(٢) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٢٤ .

(٣) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية ، ستالين ٢٧ .

(٤) نفس المصدر ص ٣٣ .

بناءً على ذلك ، وعندما يكون الأساسان الثالث والرابع باطلين ، فسواء كان الاساسان الاول والثاني صحيحين ام باطلين ، فذلك لا يمنع انهدام وانهيار البنيان الماركسي .. ولو افترضنا جدلاً ان الاساسين الاول والثاني صحيحان فذلك يعني ان الاساسين الخاطئين الثالث والرابع غير مستخرجين منهما ، وان هنالك خطأً حاصل في عملية استنتاج الاخيرين من الاولين ... واذا ما انعدمت الرابطة فيما بين الاساسين الاول والثاني من جهة والثالث والرابع من جهة اخرى ، فسوف لا تواجهنا مشكلة كيفية امكان استنتاج قضية خاطئة من مقدمة ضرورية وصحيحة .

ان « ماركس » جعل أيضاً هذين الاساسين (أي الثالث والرابع) ، قاعدة لبناء المسألة التالية : ان القوى المنتجة وأسلوب الانتاج وعلاقاته في حالة نشوء وحركة واضمحلال دائمة ، وبما أن الانتاج نشاط اجتماعي ومرتبط ببقية الشؤون والنشاطات الاجتماعية ، مثل العقائد وطرق الحكم والسياسة والحقوق وأفكار الناس والحرفة والفلسفة ومؤسسات المجتمع ، فكل هذه الأمور في حالة حركتها وتغيّراتها تكون تابعة لحركة وتغيّر الانتاج ، فهي تابعة له تنشأ وتنمو وتزول معه .. ومن ثم يوضح الاساس الرابع للديالكتيك قائلاً : ان سبب حركة كل الاشياء بما فيها المجتمع هو التناقض الداخلي ، والتناقض الداخلي للمجتمع هو عبارة عن تناقض القوى المنتجة مع علاقات الانتاج ، وعلى ضوء هذا التبرير والتحليل يوجد نظريته المادية بالنسبة للتاريخ ويقول بان عقائد وأفكار الناس والمؤسسات السياسية وطريقة الحكم والحقوق والاجهزة القضائية والاجرائية والحرف والفلسفة والثقافة والصراعات والظواهر والاحداث الاجتماعية كلها تؤلف البنى الفوقية للمجتمع وتكون تابعة للبنى التحتية ، أي علاقات الانتاج التي هي بدورها تكون تابعة لقوى الانتاج ونشاطاتها . اذن ان انتاج الحاجيات الضرورية للحياة هو السبب في ايجاد كل ظواهر المجتمع وحوادثه ونظامه

وهو الذي يضفي عليها حالتها وماهيّتها الخاصة ـ هكذا تزعم الماركسية !

في الدروس الاخيرة ، استخدمنا الاسلوب العلمي الدقيق في البحوث التاريخية والاجتماعية ، أسلوب المشاهدة والتجربة التاريخيين ، أسلوب الاستقراء والمنطق .. واثبتنا بأن فرضية « ماركس » بالنسبة للتاريخ والمجتمع غير صحيحة ، وبناءً على ذلك اذا ما اعتبرنا بأن فرضيته مرتبطة بالاسس الديالكتيكية ، فسوف ينتج بطلان وعدم صحة الاسس الديالكتيكية ذاتها.. وعندما نعتبر ـ جدلاً ـ بعض أسس الديالكتيك صحيح وبما أن عدم صحة الفرضية الماركسية بالنسبة للتاريخ أصبحت مسلّمة، فسوف تتقطّع الروابط المزعومة فيما بينها وبين تلك الاسس . ويبدو هذا أكثر وضوحاً وجلاءً من الاساس الاول للديالكتيك ،الاساس الذي يعتبر الظواهر الطبيعية مرتبطة وكذلك الظواهر الاجتماعية ، وتؤثر كل منها في الاخرى لا يمكن معرفة أي منها بدون معرفة الاخرى وبدون ادراك ارتباطها بالاخرى .

نقول : ان الاساس الاول للديالكتيك لا يمكن أن يكون مقدمة أو داعماً للفرضية الماركسية القائلة : بأن ظاهرة انتاج الحاجات الضرورية للحياة ونشاطات انتاج الغذاء واللباس والحذاء والمسكن و ... الخ هي التي تحدّد ماهيّة عقائد المجتمع وأفكاره وارادته وثقافته وطرق الحكم لديه وفلسفته والحقوق والحرف لديه ! ... كذلك لا يمكن أن يكون هذا الاساس مقدمة أو داعماً للفرضية الماركسية القائلة : بأن ارادة الناس وعقيدتهم وأفكارهم واخلاقهم ليست هي التي تحدد طرق الحكم والحقوق والفلسفة وأسلوب الانتاج ووسائله ... بل ان الاساس الاول للديالكتيك نراه مرتبطاً مع كل من النظريتين المتعاكستين التاليتين ارتباطاً متكافئاً :

١ ـ ان ارادة الناس وعقولهم واخلاقهم هي التي تحدد طرق الحكم وأسلوب الانتاج ووسائله .

٢ ـ ان أسلوب انتاج الناس ووسائله هو الذي يحدد ارادتهم وعقولهم واخلاقهم وطريقة الحكم لديهم وفلسفتهم وحقوقهم .

الدرس السادس والأربعون

« روزنامات » ماركسية متناقضة !

الاختلاف الموجود بين « روزنامتين » ماركسيتين هو « ١٨٠٠٠ » سنة !

ان الحزب الشيوعي السوفييتي ، والمنظمة الشيوعية العالمية ، وكل المنظرين الماركسيين ، ان كل هؤلاء بعد دراسة طويلة وإمعان واسع أبدوا رأيهم في الفترات اللازمة لانجاز العهود التاريخية على لسان « ستالين» وذلك على شكل قول رسمي موثوق ، فقالوا « تكفي بضع مئات السنين أوحوالي الفي سنة لحدوث تغييرات هامة جداً في نظام الناس الاجتماعي ... فقد تتالت على أوربا خلال ثلاثة آلاف سنة ثلاثة أنظمة اجتماعية مختلفة هي المشاعية البدائية والرق والنظام الاقطاعي ، بل تعاقبت في مشرق أوربا في أراضي الاتحاد السوفياتي أربعة أنظمة »[١] .

وفي نفس الوقت ، نشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني برئاسة « ماوتسي تونغ » وبعد بحوث مفصلة ومذاكرات وتنقيح ، نشرت

---

(١) المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية لستالين ٦٤ و ٦٥ .

كراساً بالنسبة للثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني بلسان « ماو » يوردون فيه طول العهود التاريخية للمجتمع الصيني . ففي الفصل الاول الذي اشترك في تهيئته كل القادة والعلماء الماركسيين الصينيين بالاشتراك مع « ماو » وبرئاسته يقولون : « لقد اجتازت الامة الصينية في سياق تطورها عشرات الالوف من السنين وهي تعيش في نظام المشاعية (الشيوعية) البدائية اللاطبقية كما هي حال كثير من أمم العالم الاخرى » [1] .

ان كل المجتمعات البشرية ومن جملتها المجتمع الصيني — حسب عقيدتهم — مكثت عشرات الآلاف من السنين تحت ظل النظام الشيوعي البدائي ... وعندما نأخذ الحد الادنى من « عشرات الآلاف » يكون طول العهد التاريخي الاول لأي مجتمع عشرين ألف سنة ! .. وبهذه الحالة يكون الاختلاف ما بين « خبراء العهود » الصينيين و « خبراء العهود » الروس (١٨٠٠٠) ثمانية عشر الف سنة ! والآن نطرح عليهم السؤال التالي :

اذا كان تعيينكم — كما تزعمون — لهذه العهود واطوالها مستنداً على البحوث التاريخية للمجتمعات الانسانية وعلى ضوء مبادىء الماركسية .. فلماذا حصل كل هذا الاختلاف الكبير فيما بينكم ؟! واذا كانت « الماركسية » كما يعرّفها « انجلس » وانتم لا شك توافقونه على ذلك بل وتفخرون به : « هي علم شروط تحرير البروليتاريا » . بل وان ميزتها واثرها المهمين هما في امكانية تحديد وتمييز عهود تكامل أي مجتمع ، فكيف يُخطىء أيّ من « ستالين وماو » في تحديد وتمييز العهود التاريخية وهما قائدان عظيمان ماركسيان يمثلان فئتين ماركسيتين عالميتين ؟! .

ألا تكون هذه الاخطاء الفاحشة والاختلافات الكبيرة جداً دليلاً بارزاً

---

(١) ماو تسي تونغ : الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني ، بكين ١٩٦٩ ، ص ٣

على أن « الماركسية » لم تمتلك قوانين تكامل المجتمع وسببه المحرك؟ ! ألا تكون دليلاً على أن الماركسية » غريبة عن الحقائق التاريخية ومغايرة لوقائع وأحداث المجتمع على مر العصور ؟ !



بعد تحديد طول العهد الشيوعي البدائي، ينتقل «ماو» والقادة والمنظرون الماركسيون الصينيون متفقين، الى تعيين وتحديد طول العهد الرقي والاقطاعي فيقولون : « منذ العصر الذي انهارت فيه المشاعية (الشيوعية) البدائية متحوّلة الى مجتمع طبقي حتّى يومنا هذا ، حوالي ٤٠٠ سنة مرّت خلالها بالمجتمع العبودي والمجتمع الاقطاعي »[١] . يقولون ذلك في سنة ١٩٣٩ م . في الوقت الذي اتفق فيه الجميع على أن الصين سنة ١٩٣٩ م تمر في منتصف العهد الاقطاعي . و « ستالين » لا ينفرد بقول ان الصين تمر في منتصف العهد الاقطاعي سنة ١٩٣٩ م . بل ان «ماو » ورفاقه يكررون ذلك في نفس الكراس عدة مرات[٢] .

والآن ، اذا كان كلام « ستالين » في مجال تحديد طول العهود التاريخية صحيحاً ، فيجب على الصين ان تطوي العهد الرقي ونصف من العهد الاقطاعي على اقصى تقدير في ثلاثة آلاف سنة وليس في أربعة آلاف سنة ! .. اما اذا كان كلام « ماو » بالنسبة الى الصين هو الصحيح فان الروزنامة الماركسية التي وضعها « ستالين » والحزب الشيوعي السوفييتي تكون قد أخطأت بألف سنة !

ومن ثم يحدّد « ماو » طول العهد الاقطاعي الصيني بقوله « ان هذا

---

(١) « المسائل اللينينية » – الفلسفة المادية الديالكتيكية .

(٢) « الثورة الصينية » والحزب الشيوعي الصيني ، ص ٩ ثلاث مرات – ص ١٨ ، ٢٩ ، ٢١ ، ٣٨ ، ٤٥ .

النظام الاقطاعي ، الذي بدأ مع أسرتي تشو وتشين ، قد استمر حوالي ٣٠٠٠ عام »[1] و « لقد دام المجتمع الاقطاعي في الصين زهاء ثلاثة آلاف عام »[2] .

بناءً على ذلك ، فان العهد الاقطاعي الصيني ، قد انقضى نصفه في مدة ثلاثة آلاف عام ، لذلك فهو يحتاج الى حوالي ستة آلاف سنة لينهي... وبذلك تكون الروزنامة الماركسية الستالينية قد أخطأت بأربعة آلاف سنة في تحديدها لطول العهد الاقطاعي الصيني !. وحتى لو افترضنا جدلاً بأن الصين سنة ١٩٣٩ م قد انهت العهد الاقطاعي ، تبقى الف سنة فائضة عن حسابات ستالين !.. وفي حال اعتبار الثورة الصينية ، ثورة رأسمالية ، وليست اشتراكية ثورة – بروليتارية (لانها اتت في نهاية العهد الاقطاعي) ؛ أولاً : يُبدي العهد الاقطاعي الصيني ان هناك الف سنة مضافة . ثانياً : الصين التي هي في منتصف العهد الاقطاعي تتحول – بعد عدد من السنين – تحولاً كيفياً مفاجئاً وسريعاً الى النظام الرأسمالي وان هذا الوقت ليس كافياً ابداً لنمو قوى الانتاج وتصعيد التناقض مع علاقات الانتاج الاقطاعية !.

لو أخذنا روزنامة الحزب الشيوعي الصيني ، بالنسبة الى جمع طولي العهد الرقي والعهد الاقطاعي الصينيين ، وطول العهد الاقطاعي منفرداً واعتبرناها صحيحة ، نرى بأن طول العهدين مجتمعين استغرق ٤٠٠٠ سنة والعهد الاقطاعي استغرق لوحده ٣٠٠٠ سنة ، اذن سيكون العهد الرقي الصيني الف سنة فقط .. وذلك ما لا يتطابق مع حسابات « ستالين » . الا اذا قيل بأن نمو الانتاج ، في العهد الرقي كان سريعاً الى درجة بحيث تمكن

---

(١) المصدر السابق ، ص ٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٩ .

من نقل المجتمع الصيني الى النظام الاقطاعي خلال فترة الف عام فقط ، ولكن بما أن نمو القوى المنتجة في العهد الاقطاعي تم بصعوبة واستغرق ثلاثة آلاف من السنين (وبحساب آخر أكثر من هذا الرقم) ، وسوف نرى في الدروس القادمة من أقوال «ماو» ورفاقه بالنسبة الى الاكتشافات والاختراعات الصينية في العهد الاقطاعي وتقدمت الصين تقدماً عظيماً وفريداً بحيث أسبق حتى من العهد الرأسمالي لروسية القيصرية .

الدرس السابع والأربعون

معرفة « ماو » التاريخية

يقول « ماو » : «لقد اجتازت الامة الصينية في سياق تطورها عشرات الألوف من السنين وهي تعيش في نظام المشاعية (الشيوعية) البدائية اللاطبقية كما هي حال كثير من أمم العالم الاخرى »[1] .

ترى هل سيكون بامكان « ماو » ــ الذي يجب أن تكون له معرفة بعلم التاريخ وإلماماً بمراحل تطور المجتمعات البشرية ، كبقية المحققين الماركسيين ــ أو بامكان احد من أتباعه ، ان يوضح في معرض تطور الشعب الروسي والشعب الانجليزي والالماني والنروجي تلك العشرات من ألوف السنين في عهد الشيوعية البدائية لتلك المجتمعات ؟! . ما هو الأثر أو الوثيقة أو أي دليل يثبت بأن عهد الشيوعية البدائية في روسيا استغرق عشرات الألوف من السنين ؟ وهل تمكنت « اكاديمية العلوم السوفيتية » من اكتشاف مرحلة كهذه ؟! وهل كانت للشعب البريطاني مرحلة طويلة كتلك التي ذكرها السيد « ماو » ؟ حتى كانت ؟ وماذا خلفت من آثار ؟

في أي مكان من تاريخ روسيا وجدت مرحلة الرق بسنيها الألف أو

---

(١) « الثورة الصينية » ، ص ٣ .

الالفين ؟ وهل ان روسيا التي لم تتجاوز مرحلتها الرأسمالية الاثني عشرة سنة قد قضت عشرات الألوف من السنين في مرحلة الكمون الاولى ؟ بينما انكم تدّعون بأن قوى الانتاج الاجتماعية « تتطابق » مع علاقات الانتاج الشيوعية أكثر من اي علاقات انتاج اخرى ، وان هذا التطابق يؤدي الى النمو الاسرع لوسائل الانتاج ... وعليه فان النمو السريع للقوى المنتجة للشعب الروسي خلال عشرات الألوف من السنين قد غير علاقات انتاجه مرة واحدة وبعد اثنتي عشرة سنة تخلّى عن تلك العلاقات الجديدة وهي علاقات الانتاج الرأسمالية بينما ان القوى المنتجة تنمو بشكل أبطأ ضمن « تشكيلة العلاقات الرأسمالية » مما هي عليه ضمن « تشكيلة العلاقات الشيوعية » !!.

الدرس الثامن والأربعون

« ماو » يناقض « ستالين »
في تعريف وتحديد نظامي الاقطاع والرق

يقول « ستالين » في تعريفه لنظامي الرق والاقطاع والفرق بينهما : « في نظام الرق تؤلف ملكية سيد العبيد لوسائل الانتاج وللشغيل أي للعبد الذي يستطيع بيعه وشراءه وقتله كالماشية أساس علاقات الانتـاج »[1] و « في النظام الاقطاعي تؤلف ملكية النبيل الاقطاعي لوسائل الانتاج ، وملكيته المحدودة للشغيل — وهو القن الذي لم يعد في استطاعة الاقطاعي قتله ، غير ان في امكانه بيعه وشراؤه — اساس علاقات الانتاج »[2] .

فمن خلال هذين التعريفين يكون الفرق الوحيد بين أساسي علاقات الانتاج في النظام هو ان سيد العبيد في نظام الرق كان بامكانه قتل الشغّيل بينما لم يكن بامكان النبيل الاقطاعي ان يقتل هذا الشغيل (القن) ... وعندما يتّم حذف هذا الفرق يصبح المزارع (القن) في النظام الاقطاعي

---

(١) المادية .... ، ص ٨٣ .
(٢) المادية .... ، ص ٨٥ .

كالعبد في نظام الرق وبذلك تزول مرحلة الاقطاع من الوجود أي يبقى المجتمع في مرحلة الرق السابقة دون أن يطرأ عليه ما يسمونه بالتطور ، وسوف لن يرى المرحلة الاقطاعية فتصبح بذلك مراحل تاريخ التحولات الاجتماعية أربعة فقط بعد ان كان « ماركس » قد حددها بمراحل خمس .

يقول «ماو » – وهو تلميذ ستالين واحد اتباعه والذي اعتبروه في مناقشات وخلافات قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي ضمن الستالينيين وينبغي له أن يحمّل تاريخ الصين اطروحة ستالين الماركسية في التاريخ (وقد عمل ذلك في مواقع عديدة بالفعل) – يقول في وصفه لمرحلة الاقطاع : « فقد أسست في الصين ، بعد ان وحّدها اول امبراطور من أسرة تشين ، دولة اقطاعية استبدادية يسودها نظام المركزية مع بقاء شيء من الطابع الانفصالي الاقطاعي . وكانت للامبراطور سلطة مطلقة في الدولة الاقطاعية ، وكان يعيّن في مختلف أنحاء البلاد موظفين حكوميين لادارة شؤون القوات المسلحة والمحاكم والخزائن والغلال وغيرها ، ويعتمد على ملاك الاراضي والوجهاء بوصفهم عماد الحكم الاقطاعي كله . وفي ظل هذا الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد السياسي الاقطاعيين قد عاش خلال الاجيال المتعاقبة ، الفلاحون الصينيون كالعبيد في الفاقة والشقاء . وكان الفلاحون محرومين من الحرية الشخصية تحت نير النظام الاقطاعي . كان يحق للملاّك الاراضي ضرب الفلاحين وشتمهم حسب هواهم بل وقتلهم أيضا [١] .

بمثل هذا الوصف يقوم «ماو » بتسمية مرحلة من تاريخ مجتمع الصين بالاقطاعية في الوقت الذي كان الرق هو السائد حسب تعريف « ستالين» ... وفي هذه الحالة إما أن يكون تعريف « ستالين » والحزب الشيوعي السوفييتي لاساس علاقات الانتاج في مرحلة الرق والاقطاع خاطئاً ! واما أن تكون

---

(١) الثورة الصينية ، ص ٨ ، ٩ .

الصين محكومة بنظام يسميه الماركسيون بالرق خلال اربعة آلاف سنة .. واذا ما أخذنا الفرضية الاخيرة ، تتداعى وتنهار كل « التواريخ » التي رسموها لمجتمع الصين وسيضطرون لتسمية الثورة الاخيرة في الصين « بالثورة الاقطاعية ». أو انهم يبترون المرحلة الاخيرة من الرق ويفصلونها بالقوة ليسمّوها بمرحلة الاقطاع .

رغم ادّعاء اساتذة الماركسية ومنظريها بامتلاك ما سمونها قوانين التطور الاجتماعي والعوامل المحركة للمجتمع والقوى المحركة للتاريخ ، نلاحظ أنهم عجزوا حتى عن تعريف أساس علاقات الانتاج لنظام الرق ولنظام الاقطاع !. رغم ما يدعيه هؤلاء من أن تاريخ البشرية لم يشهد خلال « عشرات الألوف من السنين » أكثر من خمسة اطوار لعلاقات الانتاج ، وان خلال عشرات الألوف من السنين من تاريخ الصين لم تظهر أكثر من ثلاثة أشكال لعلاقات الانتاج .. رغم ذلك نراهم يعجزون عن تصوير وتعريف هذه الاشكال الثلاثة من العلاقات بدون خطأ . ونحن نعلم بأن « الماركسية » تدعي أن كل « البنى الفاقية » في المجتمع ترتبط العلاقات الانتاج هذه .. وان هذه العلاقات هي التي ترسم وتحدد عقائد الناس وارادتهم وافكارهم وشكل نظامهم والقوانين والفلسفة والدين والعلاقات الاجتماعية المتنوعة الاخرى ...

الدرس التاسع والأربعون

اختلافات في التحاليل الماركسية لتاريخ الصين

ان تقدم الصين العلمي والفني في العهد الذي يعتبره الماركسيون عهداً اقطاعياً محيّرة حقاً .. تقدماً لم تصل اليه روسية حتى في عهدها الرأسمالي ! حيث يصف « ماو » هذا التقدم بقوله : « قد شهد تاريخ حضارة الامة الصينية زراعة وصناعة يدوية اشتهرتا بمستواهما الرفيع منذ أقدم العصور ، وبرز فيه عدد كبير من كبار المفكرين والعلماء والمخترعين والسياسيين والعلماء العسكريين والادباء والفنانين ، كما اننا نملك تراثاً غنياً من الاعمال الكلاسيكية . لقد اخترعت البوصلة في الصين قبل زمن طويل جداً . كما أن فن صناعة الورق قد اخترع فيها قبل ١٨٠٠ عام . ويعود اختراع فن الطباعة بواسطة الالواح المحفورة الى ما قبل ١٣٠٠ عام . ثم اخترع فن الطباعة بواسطة الحروف المنفصلة قبل ٨٠٠ عام . وكذلك عرف الصينيون استعمال البارود قبل الاوربيين »(١) .

كل هذا التقدم ، غير ممكن الحدوث بدون أن يصاحبه تقدم في العلم

(١) الثورة الصينية ، ص ٤ .

ورقي في القوى المنتجة ولا يمكن ان يوجد بصورة منفصلة عنــه .. اذن يحق لنا أن نتساءل ـ كيفْ لم يتمكنْ كل هذا التقدم المادي والرقي العلمي والانتاجي من تخليص الصين من قبضة النظام الاقطاعي بأسرع من ثلاثة آلاف سنة ؟ بل وكيف ابقى الصين كل هذه المدة الطويلة تحت ظل النظام الاقطاعي بينما روسية المتخلفة وشعبها الاكثر تخلفاً من كل شعوب آسيا تمكنت من الانتقال وبمدة أسرع من الصين الى مراحل متقدمة ، الى العهد الرأسمالي والعهد الاشتراكي ؟!.

من جهة ، ترى الماركسية ، الحوادث الاجتماعية والظواهر والصراعات السياسية والثورات الداخلية ، تابعة لتحولات القوى المنتجة .. فاذا كانت هذه المقولة صحيحة ، لوجب على المجتمع الصيني خلال الثلاثة آلاف سنة (أو الالفين والتسعمائة سنة) أن يكون خالياً من الحوادث المهمة والصراعات السياسية والثورات ، لأن هذه كلها ـ حسب المفهــوم الماركسي ـ نتيجة لانعكاس التناقض فيما بين القوى المنتجة مع علاقات الانتاج . ومن جهة اخرى نحن نعلم بأن هذا التناقض بدأ بالظهور في المجتمع الصيني خلال المائة سنة الاخيرة فقط وذلك بعد نشوء أساليب وقوى الانتاج الرأسمالية في داخل النظام الاقطاعي ـ كما قال ماو ـ ! بناءً على ذلك فلا «ماو» ولا أي ماركسي باستطاعته أن يدعي بأنه خلال مرحلة الالفين والتسعمائة سنة من المجتمع الاقطاعي الصيني حدثت صراعات سياسية وثورات مسلحة وحوادث أساسية عسكرية وسياسية . وكل من يدعي ادعاءً كهذا يكون قد حطّم النظرية الماركسية القائلة بأن الصراعات السياسية هي صراعات طبقية وذات خاصية طبقية وهي انعكاس عن تناقض القوى المنتجة مع علاقاته وكذلك يكون قد حطم كل الاسس النظرية الماركسية

مثل تلك التي تقول بأن الشروط المادية للمجتمع هي السبب في نشوء البنى الفوقية للمجتمع مثل أفكار الناس وعقائدهم وارادتهم .. وتلك التي تزعم بأن لا وجود لأي عقل كلي قبل هذا العالم وان الله لم يخلق العالم ولم يوجده .

الدرس الخمسون

« ماو » يبدي آراء وتفسيرات مخالفة الماركسية

عقد ضرب «ماو» بالماركسية عرض الحائط عندما قال : « وقد اضطر الفلاحون الى القيام بانتفاضات كثيرة ضد حكم طبقة ملاك الاراضي نظراً للاستغلال الاقتصادي القاسي والاضطهاد السياسي الفظيع الذي كان يعانيه الفلاحون على يد طبقة ملاك الاراضي . وهكذا وقعت فئات الانتفاضات الكبرى والصغرى — وجميعها حركات مقاومة وحروب ثورية قام بها الفلاحون — من انتفاضات ثشن شنغ ووقوانغ وشيانغ يو وليونانغ في عهد أسرة تشين ، وانتفاضات شينشي وبينغلين والحواجب الحمراء وتونغما ومناديل الرأس الصفراء في عهد أسرة هان ، وانتفاضتي لي مى ودو جيان ده في عهد اسرة سوى ، وانتفاضتي وانغ شيان تشي وخوانغ تشاو في عهد اسرة تانغ ، وانتفاضتي سونغ جيانغ وفانغ لاه في عهد أسرة سونغ ، وانتفاضة تشو يوان تشانغ في عهد أسرة يوان ، وانتفاضة لي تسي تشنغ في عهد أسرة مينغ ، حتى الانتفاضة المعروفة باسم حركة مملكة التايبينغ السماوية في عهد أسرة تشينغ . ان الانتفاضات الفلاحية والحروب الفلاحية التي شهدها تاريخ الصين كانت ذات نطاق واسع لا مثيل له في تاريخ العالم . ان هذه الصراعات الطبقية وهذه الانتفاضات والحروب التي

خاضها الفلاحون هي وحدها القوة المحركة الحقيقية لتطور التاريخ في المجتمع الصيني الاقطاعي . ذلك أن كل انتفاضة أو حرب فلاحية كبيرة قد انتهت بأن وجهت ضربة الى الحكم الاقطاعي القائم في زمنها ، وبالتالي دفعت الى درجة ما نمو القوى المنتجة الاجتماعية »[1] .

ان الصراع الطبقي – وفق المفهوم الماركسي – هو انعكاس للتناقض القائم فيما بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في المجتمع . التناقض الذي لم يكن موجوداً في ذلك الزمان. اذن ان تلك الصراعات المستمرة والانتفاضات التي يربو عددها على المئات ليست صراعات طبقية فهي ليست انعكاساً لتناقض القوى المنتجة مع علاقات الانتاج الاجتماعية . اذن فالنظرية الماركسية بالنسبة الى تفسير وتعليل الصراعات السياسية والانتفاضات الشعبية هي خاطئة .. وهناك دليل آخر على خطأ « الماركسية » هو ، لو اعتبرنا كل تلك الصراعات السياسية ومئات الانتفاضات المسلحة والحركات الفلاحية العظيمة لها طبقية خاصة ، ونعلم بأن هدف كل الصراعات الطبقية هو دائماً تغيير العلاقات الانتاجية ، تلك العلاقات التي تعتبرها الماركسية البنى التحتية للنظام الثقافي والسياسي للمجتمع ، فلماذا اذن لم تتوقف كل هـــذه الانتفاضات والحركات الى تبديل العلاقات الانتاجية الاقطاعية ؟ ولماذا لم تقم علاقات انتاج رأسمالية متقدمة على انقاض علاقات انتاج النظام الاقطاعي القديم ؟!

هل ان تلك الصراعات السياسية والحركات العظيمة والانتفاضات التي كانت ذات نطاق واسع لا مثيل له في تاريخ العالم والتي استمرت ثلاثة آلاف سنة لم تثمر وباءت بالفشل الذريع ؟!.

وان اكثر هذه الاقوال اثارة للاستغراب هي قوله ان تلك الانتفاضات والحروب التي خاضها الفلاحون هي وحدها القوة المحركة الحقيقية لتطور

---

(١) « الثورة الصينية » ، ص ١٠ – ١١ .

التاريخ في المجتمع الصيني وقد انتهت بتوجيه ضربة للحكم الاقطاعي القائم في زمنها ! ... لكنه لا يوضّح ولينس بامكانه توضيح كيف ان كل هذه الضربات لسلطة الاقطاع التي استمرت ثلاثة آلاف سنة لم تتمكن من اسقاطها ؟! من المؤكد أنه سيقول — كعادتهم جميعاً — بأن اسقاط سلطة النظام الاقطاعي مستحيل بدون ان تصل القوى المنتجة الى درجة معينة من النمو والتطور ، هذا هو قانون وحكم ماركسي ثابت ! ولكنه لم يتمكن أيضاً من توضيح آثار هذه الضربات في سلطة النظام الاقطاعي وعلاقاته بالفلاحين ؟ انه يقول فقط « هي وحدها القوة المحركة الحقيقية لتطور التاريخ في المجتمع الصيني الاقطاعي ... ودفعت الى درجة ما نمو القوى المنتجة الاجتماعية » !

ان السيد « ماو » يتجاهل أو هو فعلاً لا يعلم بأن القوى المنتجة للمجتمع الصيني — وحسب المفهوم الماركسي — يمكن لها أن تنمو في حالة واحدة فقط وهي عند ازالة علاقات الانتاج الاقطاعية واقامة علاقات الانتاج الرأسمالية .. والآن لماذا لم يخطر ببال الفلاحين والحرفيين والصناعيين الصينيين وخلال ثلاثة آلاف سنة العمل لتغيير هذه العلاقات من أجل تحرير أنفسهم وتقدم مجتمعهم ؟! لم يكونوا واعين ؟! لماذا لم تعكس الشروط المادية ذلك على اذهانهم وعقولهم ؟! الناس الذين اخترعوا الورق قبل ١٨٠٠ سنة واخترعوا الطباعة الحجرية قبل ١٣٠٠ سنة والطباعة بواسطة الحروف المنفصلة قبل ٨٠٠ سنة واخترعوا البوصلة في الزمان القديم جداً واكتشفوا البارود قبل الاوربيين ، الناس الذين برز منهم عدد كبير من كبار المفكرين والعلماء والمخترعين والسياسيين والعلماء العسكريين والادباء والفنانين ، ان هؤلاء الناس لم يعرفوا بأن كل تعاستهم في تملك الاقطاع لوسائل الانتاج وان طريق نجاتهم محصور في قبول الملكية الرأسمالية (مع أنه لا وجود لفرق جوهري بين هذين الشكلين ، وان مقولة ماركس

والماركسيين في هذا المجال ساذجة) ؟! .

يرى السيد « ماو » بأن مئات الانتفاضات والحركات الفلاحية التي حصلت خلال ثلاثة آلاف سنة من تاريخ الصين كانت كلها غير مثمرة! لأن الماركسية لا تعتبر أي حركة منتصرة إلا اذا تسلمت السلطة وغيّرت علاقات الانتاج ونوع الملكية في المجتمع ، وان أي صراع لا يثمر نتيجة كهذه هو صراع فاشل .. والمفارقة الاخرى التي نراها في أقواله هي قوله بأن هذه الامة المتمدنة منذ القدم والتي اعتبرها صاحبة فلسفة وأدب وفن وصناعة وتجارة وسلوك اخلاقي فذ ، ثم يعتبر كل صراعاتها السياسية وحروبها وانتفاضاتها التي حصلت خلال ثلاثة آلاف سنة غير مثمرة وعديمة الفائدة !.

نضيف الى ذلك .. بما أن الماركسية لا يمكن أن تقول عن انتفاضات وصراعات بأنها منتصرة الا إذا اقترنت بتغيير علاقات الانتاج والنظام الاجتماعي ، لذلك نرى السيد « ماو » — ومن أجل الجمع بين عظمة أمته وانتفاضاتها والتزامه بالماركسية — يخلط هذين المفهومين بصورة مضحكة . فهو يقول بأن كل الانتفاضات الفلاحية والصراعات السياسية خلال ثلاثة آلاف سنة كانت فاشلة ، ويقول أيضاً بأن المجتمع تقدم نتيجة الصراع الثوري واسع النطاق الذي خاضه الفلاحون ، ويقول مرة أخرى أيضاً بأن تلك الصراعات الثورية لم تثمر شيئاً لأن العلاقات الاقتصادية الاقطاعية بقيت على حالها دون تغيير ! واليكم قول السيد « ماو » المملوء بالمفارقات : « فقد انتهت جميع الثورات الفلاحية اذ ذاك بالفشل ، واستطاع ملاك

الأراضي والارستقراطيون استخدامها في كل مرة ، في مجرى الثورة اوبعدها ، كأداة لاستبدال اسرة ملكية بأخرى . وهكذا، فعلى الرغم من حصول المجتمع على كثير أو قليل من التقدم في أعقاب كل صراع ثوري واسع النطاق يخوضه الفلاحون ، فان العلاقات الاقتصادية الاقطاعية والنظام السياسي الاقطاعي بقيت على حالها في الاساس » [1] ! .

(١) « الثورة الصينية » ، ص ١٢ .

الدرس الواحد والخمسون

تفسير «ماو» الماركسي لمستقبل الصين

لماذا لم تتمكن الصين ، بعد كل ذلك التقدم العلمي والاختراعات واكتشافات ، ومع حصول مئات من الانتفاضات الفلاحية المسلحة خلال ثلاثة آلاف سنة خلت ، لماذا لم تتمكن من التقدم مرحلة تاريخية واحدة من تلك المراحل التي افترضتها الماركسية لتقدم المجتمع ؟!

يبرّر ذلك «ماو» تبريراً ماركسيا بقوله : « لكن نظراً لانعدام قوى منتجة جديدة وعلاقات انتاج جديدة وقوى طبقية جديدة وحزب سياسي طليعي في تلك الايام ... فان العلاقات الاقتصادية الاقطاعية والنظام السياسي الاقطاعي بقيت على حالها في الاساس ، ولم تحصل تغيّرات جديدة لهذه الحالة »[1] .

ان افكاره وأقواله ماركسية صرفة ... بما ان القوى المنتجة للمجتمع الاقطاعي الصيني لم تتطور بعد التطور الكافي ، وان الانتاج الرأسمالي لم

---

(١) « الثورة الصينية » ، ص ١٢ .

يتوسع بعد الى الحد الكافي داخله . وبالتالي لم ينشأ الشديد بعد مع علاقات الانتاج الاقطاعية ولم تحصل الضرورة بعد لحلّه، ولم تنشأ بعد الاحزاب التقدمية والصراعات الطبقية العنيفة والجدية لتبديل تلك العلاقات الى علاقات رأسمالية .

لم تتقدم قوى الانتاج في المجتمع الصيني الاقطاعي خلال ثلاثة آلاف سنة تقدماً كافياً لكي تقيم علاقات رأسمالية متقدمة. ان الحرفية والزراعة والصناعة لم تتوسع بشكل كاف بحيث تستوجب الغاء العلاقات الاقطاعية واقامة العلاقات الرأسمالية محلها . هذه هي مقولة ماركسية تشمل تاريخ كل المجتمعات البشرية .

فمقولة « ماو» لحد الآن ماركسية . ونراه بعد ذلك أيضاً يقيّد نفسه بالتفسير الماركسي في شرحه لقوى انتاج المجتمع الصيني ، فيعطي معلومات ويتفوّه بكلمات عن ذلك المجتمع تتطابق مع التبرير الماركسي ، لكي لا يحرج الماركسية في التحليل التاريخي . فيقول : « ولم تحصل تغيّرات جديدة لهذه الحالة الا في السنوات المائة الاخيرة »[1] ... ولما كان الاقتصاد السلعي في المجتمع الصيني الاقطاعي قد حمل ، بتطوره ، بذور الرأسمالية في احشائه فقد كان باستطاعة الصين أن تتطور ببطء الى مجتمع رأسمالي حتى ولو لم تؤثر فيها الرأسمالية الأجنبية . بيد أن تسرب الرأسمالية الأجنبية قد عجل في هذا التطور . ان الرأسمالية الاجنبية قد لعبت دوراً هاماً في انحلال الاقتصاد الاجتماعي في الصين ، اذ نسفت من جهة أسس اقتصادها الطبيعي القائم على الاكتفاء الذاتي ودمرت الصناعات اليدوية في المدن والصناعات اليدوية المنزلية للفلاحين ، وعجلت من جهة اخرى في نمو الاقتصاد السلعي في مدن الصين وأريافها .

---

(١) الثورة الصينية ، ص ١٢ .

ولم تلعب هذه الأوضاع دورها في انحلال أسس اقتصاد الصين الاقطاعي فحسب بل وخلقت بعض الشروط الموضوعية والامكانات لتطور الانتاج الرأسمالي في الصين أيضاً . ذلك ان دمار الاقتصاد الطبيعي قد أوجد للرأسمالية اسواقاً لتصريف السلع ، في حين ان افلاس اعداد كبيرة من الفلاحين والحرفيين قد أوجد لها سوقاً من الايدي العاملة . والواقع ان بعض التجار وملاك الاراضي والبيروقراطيين قد شرعوا بتوظيف أموالهم في الصناعة الحديثة منذ ستين سنة خلت ، أي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحت تأثير الرأسمالية الاجنبية وبسبب تصدع في بنية الاقتصاد الاقطاعي . وفي نهاية القرن التاسع عشر أو بداية القرن العشرين ، أي قبل زهاء اربعين عاماً خطت الرأسمالية الوطنية الصينية خطواتها الاولى الى الامام . ثم خطت الصناعة الوطنية الصينية ، وأهمها صناعات الغزل والنسيج والمطاحن ، خطوة أخرى في تطورها قبل عشرين عاماً ، أي أثناء الحرب الامبريالية العالمية الاولى ، ذلك لان البلدان الامبريالية في أوربا وامريكا كانت مشغولة بالحرب ، و قد خففت بصور مؤقتة اضطهادها للصين .

ان تاريخ قيام الرأسمالية الوطنية الصينية وتطورها هو في الوقت نفسه تاريخ نشوء البرجوازية والبروليتاريا الصينيتين ونموهما . فاذا كان قسم من التجار وملاك الاراضي والبيروقراطيين يشكلون اللبنة الاولى لكيان البرجوازية الصينية ، فان قسماً من الفلاحين وعمال الصناعات اليدوية كانوا اللبنة الاولى لكيان البروليتاريا الصينية . ان البرجوازية والبروليتاريا في الصين ، بوصفهما طبقتين اجتماعيتين متميزتين ، هما طبقتان ظهرتا حديثاً ولم يكن لهما وجود في تاريخ الصين . لقد خرجتا من احشاء المجتمع الاقطاعي وأصبحتا طبقتين اجتماعيتين جديدتين ... ولكن هذا التحول المذكور أعلاه ، أي قيام الرأسمالية وتطورها ، لا يمثل سوى وجه واحد من التبدلات التي طرأت على الصين منذ أن تغلغلت الامبريالية فيها .

وثمة وجه آخر لازم هذا التحول وعرقله ، الا وهو تواطؤ الامبريالية مع القوى الاقطاعية الصينية في ممارسة الضغط على تطور الرأسمالية الصينية»[1]

ان الامبريالية وقوى الاقطاع الداخلي تعرقل تطور القوى المنتجة والرأسمالية الصينية ، لهذا السبب يكون الصراع الثوري ضد الامبريالية والاقطاعية ، من أجل اقامة علاقات انتاج رأسمالية .. والآن نطرح المسألة التالية أمام السيد « ماو » : عندما ينتصر الصراع الثوري الصيني على الامبريالية والاقطاعية فما هو « التحول الكيفي » الذي سيحصل ؟! أليس الجواب الماركسي لهذه المسألة هو : الغاء علاقات الانتاج الاقطاعية واحلال علاقات الانتاج الرأسمالية محلها ، وتحكيم الطبقة البرجوازية بدلاً من الطبقة الاقطاعية ؟! ألا يجب أن تكون الثورة التي تحصل بعد ثلاثة آلاف سنة في المجتمع الصيني الاقطاعي ثورة رأسمالية ؟!

ويجيب « ماو » على المسألة بالايجاب ، ويؤكد في جوابه الايجابي على هذه المسألة وبعد تمهيدات مفصلة بالنسبة لوضع المجتمع الصيني ودرجة تطوره الاقتصادي على أن تحليله وتفسيره من وحي الماركسية فيقول : « لقد فهمنا الآن طبيعة المجتمع الصيني . اعني ظروف الصين الخاصة ، وهذا الفهم يشكل المقدمة الاساسية الاولى من أجل حلّ سائر مسائل الثورة الصينية . وفهمنا كذلك من هم خصوم الثورة الصينية وما هي مهماتها والقوى المحركة لها ، وهذه هي المسائل الاساسية للثورة الصينية في مرحلتها الحالية ، المسائل الناشئة عن الطبيعة التي يتميز بها المجتمع الصيني أي عن ظروف الصين الخاصة . وعندما نتفهّم هذا كله فانه يصبح في مقدورنا ان نفهم مسألة أخرى من المسائل الاساسية للثورة الصينية في المرحلة الحالية ، وهي مسألة طبيعة الثورة الصينية .

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٤ – ١٧ .

الى أي نوع من الثورات تنتمي الثورة الصينية في مرحلتها الحالية على وجه التحديد ؟ أهي ثورة ديمقراطية برجوازية أم ثورة اشتراكية بروليتارية؟ من الواضح أنها ليست من النوع الثاني ، بل من النوع الاول .

ما دام المجتمع الصيني لا يزال مجتمعاً مستعمراً وشبه مستعمر وشبه اقطاعي ،وما دامت الامبريالية والقوى الاقطاعية لا تزالان عدوين رئيسيين للثورة الصينية ، وما دامت مهمة الثورة الصينية هي خوض ثورة وطنية وثورة ديمقراطية تهدفان الى الاطاحة بهذين العددين الرئيسيين ، وما دامت البرجوازية تشترك أيضاً ، في بعض الاحيان ، في هاتين الثورتين الهادفتين الى الاطاحة بهذين العدوين ، وما دامت حرية الثورة موجهة ضد الامبريالية والاقطاعية لا ضد الرأسمالية والملكية الرأسمالية الخاصة بصورة عامة حتى ولو خانت البرجوازية الكبيرة الثورة وأصبحت عدواً لها ، ما دام الأمر كذلك ، فان الثورة الصينية في المرحلة الحالية هي من حيث طبيعتها ليست ثورة اشتراكية بروليتارية ، بل هي ثورة ديموقراطية برجوازية »[1] .

من البديهي أن بيان « ماو » واستنتاجه ووجهة نظره بالنسبة للثورة الصينية هي ماركسيّة مائة في المائة . وقد استند في حملته الاخيرة على أقوال لينين في « البرنامج الزراعي للحزب الاشتراكي الديموقراطي » وهذا يوضّح بأن وجهة نظر لينين بالنسبة الى طبيعة الثورة الصينية متّفقة مع وجهة نظر « ماو » وكذلك هي وجهة نظر ستالين وقادة الحزب الشيوعي السوفييتي والاحزاب الشيوعية الاممية . ومن الامور المسلّم بها أنّ أي ماركسي ليس باستطاعته سوى القول ان الثورة الرأسمالية هي وحدها الّتي تقع أو ممكنة الوقوع في المجتمع الاقطاعي .

---

(١) نفس المصدر ، ص ٦٤ — ٦٦ .

اذا كان « ماركس » قد تردد بالنسبة الى التحولات الكيفية لما قبل الاقطاعية . واذا كان قد اعتقد في شبابه أو أنه بثّ هذا الاعتقاد في الآخرين وهو ان أي مجتمع لا بد وان يكون قد مرّ خلال المسير التالي : نظام الشيوعية البدائية ← نظام الرق ← نظام الاقطاع ، ومن ثم وفي أواخر حياته وبعد مطالعته لكتاب يتعلق ببعض المجتمعات الآسيوية قد غيّر معتقده واملاه على الآخرين بصورته الجديدة وهي : نظام الشيوعية البدائية ← النظام الآسيوي ← نظام الاقطاع ، ولكنه لم يتردد أبداً بالنسبة للنظام الذي يلي النظام الاقطاعي .. كان يقول دائماً بأن الثورة الرأسمالية هي طبيعة أي ثورة تقع في المجتمع الاقطاعي ، وان النظام الرأسمالي لا بد وان يحلّ محل النظام الاقطاعي ولقد تأكد هذا في كل كتبه ومقالاته ورسائله بالنسبة لبلدان أوربا ، وقد اعتبر هذا من الثوابت في المفاهيم الماركسية .

أحداث ووقائع المجتمع الصيني تتناقض مع الماركسية وتبريرات « ماو »

قال « ماو » : « ان الثورة الصينية في المرحلة الحالية هي من حيث طبيعتها ليست ثورة اشتراكية بروليتارية ، بل هي ثورة ديمقراطية برجوازية »[1].

وقد بنى مقولته هذه ، على الاسس الماركسية والتفسير المادي للتاريخ .

الثورة « البرجوازية » تعني تلك الثورة التي تقودها الطبقة البرجوازية أو الرأسمالية ، وان هدفها اقامة علاقات انتاج رأسمالية ، وهي تحصل في المجتمع الاقطاعي لحل تناقض القوى المنتجة لذلك المجتمع مع علاقات الانتاج الاقطاعية ، هذه هي الخاصة الطبقية والماهيّة الاقتصادية التي تعنيها « الثورة البرجوازية » .

والثورة « الديمقراطية » تعني تلك الثورة التي تسعى لاقامة نظام سياسي ديمقراطي يوفر حرية العقيدة والمطبوعات وتشكيل الاحزاب وصراعاتها للمواطنين ، ويمنح حرية الانتخابات في تشكيل البرلمان .. واذا كانت

(١) الثورة الصينية ، ص ٦٦ .

كلمة « البرجوازية » تفسر الماهية الاقتصادية للثورة ، فكلمة «الديمقراطية » تفسر ماهيتها السياسية .

« البرجوازية ــ الديمقراطية » هي الصفة التي منحهـــا « ماركس» و « انجلس » الى الثورة الفرنسية الكبرى ، وثورات البلدان الصناعية التي عاصرتهما ،ومن ثم اعتبرت مؤخراً ثورة ١٩٠٥ الروسية من هذا النوع أيضاً ، وفي تعريف الثورة البرجوازية الديمقراطية قالوا بأنها « تحول كيفي» يتم على أثر تغييرات تدريجية هادئة وخفية وخلال مدة طويلة في اسلوب وقوى الانتاج في المجتمع الاقطاعي .

فالثورة « البرجوازية ــ الديمقراطية » كما هو واضح من التسمية ، وكما هو واضح من تسمية ثورات بهذا الاسم فيما سبق ، تقودها الطبقة الرأسمالية ومن أجل انتصار وسيادة نفس الطبقة القائدة وليس أي طبقة اخرى ، لاننا نعلم ــ حسب المفهوم الماركسي ــ ان أي ثورة سياسية تحصل بقيادة طبقة معيّنة ومن أجل سيادة وحكم نفس تلك الطبقة ، اذن كان يجب أن تكون الثورة « البرجوازية ــ الديمقراطية» الصينية بقيادة الطبقة الرأسمالية ومن أجل سيادتها وحكمها .. هذا هو حكم ما سمّاه كل من «ماركس » و « انجلس » بـ « القوانين الحاكمة على المجتمع » ، ومن الطبيعي بأن المجتمع الصيني تشمله حاكمية تلك القوانين وليس بامكانه عصيانها والتمرد عليها بأي حال !.

والآن لنرى ، هل ان مجتمع الصين اطاع هذه « القوانين » .. القوانين التي يجب أن تتحكم بمسيرته .. أم انه عصاها وتمرّد عليها ؟!
يقول « ماو » :

«من الاسس الماركسية والنتائج المكتشفة التي استخلصت من مطالبها المهمة لحد الآن ، ومن قوانين المجتمع المسلّم بها ، عرفنا بأن الثورة ضد

الاقطاع تقوم بها الطبقة الرأسمالية وبقيادتها ، وأما « البروليتاريا » فيجب أن تبدأ بالنمو بعد هذه الثورة لكي تصبح في النهاية تشكل اكثرية السكان في المجتمع وحينئذ ومع تصاعد التناقض فيما بين قوى الانتاج النامية وبين علاقات الانتاج الرأسمالية البالية تنشأ ضرورة حل ذلك التناقض ، وان هذه الضرورة تؤدي الى ظهور وانتشار النظرية والافكار الاشتراكية ، وتؤدي بعد ذلك الى تشكيل وتقوية الحزب البروليتاري ومن ثم احتدام الصراع السياسي والثورة الاشتراكية ــ البروليتارية لتأتي اخيراً ديكتاتورية البروليتاريا .

أما الآن وقد رأينا ــ حسب اقوال « ماو » ــ بأن «البروليتاريا» وهي طبقة المجتمع الرأسمالي « الخاصة » ، تفقس البيضة لتخرج قبل أوانها في المجتمع الصيني الاقطاعي وتقود أكثر طبقات المجتمع الاقطاعي تقدماً وهي طبقة الرأسماليين وتأخذ على عاتقها قيادة جماهير الناس لتحقق الثورة الرأسمالية بنفسها !

يقول « ماو » : « ان قيادة هذه المهمة الثورية (أي الثورة الديمقراطية ــ البرجوازية) هي واجب يقع كلياً على عاتق حزب البروليتاريا الصينية ، الحزب الشيوعي الصيني ، وبدون قيادة الحزب الشيوعي الصيني لن تتمكن أية ثورة من الثورتين من الظفر ... ! ان انجاز ثورة الصين الديمقراطية ــ البرجوازية والانتقال منها الى الثورة الاشتراكية عندما تتوفر جميع الشروط الضرورية ، ان هذا ليشكل كل المهمة الثورية المجيدة والعظيمة التي تقع على كاهل الحزب الشيوعي الصيني » [١] .

اذا كان قول « ماو » صحيحاً فلابد أن تكون الماركسية هي الخاطئة .

---

(١) الثورة الصينية ، ص ٧٧ .

اذا كانت الثورة الرأسمالية الصينية قد تحققت فعلاً بقيادة « البروليتاريا » وليست بقيادة الرأسماليين فالنظرية الماركسية بالنسبة لتحولات المجتمع تكون خاطئة .. تكون الماركسية خاطئة ويكون ماو غير ماركسي ! بل وكل من يتفوّه بهذا الكلام عن هذه الوقائع يكون متخلفاً عن المفهوم الماركسي .. حيث تقول الماركسية بأن الثورة الرأسمالية يجب أن تقودها الاحزاب الرأسمالية وطبقة الرأسماليين وتفضي الى استلامهم الحكم ، وليس طبقة البروليتاريا ! .. وتقول الماركسية أيضاً : لا يمكن أن ينشأ في المجتمع شبه الاقطاعي حزب بروليتاري ، ولا يمكن أن ينمو أو يصنع ثورة أو يظفر بالنصر ويستلم الحكم ، لأن بقية الطبقات لا تقبل بقيادته وخاصة طبقة الرأسماليين .

وتقول الماركسية : بأن الحزب البروليتاري والصراع البروليتاري هما ظاهرتان سياسيتان – مثل كل الاحزاب والصراعات – ينشئان كاستجابة حتمية للشروط الاقتصادية الخاصة . ان كل حزب ينشأ لحل تناقض داخلي معيّن ، والحزب البروليتاري انما ينشأ فمن أجل حل تناقض المجتمع الرأسمالي الداخلي ومن أجل اقامة العلاقات الاشتراكية على أنقاض العلاقات الرأسمالية ! لأن أفكار الناس وعقائدهم والنظريات الاجتماعية هي تابعة للشروط الاقتصادية لمجتمعهم ،ومن المستحيل نشوء عقيدة شيوعية اجتماعية في مجتمع الرق أو الاقطاع ، أو لا توجد ضرورة لذلك ! . فكيف نشأ في المجتمع الصيني شبه الاقطاعي والذي « لم تحصل تغيّرات جديدة له الاّ في السنوات المئة الاخيرة »[1] و « تأسست فيه بعض معامل الغزل والنسيج والمطاحن »[2] و « الذي يشكل الفلاحون زهاء ٨٠ بالمائة من مجموع

---

(١) الثورة الصينية ، ص ١٢ .
(٢) الثورة الصينية ، ص ١٥ .

سكانه »[1] حزب شيوعي استقطب الناس وقاد الثورة الرأسمالية وأوصلها الى النصر المبين ؟! اذا ما تم ذلك بالفعل فهو دليل آخر على أن العقائد والافكار السياسية والمؤسسات السياسية والاحزاب والصراعات السياسية هي ، على عكس ما ادعته الماركسية ، ليست تابعة للشروط الاقتصادية وليست انعكاساً لتناقض القوى المنتجة مع علاقات الانتاج ، وان الصراع السياسي ليس صراع الطبقات وانه ليس تابعاً للشروط المادية للمجتمع ، وان المادة ليست سابقة على الفكرة وان العالم المادي قد خلقه «عقل كلي» وخالق مجرد عن المادة ، والخلاصة تصبح الماركسية من أول اسسها الفلسفية المادية الديالكتيكية الى آخر استنتاجاتها النظرية المادية بالنسبة الى التاريخ خاطئة ومرفوضة .

اذا كان قد تحقق هذا بالفعل ، فسيكون تقسيم « ماركس » للظاهرات الاجتماعية وعواملها ، تقسيمها الى « بنى فوقية » و « بنى تحتية » خاطىء . فالحزب والحكم والصراع والعقائد والافكار سوف لن تكون « بنى فوقية » وتابعة لاساليب الانتاج وللقوى المنتجة ، وليست الاخيرة « بنى تحتية » للمجتمع ، أي ستكون « الماركسية » بكليتها خاطئة .

أما لو افترضنا جدلاً بأن الماركسية صحيحة فيجب أن تنتهي الثورة « البرجوازية الديمقراطية » الى حكم طبقة الرأسماليين وليس أي طبقة اخرى . بينما نرى ذلك الذي سمي بالثورة الرأسمالية في الصين قد افضى الى حكم البروليتاريا ! فالثورة الرأسمالية الصينية كما يقول « ماو » : « الثورة الرأسمالية الصينية موجهة ضد تسلّم الرأسماليين للسلطة ! الم يقل « ماركس » و «انجلس » مراراً بأن الرأسماليين هم الذين يثورون ضد

(١) الثورة الصينية ، ص ٥٥ .

الحكم الاقطاعي وعلاقات انتاجه وعندما يصلون الى الحكم ويقيمون النظام السياسي والحكومة الديمقراطية وعلاقات الانتاج الرأسمالية يقدمون المجتمع ويدفعونه نحو التكامل بهذا العمل ؟! الم يكـــن هـــذا من أهم الاسس الماركسية ؟! ترى ما هو شكل هذه الثورة الرأسمالية الصينية التي لم تكتفِ فقط بعدم ايصال الرأسماليين الى الحكم بصورة « حتمية » بل وهي تناضل بعنف ضد تسلمهم لمقاليد السلطة ؟!

ان تاريخ الصين يبيّن لنا أن المجتمع الصيني لم يشاهد الحكم الرأسمالي. لذلك توجد حالتين لتفسير هذه الظاهرة :

١ – إما أن تكون الظاهرات السياسية والحكومة – كما تزعم الماركسية تابعة لـ « بنى تحتية » وهي اسلوب وقوى الانتاج ، وبالتالي تكون تابعة بالضرورة الحتمية الى تناقض القوى المنتجة مع علاقات الانتاج... في هذه الحالة بما أن المجتمع الصيني لم يمرّ بالحكم الرأسمالي ولم يعش مرحلة الصراع الطبقي البرجوازي وكان محروماً من الاحزاب البرجوازية وبما أن الرأسماليين موجودون حيث انهـــم يأملون بعد انتصار طبقتهم باقامة النظام الرأسمالي ولكن المجتمع الصيني لم يمر بمرحلة النظام الرأسمالي بل انه انتقل مباشرة من النظام الاقطاعي الى النظام الاشتراكي ! وفي جانب آخر بما أن هنالك مجتمعات اخرى – كما يزعم ماركس والماركسيون – قد انتقلت من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي ، نستنتج من ذلك كله بأن المجتمعات البشرية لم تسلك مساراً موحداً بل انها سلكت في القسم الاخير من تكاملها طريقين متفاوتين .

وبما انها سلكت طريقين متفاوتين فان قواها المحركة وأسباب تكاملها كانت مختلفة وذلك ادى الى اختلاف كيفيّة تكاملها . أي نوع من هذين التكاملين كان سببه التناقض الداخلي وتناقض قوى الانتاج مع علاقات

الانتاج – الذي اعتبرته الماركسية القوة المحركة والسبب لكل التحولات الاجتماعية ؟! على كل حال ، اذا كان ذلك سبباً في تحول احد النوعين فسوف لن يكون هو السبب في التحول الثاني المغاير ، وهذا بحد ذاته يناقض الماركسية التي تدعي بأنها اكتشفت القوة المحركة والقوانين والاسباب الحاكمة على تحولات المجتمع بصورة كلية .

٢ – واما ان تكون على العكس مما تدعيه الماركسية ، ان الحكومة والصراع والظاهرات السياسية بصورة عامة هي ليست تابعة للشروط المادية للمجتمع أي انها ليست تابعة لاسلوب وقوى الانتاج . فاذا كان هنالك من ارتباط بين الظاهرات الاجتماعية فان « ماركس » عجز عن اكتشافه ، وان الارتباط الحقيقي فيما بين الظاهرات السياسية وظاهرات اسلوب وقوى الانتاج – على عكس اعتقاده وظنه – ليس ارتباط تابع بمتبوع !.

الدرس الثالث والخمسون

الثورة « الديمقراطية ـ البرجوازية » التي هي : لا ديمقراطية ولا برجوازية

قال «ماو» : « ان الثورة الصينية ثورة ديمقراطية برجوازية » [1].

ان مقولة «ماو» هذه هي مقولة ماركسية صرفة ، وقد صاغها وفق المعرفة الماركسية للتاريخ . وان حكم السيد « ماو » على الثورة الصينية بأنها ثورة « ديمقراطية ـ برجوازية » هو صحيح بالنسبة للمفاهيم الماركسية .. ولكن ماذا عساهم أن يفعلوا أمام الواقع الحي الماثل أمام العيون والعقول السليمة ! امام واقع كون الثورة الصينية لا هي ديمقراطية ولاهي برجوازية !

لقد رأينا في الدرس السابق الوثائق والادلة التي تشير الى لابرجوازية الثورة الصينية .. وفي الدرس الحالي نستعرض بعض الوثائق والادلة التي تثبت لا ديمقراطيتها .

يقول « ماو » بكل جرأة وصراحة ان الثورة الصينية : « تسعى في

(١) الثورة الصينية ، ص ٦٦ .

المجال السياسي الى تحقيق دكتاتورية مشتركة لعدة طبقات ثورية»[1] و «انها لا تؤدي الى دكتاتورية البرجوازية ، بل الى دكتاتورية الجبهة المتحدة لجميع الطبقات الثورية بقيادة البروليتاريا »و « انمــا هي دكتاتورية مشتركة لعدة طبقات ثورية تحت قيادة البروليتاريا»[2] .

ان تصريحات « ماو » لم تبق مجال للشك بأن ثورة الصين ومنذ بدايتها لم تكن تتجه لاقامة الديمقراطية وحكومة الرأسماليين الديمقراطية ، بل كانت تسير حثيثاً نحو اقامة الديكتاتورية .

بناء على ذلك فان وقائع الصين تبطل المفاهيم الماركسية . وتثبت بأنه مع نمو الرأسمالية في احشاء المجتمع الاقطاعي لا ينشأ تناقض فيما بين القوى المنتجة الرأسمالية وبين علاقات الانتاج الاقطاعية .. ولا تنشأ أحزاب سياسية وصراعات طبقية منعكسة عن ذلك التناقض الاقتصادي المادي .. ولا توجد بالتالي أفكار ونظريات وعقائد وأحزاب رأسمالية وديمقراطية .. ولا تقام ديمقراطية الرأسماليين .

ان وقائع وأحداث الصين أثبتت عكس المفهوم الماركسي القائل بأن التحول في الحكم هو تحول كيفي يتبع التغيّرات في أسلوب وقوة الانتاج . وبأن التغيّرات التدريجية التي تطرأ على أسلوب وقوة الانتاج عندما تصل الى درجة معينة توجب نشوء التحول الكيفي الخاص والمتناسب مع تلك التغيّرات .. بل وأثبتت عدم وجود أية رابطة وعلاقة سببية فيما بين تلك التغيّرات وهذه التحولات .

وتقول الماركسية ــ اخيراً ــ بأن التغيّرات المادية في اسلوب وقوة

(١) الثورة الصينية ، ص ٦٧ .

(٢) نفس المصدر ص ٦٩ .

الانتاج الاقطاعي تنتهي بصورة حتمية وجبرية الى اقامة الحكم « البرجوازي الديمقراطي » . وان الماركسيين يزعمون بأن ذلك حصل في جميع المجتمعات الاوربية وانه « قانون المجتمع » .. وان جميع المجتمعات محكومة بالسير على ضوءه وليس لمجتمع أن يتخطاه أو يتمرد عليه..ولكن وقائع المجتمع الصيني أبطلت وبشكل قاطع كل مزاعمهم الباطلة كما شاهدنا آنفاً !.

الدرس الرابع والخمسون

الظواهر والحوادث « المستحيلة » الوقوع تتحقق في الواقع !

اما الظواهر التي يجب ان تتحقق بحكم الماركسية لم تتحقق !

قال « ماو » : « ان الصين متخلفة اقتصادياً »[1] .

وقال : « ان الصين شبه اقطاعية »[2] .

وقال في توضيح ذلك : « ان التناقض بين الاقطاعية وجماهير الشعب الغفيرة هو التناقض الاساسي الداخلي في المجتمع الصيني الحديث »[3] .

وقال : « تشكل طبقة ملاك الاراضي حجر الزاوية الاجتماعي الرئيسي للسيطرة الامبريالية في الصين ، وهي طبقة تستخدم النظام الاقطاعي في استغلال الفلاحين واضطهادهم ، طبقة تعوق تطور المجتمع الصيني في

---

(١) الثورة الصينية ، ص ٧٥ .

(٢) نفس المصدر ص ٤٢ .

(٣) نفس المصدر ص ٢٧ ، مع التلخيص .

ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة دون أن تلعب أي دور تقدمي على الاطلاق »[1] .

وقال : « ان البرجوازية والبروليتاريا في الصين بوصفهما طبقتين اجتماعيتين متميّزتين ، هما طبقتان ظهرتا حديثاً ولم يكن لهما وجود في تاريخ الصين »[2] .

لقد عيّن « ماو » الشروط الاقتصادية للصين ووضع مجتمعها من الوجهة الاقتصادية بدقة خلال أقوال مشابهة كثيرة أخرى .

والآن ، استناداً على أقوال السيدين « ماركس » و « انجلس » نعلم بأن جميع الظواهر الاجتماعية، التي تكون من جملتها الظاهرات السياسية، هي تابعة للشروط الاقتصادية للمجتمع . وان تبعيّة ظاهرات المجتمع السياسية لاسلوب وقوى الانتاج وللشروط الاقتصادية لذلك المجتمع ، هي من أهم النظريات الماركسية .. وما الفلسفة المادية الديالكتيكية سوى مقدمة تمهيدية لتأكيد المقولة هذه .. وقيل أيضاً بما أن هذا العالم لم يوجده أي « عقل كلي » وان كل شيء فيه في حالة حركة وتطور بسبب من التناقض الداخلي ، وان الشروط الاقتصادية لأي مجتمع واسلوب وقوى الانتاج فيه في حالة حركة وتطور ، وعلى إثر ذلك التطور ينشأ ويتم التطور في ثقافة الناس - التابعين لذلك المجتمع - وعقائدهم وعلاقاتهم ومؤسساتهم الاجتماعية وطرق تفكيرهم وكذلك يتم التطور في مسألة حقوقهم ومؤسساتهم القضائية وسياساتهم وصراعاتهم .. هذا التطور يحصل بتوافق وتناغم مع التطور الحاصل في الشروط الاقتصادية لذلك المجتمع . على أساس هذه الفرضية

---

(١) الثورة الصينية ص ٤٤ .

(٢) نفس المصدر ص ١٦ .

فسّر كل من « ماركس » و « انجلس » التاريخ السياسي لبلدان اوروبا ، وفسّر الماركسيون التاريخ السياسي لجميع بلدان العالم . بناءً على هذه الفرضية وهذه التفسيرات ، اتّضحت نوعية كل ظاهر من الظاهرات السياسية وعلى أثر ونتيجة أي من الشروط الاقتصادية .. وعلى سبيل المثال واعتماداً على المفاهيم الماركسية ، تنشأ الاحزاب البرجوازية الديمقراطية في داخل المجحمع الاقطاعي ولا تنشأ في المجتمع الرقي بأي حال ، ولا في المجتمع الشيوعي البدائي أيضاً ، لان الشروط الاقتصادية للمجتمع ، أو بتعبير أدق ، أسلوب وقوى الانتاج للمجتمع ، هي التي تعيّن وتحدد الظاهرات السياسية وعقائد وأفكار وصراعات ذلك المجتمع .. الثورة الديمقراطية البرجوازية تسعى دائماً الى اقامة حكومةالرأسماليين وديمقراطيتهم واقامة علاقات انتاج وملكية رأسمالية . وذلك بعد الغاء العلاقات الاقطاعية والاطاحة بحكم الاقطاع ، وان هذه هي خطوة نحو الامام ، وهي تطور تقدمي يدفع بالمجتمع نحو تكامله ورقيّه ؛ وهي خطوة حتمية لا مناص منها يخطوها المجتمع الاقطاعي . وان هذا التطور الاجتماعي ناتج عن التطور الحاصل في افشاء المجتمع الاقطاعي في اسلوب وقوى انتاجه .

وبناءً على الماركسية أيضاً ، يكون التناقض بين قوى الانتاج الرأسمالي وبين علاقات الانتاج الاقطاعية هو التناقض الحاد في أواخر عهد تكامل الاقطاع وهو السبب الاقتصادي الذي يؤدي إلى نشوء وظهور ظاهر الحزب البرجوازي الديمقراطي السياسي والصراع الطبقي ما بين الطبقة البرجوازية وبين الاقطاع ؛ ذلك الصراع الذي لا بد وان يؤدي الى حل تناقض المجتمع وذلك بايصال الرأسماليين الى السلطة واعلان حرية المطبوعات والعقيدة والنشاطات السياسية وانشاء الاحزاب المتعددة والانتخابات البرلمانية . والخلاصة اقامة الديمقراطية بغثها وسمينها .. ان هذه الشروط الاقتصادية . اسلوب وقوى انتاج المجتمع الاقطاعي لا تسمح ابداً بنشوء قوى سياسية

« رقية » أو قوى سياسية « اشتراكية » لأن الاخيرة يفرزها المجتمع الرأسمالي فقط وليس المجتمع الاقطاعي .. واذا ما تم هذا الشيء غير الممكن ماركسياً، فذلك يعني بأن النظرية الماركسية بالنسبة الى العلاقات المتبادلة فيما بين الشروط المادية الاقتصادية وبين الظاهرات الفكرية والسياسية خاطئة ، وذلك ينفي أيضاً وجود الروابط السببية المزعومة ما بين « البنى الفوقية » وبين « البنى التحتية » للمجتمع !.

والآن نقول :

ان السيد « ماو تسي تونغ » اعطانا صورة نموذجية عن المجتمع الصيني عندما وصف الشروط الاقتصادية له . فلو افترضنا جداً بأن الماركسية صحيحة ، فان هذه الشروط الاقتصادية المادية التي شرحها السيد « ماو » يجب أن توجد ظاهرات سياسية وفكرية خاصة ، وفي الوقت نفسه لا تسمح بنشوء وحدوث ظاهرات سياسية وفكرية من نوع آخر في تلك الشروط ، لان سبب وعامل نشوئها لم يكن موجوداً .

ماذا يجب أن تكون الظاهرات السياسية والفكرية حسب المفهوم الماركسي وفي ظل الشروط الاقتصادية لمجتمع الصين — في الوقت الذي تكلم « ماو » وقيادة الحزب الشيوعي الصيني عنه ؟

لقد أجابت « الماركسية » على هذه المسألة بصراحة ووضوح . وان جوابها الصريح هذا مع بقية الاجوبة المماثلة هي التي شكلت بنيان الماركسية.. فلو لم تكن الماركسية قد عينت ما يفرزه المجتمع شبه الاقطاعي والشروط المادية والعينية للمجتمع الصيني أو أي مجتمع آخر ، من ظاهرات سياسية وثقافية وفكرية ، لم لو تكن قد عينت السبب الاساسي في نشوئها جميعاً.. لما تمكن أي ماركسي من الادعاء بأن الماركسية اكتشفت قوانين تطور المجتمع ونشوء الظواهر الاجتماعية فيه وحددت العلاقات السببية فيما بينها داخل المجتمع .

لقد بنت الماركسية هذا الجواب على أهم أصولها وأسسها .. لذلك يجب أن لا يتصور أحد بأن الجواب على هذه المسألة المهمة هو أمر ثانوي أو غير مرتبط بأسس الماركسية .. فاذا ما ظهر خطأ الجواب هذا فليس لاي ماركسي أن يدعي بأن أسس الماركسية لا زالت سليمة رغم عدم صحة وخطأ جوابها هذا .

ان جواب الماركسية لهذه المسألة يبدأ من اعتقادها بأن هذا العالم مادي بالاساس ولم يخلقه أي عقل كلي أو روح غير مادي – أي الله – وهو ازلي ، وان حركته وتطوره الدائمين لهما سبب واحد وهو التناقض الداخلي. وكما أن تطور الاشياء المادية وحدوث الظاهرات الطبيعية ناتجين عن التناقض الداخلي لها كذلك تطور المجتمع وحدوث الظاهرات الاجتماعية ناتجين عن التناقض الموجود داخل المجتمع . وان تناقض المجتمع الداخلي – أي التناقض الاساسي له – هو تناقض اسلوب وقوة انتاجه مع علاقات انتاجه . وان هذا التناقض هو الذي يعطي الشكل والكيفية والماهية لكل الظاهرات الاجتماعية . وعلى مر تاريخ أي مجتمع حُلَّ هذا التناقض عدة مرات ، ومع كل مرة كان المجتمع يظهر بكيفية جديدة ، أي يحصل فيه « تحول كيفي » .. وان هذه التحولات الكيفية تشكل منعطفاته التاريخية ..

ان تناقض المجتمع الاقطاعي الاساسي هو عبارة عن تناقض قوى انتاجه النامية ، أي اسلوب وقوة الانتاج الرأسمالية ، مع علاقات الانتاج الاقطاعية .. وان حل هذا التناقض سوف يؤدي الى زيادة الانتاج والسرعة في تكامل المجتمع .

ان تصعيد هذا التناقض وتشديده يسبب ظهور طريق حله في الاذهان ، ويظهر هذا على شكل افكار وعقائد اجتماعية ، ويوجد احزاباً سياسية وصراعاً من اجل حل هذا التناقض .

ما هي هذه الأفكار والعقائد والاحزاب وما نوعيتها – حسب المفاهيم الماركسية . ؟ هي برجوازية .. أي انها توجد في ذهن البرجوازيين ولمصلحتهم ورغم ان هذه الافكار والعقائد والاحزاب هي السبب في تكامل المجتمع وزيادة انتاجه ، وانتفاع كل الطبقات ما عدى طبقة الاقطاعيين ، لكنها قبل كل شيء وأكثر من كل شيء هي لصالح الرأسماليين.. ان الاحزاب البرجوازية التي هي ديمقراطية أيضاً والتي هي تدافع عن الحرية السياسية وحرية العقيدة وابداء الآراء والصراعات السياسية ، تُسقط السلطة والنظام الاقطاعيين وعلاقات الانتاج الاقطاعية لانها تعيق نمو الانتاج الاجتماعي ، وتقيم سلطة الرأسماليين الديمقراطية . هذه الثورة السياسية هي الثورة البرجوازية الديمقراطية .

ان الثورة السياسية التي تُسقط النظام والعلاقات الانتاجية ونوع الملكية الاقطاعية ، وتُنهي حكم الاقطاعيين ، وتخرج المجتمع من العهد الاقطاعي هي ثورة تتم بقيادة حزب برجوازي وديمقراطي ، ومن أجل مصلحة كل المجتمع خاصة وقبل كل شيء من أجل مصلحة الطبقة الرأسمالية (اي البرجوازيين) . بهذه الثورة تقع السلطة في قبضة الرأسمالية حتماً .

لذلك كانت تسمية هذه الثورة بـ « الثورة البرجوازية » . وبما انها متلازمة دائماً مع الديمقراطية بصورة حتمية لذلك أيضاً كانت تسميتها بـ « الديمقراطية » .. ان مسألة انهاء النظام الاقطاعي وسلطة ملاّك الاراضي بواسطة حزب « برجوازي ديمقراطي» وعن طريق الثورة « البرجوازية الديمقراطية » هي قانون ثابت ، قانون يتحكّم بالمجتمع دون أن يتمكن المجتمع من الافلات من قبضته ، فهذا القانون ازلي وابدي ، وهوليس من صنع البشر لكي يتمكنوا من تبديله وتغييره حسب اهوائهم ورغباتهم .. لذلك فان جميع المجتمعات دون استثناء – كما تزعم الماركسية – وعلى مر

العصور كانت تترك النظام الاقطاعي لتنتقل الى النظام الرأسمالي وفق مبادىء هذا القانون !.



لقد سمعنا الآن الجواب الماركسي .. الجواب المستند على أسس واصول نظريات «ماركس» و «انجلس» . فلننظر الى الوقائع والظاهرات السياسية والفكرية والعقائدية الصينية ، لنرى هل ان تلك الظاهرات التي اعتبرت الماركسية وقوعها حتمي حدثت ام لا ؟ ، وتلك الظاهرات التي اعتقدت استحالة وقوعها في مثل تلك الشروط والاوضاع المادية ، هل هي حدثت ام لا ؟.

استندنا على ظهور وحدوث الظاهرات أو عدم ظهورها وحدوثها على كتابات السيد «ماو» وقيادة الحزب الشيوعي الصيني ، ليتيقن أي شخص لم يتيسّر له الاطلاع على تاريخ الصين المعاصر بأن «ماو» ورفاقه اعترفوا بصراحة بوقوع ظواهر سياسية وفكرية وعقائدية واقتصادية ما كان ينبغي لها أن تقع في تلك الشروط – حسب المفهوم الماركسي ... وتلك الظواهر التي لم تقع حسب اعتراف «ماو» ورفاقه ، هي الظواهر التي كان يجب عليها ان تقع بصورة حتمية جازمة !.

الدرس الخامس والخمسون

البروليتاريا الثورية الحاكمة تبادر الى تمكين الرأسمالية وتوسعتها !

قال « ماو » : « ان الثورة المناهضة للامبريالية والاقطاعية التي تخوضها جماهير الشعب الغفيرة ، تكون بقيادة البروليتاريا »[1] .

وقال : « ان البروليتاريا الصينية أصبحت القوة المحركة الاساسية الاولى للثورة الصينية . وبدون قيادة البروليتاريا لن تتمكن الثورة الصينية بالتأكيد من الظفر »[2] .

وقال : « ان البروليتاريا الصينية هي تقود دكتاتورية الجبهة المتحدة التي اليها تؤدي الثورة »[3] .

تقول الماركسية بأن البروليتاريا بحكم طبيعتها وبحكم التاريخ ! وبعد وصولها الى السلطة تخطو خطوات اشتراكية وتلغي الملكية الخاصة والرأسمالية

---

(١) الثورة الصينية ، ص ٦٨ .
(٢) ص ٦١ .
(٣) ص ٦٨ و ٦٩ .

وتقيم الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج .. ولكن نراها في الصين تخطو خطوات شاذة (أو غير ما رُسم لها من قبل الماركسية) حيث يقول «ماو» : « ان الثورة الديمقراطية البرجوازية الجارية حالياً في الصين .. تهدف في المجال الاقتصادي الى الابقاء على المشروعات الرأسمالية الخاصة بصورة عامة»[1] و « هي تمهد السبيل أمام الرأسمالية »[2] « وليست ضد الرأسمالية والملكية الخاصة بصورة عامة حتى ولو خانت البرجوازية الكبيرة الثورة وأصبحت عدواً لها »[3] ! « فلا شك انه ستتاح للاقتصاد الرأسمالي في المجتمع الصيني درجة معينة من النمو بعد انتصار الثورة حيث تكون العقبات التي تعرقل تطور الرأسمالية قد ازيلت ، وهذا امر ممكن تصوره وليس فيه ما يدعو الى الاستغراب . ان حصول الرأسمالية على درجة معينة من النمو هو نتيجة حتمية لا يمكن للصين المتخلفة اقتصادياً ان تتجنبها بعد انتصار الثورة الديمقراطية »[4] .

يقول «ماو» : لأنهما ـ أي الامبريالية والاقطاعية ـ متواطئان « في ممارسة الضغط على تطور الرأسمالية الصينية »[5] اذن أصبح هدف سلطة البروليتاريا هو ازالة الموانع امام تقدم ونمو الرأسمالية !.

هذه هي ليست فقط اقوال « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني والحزب الشيوعي السوفيتي وكل الشيوعيين المعاصرين بالنسبة للصين المعاصرة بل هي وقائع حية يعيشها المجتمع الصيني المعاصر ، تلك الوقائع

---

(١) ص ٦٧ .
(٢) ص ٦٧ .
(٣) ص ٦٦ .
(٤) ص ٧٥ .
(٥) ص ١٧ .

المخالفة للماركسية ، الوقائع التي تنقض مقولتي « ماركس و « انجلس » !
يقول « انجلس » في « تعاليم الماركسية » بالنسبة الى الثورة البروليتارية :
« ان الثورة ستعلن ، بادىء بدء . دستوراً ديمقراطياً يؤدي الى سيطرة البروليتاريا سياسياً ، بشكل مباشر أو غير مباشر .. فما ان تسدد البروليتاريا أول ضربة قوية للملكية الفردية حتى تضطر للتقدم خطوات جديدة الى أمام وتعزيز احتكار الدولة لكل رأس المال ولكل الزراعة والصناعة والنقل والمبادلات .. اخيراً ، عندما يتمركز كل رأس المال والانتاج والمبادلات بيد الدولة تنهار الملكية الفردية من تلقاء نفسها . ويمسي عديم الجدوى »[1].

---

(١) تعاليم الماركسية ، مسألة ١٨ : ماهو المسار الذي ستسلكه الثورة ! ص ٣٠ ٣٣ .

الدرس السادس والخمسون

ان البروليتاريا بعد ان تفرض سلطتها وديكتاتوريتها توفر اسباب تعاستها !

ما هي طبيعة المجتمع الصيني بعد الثورة ؟

وتجيب « الماركسية » عن هذا السؤال : بأنه مجتمع رأسمالي ؛ لانه بعد المجتمع الاقطاعي يأتي دائماً مجتمع رأسمالي[1] . والثورة الصينية المعاصرة تزيل العقبات التي صنعتها الامبريالية والاقطاعية في سبيل تطور الرأسمالية[2] ، وتبقي على المشروعات الرأسمالية الخاصة بصورة عامة[3] ، وتمهد السبيل أمام الرأسمالية [4]، ولن تقوم بأي عمل ضدالرأسمالية والملكية الخاصة بصورة عامة حتى لو خانت البرجوازية الكبيرة الثورة وأصبحت عدواً لها [5] .

---

(١) ماركس .

(٢) الثورة الصينية ، ٦٧ و ١٧ .

(٣) ص ٦٧ .

(٤) ص ٦٧ .

(٥) ص ٤٥ .

ولكن ، بيدِ من ستكون السلطة في المجتمع الصيني الرأسمالي ، ويقول « ماو » بأنها ستكون بيد « البروليتاريا » القائدة لاتحاد عدة طبقات ثورية ، وبيد الحزب الشيوعي الصيني وقيادته .

ونعلم أيضاً بأن البروليتاريا ، التي سيطرح على الحزب الحاكم وعلى مقاليد السلطة في مجتمع الصين الرأسمالي ، تسعى الى تنمية الرأسمالية وزيادة تعدادها ، لأن تنمية الصناعة والرأسماليةيستلزم زيادة البروليتا ريين. هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان زيادة عدد البروليتاريين — حسب اقوال انجلس وماركس — مرادف لزيادةالتعساء ! أي زيادة الشغيلة الذين هم « اتعس حالاً من الاقنان والعبيد »[1] !

كان يقول كل من « ماركس » و « انجلس » بأن الرأسماليين عندما يستلمون مقاليد السلطة في أي مجتمع ، سينمون الرأسماليـــة ويزيدون البروليتاريين ، أولئك الشغيلة الاتعس حالاً من العبيد .. و هذه المقولة محيرة الى حد ما بحد ذاتها ، ولكن الامر الاكثر حيرة هو ان البروليتاريا نفسها عندما تستلم السلطة تعمل على زيادة البروليتاريين أو الشغيلة الاتعس حالاً من العبيد ! باسم التقدم والرقي تقوم البروليتاريابتبديل بقية الشغيلة ، الذين هم في وضع أفضل من البروليتاريين ، الى بروليتاريين تعساء !

من الممكن ان يعترض بعض الماركسيين على نقدنا اللاذع هذا فيقول: بأن قصد السيد « انجلس » من « البروليتاري الاتعس حالاً من العبد »هو ذلك البروليتاري الذي يعيش في مجتمع رأسمالي . يحكمه الرأسماليون ، وليس البروليتاري الذي يعيش في مجتمع رأسمالي تحكمه دكتاتورية البروليتاريا والحزب الشيوعي .

---

(١) أصول الفلسفة الماركسية

نجيب : يختلف وضع شغيلة مجتمع مع وضع شغيلة مجتمع آخر فقط عندما يكون هنالك فرقاً وتفاوتاً في العلاقات الانتاجية والاجتماعية السائدة في مجتمعيهما ، ولكن علاقات الانتاج الرأسمالية هي هي في أي بلد ومجتمع بالنسبة لطبقة البروليتاريا .. وان علاقات الانتاج السائدة في الصين بعد الثورة « البرجوازية الديمقراطية » هي علاقات انتاج رأسمالية وليست غير ذلك،وهي لا تختلف عن العلاقات الانتاجية الرأسمالية السائدة في المجتمعات الانجليزية والفرنسية والالمانية في عصر انجلس و ماركس .. فما دامت علاقات مجتمع الصين الرأسمالي هي نفسها علاقات انتاج بقية المجتمعات الرأسمالية ، وما دام تأثير هذه العلاقات على طبقة البروليتاريا هو واحد ، **فماذا بقي من فرق بين حكم البروليتاريا لنفسها أو حكم طبقة الرأسماليين لها ؟!**

وأغرب ما في الامر هو تصور طبقة البروليتاريا ، وبمحض ارادتها واختيارها وبكل سرور وافتخار وباسم « الرسالة التاريخية » ، تسعى لاقامة علاقات انتاج رأسمالية وتمهد الطريق للرأسمالية وتسبب لنفسها مزيداً من التعاسة ، واي تعاسة ، التعاسة التي تتعدى وتتخطى تعاسة الاقنان والعبيد !

الدرس السابع والخمسون

بروليتاريا الصين الماركسية اللينية الستالينية قامت بثورة غير اشتراكية

إن ثورة الصين البرجوازية الديمقراطية هي جزء من الثورة الاشتراكية البروليتارية العالمية !

قال «ماو» : « تجري الثورة الصينية تحت قيادة حزب البروليتاريا – الحزب الشيوعي »[1] .

وقال : « تقع مهمة انجاز ثورة الصين الديمقراطية البرجوازية على كاهل الحزب الشيوعي الصيني »[2] و « تختلف ثورة الديمقراطية الجديدة هذه عن الثورة الاشتراكية أيضاً . اذ أنها تهدف فقط الى وضع حد لسيطرة الامبريالية والخونة والرجعيين في الصين دون تقويض أي عنصر من العناصر الرأسمالية التي ما زالت في امكانها المشاركة في النضال ضد الامبريالية والاقطاعية »[3] .

---

(١) الثورة الصينية ، ص ٣٧ .
(٢) ص-٧٧ و ٦٩ .
(٣) ص ٦٩ و ٧٠ .

ان «ماركس» و «انجلس» قالا مراراً وتكراراً بأن البروليتاريا لا تقوم سوى بثورة واحدة فقط ، وتلك هي الثورة الاشتراكية . فاذا كان الحزب الذي قاد الثورة الصينية الى النصر هو بالفعل حزباً بروليتارياً فان هذه الواقعة الاجتماعية تتنافى مع النظرية المادية لماركس وانجلس بالنسبة لتحولات المجتمع وتبطلها .. ثم أي حزب شيوعي واي حزب ماركسي اشتراكي هذا الذي يقوم بثورة غير اشتراكية ؟! واي بروليتاريا واي شيوعية هذه التي تسعى وتعمل من أجل ابقاء كل العناصر الرأسمالية والمؤسسات الرأسمالية الخاصة والملكية الرأسمالية ؟!

والامر الاكثر إثارة هو ان هذه الثورة الصينية ورغم كونها تحافظ على النظام الرأسمالي والمؤسسات الرأسمالية الخاصة والملكية الرأسمالية وتنميها ، ورغم انها من حيث طبيعتها ليست ثورة اشتراكية بروليتارية[1] ، « هي جزء من الثورة الاشتراكية البروليتارية العالمية »[2] !!

(١) ص ٦٦ .
(٢) ص ٦٧ .

الدرس الثامن والخمسون

ما يجب ان يكون سبباً للثورة بحكم الماركسية اصبح نتيجة لها .. فالعلة والمعلول تبادلا مكانهما تلقائياً

قال « ماو » : « ان كل نتيجة الثورة الصينية هي : نمو العناصر الرأسمالية من جهة ، ونمو العناصر الاشتراكية من جهة اخرى ، فما هي هذه العناصر الاشتراكية ؟ انها تعاظم نسبة الاهمية التي تتمتع بها البروليتاريا والحزب الشيوعي بين قوى البلاد السياسية ، وانها اعتراف الفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة في المدن او اعترافهم المتوقع بقيادة البروليتاريا والحزب الشيوعي » .

ولكن . حسب المفاهيم الماركسية ، يكون تعاظم أهمية البروليتاريا والحزب الشيوعي هو السبب في الثورة وهو المقدمة الضرورية لها .. وليس هو النتيجة المتوخاة من قيام الثورة ! . فاذا لم تكن البروليتاريا في الصين تحظى بالاهمية اللازمة والاعتراف بقيادتها في صفوف الشعب واذا لم تكن تشكل الاكثرية الكافية وتنتظم في الحزب الشيوعي فكيف تسنى لها النهوض بالثوره

الصينية والانتصار على النظام الاقطاعي والامبريالية واقامةسلطة دكتارتورية والبروليتاريا التي قامت بهذا الامر الخطير هل هي بحاجة الى زيادة أهميتها؟! وأي درجة في الحياة السياسية للبلد – تسعى البروليتاريا للوصول اليها – أعلى من الحكم المطلق والسيطرة الكاملة على مقاليد السلطة والحكم ؟!

الدرس التاسع والخمسون

لا صحة النظريات الماركسية بالنسبة للطبقة الرأسمالية

لقد قرأنا في الدرس الرابع والاربعين ان « انجلس » اعتبر سبب عدم تشكيل حكومة رأسمالية كاملة في انجلترا هو « خجل » طبقة رأسماليي ذلك البلد ، حيث قال : بما ان بعض افراد الطبقة الرأسمالية لم يكونوا متعلمين أو مثقفين حيث لم يكن لديهم المام باللغة الاجنبية — أو الفرنسية — فلم يتمكنوا من التحدث بها في بعض المحافل الرسمية وعند اقتضاء الضرورة مما أثار تلبكهم وخجلهم .. لذلك تركوا جميع المناصب الحكومية العليا بيد طبقة الارستقراطيين القديمة أي بيد الطبقة التي كان يجب أن تخرج من الساحة السياسية بعد انتصار الرأسمالية عليها !

هنالك في انجلترا ، رأينا طبقة الرأسماليين ، بعد تسلّمها واحتلالها لمقاليد السلطة وانتصارها على خصومها ، تترك المناصب الحكومية العليا بيد الطبقة السابقة ، اي طبقة الاقطاعيين . وهنا ، أي في الصين ، نجد نفس تلك الطبقة ، وبسبب من الخجل او من غيره ! ، تقبل بأن تسلّم قيادة

الصراع مع الاقطاع بيد أقلية ضئيلة وهي الطبقة المستقبلية –حسب التاريخ الماركسي – لتصبح تابعة ومقودة لها !

بل وتقبل أيضاً بالتخلي عن أفكار ونظريات وعقائد طبقتها الخاصة وتتعين الفكرة الماركسية ، ولا تنخرط في احزاب برجوازية ، بل تنتمي الى حزب شيوعي بروليتاري !

لهذا كله ، فان طبقة الرأسماليين والبرجوازيين لم نرها تابعة لما سمي « بقانون المجتمع » بل رأيناها غير مستعدة لتطبيق المنهج الماركسي او التقيد بالقوانين الاجتماعية التي ادعت الماركسية باكتشافها !

ان تفاوت واختلاف سلوك الطبقة الرأسمالية في المجتمعات المتباينة وفي شروط اقتصادية واحدة ، يثبت بأن هذه الطبقة ، عندما تتبنى سلوكاً أو رؤية سياسية ، لا تتبع منافع طبقتها الاقتصادية ، وان « الماركسية »بكل معطياتها لم تتمكن ولن تتمكن من تفسير وتبرير حركات وسلوك هذهالطبقة أو هؤلاء الناس !

الدرس الستون

السبب : هو خارجي ...
وليس هو « التناقض الداخلي »!

الاساس الرابع للديالكتيك هو : « ان كل أشياء الطبيعة وحوادثها تحوي تناقضات داخلية ... فنضال هذه المتضادات هو المحتوى الداخلي لحركة التطور ، هو المحتوى الداخلي لتحول التغيرات الكمية الى تغيرات كيفية »[1] .

ان الماديين الماركسيين استندوا على هذا « الاساس » عندما قالوا · بأن العالم لم تخلقه اي قوة أو سبب خارجي ، أي لم يخلقه ولم يوجده الله الخالق .. بل ان حركته داخلية بحتة . وان التناقض الداخلي للأشياء والموجودات والظواهر الطبيعية هو الذي منحها الحركة والوجود الدائمين وهو الذي يسبب زوالها .

وكذلك كان تفسيرهم وتحليلهم وتعليلهم لحركة وتطور المجتمع مبنية على نفس هذا الاساس ، حينما قالوا بان الظروف المادية للمجتمع ، والتي هي سبب داخلي وليس خارجي . هي التي تسبب له الحركة والتطور ؛ وما

(١) المادية .... لستالين ، ص ٣٣

التناقض الداخلي للمجتمع سوى تناقض قوة انتاجه مع علاقات انتاجه . وان نفس هذا السبب الداخلي يسبب التحول الكيفي ، أي تحول المجتمع من نظام الى آخر ، ويسبب التخلّي عن علاقات الانتاج الرقية والقبول بعلاقات الانتاج الاقطاعية ، او التخلّي عن علاقات الانتاج الرأسمالية والقبول بعلاقات الانتاج الاشتراكية .

هذه هي مسألة ماركسية اساسيّة لا يتمكن أي ماركسي من ان يتجاهلها أو يضرب بها عرض الحائط .

ورغم ذلك ، وجدنا السيد « ماو » والسادة رفاقه ، عندما لم يتمكنوا من تعليل وتفسير تاريخ الصين المعاصر وحوادثه وفق المنهج الماركسي ففكروا بالتضحية بأحد الاسس الماركسية كحل لا بد منه للخروج من هذا المأزق ، وجدناهم قد اختاروا الاساس الرابع للديالكتيك من بين تلك الاسس والمبادىء ليقد موه« كبش فداء » ، فنسبوا كل تخلف الحوادث الاجتماعية الصينية عن اللحاق بالماركسية وتطبيق مراحلها المفترضة الى « الاسباب الخارجية » و « الظروف الدولية » . وبهذا العمل يكونون قد وضعوا التناقض الداخلي جانباً وخلعوا عنه لقبه الرسمي ومنزلته السامية هي « القوة المحركة للمجتمع » و « السبب الاساس للتحولات التاريخية » .

مثلاً : يقول «ماو » : « وطالما ان الثورة الصينية تجري في وضع دولي جديد ـ خلال ثلاثينات واربعينات القرن العشرين ـ حيث تزدهر ـ الاشتراكية وتتدهور الرأسمالية ، تجري في عهد الحرب العالمية الثانية وعهد الثورات . فلا شك أن الثورة الصينية لن تنتهي ، في آخر الامر . الى الرأسمالية بل الى الاشتراكية والشيوعية »[1] و « اذا اضفنا الى ذلك

---

(١) الثورة الصينية ، ص ٧٤ .

الظروف الدولية الملائمة وجدنا انه من الممكن جداً ان نجتنب ثورة الصين الديمقراطية البرجوازية ، في نهاية المطاف ، طريق الرأسمالية وأن تسير في طريق الاشتراكية »[1] .

اذن ، حسب اعتقاد السيد « ماو » أصبحت « الظروف الدولية الملائمة » والتي هي سبب خارجي بالنسبة للمجتمع الصيني ، هي السبب في تعطيل التناقض الداخلي – ذلك الذي اعتبرته الماركسية . القوة المحركة للمجتمع والحتمية التاريخية – وتغييب العهد الرأسمالي ظاهرة التكامل الرأسمالية من تاريخ المجتمع الصيني ، تغييب الظاهرة التي لا زالت باقية لحد الآن في امريكا منذ ثلاثة قرون خلت وفي انجلترا وفرنسا والمانيا وبلدان اوربا الغربية منذ قرون خلت .

فاذا كانت « الظروف الدولية الملائمة » قادرة الى هذه الدرجة بحيث تتمكن من تعطيل « القوة المحركة لحركة التاريخ » و « القوة الاساسية لتطور المجتمع » للسيدين «ماركس» و « انجلس » .. فلماذا لم تؤثر هذه القوة الخارقة في مجتمعات اوربا الغربية وامريكا – حيث هي في مكان ابعد عن متناول الجيش الاحمر وأجهزة الدعاية السوفيتية والشيوعية الاممية – ؟!

يبدو ان قصد السيد « ماو » من الظروف الدولية الملائمة ، هي تلك التي توجد عند حدود الاتحاد السوفيتي تماماً ، والتي كانت هي السبب الرئيس في « اشتراكية » بلدان اوربا الشرقية ووصول الاحزاب الشيوعية فيها الى الحكم ، ذلك العمل الذي عجزت عن ادائه « شروط حياة المجتمع المادية » و « اسلوب انتاج الحاجات المادية كالغذاء و .. القوى المنتجة واسلوبها » لتلك البلدان !

---

(١) ص ٧٦ .

بالاضافة الى ذلك فان السيد « ماو » ورفاقه لم يوضحوا « الظروف الدولية الملائمة » وبقيت غامضة مبهمة. وهذا ضرب من الشطارة طبعاً لانه لو تم شرح وتوضيح الظروف الدولية الملائمة لكانت العملية فضيحة مخزية .. فماذا يسمون ذلك وكيف يعرفونه وما هي الآثار التي ينسبونها اليه ؟!

الدرس الواحد والستون

في البحث عن «السبب الداخلي» المنشود

ان حركات المجتمع الصيني المعاصرة لم تكن نتيجة للقوة المحركة التي تصورها السيد «ماركس» ، ولم يكن السبب «الاساسي لتطور المجتمع» الذي حددته الماركسية هو السبب في تطورات أوضاعه الداخلية ؛ ولم تكن «الظروف المادية» و «التناقض الداخلي» هي السبب لكل ذلك .. فلذلك اضطر اساتذة الماركسية والقادة البارزين لها من أمثال السيد «ماو» للبحث عن السبب لكل هذه الحركات والتطورات في «الخارج» .. في «المعسكر الاشتراكي» أو المنظومة الشيوعية الدولية .. ولكن ؛ بما ان كل ماركسي يعلم بأن سبب الثورة والتطور يجب أن يكون داخلياً وليس خارجياً ، لذلك وجب (على القادة الافذاذ) ان يرتبوا لذلك سبباً داخلياً أيضاً .. ولكن واقع الصين لا يسمح بأن يكون السبب الداخلي هو «التناقض الداخلي» لأن الجميع يعلم أيضاً بأن «التناقض الرئيسي الداخلي لمجتمع الصين الحديث هو تناقض الاقطاعية مع جماهير الشعب الغفيرة» وان هذا التناقض يتمكن فقط بأن يكون سبباً في تطوير المجتمع من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي وليس الى النظام الاشتراكي كما هو حاصل ! لذلك اضطر «ماو» لارجاع السبب الداخلي الى لياقته وقدرته الذاتية ، كقائد . والقيادة الصحيحة كقيادة

الحزب الشيوعي الصيني .. ورغم كون هذا ليس هو السبب الداخلي الذي حددته الماركسية ولكنه على الاقل لا يعتبر سبباً خارجياً !

وهنا يقول السيد « ماو » : ان سبب فشل مئات الانتفاضات الفلاحية المسلحة خلال ثلاثة آلاف سنة في نقل المجتمع الصيني من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي هو عدم وجود قيادة لائقة ـ مثله ـ وتنظيمات صحيحة مثل الحزب الشيوعي الصيني ، واما الآن وقد وجدت فهي أخذت على عاتقها تحقيق هذه « الرسالة التاريخية » التي تأخر تحقيقها كل هذه الفترة الطويلة من الزمن .. فيقول : « ان الانتفاضات الفلاحية والحروب الفلاحية التي شهدها تاريخ الصين كانت ذات نطاق واسع لا مثيل له في تاريخ العالم . ان هذه الصراعات الطبقية وهذه الانتفاضات والحروب التي خاضها الفلاحون هي وحدها القوة المحركة الحقيقية لتطور التاريخ في المجتمع الصيني الاقطاعي ... ولكن نظراً لانعدام قوى منتجة جديدة وعلاقات انتاج جديدة وقوى طبقية جديدة وحزب سياسي طليعي في تلك الايام . لم يكن في امكان تلك الانتفاضات والحروب الفلاحية ان تحصل على قيادة صحيحة كالقيادة التي تقدمها اليوم البروليتاريا والحزب الشيوعي . ولذلك. فقد انتهت جميع الثورات الفلاحية اذ ذاك بالفشل »[١] ويقول في مكان آخر : « وبدون قيادة الحزب الشيوعي الصيني لن تتمكن أية ثورة من الثورتين (الديمقراطية البرجوازية ، والاشتراكية البروليتارية) من الظفر »[٢]

ان القول : بأن مئات الحركات والانتفاضات المسلحة الفلاحية خلال ثلاثة آلاف سنة لم تحقق أي منها ما كانت تبتغيه وكان مصيرها الفشل ، ان هذا القول ، هو خطأ من الاساس ، فهي كانت ناجحة بعكس ادعاءات

---

(١) الثورة الصينية ، ص ١١ و ١٢ .
(٢) ص ٧٧ .

« ماو » .. ولكننا هنا . لا نريد أن نبحث في صحة أو عدم صحة هذا أو ذاك من أقوال قادة الماركسية ، بل نريد ان نبحث في« ماركسيّة » أقوالهم أو عدم توافقها معها فقط .. ان قول « ماو » بأن كل هذه الحركات والانتفاضات المسلحة الفلاحية خلال ثلاثة آلاف سنة قد فشلت جميعها رغم انه خطأ تاريخي ، ولكنه صحيح من الوجهة الماركسية اي يتّفق مع الاسس والمفاهيم الماركسية التاريخية . وان كلامه الآخر الذي يقول فيه بأن سبب الفشل المذكور يعود الى عدم وجود قوى انتاج جديدة وعلاقات انتاج جديدة وقوى طبقية جديدة واحزاب سياسية طليعية هو صحيح أيضاً من الوجهة الماركسية .. ولكن كلامه الاخير الذي جاء على شكل استنتاج من تلك المقدمة هو مخالف ومناقض للماركسية .. الكلام الذي يقول فيه « ولكن نظراً لانعدام قوى منتجة جديدة وعلاقات انتاج جديدة وقوى طبقية جديدة وحزب سياسي طليعي في تلك الايام ، لم يكن بامكان تلك الإنتفاضات والحروب الفلاحية ان تحصل على قيادة صحيحة كالقيادة التي تقدمها اليوم البروليتاريا والحزب الشيوعي . » .

ان وجود القوى المنتجة الجديدة ضرورياً لكسب الانتصار في الصراعات الفلاحية المذكورة هو صحيح من الوجهة الماركسية ، ولكن ، يا ترى ما هي نوعية القوى المنتجة الجديدة التي تقول عنها الماركسية بأنها يجب ان توجد في المجتمع الاقطاعي لكي تسبب في الانتصار على الاقطاع الحاكم ؟ هل هي بروليتاريّة أم برجوازيّة ؟! حتى الماركسي الامي ليس بامكانه الادعاء بأن هذه القوى يجب ان تكون بروليتارية وليست برجوازية .

ان قوى الانتاج التي يتحدث عن نشوئها في المجتمع الاقطاعي « ماركس » و « انجلس » وكل الماركسيون ، هي القوى المنتجة الرأسمالية التي اعتبرت بأنها قوى تقدمية وطليعية في ذلك المجتمع .. هذا ما ذكروه مراراً وتكراراً في كل كتاباتهم ، وهذا ما ثبتوه في كل مؤلفاتهم عن تاريخ

لمجتمعات أوربا .. فاذا ما ادعى أحد غير ذلك ، او انكر هذه الحقائق ، يكون قد شطب فوق كل كتابات « ماركس » و « انجلس » ، والتي من جملتها « رأسمال » ماركس .

ان « العلاقات الانتاجية الجديدة » التي تنشأ في احشاء المجتمع الاقطاعي هي علاقات رأسمالية ، وهي التي نشأت حسب أقوال « ماو » « في المائة سنة الاخيرة » مع « تأسيس عدد من معامل الغزل والنسيج والمطاحن في الصين » .. وان « القوى الطبقية الجديدة » هي قوى برجوازية ، وان « الاحزاب السياسية التقدمية » هي أحزاب برجوازية تقود كل الانتفاضات والحروب الفلاحية وصراعات المجتمع ضد النظام الاقطاعي الى النصر ولتستلم بنفسها مقاليد السلطة .. ففي الثورة البرجوازية الديمقراطية ضد الاقطاع تكون البروليتاريا الصينية – مثل بروليتاريا كل البلدان الاوربية – تابعة لقيادة الاحزاب البرجوازية الصينية ، وليس البرجوازية الوطنية الصينية تدخل في صراعاتها تحت قيادة البروليتاريا !.. وبعد القضاء على الحكم الاستعماري الاقطاعي كان يجب ان تصل الاحزاب البرجوازية الصينية الى السلطة وليس حزب البروليتاريا ! .. ترى هل وصل حزب برجوازي الى الحكم في الصين ؟ أم ان الحزب الشيوعي الصيني هو حزب برجوازي وقام بثورة برجوازية ديمقراطية ؟!.

ان كثيراً من مدعي الماركسية ، عندما يشاهدون الوقائع تتناقض مع الماركسية ، يلجأون الى عملين : الاول هو محاولة انكار تلك الوقائع . والثاني هو الاقرار بها ضمن « التبرير الماركسي » ! ذلك التبرير الذي يتجاهلون فيه بعض الاسس والمطالب المهمة للماركسية !

هكذا عمل السيد « ماو » في تبريره الاخير ، حيث تجاهل اهم الاسس والمطالب الماركسية التي من جملتها قول « انجلس » في « تعاليم الماركسية » :

« ان الثورات لا تقوم بناء على أمر صدر . وانما هي دائماً وابداً . المحصلة الضرورية لظروف مستقلة كلياً عن ارادة وقيادة الاحزاب ، وحتى الطبقات »[1] . فبعد هذا الوصف . كيف يمكن تصور ان اللياقة الذاتية للسيد « ماو » والقيادة الصحيحة المتأتية من الطبقة البروليتارية والحزب الشيوعي الصيني قد أثرت على ظروف الثورة الرأسمالية . تلك الظروف التي كان يجب أن تكون « مستقلة كلياً عن ارادة وقيادة الاحزاب ، وحتى الطبقات » كيف اثرت عليها وجعلتها لا رأسمالية !

ترى هل ان السيد « ماو » والبروليتاريا الصينية موجودات خارقة لا تتقيد بالنهج الماركسي الذي رسم لبني الانسان ؟! فاذا كانوا فعلاً كذلك! ألم تكن نفس هذه « الموضوعة » تتناقض مع الماركسية وتتنافى مع مقولة السيد « انجلس » ؟

---

(١) تعاليم الماركسية ، مسألة ١٦ ص ٢٩ .

الدرس الثاني والستون

« بروليتاريا الصين » محيرة !

يقول « ماو » : « ان البرجوازية والبروليتاريا في الصين ، بوصفهما طبقتين اجتماعيتين متميّزتين هما طبقتان ظهرتا حديثاً ولم يكن لهما وجود في تاريخ الصين . لقد خرجتا من أحشاء المجتمع الاقطاعي »[1] .

ويقول : « تتألف البروليتاريا الصينية من عمال الصناعة الحديثة والعمال المأجورين في المشاريع الصناعية الصغيرة والصناعة اليدوية وعمال المحلات التجارية في المدن ، وبالاضافة الى ذلك توجد اعداد كبيرة من البروليتاريين الريفيين (أي الفلاحين الاجراء) وغيرهم من البروليتاريين في المدن والارياف »[2] .

ويقول : « ان معظم افراد البروليتاريا الصينية كانوا في الاصل فلاحين مفلسين »[3] .

ويقول أيضاً : « ان الفلاحين الفقراء هم اشباه البروليتاريا . والقوة

---

(١) الثورة الصينية ، ص ١٦ .
(٢) ص ٥٩ .
(٣) ص ٦٠ .

الرئيسية في صفوف الثورة الصينية" **(1)**

ان طبقة البروليتاريا ، باعتراف (ماو) هي طبقة صغيرة، قليلة العدد، و قد ظهرت حديثا من أحشاء المجتمع الاقطاعي. حسب المفاهيم الماركسية. ان هذه الطبقة لكي تتمكن من الوصول الى موقع القيادة في الثورة الصينية و من ثم تستلم السلطة يجب ان تحصل قبل ذلك تغييرات في ظروف الصين المادية عميقة و أساسية و خلال مدة طويلة من الزمن، لكي تصل هذه الفئة الاجتماعية الى ما وصلت اليه بروليتاريا إنجلترا (مثلا) زمن "ماركس" و "انجلس" لكي تصل الى حد انها تشكل الأغلبية من سكان المجتمع و تنفصل كليا عن بقية الطبقات و تسعى للنهوض السياسي ضد النظام الراسمالي – و ليس الاقطاعي- و تتنظم في أحزاب عمالية ..... و لكننا وجدنا الاعاجيب في بلاد الصين ! حيث ان البروليتاريا فيها صغيرة و ضعيفة و قليلة العدد و لم تكن سوى جنينا في احشاء المجتمع الاقطاعي و ظهر حديثا الى الوجود. و رغم كل ذلك شكلت الحزب الشيوعي و قادت البرجوازية و قامت بالثورة و استلمت مقاليد السلطة و أدخلت المجتمع الصيني الى العهد الاشتراكي ، أي انها قفزت بالمجتمع فوق العهد الراسمالي المفترض و ضمته الى المعسكر الاشتراكي لكي يصبح جزء مهما من الثورة البروليتارية الاشتراكية العالمية!

من اجل ان تنسب هذه الاعمال الجبارة الى البروليتاريا الصينية الصغيرة و الضعيفة الخارجة توا من احشاء المجتمع الاقطاعي مع صناعة تبريرا ماركسيا لها، من اجل هذا وجب اظهار بروليتاريا الصين بصورة اكبر و اقوى مـن حقيقتـها، لـذلك لجأ (ماو) و رفـاقه قـادة الحـزب الشيـــــوعي

----

(1) ص

الصيني الى بقية طبقات المجتمع الصيني شبه الاقطاعي وضعوا عليها لقب واسم البروليتاريا (ولو بشكل فخري !) لكي يصنعوا منها جيشاً جراراً تحت اسم طبقة البروليتاريا !

ان عمال الصناعة الحديثة هم فعلاً بروليتاريين . ولهذا السبب وجدنا « ماو » يبتدأ بهم سلسلة مكونات « البروليتاريا » .. ومن ثم يأتي على ذكر « العمال المأجورين في المشاريع الصناعية الصغيرة والصناعة اليدوية » بينما — حسب التعاريف الماركسية — ان هؤلاء ليسوا هم العمال الذين يملكون مظلة الثورة او المتناقضين مع النظام الاقطاعي والرأسمالي . ان العمال الذين يملكون مظلة الثورة ضد الرأسمالية ويعتقدون بالشيوعية — حسب التعاريف الماركسية — هم أولئك العمال العاملين على احدث وسائل الانتاج وأساليب انتاج المجتمع الصناعي الرأسمالي .

يقول انجلس : « فمجتمع القرون الوسطى القائم على فلاحة الارض يعطينا السيد الاقطاعي والقن ، ومدن نهاية القرون الوسطى تعطينا رئيس الحرفة (شيخ الكار) والزميل والمياوم والقرن السابع عشر يعطينا المانيفاتورة والعامل ، والقرن التاسع عشر يعطينا الصناعي الكبير والبروليتاري »[1] . فالبروليتاري متلازم مع الصناعة الكبيرة ، وفي المكان الذي لا توجد فيه صناعة كبيرة لا يوجد فيه بروليتاري ، والعمال ما قبل الصناعة الكبيرة لا يسمونهم بالبروليتاريا ، بل كانوا يسمونهم « عامل مانيفاتورة » وحرفي وامثال ذلك ، وان هؤلاء ليسوا هم الطبقة العمالية التي اعتبرتها الماركسية قائدة الثورة الاشتراكية والقوة المحركة لها ! . لقد شرح « انجلس » الاختلاف والتفاوت ما بين البروليتاري وبقية تلك الطبقات . المسألة

---

(١) تعاليم الماركسية ، مسألة ١٥ ، ص ٢٨ .

العاشرة من تعاليم الماركسية اختصت في التفاوت ما بين البروليتاري وعامل المانيفاتورة ، والمسألة التاسعة اختصت في التفاوت ما بين البروليتاري وبين الحرفي .

ثم اعتبر « ماو » العمال في المحلات التجارية جزءاً من البروليتاريا ! لكي يكمل نصاب هذه الطبقة . وذكر بعد ذلك العمال الزراعيين ، أولئك البروليتاريين الذين يعملون في الريف . بينما يقول انجلس : « ان البروليتاريين يعيشون في تجمعات سكنية كبيرة حيث تعمل اعداد متزايدة من البشر في الصناعة »[1] وفي تبيان الفرق ما بين البروليتاري وعامل المانيفاتورة يقول : « عامل مانيفاتورة يعيش ، في معظم الاحيان ، في الريف .والبروليتاري يعيش في المدن الكبيرة »[2] ..

بناء على ذلك فالماركسية لا تعتبر من سكن الريف بروليتارياً ابداً ولا تعتبر « الفلاحين المفلسين » و « الفلاحين الفقراء » جزءاً من البروليتاريا . يقول « انجلس » في توضيح اصطلاح البروليتاري الذي ورد في السطر الاول من البيان الشيوعي – المانيفست : « نعني بالبروليتاريا طبقة العمال الاجراء المعاصرين الذين لا يملكون أية وسائل انتاج . فيضطرون بالتالي الى بيع قوة عملهم لكي يعيشوا »[3] . فالبروليتاريا هم العمال الاجراء المعاصرين لـ « ماركس » و« انجلس » وفي عصر الصناعة الكبيرة وفي المجتمعات الصناعية المتقدمة كانجلترا وفرنسا والمانيا . وليس عمال القرن السابع عشر ونهاية القرون الوسطى لأوربا .

---

(١) مسألة ١١ . ص ٢٤ .
(٢) مسألة ١٠ ؛ ص ٢١ .
(٣) مختارات ١ / ٤٩ .ع

من حسن الحظ ان السيد « ماو » ينسى كبقية رفاقه ، فبعد عدة سطور ينطق بالتعريف الماركسي للبروليتاريا في معرض تعريفه وتمجيده لبروليتاريا الصين فيقول : « ان البروليتاريا الصينية ، الى جانب المزايا الاساسية التي تلتقي فيها مع البروليتاريا في مختلف البلدان – ارتباطها بالشكل الاقتصادي الاكثر تقدماً و ... »[1] اذن ان البروليتاريا هم أولئك العمال الذين يعملون في الشكل الاقتصادي الاكثر تقدماً وبواسطة اكثر الاساليب الانتاجية تقدماً ، اي الانتاج الرأسمالي والصناعة الكبيرة ، وليس أولئك الفلاحين ، والفلاحين المفلسين والفقراء ، وليس عمال المحلات التجارية . ولا أولئك الصنّاع والحرفيين أوما نيفاتوريين .

لم يكن في الصين شبه الاقطاعية قد وجد بعد الشكل الاقتصادي الاكثر تقدماً لكي توجد البروليتاريا ، بل وترى الماركسية استحالة وجود الشكل الاقتصادي الاكثر تقدماً في الصين شبه الاقطاعية . فهي ترى ضرورة سقوط النظام الاقطاعي تمهيد الطريق أمام الرأسمالية اولاً ، اذن ان ما تراه الماركسية ثمرة ونتيجة للثورة ضد الاقطاع يعتبره السيد « ماو » هو السبب الذي يؤدي الى الثورة !

أي بروليتاريا هذه التي « ان معظم افراد البروليتاريا الصينية كانوا في الاصل فلاحين مفلسين ؟ » ومن هو « شبه البروليتاري ؟! » بل من هو البروليتاري حتى يصبح شبهه الفلاح الفقير ؟! واذا كان بامكان الفلاحين المفلسين والفقراء – وحسب المنطق الماركسي – ان يصبحوا « القوة المحركة للثورة ، فما هي الحاجة اذن الى « نمو وتطور الظروف المادية » و « نمو القوى المنتجة للمجتمع » – وهي المستند الاساس للماركسية – ؟ ان عناصر

---

(١) الثورة الصينية ، ص ٥٩ .

وطبقات كهذه كانت موجودة منذ القدم في المجتمعات البشرية المختلفة وفي الصين فكان يجب أن يكونوا سبباً للثورة المنتصرة ؛ ولم تكن هنالك حاجة - كما تزعم الماركسية - الى البقاء في ظل الاستثمار آلاف السنين منتظرين تغيّر الظروف المادية ومتحملين أنواع الظلم والاستبداد والاستثمار والقهر . بل كان بامكانهم اللجوء الى الكفاح المسلح لازالة كل المفاسد والموانع وتحقيق الانتصار المبين .

ان « ماو » و من أجل تغطية المفارقات الصارخة ما بين الوقائع والحوادث الاخيرة في مجتمع الصين وبين التفسير التاريخي الماركسي ، سعى « لتكوين » طبقة بروليتارية ملفتة للنظر للصين .. ولتحقيق غرضه هذا وضع ماركة البروليتاريا على كل من استطاع اليه سبيلا من عمال المحلات التجارية في المدن الى الفلاحين المفلسين الفقراء والصناع والحرفيين والعمال الزراعيين في الريف و ... الخ . ورغم ذلك كله . عندما يصل الى تقييم هذه الطبقة تراه لا يجرأ ان يعتبر تلك الطبقة كبيرة او قادرة . يقول : « ان البروليتاريا الصينية تعاني من نقاط ضعف لا يمكن تجنبها . كضئالة عددها - بالنسبة للفلاحين - وحداثتها - بالنسبة لبروليتاريا البلدان الرأسمالية - وانخفاض مستواها الثقافي - بالنسبة للبرجوازية »[1] .

طبقة ضئيلة العدد ، وذات مستوى ثقافي منخفض . وحديثة العهد : وغير مرتبطة بالشكل الاقتصادي الاكثر تقدما . تقوم . خلافاً لتوقعات الماركسية والماركسيين بعمليات محيرة خارقة للعادة كازالة عهد تاريخي - من تلك العهود التي تصورها الماركسية باكمله و تقفز من فوقه، و تجعل

(١) الثورة الصينية ، ص ٦١ .

الطبقة البرجوازية (الرأسمالية) المرتبطة بالشكل الاقتصادي الاكثر تقدماً، مرتبطة بها مطيعة لها !

وهذا يعني بحد ذاته تمرداً على الماركسية وعصياناً لما دعته الماركسية « بقوانين تطور المجتمع » . وهو يعني أيضاً بأن الماركسية لا تمتلك « قوانين تطور المجتمع » ولا تفسيراً صحيحاً عن حوادثه وظاهراته الاجتماعية .

الدرس الثالث والستون

شذوذ البرجوازية الصينية

ان مجتمع الصين شبه الاقطاعي – ووفق مبادىء الماركسية – تفصله عن الثورة الاشتراكية البروليتارية مدة طويلة، اذ ان ظروفه المادية لا تسمح له ايجاد حزب ماركسي لينيني – الذي هو حزب البروليتاريا كما يزعمون – ينمو ويستقطب جماهير الشعب الغفيرة ، ويقوم بصراع ثوري يوصله الى السلسلة السياسية ، ليقيم العلاقات الاشتراكية... في مثل هذا المجتمع (شبه الاقطاعي) الذي لا تكون فيه «البروليتاريا» سوى أقلية ضئيلة ، بل وحتى الطبقة البرجوازية الرأسمالية الصناعية لم تصل بعد الى الحد اللازم من النمو الذي يخولها الوصول الى السلطه فضلاً عن ان الطبقة البرجوازية وبعد استلامها للسلطة أمامها خطوات كثيرة ينبغي عليها ان تخطوها قبل ان يصل المجتمع الى مرحلة الثورة البروليتارية. وتلك الخطوات هي : إلغاء العلاقات الاقطاعية واقامة العلاقات الرأسمالية وتسريع نمو الانتاج الصناعي بصورة عامة لكي تتهيء الظروف المناسبة والمناخ الملائم لنشوء ونمو الطبقة البروليتارية. ومن ثم التناقض فيما بين العلاقات الرأسمالية وبين قوى الانتاج الرأسمالية الاجتماعية المتكاملة . وهذا بدوره يسبب في انتشار الفكر الاشتراكي والماركسي ، كأيديولوجية ثورية للبروليتاريا

وليكون السبب في حل تناقض المجتمع الرأسمالي المذكور ، وبالتالي – بعد كل هذه الخطوات – نصل الى مرحلة الثورة الاشتراكية التي تقوم بها طبقة البروليتاريا .

هذا ما كان يجب أن يحصل وفق المفاهيم الماركسية ، ولكن ، ان وقائع مجتمع الصين شبه الاقطاعي الصريحة تبيّن انه بانتفاضة فلاحية ثورية واحدة وبمساعدة روسيا السوفيتية انطلاقاً من مناطقها المجاورة للصين تم إسقاط السلطة الاقطاعية الحاكمة في الصين وايصال حزب ماركسي لينيني ستاليني الى الحكم المطلق الدكتاتوري واقامة العلاقات الاشتراكية دفعة واحدة ... ومع كون هذا منافياً للماركسية ومتناقضاً مع علمها التاريخي وتوقعاته ، لكنه قد حصل فعلاً على ارض الواقع . فاذا كانت الماركسية ترى ذلك مستحيلاً فان الحقائق والوقائع الحية للمجتمع الصيني تثبت بأنه ممكن وأكثر من ممكن . لذلك لا يمكن تجاهل تلك الوقائع الواضحة الصريحة.
ومن جهة أخرى ان مساعدات روسيا السوفيتية كانت مشروطة بأن يكون الحزب الذي يقوم بالانتفاضة الثورية ويصل الى السلطة ماركسياً لينينياً ستالينياً لكي تضمن ارتباط حكومة الصين القادمة ومصيرها بها. وبالنتيجة، يتحقق ما هو ضد الماركسية بل ويعتبر في نظرها من المستحيلات تحققه في تلك الشروط المادية ، تحت عنوان الماركسية مما استلزم تبريراً ماركسياً .
وذلك هو التبرير الذي قدمه السيد « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني .
وهذا هو سر المفارقات الصارخة ما بين تبريرات « ماو » وقيادتي الحزب الشيوعي الصيني والسوفيتي وبين حقائق المجتمع الصيني ووقائع تطوره

في الدروس السابقة إطلعنا على المواضيع العجيبة والغريبة التي وردت في تبريرات « ماو » الماركسية بالنسبة للثورة الصينية ، تلك المواضيع المتناقضة مع « الماركسية » والتي يتم الادعاء في نفس الوقت بأنها تبريرات وتفسيرات ماركسية !

في الدرس الحالي ، ننظر في أمر القسم الآخر من مواضيعه التي تتعلق بـ « البرجوازية الصينية » ، لنرى الى أي حد هي عجيبة ومثيرة ومتناقضة مع الماركسية ومع اقوال « ماركس » و « انجلس » بالنسبة الى البرجوازية ، مع انها في بعض الاحيان لاتتفق أيضاً مع وقائع وحقائق الطبقة الرأسمالية الصينية ؟

ان السيد « ماو » لا يخرج عن الخط الماركسي حين يقول : « ان تاريخ قيام الرأسمالية الوطنية الصينية وتطورها هو في الوقت نفسه تاريخ نشوء البرجوازية والبروليتاريا الصينيتين ونموهما »[1] .

لان تقدم ونمو الطبقة البروليتارية مرتبط تماماً بنمو وتقدم الطبقة الرأسمالية وبالعكس فلا يمكن للطبقة البروليتارية ان تنمو وتصبح اغلبية السكان — كما حصل في انجلترا في عصر ماركس وانجلس من دون ان تصل الطبقة الرأسمالية الى أوج نموها وتكاملها . كأن تصل الى السلطة لكي تتمكن من أن تمنح وسائل الانتاج الصناعي مزيداً من النمو والتكامل والاتساع .

استناداً على هذه الموضوعة الماركسية البديهية ، وحتى الحقيقية ، وانطلاقاً منها ، فان « ماو » عندما « ينفخ » في طبقة البروليتاريا ويزيد من حجمها وقدرتها — لكي يتمكن من الادعاء بامكانية وقوع ثورة اشتراكية في الصين ، يريد ان يظهر ماهو مستحيل من الوجهة الماركسية على انه طبيعي وممكن — فهو يضطر الى تعظيم وتكبير الطبقة الرأسمالية الصينية أيضاً . فاذا لم تتسع الطبقة الرأسمالية وتقوم بثورة برجوازية ديمقراطية وتدخل المجتمع الصيني في العهد الرأسمالي وتنمي وتوسع اسلوب وقوة الانتاج . اذا لم تقم بذلك ، لا يمكن أن تنشأ وتنمو الطبقة البروليتارية وتقوم بعد

---

(١) الثورة الصينية ، ص ١٦ .

ذلك بالثورة الاشتراكية البروليتارية بواسطة الحزب الشيوعي ـ حزب البروليتاريا .

لهذا الغرض ، ينسب «ماو » ، في تبريره وتفسيره الماركسي ، الى الطبقة البرجوازية الصينية ادواراً عجيبة وشاذة ، ويدعي بانها تمتلك خصائصاً لا مثيل لها في الطبقات البرجوازية لمختلف المجتمعات الاخرى ، ويصورها بأنها عجيبة وغريبة في تكوينها بالضبط كما هي علية الطبقة البروليتارية الصينية من الشذوذ والغرابة !

فاذا كانت البروليتاريا الصينية تتألف من « عمال المحلات التجارية » و « عمال الصناعة اليدوية والحرف » و « الفلاحين المفلسين» و « الفلاحين الاجراء » و « الفلاحين الفقراء » فإن « البرجوازية الصينية » بنظر السيد « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني والسوفيتي و اكاديمية علوم ـ طبعاً علوم ماركسية ! ـ العالم الشيوعي تتألف من « الفلاحين المرفهين » و « أولئك الذين يعملون بأنفسهم أيضاً » و « هم جزء من الفلاحين » و « اصحاب المهن الحرة » و « الاطباء » و « أولئك الذين بصورة عاملة لا يستثمرون احد » !

فلو أخطأ السيد « ماو » ومنظروالشيوعية في تبيان وتحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية والتاريخية لقلنا ـ تبريراً لذلك ـ بأنهم غير مطلعين او اختلط عليهم الامر ! واذا تجاهلوا الحقائق التاريخية والاجتماعية أو العلمية حفاظاً على النظريات والاسس الماركسية لقلنا بأن سبب ذلك التجاهل راجع الى مقدار تعصبهم وتبعيتهم ! ولكن يا ترى ماذا نعمل عندمانراهم لا يعرفون أهم المصطلحات الماركسية ، أو يعرفونها ويتجاوزونها ؟! ترى هل ان السيد «ماو » لا يعرف حقاً ما هي ومن هي « البرجوازية» والطبقة الرأسمالية ؟! ترى هل صحيح انه لم يقرأ الهامش في « المانيفست » ـ البيان

الشيوعي تأليف ماركس وانجلس المصدق من قبل المؤتمر الشيوعي العالمي– وتعريف « انجلس » للبرجوازية والبروليتاريا حيث يقول : « نعني بالبرجوازية طبقة الرأسماليين المعاصرين . مالكي وسائل الانتاج الاجتماعي الذين يستخدمون العمل المأجور»[1] ؟!

هذا الكتاب – المانيفست – الذي طبع في بكين عدة مرات، وبأمر من « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني ، بعدة لغات وباللغة الصينية أيضاً ... ترى هل انه لم يقرأ مقدمة « انجلس » في كتاب « النضال الطبقي في فرنسا » تأليف « ماركس » ولم يشاهد ما جاء فيها حيث يقول : « ان البرجوازية الحقيقية والبروليتاريا الحقيقية ، عاملة في الصناعة الكبيرة .. وان النضال بين هاتين الطبقتين الكبيرتين يجري في المراكز الصناعيـة الكبيرة »[2] .. فاذا كان قد قرأها وعرضها ورآها فكيف يعتبر «الفلاحين المرفهين » جزءاً من « البرجوازية » الصينية ؟ إن صفة « البرجوازي » لا تطلق على فلاح . فالفلاح لا يعمل في الصناعة فضلاً عن الصناعة الكبيرة المتطورة . الفلاح لا يملك وسائل انتاج صناعية ، ولا يعيش عن طريق استخدام العمل المأجور ، ولا يعيش في المراكز الصناعية والمدن ، ولا يستثمر البروليتاري . ففي مثل هذه الحالة كيف يسمح لنفسه السيد « ماو» ان يطلق صفة « البرجوازي » على « الفلاح المرفه » ؟!

من أجل اظهار البروليتاريا الصينية كبيرة جداً وايصالها الى الحد الذي تصبح فيه نسبة « الثورة الاشتراكية في المجتمع شبه الاقطاعي » اليها ليست مثيرة جداً ، لجأ «ماو » الى طبع ماركة « بروليتاري» على فئات وافراد ليست لها أية علاقة بالبروليتاريا الحقيقية .. والآن علق الفلاحون المرفهون

---

(١) البيان الشيوعي ، مختارات ١ /٤٩ .

(٢) مختارات ، ٤ /١١١ .

في شباكه يريد أن يكوّنمنهم ملاّك وسائل الانتاج الصناعي ومستثمرين للطبقة البروليتارية ! ربما كان هو مضطراً لذلك لانه يعلم تماماً وقد سبق ان قال بأن : « المجتمع الصيني شبه اقطاعي » و « ان الصناعة الوطنية الصينية ، وأهمها صناعات الغزل والنسيج والمطاحن ، خطت خطوة اخرى في تطورها قبل عشرين عاماً ، أي اثناء الحرب الامبريالية العالمية الاولى»[١] و « ان البرجوازية الصينية ظهرت حديثاً ولم يكن لها وجود في تاريخ الصين »[٢] و « ان الرأسمالية الوطنية رخوة واهنة القوى »[٢] و « انها رخوة واهنة القوى اقتصادياً وسياسياً »[٣] . ورغم ذلك كله تراه يتعمّد اعطاءها الدور الخطير فيقول عنها « انها احدى القوى المحركة للثورة» و « قوة طليعية » ويلصق بها ظاهرة الثورة « البرجوازية الديمقراطية » وذلك لكي ينجي النظرية المادية التاريخية والماركسية من المأزق الموحل الذي وقعت فيه في الصين . طبعاً ان « ماو » كان مضطراً لتكبير وتعظيم «البرجوازية المصطنعة »، وفي سبيل تحقيق هذا الفرض كان يلصق ماركة « برجوازي » على كل من استطاع اليه سبيلاً ، وعندما يرى ذلك مضحكاً في بعض الحالات كان يلجأ الى استخدام اصطلاح « البرجوازية الصغيرة » ! ظناً منه بأن تبديل اصطلاح «البرجوازية الصغيرة » بـ « البرجوازية» يسهل على الآخرين تقبل الموضوع ! وكان في ذلك غافلاً عن ان « البرجوازية الصغيرة » و « البرجوازية » يملكان قدراً مشتركاًوهو استثمار ملكيةوسائل الانتاج واستخدام العمل المأجور ،وما الفرق فيما بينهما سوى في الكمية فقط .

---

(١) الثورة الصينية ، ص ١٥ .
(٢) ص ١٦ .
(٣) ص ٢٥ .

واعتبر « معظم المثقفين والطلاب الشباب في الصين المعاصرة» في عداد البرجوازية من حيث شروط معيشتهم . وهو لا يعلم . أو يتجاهل . كون هؤلاء لا يملكون وسائل انتاج فضلا عن وسائل انتاج صناعية ! ولا يستثمرون أحداً ، بل وحسب اعترافه « ان الجمهور الغفير منهم يعانون العوز ومهددون بالبطالة أو الحرمان » . واعتبر « الاطباء » و « أصحاب المهن الحرة » وامثالهما من البرجوازيين بينما يقر هو « انهم لا يستغلون الآخرين » ويعلم بأنهم لا يملكون وسائل انتاج صناعية ولا يستخدمون في مهنهم العمال المأجورين .

ان « الطبقة البرجوازية » التي الفها « ماو » من عندياته الخاصة لا مثيل لها سواء في الآثار الماركسية أو الآداب الاقتصادية للرأسمالية . فهي شاذة حقاً . لم ترد مثل هذه « البرجوازية » حتى في منامات « ماركس » و « انجلس » فضلاً عن آثارهما . وطبعاً تصبح بعد ذلك نسبة تلك الاعمال العجائبية الى مثل هذه الطبقة الشاذة هي ممكنة ! تلك الاعمال المنافية لكل توقعات « ماركس » و « انجلس » والتي لو سمعا بها لانبهرا من التعجب والحيرة .

الدرس الرابع والستون

تقييم البيان الماركسي لحركة التاريخ

وما اعتقده « قانون حاكم على المجتمع »

نذكّر مرة أخرى بأن « ماركس » و « انجلس » ادعيا بأنهما اكتشفا القوانين الحاكمة على المجتمع وتطوراته التاريخية ، وما « الماركسية » سوى النظريات التي تبيّن فقط تلك القوانين ! ففي البيان الشيوعي – المانيفست – قالا : « ومفهومات الشيوعيين النظرية لا ترتكز مطلقاً على أفكار او مبادىء اكتشفها او اخترعها مصلح من مصلحي العالم . فما هي سوى التعبير الاجمالي عن الظروف الواقعية لنضال طبقي موجود ولحركة تاريخية تتطور من ذاتها أمام أعيننا »[1] .

ومن ثم ، يشرحان ذلك النضال الطبقي الموجود والحركة التاريخية المتطورة أمام أعينهما : ويصدق عليه المؤتمر الشيوعي العالمي . ويعتبر هذا البيان ، حاوياً على النظرية الماركسية : « فالبرجوازية المعاصرة نفسها ،

---

(١) مختارات ١ /٦٨ .

كما نرى. هي نتيجة تطور طويل وسلسلة من الثورات في أساليب الانتاج والتبادل وكانت كل مرحلة من مراحل التطور التي مرت بها البرجوازية يقابلها رقي سياسي مناسب تحرزه هذه الطبقة. فقد كانت البرجوازية في بادىء الامر فئة مضطهدة تحت عسف الاقطاعيين واستبدادهم. ثم كانت جماعة مسلحة تدير نفسها بنفسها في الكومونة. هنا جمهورية مدينية مستقلة، وهناك طبقة ثالثة ضمن المملكة تدفع الجزية للملك، ثم في عهد المانيفاتورة كانت البرجوازية قوة توازن رجحان قوة النبلاء في الممالك ذات الحكم المقيّد او المطلق وحجر الزاوية للممالك الكبرى بوجه عام، وآخراً منذ أن توطدت الصناعة الكبرى وتأسست السوق العالمية استولت البرجوازية على كل السلطة السياسية في الدولة التمثيلية الحديثة. فالحكومة الحديثة ليست سوى لجنة ادارية تدير الشؤون العامة للطبقة البرجوازية بأسرها. لقد لعبت البرجوازية في التاريخ دوراً ثورياً للغاية»[1]. ويضيفان:

«هكذا تبيّن لنا ان وسائل الانتاج والتبادل التي قامت البرجوازية على أساسها نشأت داخل المجتمع الاقطاعي ثم لما بلغت هذه الوسائل حداً معيناً من التقدم والرقي، لم تعد الظروف التي كان المجتمع الاقطاعي ينتج ويبادل ضمنها، لم يعد التنظيم الاقطاعي للزراعة والصناعة، أي بكلمة واحدة، لم يعد النظام الاقطاعي للملكية يتفق مع القوى المنتجة في ملء تقدمها، بل أصبح يعرقل الانتاج عوضاً عن تطويره، ثم تحول الى قيود تكبله، وأصبح من الواجب تحطيم هذه القيود، فحطمت. وحلّت محلها المزاحمة الحرة، يرافقها نظام اجتماعي وسياسي يناسبها، وقامت معها السيطرة الاقتصادية والسياسية للطبقة البرجوازية»[2].

---

(١) البيان الشيوعي، ماركس وانجلس — مختارات ١ / ٥٢.
(٢) البيان الشيوعي، ماركس وانجلس — مختارات ١ /٥٦ و ٥٧.

يقولون : ان البرجوازية والطبقة الرأسمالية جاءتا نتيجة لتطورات وثورات في أساليب الانتاج والتبادل . وان كل رقي تحرزه الطبقة الرأسمالية نتيجة تطور قوى وأساليب الانتاج كان يقابله دائماً رقي سياسي مناسب أوصلها في النتيجة الى السلطة السياسية التامة وحكم المجتمع . وان حكم الطبقة الرأسمالية السياسي بواسطة أنظمة برلمانية حديثة هو ظاهرة سياسية تابعة ونتيجة لتوطّد الصناعة الكبرى وتأسيس السوق العالمية ، التي هي ظاهرة اقتصادية بحد ذاتها ؛ ونتيجة تطور في أساليب ووسائل الانتاج والتبادل .

وان توطّد نمو الصناعة الكبرى سبّب ظهور نظام سياسي خاص هو : حكم الطبقة الرأسمالية ، حيث ان الحكومة فيه ليست سوى لجنة ادارية تدير الشؤون العامة للطبقة البرجوازية باسرها . ولكن ، كيف تصل هذه الطبقة الى السلطة السياسية بعد ان تسقط سلطـــة الارستقراطيين (الاقطاعيين) ونظامهم السياسي — حسب وجهة نظر ماركس وانجلس ! يتم ذلك على إثر نمو وسائل وقوى الانتاج وتطور أساليب الانتاج على الشكل التالي : تنمو وتتكامل وسائل الانتاج والتبادل داخل المجتمع الاقطاعي ومتى ما بلغت حداً معيناً من التقدم والرقي ينشأ التناقض فيما بينها وبين النظام وعلاقات الانتاج الاقطاعية ، بل وتصبح الاخيرة قيوداً تكبل ذلك التقدم والرقي في قوى وأساليب الانتاج . وبما أن الطبقة الرأسمالية تتضرر بسبب ذلك أكثر من سائر الطبقات ، وبما انها أكثر الطبقات الاجتماعية رقياً وتقدماً وثورية ، فهي تبادر للنضال ضد تلك القيود ، وتحطمها لصالح تقدم ونمو ورقي قوى وأساليب الانتاج ، وبعد تحطيم علاقات الانتاج الاقطاعية يتم احلال المزاحمة الحـــرة والنظام الاجتماعي والسياسي الجديد محل النظام الاقطاعي القديم ، وهذا ما اعتبرته الماركسية من أعظم التطورات في تاريخ أي مجتمع .

لا شك أنكم لاحظتم بأن تطورات الطبقة الرأسمالية السياسية التي انتهت بوصولها الى السلطة والحكم كانت تابعة – حسب المفهوم الماركسي – للتطور الحاصل في أساليب وقوى الانتاج . وبما أن مسير التغيرات في اسلوب وقوى الانتاج في المجتمعات موحد بصورة عامة – أي مع غض النظر عن الاختلافات الجزئية – فاذا لم يكن مسير التطورات السياسية للمجتمعات موحد فهو يجب أن يكون متشابه على أقل تقدير ، أي وعلى سبيل المثال ، لا يمكن لأي مجتمع أن لا يشهد عهد الحكم الاقطاعي ، لانه – وفق المنطق الماركسي – من المستحيل على أي مجتمع عدم المرور في مرحلة أساليب ووسائل الانتاج وعلاقات الانتاج الاقطاعية مثلاً . وكذلك من المستحيل أن لا يشهد مجتمع العهد الرأسمالي او الحكم الرأسمالي.. وهذا هو السبب الذي حدى بـ « ماركس » و « انجلس » ليزعما بأنهما قد بيّنا وعرضا « القوانين والاسس العامة » المتحكمة بالتطورات التاريخية والاجتماعية .

لهذا ، فان ضرورة مرور أي مجتمع بشري بمرحلة حكم الطبقة الرأسمالية السياسي هو من صميم « الماركسية » حيث لا بد من التقيّد والانصياع لما سمّوه بـ « القانون الحاكم على المجتمع والتاريخ » .. وقبل مرور المجتمع بالعهد الرأسمالي لا بد وانه قد شهد صراعاً طبقياً بين الرأسماليين وبين الطبقة الاقطاعية ، حيث كان الرأسماليون يناضلون ضد علاقات الانتاج وطرق الملكية والنظام الاقطاعي ، ولا بد انه قد شهد ثورة برجوازية ديمقراطية ، بقيادة حزب الرأسماليين ، أسست النظام البرلماني بعد انتصارها واستلامها للسلطة السياسية ، وسنّت سلسلة من القوانين الثورية التقدمية بدّلت بواسطتها كل الانظمة والعلاقات الاجتماعية ومهّدت الطريق أمام النمو والتكامل السريع لقوى وأساليب الانتاج .. وهذا هو الدور الثوري للغاية التي لعبته البرجوازية في تاريخ كل المجتمعات البشرية

ـ كما ترى ذلك الماركسية .

رغم ان هذا الموضوع ، يشكل قسماً مهماً من القانون الحاكم على المجتمع والتاريخ ـ كما تزعم بذلك الماركسية ـ فقد نُقض ونُفي واخترق بواسطة عدد من الاحداث والوقائع الاجتماعية في العديد من البلدان ، ومن جملتها احداث ووقائع مجتمع الصين المعاصر الاجتماعية ! لقد حصل في الصين كما رأينا ذلك في الدروس الماضية وكما اعترف « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني بحصوله وقالوا : بأن المجتمع الصيني لم يشهد ابداً الحكم السياسي لطبقة البرجوازيين ! لم تشهد الصين ، وبعد ثلاثة آلاف سنة من الحكم الاقطاعي ، حزباً برجوازياً ديمقراطياً ، ذلك الحزب المتعلق بالطبقة الرأسمالية والذي له شعارات الحكم البرلماني والحريات الديمقراطية والذي قاد النضال ضد الاقطاعية الى النصر واستلم مقاليد السلطة السياسية ، بل ان السلطة السياسية وقعت وبصورة مباشرة بقبضة الشغيلة والبروليتاريا الصينية ، وبذلك أصبح الحزب الماركسي اللينيني الصيني الوريث السياسي للطبقة الاقطاعية .. فالصين ، اذن ، لم تشهد السلطة السياسية والحكم البرلماني للطبقة الرأسمالية كما يقرر القانون الماركسي بل انها تجاوزت عهداً كاملاً من تلك العهود الضرورية ـ والثورية جداً ! ـ وهو عهد الحكم والادارة الرأسمالية ، وقفزت من فوقه !

ان وقائع واحداث المجتمع الصيني توضح انه ليس من الضروري« » أبداً على كل مجتمع ان يطوي المسير الذي افترضه كل من « ماركس » و « انجلس » وهو : الشيوعيةالبدائية ← الرق ← الاقطاع ← الرأسمالية ← الشيوعية.وانه لو امتلك من الناحية الاقتصادية شيئاً باسم الرأسماليةفليس من الضروري أن يمر بالعهد السياسي الرأسمالي ... فعلى أساس هذه الوقائع الصريحة نستنتج بأن الظواهر السياسية لاي مجتمع لا تتبع التطور في أسلوب ووسائل وقوى الانتاج لذلك المجتمع ـ أي على خلاف أقوال

« ماركس » و « انجلس » . لقد أخطأ « ماركس » و « انجلس » في قوليهما بأن الطبقة الرأسمالية في المجتمع الاقطاعي هي ارقى طبقة فيه وأكثرها تقدمية وثورية ! وانها نتيجة منافعها الطبقية الخاصة تتناقض أكثر من غيرها مع علاقات الانتاج الاقطاعية ، وان التناقض الطبقي الحاد في المجتمع الاقطاعي هو عبارة عن نضال الرأسماليين ضد الاقطاعيين ! وان الحزب البرجوازي الديمقراطي هو الذي يأخذ على عاتقه قيادة النضال ضد الاقطاع ! وان الصراع الطبقي ضد النظام الاقطاعي هو نتيجة للظروف المادية للمجتمع ولتناقض قوى الانتاج الرأسمالية مع علاقات وكيفية الملكية الاقطاعية ! وان حكم الرأسماليين يخلف حكم الاقطاعيين ؟ حيث يتصادر الاعمال فيه حزب ديمقراطي برجوازي ! وبعد انتصار الثورة البرجوازية الديمقراطية تشيع وتنتشر الحريات السياسية والاجتماعية وحرية الرأي والصراع الحزبي والتمثيلي والمزاحمة السياسية وحرية المطبوعات ! وان ظروف الحكم الرأسمالي هي أفضل الظروف بالنسبة للبروليتاريا لكي تبادر الى النضال الحزبي والسياسي !

وتقول الماركسية أيضاً : ان حكم الرأسماليين هو الضمانة الاساسية لنمو وتكامل القوى المنتجة وهو عهد من العهود الضرورية لتكامل أي مجتمع ، وان أكثر العمليات الثورية في تاريخ أي مجتمع هي العمليات التي تقوم بها الطبقة الرأسمالية أثناء حكمها ... و « لقد لعبت البرجوازية في التاريخ دوراً ثورياً للغاية » ! وان الطريق لحل التناقض الداخلي في المجتمع الاقطاعي هو استيلاء الطبقة الرأسمالية على مقاليد السلطة السياسية والادارة الاقتصاديه . والغاء علاقات الانتاج الاقطاعية واقامة العلاقات الانتاجية الرأسمالية محلها لكي يتم تطابقها مع قوى الانتاج الموجودة !

يقول السيد « ماو » : « في المجتمع الرأسمالي . تحولت الرأسمالية من

قوة تشغل مركزاً تابعاً في عصر المجتمع الاقطاعي القديم الى قوة تحتل مركز السيطرة ، فتبدلت طبيعة المجتمع تبعاً لذلك من الاقطاعية الى الرأسمالية . وفي عصر المجتمع الرأسمالي الجديد ، تحولت القوى الاقطاعية من قوى كانت في الاصل مسيطرة الى قوى تابعة ، ومن ثم سارت نحو الاضمحلال بصورة تدريجية ، كما حدث في بريطانيا وفرنسا . ومع تطور القوى المنتجة تتحول البرجوازية من طبقة جديدة تلعب دوراً تقدمياً الى طبقة قديمة تلعب دوراً رجعياً ، حتى تسقطها البروليتاريا في النهاية ، فتصبح طبقة مجردة من الوسائل الخاصة للانتاج ومن السلطة ، وتضمحل بصورة تدريجية . أما البروليتاريا التي تفوق البرجوازية كثيراً في عددها ، والتي نمت مع البرجوازية في وقت واحد ، لكنها تقع تحت سيطرتها ، فهي قوة جديدة ، تنمو وتزداد قوة بصورة تدريجية ، بعد ان كانت تشغل في البدء مركز التابع للبرجوازية ، فتصير طبقة مستقلة تلعب دوراً قيادياً في التاريخ ، حتى تستولي في النهاية على السلطة السياسية فتصبح الطبقة الحاكمة . وعندئذ تتبدل طبيعة المجتمع فيتحول من المجتمع الرأسمالي القديم الى المجتمع الاشتراكي الجديد .

وهذا هو الطريق الذي اجتازه الاتحاد السوفياتي والذي ستجتازه سائر البلدان حتماً » [1] .

ونسألهم الآن : هل ان الظواهر السياسية التي تذكرونها - وبناء على الماركسية وعقيدتكم - تابعة ونتيجة للظروف المادية الاقتصادية للمجتمع . وبعبارة أدق ، هل هي تابعة لاسلوب وقوى الانتاج وتطورهما ام لا ؟

---

(١) أربع مقالات فلسفية ، ٥٧ و ٥٨ .

سيجيبون طبعاً : نعم انها تابعة لها ! (لانه في غير هذه الاجابة لا تبقى الماركسية على ما هي عليه او انهم يجهلونها تماماً !) .

نقول : حسب اعترافات ماركس وانجلس وجميع الماركسيين ، تكون التغيّرات الحاصلة في أسلوب وقوة الانتاج ووسائل التبادل للبلدان الاوربية وغير الاوربية هي السبب في ظهور الاحزاب البرجوازية التي بادرت الى النضال الطبقي والثورة على الاقطاعية ، وأقامت الحكم السياسي لطبقة الرأسماليين ! ترى هل ان أسلوب وقوة الانتاج ووسائل الانتاج والتبادل في الصين كان لها مسيراً مغايراً لمسير نظائرها في البلدان الاوربية وغير الأوربية ؟ وهل ان التغيّرات التي طرأت عليها تختلف عن تلك التي طرأت على أسلوب ووسائل وقوى الانتاج ووسائل التبادل لسائر البلدان وخاصة البلدان الاوربية — التي كانت مورد استشهاد وبحث « ماركس » و « انجلس » — ؟!

اذا كانت تختلف عنها ... في هذه الحالة تكون نظريات « ماركس » و « انجلس » — أي الماركسية — خاطئة ! لأنهما كانا جاهلين بالنسبة لمجتمعات كهذه ، ولم يخطر بذهنهما امكانية حصول تطورات اجتماعية وتغيّرات في اسلوب وقوى الانتاج مثل التي حصلت في مجتمع الصين وبالتالي ما أفرزته من نتائج غير عادية ! نتائج مختلفة عن تلك التي اعطتها مجتمعات اوربا ! . وانهما كانا مخطئين في تعميم استنتاجاتهما وادعاءاتهما بأنهما اكتشفا « القوانين » الحاكمة على المجتمع ! هذا هو أقل ما يمكن أن يقال كنتيجة منطقية من هذه المقارنة الواضحة !

ومن زاوية اخرى نطرح عليهم الاسئلة التالية : ما هي التغيّرات غير العادية التي طرأت على اسلوب وقوى الانتاج في الصين ؟! وما هي العلاقة السببية ما بين هذه التغيرات وبين الظواهر السياسية غير العادية في الصين ؟!

وما هو التغيّر العجيب الذي طرأ على أسلوب وقوى الانتاج الصينية الذي ادّى بها لان تتجاوز المرحلة السياسية لحكم الرأسماليين وتقفز من فوقها الى مرحلة حكم البروليتاريا ؟!

اذا كانت هذه الاسئلة غير مطروحة عليكم ، الم يكن من الواجب التعرض لها أثناء تفسير وتحليل وتبرير وقائع الصين وتجيبون عليها ؟ لكنكم لم تجيبوا ، ودليلنا هو كتاب « الثورة الصينية » ، الكتاب الذي كان يجب ان يحتوي على مثل هذه المسائل والمواضيع . لقد لاحظنا في الدروس السابقة ان السيد « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني وغير الصيني عندما لم يجدوا سبباً داخلياً ، وتغيّرات غير عادية في أسلوب ووسائل الانتاج والتبادل في الصين لجأوا الى « الاسباب الخارجية » ! واذا ما ظهر سبب داخلي جديد حيث لم يكن موجوداً في اوربا وآسيا وحتى الصين القديمة — خلال الثلاثة آلاف سنة التي قضتها الصين في العهد الاقطاعي — فان هذا السبب الداخلي ليس له علاقة بالاقتصاد ولا بأسلوب ووسائل وقوى الانتاج او وسائل التبادل بل هو عبارة عن « عبقرية ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني [1] ! أو « الظروف الدولية الملائمة » [2] !

لذلك فان «ماو» وقادة الحزب الشيوعي الصيني لايستطيعون القول بأن تغيّرات أسلوب وقوى الانتاج الصينية كانت تختلف عن تغيّرات أسلوب وقوى الانتاج لسائر البلدان وخاصة البلدان الاوربية منها ، وان تفاوت ظواهر الصين السياسية عن نظائرها في بقية البلدان هو نتيجة ذلك الاختلاف ! فالظواهر السياسية لاي مجتمع غير تابعة ولا هي نتيجة لتطور اسلوب

(١) الثورة الصينية ، ص ١١ ، ١٢ ، ٧٧ .
(٢) الثورة الصينية ، ص ٧٦ .

وقوى الانتاج لذلك المجتمع ، وان الماركسية التي تستند كلياً على هذا الاساس تصبح باطلة وخاطئة بثبوت بطلان ذلك الاساس .

كان « ماركس » يقارن بخطوة بخطوة بين ظواهر سياسية معينة وبين تغيّرات معينة مقابلة في اسلوب وقوى الانتاج ليستنتج بأن هناك علاقة سببية مباشرة فيما بين الاثنين ! فاذا كانت توجد فعلاً علاقة سببية كهذه ، وان تلك التغيّرات المعينة في أساوب وقوى الانتاج هي السبب في هذه الظواهر السياسية المقابلة لها فيجب ان تتكرر هذه الظواهر السياسية المعينة عندما تتكرر تلك التغيرات المعينة في أساليب وقوى الانتاج . وبما أنه لم يحصل هذا الشيء في كثير من البلدان وكما لاحظنا لم يحصل في الصين أيضاً ، بل برزت ظواهر سياسية مغايرة تماماً لتلك التي ظهرت في بعض بلدان اوربا ، فلا وجود لاي علاقة سببية فيما بينهما . وقد أخطأ كل من « ماركس » و« انجلس » في تصوريهما ونظريتيهما .

الدرس الخامس والستون

خطأ « الماركسية » في تحديد خصائص الطبقة الرأسمالية .

ادّعت « الماركسية » انها باكتشافها لقوانين حركة المجتمع ، وبتفسيرها للظواهر التاريخية والاجتماعية ، تمكنت من تقسيم افراد المجتمع الى فئات حسب ارتباطهم بوسائل الانتاج ودورهم في الانتاج ، وعيّنت خصائص كل فئة وبواعثها ومسلكيتها وسياستها وسمّتها « طبقة » . وبناء على هذه الفرضيات ، وضعت « الماركسية » خصائص معينة للطبقة البرجوازية أو الرأسمالية وزعمت بأن الطبقة الرأسمالية وفي جميع المجتمعات ذات سلوك وسياسة معيّنة ثابتة بصورة حتمية متعلقة بطبيعتها ، مثلاً ، هي دائماً مستثمرة مالكة لوسائل الانتاج ومستفيدة من العمل المأجور للعامل المياوم ، وهذا هو معنى الاستثمار .

ان القادة الشيوعيين ومنظري الماركسية عندما يشاهدون المفارقات والاختلافات ما بين الوقائع الاجتماعية والتاريخية مع النظريات الماركسية يلجأون الى تبريرات وتفسيرات غريبة ، فيدينون « الماركسية» بتبريراتهم وتفسيراتهم تلك . فمثلاً يقول السيد « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني في تفسير حوادث الصين كلاماً مناقضاً للماركسية – رغم زعمه بأن كلامه وتفسيراته نابعة من الماركسية . يقول : « ان البرجوازية الوطنية في بلادنا ،

في مرحلة الثورة الاشتراكية ، تقوم من جهة باستغلال الطبقة العاملة وتجني من وراء ذلك الارباح ، وهي من جهة اخرى تؤيد الدستور وترغب في قبول التحويل الاشتراكي ... والتناقض القائم بين الطبقة العاملة والبرجوازية الوطنية هو تناقض بين المستغل (بفتح الغين) والمستغل (بكسر الغين) ، وهو بطبيعته تناقض ذو صفة عدائية . غير انه من الممكن ، في ظروف بلادنا الخاصة ، ان يتحول هذا التناقض الطبقي ذو الصفة العدائية الى تناقض ليست له صفة عدائية ويحل بطرق سلمية اذا ما عولج بطريقة صائبة . اما اذا لم نعالج هذا التناقض معالجة صحيحة ولم نتبع تجاه البرجوازية الوطنية سياسة الاتحاد والنقد والتثقيف ، او اذا رفضت البرجوارية الوطنية سياستنا هذه فان المتناقض بين الطبقة العاملة والبرجوازية الوطنية سيتحول الى تناقض بيننا وبين اعدائنا »[1] .

بناءً على اقوال السيد « ماو » يبدو ان الطبقة الرأسمالية التي ظهرت في الصين فريدة وغريبة وذات خصائص مغايرة تماماً لخصائص الطبقة الرأسمالية التي حددها « ماركس » والماركسية . فرغم ان الطبقة الرأسمالية الصينية مستثمرة ومالكة لوسائل الانتاج فهي « ترغب في قبول التحول الاشتراكي » ! أي انها مستعدة لأن يأخذوا منها وسائل الانتاج التي تملكها ملكية خاصة لكي تؤمم ، وهي مستعدة بمحض ارادتها لترك العيش السعيد المرفه والمباشرة ببذل الجهد والعمل لتأخذ مقابل اتعابها اجرة ! نعم ، هذا ما سمعناه من السيد « ماو » قبل سطور ، بينما يرى « ماركس » استحالة مثل هذه الحالة حيث ان الطبقة الرأسمالية — حسب رأيه — تدافع عن ملكيتها وسيطرتها « بمخالبها » و « اسنانها » وان دفاعها المسلح هذا هو الذي يسبب نشوء الثورة البروليتارية الاشتراكية ، وان الثورة البروليتارية

---

(١) ماوتسي تونغ : أربع مقالات فلسفية ، ص ٨٤ و ٨٥ .

الاشتراكية هي دائماً توأم مع العنف واراقة الدماء ، وقال عن ذلك انه قانون الديالكتيك الذي يحكم ليس المجتمع فقط بل العالم وجميع الظواهر الطبيعية أيضاً !

اذا كان من الممكن تخلّي الطبقة الرأسمالية المستثمرة عن ملكية وسائل الانتاج الصناعي والرأسمال التجاري باختيارها ورضاها بل وقبولها بالاشتراكية والملكية الاجتماعية لممتلكاتها الخاصة ، اذا كان التحول الاشتراكي السلمي ممكناً حقاً فان ما اسمياه كل من « ماركس » و«انجلس» بالقوانين الحاكمة على المجتمع ، فقدت سيطرتها وحكمها على المجتمع البشري ، على اقل التقادير ، من مرحلة النظام الرأسمالي وما بعد . وبذلك لا يبقى اي دليل معقول على حتمية التحول الرأسمالي ، لأنه ما دامت الطبقة الرأسمالية لم تبد اي مقاومة في مرحلة التحول الاشتراكي ، بل هي قبلته ورغبت فيه ، فان الطبقة الاقطاعية أيضاً سوف لا تمانع في انتقال المجتمع الى النظام الرأسمالي . لأنه في التحول الاشتراكي تفقد الطبقة الرأسمالية وجميع طبقات المجتمع الملكية الخاصة برمتها بينما في التحول الرأسمالي — كما يعتبر ذلك ماركس من التحولات الضرورية للمجتمع — لاتزول الملكية الخاصة بل بامكان الطبقة الاقطاعية ان تتحول الى الملكية الصناعية والرأسمالية والتجارية وان هذا لاينقص ابداً من موقعها وارباحها اذا لم يزدهما !

لذلك ، اذا كان « ماو » صادقاً في دعواه بأن الطبقة الرأسمالية ترغب في التحول الاشتراكي فسوف يكون « ماركس » كاذباً ، مرتين ، الاولى : هي في زعمه ان الطبقة الرأسمالية لا تقبل التحول الاشتراكي بل تقاومه بالعنف المسلح مما يستلزم الثورة المسلحة البروليتارية ليتحقق في النهاية التحول الكيفي — الذي هو التحول الاشتراكي — ذلك التحول الحتمي الثوري العنيف ، والثانية : في زعمه ان الطبقة الاقطاعية تقاوم وتدافع ضد التحول

الرأسمالي مما يستلزم الثورة الحتمية والتحول الكيفي للمجتمع بصورة ثورية عنيفة ! وكذلك سوف تكون أقوال « ماركس » و « انجلس » و «لينين » والآخرين ، بأن الطبقة المستثمرة الرأسمالية هي طبقة رجعية ، كاذبة ! لان الرجعية تعني ممانعة ومقاومة تحول وتقدم المجتمع . فعندما « ترغب الطبقة الرأسمالية بالتحول الاشتراكي » فهي ليست رجعية ولا محافظة ! وكذلك ستكون اقوال « ماركس » و « انجلس » و «لينين » والآخرين عن رجعية الآخرين ، مثل طبقة الاقطاعيين . خاطئة أيضاً وبالتالي ستكون جملة التفسيرات الماركسية خاطئة : لأنها جميعاً مبنية على هذا الاساس من تصور الطبقات والطبقة الرأسمالية .

قال « ستالين » في توضيح الماركسية : « معنى هذا ، ان الرأسمالية تحمل في صلبها ثورة مدعوة الى احلال الملكية الاشتراكية محل الملكية الرأسمالية الحالية لوسائل الانتاج . معنى هذا . ان نضالاً طبقياً حاداً من أشد ما عرف بين المستثمرين والمستثمَرين ، هو الميزة الاساسية للنظام الرأسمالي »[1] .

ولكن « ماو » يقول : ان المستثمرين يرغبون في حلول الملكية الاشتراكية محل الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج . وانه لا يوجد صراع طبقي من اشد ما عرف بين طبقة العمال والحزب الماركسي اللينيني الصيني من جهة وبين البرجوازية الوطنية واصحاب المصانع والتجار المستثمِرين من جهة اخرى ، بل لا يوجد اي صراع عدائي فيما بينهما .

ان البروليتاريا الصينية المتمثلة في حزب الطبقة العاملة والكادحين ، الذي هو حزب ماركسي لينيني ، تسعى لتحقيق هدف محدد وهو التحول الاشتراكي واقامة الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج وفي المقابل نرى

---

(١) ستالين : المادية ..... ، ص ٩٠ ، ٩١ .

مالكي وسائل الانتاج لا يبدون أي مقاومة لذلك التحول بل و « يرغبون في التحول الاشتراكي » ! ... فعندما ترغب البرجوازية بالتحول الاشتراكي فما معنى نضال البروليتاريا لتحقيق هذا الهدف ، لأن النضال والصراع الطبقي يكون له معنى وضرورة عندما توجد طبقة بالمقابل تمانع وتخالف ذلك ! ولكن الطبقة الرأسمالية في الصين صاحبة وسائل الانتاج والتي تتضرر مادياً من تأميم ملكيتها تقبل بل وترغب في التأميم ، حسب زعم « ماو » .. وبذلك الغى السيد « ماو » «الصراع الطبقي » من التاريخ قبيل التحول الاشتراكي ، وفي وقت وجود علاقات وملكية رأسمالية قائمة !

ولهذا السبب ، حل شيءٌ آخر محل « الصراع الطبقي » الذي اعتبره كل من « ماركس » و « انجلس » و « لينين » أهم واساس نشاط أي مجتمع ، والسبب الذي يحدد سياسته... واما الشيء البديل للصراع الطبقي الذي وضعه السيد « ماو » فهو عبارة عن « سياسة الاتحاد والنقد والتثقيف » أيّ اتحاد؟ اتحاد من مع من؟ اتحاد المستثمرين الرأسماليين مع طبقة العمال والفلاحين المستثمرين ، طبقة العمال والفلاحين التي تتناقض تناقضاً عدائياً ــ حسب اعتراف السيد « ماو » ــ مع الرأسماليين واصحاب المصانع والتجار !

وعلى اساس نفس هذه السياسة والسلوك استمر « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني حتى بعد حكم طبقة العمال والفلاحين ، استمر على سياسة التعايش والاتحاد مع الرأسماليين . يقول « ماو » : « في السنة الماضية ــ ١٩٥٦ ــ حين أقيم النظام الاشتراكي من حيث الاساس ، اطلق هذا الشعار في صيغته الواضحة . شعار تعايش الاحزاب الديمقراطية التابعة للبرجوازية وللبرجوازية الصغيرة تعايشاً طويل الامد مع حزب الطبقة العاملة (اي الحزب الشيوعي الصيني) . »[1] و « ان التعايش الطويل الامد

(١) ماو تسي تونغ : أربع مقالات فلسفية ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

بين الحزب الشيوعي والاحزاب الديمقراطية (أي الاحزاب التابعة للبرجوازية وللبرجوازية الصغيرة) هو رغبتنا ، وهو كذلك سياستنا . »[1] و « بوسع الاحزاب الديمقراطية (التابعة للبرجوازية وللبرجوازية الصغيرة) ان تراقب الحزب الشيوعي كذلك . ولماذا يسمح للاحزاب الديمقراطية بالرقابة على الحزب الشيوعي ؟ لانّ الحزب ، شأنه شأن الانسان ، بحاجة كبيرة الى سماع آراء تخالف آراءه... وانّ الفائدة تكون أكثر عندما تشترك الاحزاب الديمقراطية (التابعة للبرجوازية وللبرجوازية الصغيرة) في هذه الرقابة (اي الرقابة على الحزب الشيوعي) »[2] .

ان مفهوم « التثقيف » عند « ماو » هو عبارة عن النصيحة والعظة . لهذا نراه يوصي « الاحزاب الديمقراطية التابعة للبرجوازية » و « الصناعيين والتجار » ليناضلوا من أجل زيادة الانتاج وممارسة الاقتصاد والتوفير ، ويكافحوا ضد الاسراف والتبذير ، ويبيّن لهم بأن « هذا الامر ذو أهمية بالغة لا من الناحية الاقتصادية فحسب ، بل من الناحية السياسية أيضاً »[3] .

ان اعترافات « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني ، وكل ما ذكروه عن وقائع المجتمع الصيني ، تخطىء الماركسية ، وتثبت عدم صحتها وعدم مطابقتها للوقائع الاجتماعية .

---

(١) ص ١٢٥ .
(٢) ص ١٢٥ و ١٢٦ .
(٣) ص ١٣٢ و ١٣٣ .

الدرس السادس والستون

« البروليتاريا » تنشىء وتربي الطبقة الرأسمالية وليس العكس !

يتكلم « ماركس » و « انجلس » في « المانيفست » عن العلاقة ما بين الطبقة الرأسمالية وطبقة البروليتاريا – العمال الصناعيين المأجورين في النظام الرأسمالي – ويزعمان انهما قد بيّنا العلاقة فيما بين هاتين الطبقتين بصورة علمية : « ان البرجوازية لم تصنع فقط الاسلحة التي سوف تقتلها ، بل أخرجت أيضاً الرجال الذين سيستعملون هذه الاسلحة : وهم العمال العصريون ، او البروليتاريون . تبعاً لتطور البرجوازية ، أي لتطور الرأسمال ، تتطور البروليتاريا ، طبقة العمال العصريين الذين لا يعيشون الا اذا وجدوا عملاً ، ولا يجدونه الا اذا كان عملهم هذا ينمي الرأسمال »[1] .

يتّضح من هذا البيان « العلمي » الذي صدّق عليه المؤتمر الشيوعي العالمي الذي يعتبر من أهم مصادر الماركسية وآثارها : بأن موجد ومنمي طبقة البروليتاريا هو الطبقة الرأسمالية ، وان هذه الطبقة من أجل مزيد

---

(١) مختارات ١ / ٥٨ .

من الربح ونمو وازدياد رأس المال والرأسمالية توسّع طبقة البروليتاريا حيث تضيف اليها عن طريق تحويل الآخرين الى عمال بروليتاريين ، فالطبقة الرأسمالية هي التي تربّي في كنفها عدوتها وتنميها وهي طبقة البروليتاريا التي سوف تنقلب عليها في آخر الامر وتزيل نظامها وملكيتها .

ومن البديهي ان البروليتاريا لا تتقوى ويزداد تعدادها ونفوذها الا بعدما تكون الرأسمالية قد بلغت اوجها ونمت الرأسمالية الى ذروتها ووصلت الطبقة الرأسمالية الى السلطة السياسية وأقامت جميع العلاقات الرأسمالية .. الا بعدما تكون قد مضت مدة طويلة على حكم الطبقة الرأسمالية للمجتمع وجعله مجتمعاً صناعياً من الدرجة الاولى !

لكن وقائع المجتمعات المختلفة ، ومن جملتها مجتمع الصين ، تنقض هذه النظرية الماركسية الاصيلة ، ففي الصين كما نعلم وكما يعترف كل الشيوعيين ، وقبل أن تنمو طبقة الرأسماليين والرأسمالية ، وعندما كان المجتمع يعيش مرحلة الانتاج الاقطاعي ونظامه وعندما كانت القوى المنتجة اقطاعية ، نمت طبقة البروليتاريا ووصلت الى السلطة السياسية ! وان هذا الامر ليس فقط ضد فرضية وزعم « ماركس » و « انجلس » التي تقول بأن طبقة البروليتاريا هي وليدة المجتمع الرأسمالي الصناعي والذي ينميها ويوسعها هي طبقة الرأسماليين بل عكس ذلك تماماً فالطبقة الرأسمالية أصبحت وليدة طبقة البروليتاريا ! فأصبح بذلك ما سموه بالعلة — في الحقيقة وفي مجريات المجتمع الصيني — معلولاً . والذي اعتبروه معلولاً صار علة ! نعم لقد ارتكبوا خطأ بهذا الحجم تماماً ! يقول « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني : « ان كل نتيجة الثورة الصينية — التي تقع مهمة انجازها على كاهل الحزب الشيوعي الصيني[1] — هي نمو العناصر الرأسمالية... »[2]

---

(١) الثورة الصينية ، ص ٧٧ .

(٢) ص ٧٥ .

و « ستتاح للاقتصاد الرأسمالي في المجتمع الصيني درجة معينة من النمو وبعد انتصار الثورة حيث تكون العقبات التي تعرقل تطور الرأسمالية قد أزيلت »[1] .

يعتقد « ماركس » و « انجلس » بأن الطبقة الرأسمالية هي التي تبادر الى خلق وتنمية البروليتاريا ، ان وجود نمو البروليتاريا مرتبط بالنظام الرأسمالي والطبقة الرأسمالية بينما الصين – وحسب اقوال « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني – كان الامر بعكس ذلك تماماً . أي ان البروليتاريا هي التي بادرت الى تنمية وتوسيع الرأسمالية والطبقة الرأسمالية ! والغريب في الامر هو ان « ماركس » و « انجلس » وكذلك أولئك الذين يشهدون ضدهم ، كلهم يزعمون بأن وقائع الصين وظواهرها تمت وفق التوقعات الماركسية ، وان هذه الظواهر هي نتيجة وثمرة التحولات الجارية في الظروف الاقتصادية واسلوب وقوى الانتاج » الصينية ، فحسب إدعاءاتهم كان يجب ان تكون « التحولات في اسلوب وقوى الانتاج » الصينية ، وبناءً على الماركسية وتوقعات « ماركس » و « انجلس » سببا في إقدام الطبقة الرأسمالية على خلق وتنمية البروليتاريا ! ومن جهة اخرى وبناءً على « ماركسية ماو ورفاقه » وكما هو حاصل في الصين كانت البروليتاريا هي السبب والعلة في تنمية الطبقة الرأسمالية ! ... فذلك الذي كان يجب أن يحصل – بناءً على الماركسية – ولم يحصل ، اعتبروه نتيجة لتطور اسلوب وقوى انتاج » الصين وكذلك الذي كان يجب أن لا يحصل – وفق الماركسية – وقد حصل بالفعل بزعم الماركسيون من أمثال السيد « ماو » بأنه نتيجة « لتطور اسلوب وقوى انتاج » الصين أيضاً ! .

---

(١) ص ٧٥ .

الدرس السابع والستون

حزب ماركسي لينيني
يسعى لتحقيق هدف الاحزاب البرجوازية ....
ويحققه !

لقد حدّد « ماركس » و « انجلس » الهدف السياسي للاحزاب البروليتارية والشيوعية ، وذلك في بيانهما « العلمي » الذي جاء على شكل « نظرية علمية » وليس بصورة وعظ وارشاد ونصائح ! ... وبعبارة اخرى ما هي مفهوماتهما النظرية سوى التعبير الاجمالي عن الظروف الواقعية لنضال طبقي موجود وحركة تاريخية تتطور من ذاتها امام اعينهما ، وانها لا ترتكز مطلقاً على أفكار ومبادىء اكتشفاها او اخترعاها[1] .. ولقد قالا على اساس مفهوماتهما النظرية هذه : « ان الشيوعيين من الوجهة النظرية يمتازون عن بقية البروليتاريين بادراك واضح لظروف حركة البروليتاريا وسيرها ونتائجها العامة . أما هدف الشيوعيين المباشر فهو الهدف نفسه الذي ترمي اليه جميع الاحزاب البروليتارية ، أي تنظيم البروليتاريين في طبقة وهدم سيادة البرجوازية واستيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية . »[2] .

---

(١) ماركس وانجلس : بيان الحزب الشيوعي – مانيفست – مختارات ١ / ٦٨ .
(٢) ماركس وانجلس : نفس المصدر – مختارات ١ /٦٧ و ٦٨ .

يزعمان ان هدف الاحزاب البرجوازية الديمقراطية ، أي احزاب الطبقة الرأسمالية ، — وبناءً على مشاهداتهما — هو اسقاط حكم الطبقة الاقطاعية والحلول محلها ، وان ذلك قد حصل بالفعل . وان هدف الاحزاب الشيوعية والبروليتارية هو اسقاط حكم الطبقة الرأسمالية والحلول محلها ... لكن وقائع المجتمع الصيني اثبتت العكس . اثبتت — وخلافاً لتوقعاتهما او اختراعاتهما أو كما زعما ، خلافاً لمشاهداتهما — اولاً : ان الحزب الذي انهى الحكم السياسي لطبقة الاقطاعيين في الصين لم يكن حزباً برجوازياً ديمقراطياً ، ولم تحل الطبقة الرأسمالية محل الطبقة الاقطاعية في الحكم .. وثانياً : ان الحزب الشيوعي البروليتاري لم ينه سلطة الطبقة الرأسمالية ويحل محلها بل اسقط سلطة الاقطاعيين وحل محل ملاك الاراضي مباشرة !

يقول « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني : « ان المهمة الثورية المجيدة والعظيمة التي تقع على كاهل الحزب الشيوعي الصيني هي انجاز ثورة الصين الديمقراطية البرجوازية »[1] وهدف هذه الثورة هو « وضع حد لاضطهاد ملاك الاراضي الاقطاعيين في داخل ... »[2] كما تشكل « طبقة ملاك الاراضي الاقطاعيين العدو الرئيسي للثورة الصينية هذه »[3] وان « طبقة ملاك الاراضي الاقطاعية القديمة سيطاح بها وتصبح طبقة محكومة بعد ان كانت حاكمة ، وتضمحل بصورة تدريجية . أما الشعب فسيصبح ، تحت قيادة البروليتاريا ، حاكماً بعد ان كان محكوماً ؛ فيتحول المجتمع القديم شبه المستعمر وشبه الاقطاعي ، الى مجتمع ديمقراطي جديد »[4] .

---

(١) الثورة الصينية ، ص ٧٧ .
(٢) ص ٤٠ .
(٣) المصدر السابق ، ص ٤٠ .
(٤) ماو تسي تونغ : اربع مقالات فلسفية ، ص ٥٨ .

يقول « ماركس » و « انجلس » ان القانون ، الذي يحكم المجتمع والتاريخ ، هو ان الاحزاب الشيوعية تسقط حكم الطبقة الرأسمالية وتوصل البروليتاريا الى السلطة السياسية . ولكن ثبت في الصين ان الحزب الشيوعي لم يسقط حكم الطبقة الرأسمالية ، وفي الحقيقة لم تصل الطبقة الرأسمالية الى السلطة السياسية في هذا البلد لكي تتمكن الطبقة الجديدة من اسقاطها أو عدم اسقاطها ! فلا توجد في الصين المرحلة السياسية لحكم الطبقة الرأسمالية ، وان عدد مراحل الصين حسب اعتراف الشيوعيين أقل من المجتمعات الاخرى ! وبالاضافة الى ذلك – وخلافاً لمزاعم الماركسية – ان الصين رغم امتلاكها للمرحلة الاقتصادية الرأسمالية فهي محرومة من المرحلة السياسية الرأسمالية ... وهذا بدوره يفنّد مزاعم « الماركسية » التي تقول بارتباط الظواهر السياسية بالظروف الاقتصادية ارتباطاً سببياً ، وتبعيّة الاولى للثانية !

من الممكن أن يعترض احد على طريقة استدلالنا السابق ويقول : صحيح ان « ماركس » و « انجلس » قالا بأن الحزب الشيوعي يسقط حكم الطبقة الرأسمالية ويوصل البروليتاريا الى الحكم ولكنهما لم يحصر اهداف الحزب الشيوعي ودوره بذلك . وان احتمال سقوط حكم الاقطاعيين على يد بعض الاحزاب الشيوعية وارد أيضاً .

وفي معرض الرد على هذا الكلام يجب توخي الدقة ، فالنظرة السطحية لاقوال « ماركس » و « انجلس » تظهر بأنهما لم يأكدا على انحصار هدف الاحزاب الشيوعية ودورها باسقاط حكم الطبقة الرأسمالية ، ولكن وبعد الاحاطة بنظرياتهما والتدقيق بقولهما هذا سوف يثبت بأن قصدهما هو انحصار هدف الاحزاب الشيوعية البروليتارية ودورها في ذلك . كما اننا أوردنا قسماً من نظرياتهما في استدلالنا ، ورأينا قسماً كبيراً منها في الدروس السابقة ... ان « ماركس » و « انجلس » لا يستطيعا – بناء على هـــذه

النظريات – ان يتوخيا قصداً سوى ان الاحزاب الشيوعية ، أحزاب طبقة البروليتاريا ، تهدف سياسياً الى اسقاط سلطة الرأسماليين والوصول الى ديكتاتورية البروليتاريا .

من أكثر النظريات بداهة في « الماركسية » هي انالبروليتاريا تنشأ وتنمو مع نمو الرأسمالية ، تنمو وتتسع حتى تصبح الاكثرية السكانية للمجتمع ، وفي أثناء نموها وتطورها تنتظم في حزب وتتحد ... ولكن نمو واتساع البروليتاريا يستلزم كون الانتاج في المجتمع رأسمالياً ، وكذلك نظامه وعلاقات انتاجه ، وان هذا الاخير يستلزم بدوره اسقاط حكم الطبقة الاقطاعية واقامة حكم طبقة الرأسماليين وبعد مرور مدة طويلة من حكم الطبقة الرأسمالية وسقوط حكم الطبقة الاقطاعية على يد طبقة الرأسماليين تنمو البروليتاريا وتتسع ومن ثم تبادر الى النضال الجدي ضد الرأسماليين لتسقط حكمهم لصالحها .

ان هذه الواقعة الاجتماعية الملموسة وهي : ان الحزب الشيوعي في الصين انهى سلطة الاقطاعيين السياسية ، لا تتنافى وتتناقض مع « الماركسية » من جهة واحدة فقط لكي يمكن تغطيتها وسترها بسهولة ، بل هي تتنافى معها من جهات عدة ... فهي لا تتنافى معها فقط من زاوية كون الحزب الشيوعي كان يجب عليه ان ينهي سلطة الطبقة الرأسمالية ، بل هي تتنافى أيضاً مع وجهة النظر الماركسية القائلة بأن الذي ينهي سلطة الاقطاعيين هو حزب برجوازي ، وتتنافى أيضاً مع وجهة النظر الماركسية القائلة بأن سلطة الرأسماليين هي التي تحل محل سلطة الاقطاعيين ، وأيضاً مع وجهة نظرها القائلة بأن البروليتاريا تنمو وتتكامل في مرحلة حكم الرأسماليين ، وأيضاً مع وجهة نظرها القائلة بأن حكم الطبقة الرأسمالية هو ضرورة حتمية تاريخية ، ونتيجة تطور الانتاج والنمو الانتاجي للرأسمالية وصيرورة

المجتمع الصناعي ، وأيضاً مع .. ان تكامل البروليتاريا متعلق بتكامل الرأسمالية ، وان هذه الاخيرة مرتبطة بحكم الرأسماليين بعد سقوط حكم الاقطاعيين السياسي .. وان هذه السلسلةمن الحلقات محكمة الارتباط لا يمكن لاحداها تغيير موقعها لمجرد رغبتها .. فهي سلسلة من العلة والمعلول المتعاقبة ، يتوقف وجود احداها أو حصولها بوجود سابقتها أو حصولها !

وفي الدروس القادمة ، وخاصة الدرس اللاحق ، سنمتّن استدلالنا هذا أكثر فأكثر لكي نغلق الطريق أمام أي محاولة غير منطقية للتبرير .

الطبقة القائدة ... تنقاد الى الطبقة التابعة لها !

كما يقول « ماركس » و « انجلس » ويعتبران اقوالهما بياناً لقانون المجتمع ، ان البروليتاريا وفي جميع الثورات البرجوازية الديمقراطية تكون تابعة للطبقة الرأسمالية وتحت قيادة الاحزاب البرجوازية . ولكن وقائع الصين تشير الى عكس ذلك ، فهي لا تثبت غير ما يزعمان فقط ، بل عكسه تماماً . ليس فقط لم تكن البروليتاريا تابعة للطبقة الرأسمالية وتحت قيادتها بل أصبحت هي قائدة لها ، والطبقة الرأسمالية بدل أن تقود البروليتاريا في نضالها ضد الاقطاع أصبحت تابعة لها وتحت قيادتها !

يقول « ماركس » في كتاب « حرب فرنسا الثورية » . وفي « المانيفست » تحت عنوان موقع الشيوعيين من الاحزاب المعارضة للحكم كتب هو وانجلس : « حسب ما قلنا في الفصل الثاني ... ان الشيوعيين يناضلون في سبيل المصالح والاهداف المباشرة للطبقة العاملة ، الا انهم في الحركة الحالية يدافعون في الوقت نفسه عن مستقبل الحركة ... في سويسرا يؤيدون الراديكاليين دون ان ينكروا ان هذا الحزب مؤلف من عناصر متناقضة . قسم منها اشتراكي ديمقراطي بالمعنى الفرنسي للكلمة ، والقسم الآخر برجوازي راديكالي ... وفي المانيا يناضل الحزب الشيوعي بالاتفاق مع

البرجوازية ما دامت تناضل هذه البرجوازية نضالاً ثورياً ضد النظام الملكي المطلق وضد الملكية الاقطاعية العقارية ، وضد البرجوازية الصغيرة الرجعية. الا انه لا يتغافل لحظة عن ايقاظ شعور واضح وادراك صريح لدى العمال عن التناحر العنيف القائم بين البرجوازية والبروليتارية ، لاجل ان يتمكن العمال الالمان من الاستفادة على الفور من الظروف الاجتماعية والسياسية التي ترافق بالضرورة سيادة البرجوازية ، واستخدامها سلاحاً ضد البرجوازية بالذات ، لكي يمكن اشهار النضال على البرجوازية نفسها ، اثر اسقاط الطبقات الرجعية في المانيا »[1] .

بينما « ماو » قال مراراً : « ان الحركة الثورية الصينية ، يقودها الحزب الشيوعي الصيني »[2] وقال أيضاً : « تشكل البرجوازية الوطنية احدى قوى الثورة »[3] وقال : « ان هذه الفئات من البرجوازية الصغيرة هي احدى القوى المحركة للثورة ، وحليف للبروليتاريا يمكن ان يركن اليه . وهي لن تستطيع أن تحقق تحررها الا تحت قيادة البروليتاريا »[4] .

نستنتج من اقوال « ماو » بكل وضوح انه قبل وصول الطبقة الرأسمالية الصينية الى الحكم تقدمت البروليتاريا لقيادة الطبقة الرأسمالية واسقطت الحكم الاقطاعي ! بينما ووفق وجهتي نظر « ماركس » و « انجلس » كان يجب على البروليتاريا الصينية ان تساعد الطبقة الرأسمالية الصينية وتقاتل تحت رايتها من أجل اقامة حكم الرأسماليين ، وسيادة علاقات الانتاج الرأسمالية والنظام السياسي الرأسمالي وتنمية وتطوير قوى الانتاج الرأسمالية « لاجل ان يتمكن العمال من الاستفادة على الفور من الظروف الاجتماعية

---

(١) بيان الحزب الشيوعي -- مختارات ١ / ٩٤ و ٩٥ .
(٢) الثورة الصينية ، ص ٧٨ .
(٣) ص ٤٨ .
(٤) ص ٥١ .

والسياسية التي ترافق بالضرورة سيادة البرجوازية واستخدامها سلاحاً ضد البرجوازية بالذات» ومن ثم اسقاطها من السلطة والحلول محلها وتبديل ملكية وسائل الانتاج الخاصة الى الملكية الاجتماعية لكي تتطابق مع اجتماعية القوى المنتجة .

والآن نأتي بوثيقة اخرى من « تعاليم الماركسية » تأليف السيد « انجلس » والذي يعتبر مقدمة وأساس المانيفست . في القسم الاخير من هذه الوثيقة وتحت عنوان : « ما هو موقف الشيوعيين من الاحزاب الاخرى ؟ » يقول : « ان المانيا تمهد للمعركة الفاصلة بين البرجوازية والملكية المطلقة . ولكن بما ان الشيوعيين لم يصلوا بعد الى مرحلة المجابهة الحاسمة بينهم وبين البرجوازية ، لان هذه لم تتسلّم السلطة السياسية بعد فانه من مصلحتهم ان يساعدوا البرجوازية على الاستيلاء على السلطة بأسرع وقت ممكن ، لكي يمكنهم الاطاحة بها بأسرع وقت ممكن . لذا ، ينبغي على الشيوعيين أن يساندوا باستمرار البرجوازيين الليبراليين ضد الحكومات الاستبدادية ، ولكن دون أن يشاطروا أولئك البرجوازيين أوهامهم ودون تغذية اضاليلهم عن العهد المتألق الذي سيفتتحه للبروليتاريا انتصار البرجوازية . ان الفوائد الوحيدة التي سيحملها انتصار البرجوازية للشيوعيين تتلخص : اولاً ، في التنازلات العديدة التي ستسمح للشيوعيين بأن يدافعوا عن آرائهم ويناقشوها ويدعوا لها ، فيساهمون بالتالي في تحويل البروليتاريا الى طبقة موحدة ومنظمة شديدة التماسك ومتحفزة للنضال ، وثانياً ، في اليقين بأن الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا سوف ينشب في اليوم ذاته الذي تتهاوى فيه الانظمة الملكية الاستبدادية . ابتداء من ذلك اليوم ، تصبح سياسة الشيوعيين الالمان مطابقة لسياسة رفاقهم الحالية في البلدان التي استولت البرجوازية فيها على السلطة السياسية »[1] .

---

(١) تعاليم الماركسية ، مسألة ٢٥ ، ص ٤١ – ٤٣ .

الدرس التاسع والستون

« البرجوازية الصغيرة » تتخذ مواقع متناقضة في الثورات البرجوازية الديمقراطية !

لقد قرأنا في الدرس السابق أقوال « ماركس » و « انجلس » عندما قالا : « في المانيا يناضل الحزب الشيوعي بالاتفاق مع البرجوازية ما دامت تناضل هذه البرجوازية نضالاً ثورياً ضد النظام الملكي المطلق وضد الملكية الاقطاعية العقارية ، وضد البرجوازية الصغيرة الرجعية »[1] .

لقد أوضحا بذلك — وحسب اصطلاحاتهما — القوانين الحاكمة على المجتمع والصراعات السياسية فيه . وكان حديثهما عن مجتمع — وحسب الموازين الماركسية — شبيهة بالمجتمع الصيني الذي تحدث عنه « ماو » في « الثورة الصينية » وفي « اربع مقالات فلسفية » ... في المجتمع الالماني ، كانت قيادة الصراع ضد الاقطاع بيد الرأسماليين وكانت البروليتاريا تناضل تحت قيادتها لكي تدفع بالمجتمع — حسب الاصطلاح الماركسي — الى الامام مرحلة تقدمية تكاملية لاجل ان يتمكن العمال من الاستفادة من الظروف الاجتماعية والسياسية التي ترافق بالضرورة سيادة البرجوازية . واستخدام تلك الظروف ضد البرجوازية بالذات ولمصلحتها أي لاقامة دكتاتورية البروليتاريا في النهاية .

---

(١) ماركس وانجلس : بيان الحزب الشيوعي — مختارات ١ / ٩٤ و ٩٥ .

اذن ، فالخارطة السياسية للمجتمع الالماني هي : وقوف البروليتاريا والطبقة الرأسمالية في جهة ، وفي الجهة المقابلة لها وقوف الطبقة الاقطاعية الحاكمة والبرجوازية الصغيرة .. وان اتخاذ المواقع السياسية – بناء على الماركسية – أمرٌ غير اختياري بل هو وفق قوانين ثابتة تتحكم بالمجتمع والانسان .. اتخاذ المواقع السياسية يتم وفق المصالح الفردية او الطبقية وان المصالح الطبقية أيضاً تضمن المصلحة الفردية لابناء الطبقة !.

لكن وقائع الصين تشير الى ما هو عكس ذلك . ففيها أيضاً كما في المانيا نضال سياسي وصراع طبقي ضد الاقطاع ، ولكن الخارطة السياسية الصينية للصراع تختلف كلياً عن الخارطة السياسية الالمانية للصراع . ففضلاً عن الاختلاف الفاحش بين قيادتيهما والقوة التابعة لكل قيادة ، فهنالك فرق أساسي آخر هو : ان « البرجوازية الصغيرة » في المانيا الاقطاعية أو شبه الاقطاعية ، تناضل ضد البرجوازية والرأسمالية والطبقة البروليتارية ، وان البروليتاريا اتحدت مع الرأسمالية ضد البرجوازية الصغيرة ... بينما في الصين وقفت « البرجوازية الصغيرة » الى جانب البروليتاريا والطبقة الرأسمالية الوطنية ضد الاقطاعيين ! . « البرجوازية الصغيرة » الالمانية تتحد مع الطبقة الحاكمة الاقطاعية ، ولكن «البرجوازية الصغيرة » الصينية تقف ضد الطبقة الحاكمة الاقطاعية ! ... « البرجوازية الصغيرة » الالمانية قوة مضادة – ضد الثورة البرجوازية الديمقراطية – بينما « ان البرجوازية الصغيرة هي احدى القوى المحركة للثورة ، وحليف للبروليتاريا يمكن أن يركن اليه »[1] .

---

(١) الثورة الصينية ، ص ٥١ .

بناءً على هذا ، فان النظرية الماركسية القائلة بأن سلوك الطبقات الاجتماعية واتخاذها للمواقع السياسية تحدده المنافع الطبقية وعلاقاتها بوسائل الانتاج هي خاطئة تماماً ، لانها لو كانت صحيحة لما وجدنا هذه المفارقات الغريبة في اتخاذ المواقع السياسية من قبل « البرجوازية الصغيرة » في المجتمعين الالماني والصيني .

الدرس السبعون

حيرة «ماركس» و«انجلس» امام
اتخاذ الطبقات الاجتماعية لمواقعها

سبق أن رأينا كيف أن الوقائع الاجتماعية اثبتت خطأ الماركسية ، وعدم صحة موازين «ماركس» و «انجلس» بالنسبة لاتخاذ الاشخاص والطبقات — وطبعاً الاحزاب الطبقية — لمواقعهما . فلو كانت نظرياتهما صحيحة لكان اتخاذ الاشخاص والطبقات لمواقعهما السياسية ، مماثلاً لما توقعا واعتقدا ، ولكن ذلك لم يحصل على ارض الواقع .

في المانيا المعاصرة لهما ، اتحدت الطبقة الرأسمالية مع البروليتاريا — العمال — ضد الطبقة الحاكمة الاقطاعية . وفي الصين المعاصرة كان الامر كذلك . ولكن في انجلترا المعاصرة لهما كانت المسألة تختلف عما في المانيا وفي الصين معاً . هنالك اتحدت طبقة الاقطاعيين مع طبقة الرأسماليين ضد العمال والفلاحين . يذكر ذلك لنا «انجلس» رغم انه يحاول تبريره بواسطة نظرياته ونظريات «ماركس» ويفشل لكنه يبقى على غير استعداد للتخلي عن نظرياته الخاطئة تلك .

يقول : «لم تعارض الارستقراطية (الاقطاعية) الانجليزية ، منذ عهد هنري السابع تطور الانتاج الصناعي — (وهنا يناقض الماركسية) — ،

بل سعت بالعكس الى الاستفادة منه بصورة غير مباشرة . وقد كان هناك أيضاً على الدوام قسم من الملاكين العقاريين الكبار مستعد ، لاسباب اقتصادية أو سياسية ، للتعاون مع زعماء البرجوازية المالية والصناعية ... ان الطغمة الارستقراطية (الاقطاعية) كانت تدرك تمام الادراك ان ازدهارها الاقتصادي مرتبط بصورة لا تنفصم عراها بازدهار الطبقة المتوسطة الصناعية والتجارية ... ومنذ ذلك الحين ، غدت البرجوازية جزءاً أصيلاً ، وصنيعاً من الطبقات الحاكمة في انجلترا ، ولكنه جزء معترف به ، وله مع سائر الاجزاء مصلحة في اخضاع الجماهير الشعبية الكادحة الفقيرة »[1] .

وهذا هو موقع آخر تتناقض فيه الوقائع الاجتماعية مع « الماركسية » ، تناقضاً كان ماثلاً أمام عيني « ماركس » و « انجلس » وليس فقط لم يتمكنا من تبريره بل من خلال اعترافهما به بذلا جهداً كبيراً للصمود أمامه .

(١) انجلس : الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية-مختارات ٣ / ٦١- التفسير الاشتراكي للتاريخ ، الدكتور راشد البراوي ، ص ١٠٢ .

انعدام الظروف الاقتصادية للانتاج الرأسمالي
في تاريخ الصين، وما ترتب على هذا الواقع.

لقد اثبتنا في الدروس السابقة ان الصين لم تشهد المرحلة السياسية لحكم الطبقة الرأسمالية ، حيث ترتب على هذا الامر احدى حالتين :

١ — ان الصين شهدت الظروف الاقتصادية للانتاج الرأسمالي ،

٢ — او ان الصين لم تشهد الظروف الاقتصادية للانتاج الرأسمالي .

في الحالة الاولى ، وكما قلنا سابقاً ، يثبت بطلان « الماركسية » ، لأن — كما تزعم الماركسية — الظواهر السياسية مثل بقية الظواهر الاجتماعية ، تكون تابعة ونتيجة مباشرة لتطور الانتاج ، وان الانتاج الرأسمالي ينشأ في أحشاء المجتمع الاقطاعي وينمو ويتطور حتى يصل الى الحد الذي يتناقض فيه مع علاقات الانتاج الاقطاعية ، وبالثورة البرجوازية الديمقراطية يتم تلك العلاقات واحلال العلاقات الرأسمالية محلها لان الاخيرة تتطابق مع طبيعة الانتاج ، وذلك يستلزم وصول الطبقة الرأسمالية الى السلطة السياسية. ولكن بما ان الصين لم تشهد مرحلة حكم الطبقة الرأسمالية فلا صحة اطلاقاً لضرورة ذلك التطابق والتوافق ما بين الظواهر السياسية وتطور اسلوب وقوى الانتاج فضلاً عن تبعية الاولى للثانية .

أما في الحالة الثانية ، فستكون النظرية الماركسية بالنسبة لمسير تطور اسلوب وقوى الانتاج خاطئة .

في هذا الدرس ، سنرى من خلال الاعترافات والتبريرات ان الصين تركت الظروف الاقتصادية للانتاج الرأسمالي بصورته الناقصة ـ أو حالته الجنينية ـ وقفزت مباشرة من الانتاج الاقطاعي ، بعد تطور لا يذكر ، الى الانتاج الاشتراكي « بناءً على هذا أصبحت جميع أقوال « ماركس » و « انجلس » والماركسيين بالنسبة لمسير التطور الحتمي لاسلوب وقوى الانتاج خاطئة ، مما يؤدي الى تهاوي بقية اقوالهم ومطالبهم المهمة .

يقول « ماو » : « في أي اتجاه يجب ان تسير الصين بعد ان اطاح شعبها بحكم الامبريالية والاقطاعية والرأسمالية البيروقراطية ؟ أتتجه الى الرأسمالية أم الى الاشتراكية ؟ ثمة كثير من الناس ليست لديهم معرفة واضحة ازاء هذه المسألة . ولكن الحقائق نفسها قد أجابت على هذه المسألة : من شأن الاشتراكية وحدها انقاذ الصين »[1] .

يتضح من كلامه ان الشعب الصيني وبعد ان اطاح بحكم الاقطاعيين ونظامهم ، ودون أن يدخل العهد الرأسمالي ، أو أن تنمو الرأسمالية وينشأ الانتاج الصناعي الرأسمالي ـ الذي هو بزعم ماركس وانجلس ظاهرة حتمية الوجود وخارجة عن ارادة الانسان ـ دخل العهد الاشتراكي .

وان ايراده لكلمة « الرأسمالية البيروقراطية » لا تنجيه من ورطته او ورطة الماركسية ، حيث انها ـ بناء على الماركسية ـ ظاهرة تابعة للانتاج الصناعي والتجاري الرأسمالي ، وبما أن هذا لم تشهده الصين اساساً ، فلو ظهر شيء في الصين بهذا الاسم فهو لدليل آخر ضد الماركسية وهو لا يبرر اطلاقاً الغاء العهد الاقتصادي الرأسمالي ! هل نسي السيد« ماو » ورفاقه

---

(١) أربع مقالات فلسفية ، ص ٩٦ .

أقواله عندما قال « ان المجتمع الصيني شبه اقطاعي وان الصناعة الوطنية الصينية وأهمها صناعة الغزل والنسيج والمطاحن خطت خطوتها قبل عشرين سنة فقط » وان الرأسمالية في الصين ضعيفة وهشة وان ضعف البروليتاريا الصينية ناتج عن ضعف الرأسمالية فيها ، وان الحكم في الصين بيد الاقطاعيين ؟!

بناء على هذا ، ان « ماو » اورد حقائق بالنسبة الى الصين تدحض الماركسية ، ومن هذه الحقائق ان الصين لم تشهد اسلوب وقوى الانتاج الرأسمالية — طبعاً ما عدا القليل والضعيف منها الذي نشأ في احشاء النظام الاقطاعي !

في هذا المقطع الصغير يذكر « ماو » حقائق اخرى تدحض الماركسية أيضاً . منها ان الناس هم الذين يختارون طريق تطورهم وتكاملهم الاقتصادي وليس كما تزعم الماركسية بأن ذلك حتمي وخارج عن ارادة الناس ! ومنها أيضاً ان الناس في الصين هم الذين يختارون علاقات انتاجهم وليست هي مفروضة عليهم لنتيجة التناقض ما بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ! لانه من البديهي — كما تزعم الماركسية — ان الاشتراكية هي الحل الوحيد للتناقض الحاد ما بين قوى الانتاج الاجتماعية للمجتمع الرأسمالي وهو في أوج تطوره وبين علاقات الانتاج الرأسمالية ، أما في الصين ، كما يعلم ذلك الجميع ، فان الرأسمالية لم يتح لها أن تتطور وتنمو لكي ينشأ ذلك التناقض الحاد والذي يفرز الوضع الاشتراكي ، بل وفوق ذلك كله ، لم تكن هنالك في الصين علاقات انتاج رأسمالية ولا أي شيء من قبيل الانتاج الاجتماعي — من ذلك النوع الموجود في المانيا الغربية وفرنسا وانجلترا وامريكا ، رغم ان ذلك لم يتناقض لحد الآن مع علاقات الانتاج الرأسمالي أو لم يحل — لكي ينشأ التناقض فيما بينهما لتأتي بعد ذلك الاشتراكية كحل وحيد لحل ذلك التناقض !

زعم « ماو » بأن كثيراً من الناس لا زالوا لا يعرفون أين يجب أن تذهب الصين أنحو الاشتراكية أم الرأسمالية ؟ واخيراً جاءت « الحقائق » لتفتح أذهانهم وتوقظهم بأن طريق نجاتهم الوحيدة هي الاشتراكية !

اولاً دعنا من أن « كثيراً من الناس » في الصين يعرفون أو لا يعرفون، نريد أن نسأل السيد « ماو » ، والماركسيين الصينيين : انتم الذين تدعون بأن لديكم معرفة واضحة بأن انقاذ الصين محصور في سلوكها سبيل الاشتراكية ، من اين فهمتم وعرفتم بأن على الصين أن تسلك سبيل الاشتراكية وليس الرأسمالية ؟ فاذا كنتم ماركسيين ، كما تزعمون — وفي الحقيقة انتم لستم كذلك — يجب عليكم أن تعتقدوا ان على الصين ، بعد سقوط الحكم الاقطاعي بدون أي تأثير لرغبتكم ، ان تسلك طريق الرأسمالية ، لان تطور الانتاج الاقطاعي — بناء على اقوال ماركس وانجلس وكما هو معلوم لدى الماركسيين جميعاً — يجب ان يفضي الى الانتاج الرأسمالي ، وان هذا الطريق تسلكه المجتمعات خلال تطورها التاريخي دون أي تأثير لرغبة الناس وعواطفهم . والذي لا يقبل بهذا الطرح فهو ليس ماركسياً أبداً ! وان هذه الحقيقة يجب أن لا يتجاهلها أمثال « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني ، والاسخر منهم حتى الماركسيون العاديون . ان تطور اسلوب وقوى الانتاج ، ونشوء اسلوب وقوى الانتاج الرأسمالية — بناء على المفاهيم الماركسية — متلازمين بصورة حتمية وبشكل سببي مع علاقات الانتاج والنظام الرأسمالي . فكيف يتسنى لاناس مثل «ماو » وأعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ان يدعوا بأن المجتمع الصيني في الوقت الذي كان يعيش الظروف الاقتصادية للانتاج الرأسمالي اختار نظام وعلاقات انتاج اشتراكية !

والآن : ما هي تلك « الحقائق » ؟ ما دامت هنالك « حقائق » فلماذا لا تذكرها ؟ وما المقصود من « انقاذ » ؟ اهناك في القاموس الماركسي

مصطلح « انقاذ المجتمع » ؟ ومن الذي سبق ان تكلم عن « انقاذ المجتمع » ماركس او انجلس او اي ماركسي آخر ؟ « الانقاذ » من الاقطاعية ؟! وانت تقول انه تحقق بالثورة ! « الانقاذ » من الفقر والتخلف ؟! لكن « ماركس » و « انجلس » رأياه ، للمجتمع الذي له نفس ظروف الصين المادية ، بسلوك سبيل الرأسمالية اولاً وليس الاشتراكية !

ألم تسمع ما قالاه في « المانيفست » « لقد لعبت البرجوازية في التاريخ دوراً ثورياً للغاية » وما هذا الدور الثوري سوى تطوير وتنمية الانتاج وامثال ذلك . واذا ما وردت كلمة « انقاذ » في الآثار الماركسية فهي ترد تعبيراً عن نمو وتطور الانتاج وتحريره من التخلف ! وان الرأسمالية هي الوحيدة القادرة على « انقاذ » الصين وليست الاشتراكية ! او اذا كان كلامك واقتراحك – رغم انه مخالف للماركسية – ماركسيين فلماذا لم يتفوه بهما « ماركس » بالنسبة للمجتمعات المعاصرة له والتي كان شبيهة بالمجتمع الصيني ، بل دعاها جميعاً الى سلوك سبيل الرأسمالية اولاً ، بل واكثر من ذلك ، قال انها سوف تشهد العهد الرأسمالي بصورة حتمية ولا ارادية ؟!

صحيح ان كلام « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني مخالف للماركسية ، وسبق ان قالوا الكثير من هذه الاقوال ، وصحيح ان الرد على الماركسية بواسطة الماركسيين يكتسب أهمية خاصة ، ولكن الشيء الاهم هو ان المجتمع الصيني « فعلاً » وليس فقط اعتماداً على اقوال « ماو » ورفاقه ، قفز من علاقات الانتاج والنظام الاقطاعي الى علاقات الانتاج والنظام الاشتراكي دون ان يمر أو يشهد مرحلة علاقات الانتاج والنظام الرأسمالي – ما عدا شيئاً ضئيلا . وهذا هو بدوره يشكل الرد الملموس والواقعي على « الماركسية » ورأيها بمسير تطور المجتمعات ، ذلك الذي يتمحور الماركسيون حوله والذي وضعوا بنيانهم على أساسه !

الدرس الثاني والسبعون

البلد الاشتراكي ... الفقير والمتخلف !

يقول « ماو » ! «علينا ان نذكّر جميع الكوادر وابناء الشعب على الدوام بان الصين بلد اشتراكي كبير ، ولكنها بلد فقير متخلف اقتصاديا »[1]

فما يقوله هو الصدق ، لانه لا يشك احد بان العلاقات الاشتراكية قائمة في الصين منذ مدة، وهي التي انهت العلاقات الاقطاعية والعلاقات «الجنينية » الرسمالية التي كانت في طور النشوء في احشاء النظام الاقطاعي .

وكذلك لا يشك احد بأن الصين متخلفة اقتصادياً وفقيرة .

كلمة صادقة تفوه بها « ماو » ودحض بها الماركسية !

يقول : « الصين بلد فقير ومتخلف اقتصادياً » . فماذا يعني قوله هذا ، وما هو قصده ؟ المعنى واضح . انه قصد الحقيقة التالية : ان الصين مجتمع شبه اقطاعي ولا يزال انتاجه الرأسمالي غير نامي ولا متطور ولم يصل الى مستوى مجتمعات امريكا وانجلترا والمانيا وفرنسا . ولهذا السبب نرى الصين « فقيرة » أيضاً . ان مجتمعاً كهذا ـ حسب الحكم الماركسي ـ لا يتمكن ان يختار علاقات الانتاج والنظام الاشتراكي ! لان هنالك علاقة سببية ثابتة وعلى صورة « قانون » فيما بين أسلوب وقوى الانتاج من جهة

---

(١) أربع مقالات فلسفية ، ص ١٣٣ .

وبين علاقات الانتاج والنظام الاجتماعيّ من الجهة الاخرى . وان أهم مكتشفات ماركس — حسب اعترافه — هو اكتشاف هذا « القـــانون » الاجتماعي . ووفق الحكم الماركسي تكون علاقات الانتاج الاشتراكية متناسبة ومتلازمة ومتطابقة مع الانتاج الرأسمالي بعد ان يكون قد وصل الى أوج تطوره ونموه ، وان أوج التطور الذي يعتقده « ماركس » هو تطور انجلترا وفرنسا والمانيا وامريكا المعاصرة له ، رغم انها لم تصل لذلك الحد الى يومنا هذا كما هو معلوم ! اذن ، وبناء على الماركسية ذاتها ، فالمجتمع الصيني الذي لا زال انتاجه الرأسمالي « جنينياً » وقد خرج من احشاء النظام الاقطاعي لتوّه والذي لا يملك سوى عدد قليل وبسيط من المصانع ، لا يتمكن ابداً من أن يختار لنفسه علاقات انتاج ونظام اشتراكي. فلو كان هذا ممكناً ، لاصبح بامكان المجتمع الرقي والمجتمع الاقطاعي ان يختارا مباشرة النظام الاشتراكي أيضاً ! وهذا ما قال باستحالته كل من « ماركس » و « انجلس » مراراً . ولكن الآن قد تحقق ما كان مستحيلاً في اعتقاد ماركس والماركسيين في المجتمع الصيني : مجتمع اختار العلاقات الاشتراكية مباشرة بعد العلاقات الاقطاعية ، المجتمع الذي لا زال فقيراً ومتخلفاً اقتصادياً والذي لا زال انتاجه الرأسمالي غير نامي ولا متطور تحول الى علاقات الانتاج والنظام الاشتراكي !

ان أي ماركسي يتمتع بأدنى حد من المطالعات الموضوعية يعلم بأن مجتمع الصين الذي يعيش حالة التخلف الاقتصادي والفقر لا يحق له — بناء على المفاهيم الماركسية — ان يختار علاقات الانتاج الاشتراكية ، لا يحق له أن تكون له علاقات — حسب رأي ماركس والماركسية — من النوع الذي يجب أن يتطابق ويتوافق مع قوى الانتاج الرأسمالية المتقدمة جداً ، بل وفي أعلى مراحل تطورها وليس مع أي قوى انتاج اخرى متخلفة عنها في سلّم التطور ، ورغم ذلك يوجد اشخاص من امثال « ماو » يظهرون هذه

الحقيقة ويزعمون أيضاً انهم ماركسيون ! بينما ان ايراد هذا المطلب «الصين بلد اشتراكي كبير وفي نفس الوقت متخلف وفقير اقتصادياً» من الوجهة الماركسية يعني : « أملط وله شعر كثيف في وقت واحد ! »

اذن على « ماو » وامثاله ، اما ان يكونوا ماركسيين أو أن يدعنوا لهذه الحقيقة « الصين بلد اشتراكي كبير وفي نفس الوقت متخلف وفقير اقتصادياً » وليس لهم أن يدعوا الماركسية ويظهروا هذه الحقيقة معاً !

بالمناسبة ، ان اقوال « ماو تسي تونغ » وثيقة اخرى تضاف الى الدروس السابقة ، تضاف الى الدروس التي تم فيها البحث عن كون الصين ليس فقط لم تشهد المرحلة السياسية لحكم الطبقة الرأسمالية — وهذا بذاته مناقض للماركسية — بل لم تشهد أيضاً المرحلة الاقتصادية الرأسمالية ، لانه واضح من كلامه ان الصين حين قبولها واختيارها لعلاقات الانتاج الاشتراكية كانت تعاني الفقر والتخلف من الناحية الاقتصادية وان هاتين الصفتين من صفات الاقتصاد في المراحل التي تسبق المرحلة الرأسمالية وليس من صفات الاقتصاد الرأسمالي في أوج تطوره ونموه ، وليس هذا هو بدور الرأسمالية — كما قال في المانيفست — الثوري للغاية !.

الدرس الثالث والسبعون

حالة الصين : معقدة !

ما حصل في المجتمع الصيني من تطورات جاء معاكساً لتوقعات « ماركس » والماركسية . فالظواهر الاقتصادية والسياسية والفكرية والعقائدية التي حدثت في الصين وحضت ما اعتقده « ماركس » بأنه « القانون الحاكم على المجتمع والتطورات الاجتماعية » . ومن البديهي بنظر كل ماركسي وكل من يملك تصوراً ماركسياً عن المجتمع وظواهره والعلاقة ما بين تلك الظواهر ، ان تكون حالة الصين « معضلة » و « معقدة جداً » .

هذه هي حالة السيد « ماو » وبقية منظري الحزب الشيوعي الصيني . حيث انهم وقفوا وجهاً لوجه أمام الوقائع والحقائق والحوادث « غير العادية » و « المعضلة » فلو انهم نظروا الى هذه الحوادث بعين الواقع وليس بالنظرة الماركسية ، لما كانت تلك الحوادث بنظرهم « غير عادية » أو تشكل « معضلة » ... ولكنهم غير مستعدين لان يكونوا واقعيين ، بل وسيبقوا ينظرون الى الواقع دائماً من « الكوة » الماركسية فقط ، ولذلك ستبقى الحوادث الصينية بالنسبة لهم « معضلة » و « معقدة » وغير عادية » .

في كتاب « الثورةالصينية » يقول « ماو » : « فقد شهدت الصين

تفاوتاً عظيماً جداً في تطوراتها الاقتصادية والسياسية والثقافية»[1] فهو يرى في ذلك تفاوتاً عظيماً جداً لانه ينظر اليه من « الكوة »الماركسية ... وكذلك عندما يقول : « فان من الممكن ان تنتصر الثورة الصينية اولاً في المناطق الريفية [2]. هذا من جهة . ولكن من جهة اخرى ، سوف يسبب ذلك تفاوتا في تطورات الثورة ... » [3] أو عندما يقول : « فالحالة – هنا في الصين – اذن معقدة جداً ! »[4] واخيراً عندما يقول : « في البلدان شبه المستعمرة كالصين ، تظهر العلاقة بين التناقض الرئيسي والتناقضات غير الرئيسية في حالة معقدة »[5] !

---

(١) الثورة الصينية ، ص ٢٦ .

(٢) لعلهم يقصدون بذلك المناطق التي تسكنها « البروليتاريا » بطبيعتها !

(٣) الثورة الصينية ، ص ٣٧ .

(٤) أربع مقالات فلسفية ، ص ٤٢ .

(٥) ص ٥٤ .

الدرس الرابع والسبعون

« الجديد » ، « الحالي » و « . من طراز جديد وخاص » !

في مجتمع الصين شبه الاقطاعي ، حدثت كل الظواهر السياسية والاقتصادية والعقائدية الفكرية (أو حسب الاصطلاح الماركسي الثقافية) التي اعتقد « ماركس » — بناءً على نظرياته وطرق تفكيره المادية — بعدم امكانية حدوثها اطلاقاً ... وبالعكس ، ان كل ما اعتقد بضرورة حدوثه من الظواهر نتيجة عدم امكانية مخالفتها لـ « القوانين الحاكمة على المجتمع » لم تحدث ابداً ! .. فهذه الحقائق الراسخة تثبت خطأ الماركسية ؛ وتثبت أيضاً أن تلك التي اعتبرها الماركسيون قوانيناً حاكمة على المجتمع هي ليست قوانين ؛ ولا تحكم المجتمعات . لكن الماركسيين من أمثال « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني ومنظري الشيوعية العالمية « اخترعوا » تبريرات غريبة لعدم تبعية المجتمع الصيني لتلك التي اعتقدوها « قوانين حاكمة على المجتمع » . ومن جملة ما قالوه في هذا المجال : ان للمجتمع الصيني هو شبه اقطاعي طبعاً ولكنه يختلف عن جميع المجتمعات شبه الاقطاعية القديمة التي مرت في التاريخ البشري . وطبعاً يختلف عن تلك المجتمعات شبه الاقطاعية والاقطاعية التي ذكرها « ماركس » و « انجلس » و « لينين » في آثارهم ! لان المجتمع الصيني مجتمع شبه اقطاعي « جديد » !

في كتاب « الثورة الصينية » عندما يصل « ماو » واللجنة المركزية

للحزب الشيوعي الصيني الى بحث أوضاع الصين المعاصرة لهم ، يختارون لها عنواناً هو « المجتمع المستعمر ، وشبه المستعمر ، وشبـــه الاقطاعي الجديد »[1] ! فباضافتهم لكلمة « الجديد » الى المجتمع الصيني ، يجيبون على جميع أسئلتنا . فبذلك يقولون : صحيح ان « ماركس » و « انجلس » قالا ، بناءً على القوانين الحاكمة على المجتمع ، ان في المجتمع شبه الاقطاعي توجد أحزاب برجوازية ديمقراطية ، ويكون الصراع الطبقي الحاد فيه عبارة عن صراع الطبقة الرأسمالية مع طبقة ملاك الاراضي ، ويُحل هذا الصراع بطريق واحدة وهي سقوط الحكم الاقطاعي واقامة حكم الرأسماليين و ... ، ولكن عدم حصول هذا في المجتمع الصيني شبه الاقطاعي سببه لان الصين مجتمع شبه اقطاعي « جديد » ! وصحيح انهما قالا بأن الحزب الشيوعي الماركسي البروليتاري لا يمكن أن يوجد في المجتمع شبه الاقطاعي ، ولا يمكن أن ينمو ويتسع ليقود الصراع ، وان البروليتاريا فيه تكون تابعة لقيادة الطبقة الرأسمالية ، وعشرات المسائل الاخرى ... ولكن مخالفة وقائع الصين لهذه « القوانين » سببها كون الصين مجتمعاً شبه اقطاعي « جديد » ! وهذا المجتمع لم يخطر بذهن « ماركس » و « انجلس » ولم يتوقعا حصوله في المستقبل !

ولو سألنا : اي ثورة برجوازية ديمقراطية هذه التي لم تقدها الطبقة البرجوازية (الرأسمالية) ولم تفض الى حكم الطبقة البرجوازية ، ولم تقم النظام البرلماني الديمقراطي ولا الحريات الديمقراطية ، -- تماماً على عكس اسمها وخصائصها الدائمة والثابتة ! -- وان تسميتها بالبرجوازية الديمقراطية تسمية خاطئة لأنها اسم بلا مسمى ؟ يجيبوننا بالقول : « ان الثورة الديمقراطية البرجوازية الجارية حالياً في الصين ، ليست ثورة ديمقراطية برجوازية من الطراز القديم والعام ، اذ ان هذا الطراز من الثورة قد فات اوانه ، بل هي ثورة ديمقراطية برجوازية من طراز جديد وخاص.

ويأخذ هذا الطراز من الثورة في النهوض حالياً في الصين وفي كافة البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة الاخرى ، ونحن نسميه ثورة الديمقراطية الجديدة. ان ثورة الديمقراطية الجديدة هذه ... »[1] .

ان « ماو » ومنظري الحزب الشيوعي الصيني وبقية البلدان ، إما يجهلون ، أو يتجاهلون بأن الثورة التي يتحدثون عنها هي في الاساس ليست ثورة برجوازية ديمقراطية اطلاقاً ، وليس انها ثورة برجوازية ديمقراطية « جديدة » « ومن طراز خاص » .. يقال للثورة انها ثورة ديمقراطيـــة برجوازية عندما تقودها الاحزاب البرجوازية وتنتهي بحكم الطبقةالبرجوازية واقامة النظام البرلماني الديمقراطي واعطاء حرية الرأي والطباعة والنضال الحزبي والانتخابي والخلاصة كل ما يسمونه بالحريات الديمقراطية .. فليس لعاقل ان يسمي الثورة التي لم تقدها الاحزاب البرجوازية ، بل قادها حزب شيوعي بروليتاري — أو غير بروليتاري ولكنه شيوعي — والتي انتهت بحكم الحزب الشيوعي البروليتاري أو الفلاحي أو اتحاد الاثنين معاً وليس بحكم الطبقة البرجوازية ، ولم تقم النظام الديمقراطي والحريات الديمقراطية بل أقامت « الديكتاتورية » ليس له ان يسمي هذه الثورة بالثورة البرجوازية الديمقراطية .

في الحقيقة ان سبب معضلتكم وورطتكم هي ان « ماركس » والماركسية ادعت بان الذي ينمي النظام الاقطاعي هي الطبقةالبرجوازية التي انتظمت في حزب او عدة احزاب ونهضت وانتصرت واقامت الحكم الديموقراطي لصالحها . والآن بما انكم لا تريدون القول بان ماركس ولينين [2] اخطئا ! وان الماركسية خطأ ، لان الذي انهى النظـــام

---

(١) الثورة الصينية ، ص ٦٦ و ٦٧ .

(٢) ادعى لينين بأن الثورة في المجتمع الاقطاعي التي تنهي النظام الاقطاعي هي ليست ثورة اشتراكية بروليتارية ، بل هي ثورة برجوازية ديمقراطية ، وهذا هو تكرار لأقوال ماركس وانجلس،وهو الذي أوقعماو والمنظرين الشيوعيينفي الموقع الحرج.

الأقطاعي في الصين هو ليس الطبقة البرجوازية ولا ثورتها المعروفة لذلك لجأتم الى وضع اسم « الديموقراطية البرجوازية » للثورة التي لا تشبه الثورة الديموقراطية البرجوازية لا من قريب ولا من بعيد بل هي نقيضها تماماً .

وعندما نسأل : اي ثورة برجوازية هذه التي لم تقدها البرجوازية ولم تنتهي بسيطرتها على الحكم ... وأي ثورة ديمقراطية هذه التي أقامت الديكتاتورية وليس الديموقراطية ؟! و ... تجيبون : انها ثورة برجوازية ديمقراطية « من نوع جديد » « وطراز خاص » ! رغم ان الثورة الصينية التي تتحدثون عنها هي ليست ثورة برجوازية ديمقراطية حتى تكون من طراز خاص أو عام ، أو من نوع جديد أو غير جديد !

اذا سميتم تلك الثورة « نوعاً جديداً » و « طرازاً خاصاً » من الثورة البرجوازية الديمقراطية تكونوا كما لو سميتم « الليل » نوعاً جديداً وطرازاً خاصاً من « النهار » ! أما الحقيقة فهي ان تلك الثورة ليست نوعاً جديداً وطرازاً خاصاً من الثورة البرجوازية الديمقراطية ، بل الذي يسميها بهذا الاسم هو نوع جديد وطراز خاص من الماركسيين !

انهم ، ماركسيون من نوع جديد وطراز خاص حيث يقولون : « ان ثورة الديمقراطية الجديدة هذه جزء من الثورة الاشتراكية البروليتارية العالمية ، فهي تناهض بكل حزم الامبريالية أي الرأسمالية[1] ... وتسعى في المجال السياسي الى تحقيق دكتاتورية مشتركة لعدة طبقات ثورية تحت قيادة البروليتاريا[2] ... وتبقي على المشروعات الرأسمالية الخاصة بصورة

---

(١) الثورة الصينية ، ص ٦٧ .
(٢) ص ٦٧ و ٦٩ .

عامة[1] ، وتمهد السبيل أمام الرأسمالية[2] ، ولن تقوم بأي عمل ضد **الرأسمالية والملكية الرأسمالية الخاصة بصورة عامة »[3]** .. فرغم ان الثورة « ديمقراطية » لكنها « ديكتاتورية »! وفي نفس الوقت تبقي على المشروعات الرأسمالية الخاصة ، وتمهد السبيل أمام الرأسمالية ، وهي جزء من الثورة الاشتراكية البروليتارية العالمية !!

هذا في المجال النظري فقط ، أما في الواقع فلم تمهد السبيل أمام الرأسمالية بل اختارت الاشتراكية سبيل وحيد لانقاذ الصين[4] .

يقولون في المجال النظري بأن الثورة برجوازية ديمقراطية وتمهد السبيل أمام الرأسمالية ، لكي يتمكنوا من المحافظة على « صحة » أقوال ماركس ولينين المتعلقة بالثورة البرجوازية الديمقراطية التي تنهي الحكم الاقطاعي . ولكن لا يصدق أحد أقوالهم هذه ، لان الثورة الصينية أغلقت الطريق أمام نمو الرأسمالية وقد قال ذلك « ماو » وقادة الحزب الشيوعي الصيني مراراً ، وسبق ان نقلنا لكم بعض النماذج عنها .

ان القول بأن في الصين ظهرت ظروف اقتصادية ونظام اقطاعي خاص وجديد ، أو القول بأنه حصلت في الصين ثورة رأسمالية من نوع جديد وطراز خاص ، تختلف عن كل الثورات المماثلة التي حصلت في التاريخ ... ان القول بهذا هو اعتراف ضمني بالحقيقة التالية وهي : ان المجتمع الصيني تمرّد على تلك « القوانين » التي فرضت على بقية المجتمعات خلال تطورها لحد الآن ، وان ظواهر المجتمع الصيني هي شاذة عن « قوانين تطور المجتمع » التي عينتها الماركسية وحددتها . وهذا يعني بأن هنالك قوانيناً

---

(١) ص ٦٧ .
(٢) ص ٦٧ .
(٣) ص ٤٥ .
(٤) أربع مقالات فلسفية ، ص ٩٦ .

جديدة ظهرت وحلت محل تلك التي اعتقدها ماركس « قوانين تطور المجتمع » .

ان « ماو » والمنظرين الشيوعيين لم يوضحوا الاختلاف ما بين النوع الجديد والطراز الخاص من الثورة البرجوازية الديمقراطية وبين الانواع السابقة التي وردت في الآثار الماركسية ! فهم يلتزمون الصمت في هذا المجال كما هي عادتهم في المجالات العويصة . فهم لا يعرفون الى أي الظروف المادية « الواقعية » الاقتصادية يمكن أن ينسبوا ذلك الاختلاف خوفاً من ان تزداد ورطتهم وتكبر معضلتهم . وان « ماو » هو الوحيد الذي ابدى جرأة فريدة في هذا المجال ، ولكنه لم يتكلم عن الاختلاف في الظروف المادية الاقتصادية ولم يتمكن من تبرير ذلك ماركسياً لانه لا يمكن تبريره ماركسياً ! يقول : « لماذا يمكن للثورة الصينية أن تتجنب مستقبلاً رأسمالياً فترتبط بالاشتراكية مباشرة دون اجتياز الطريق التاريخي القديم الذي اجتازته البلدان الغربية ، دون ان تمر بمرحلة من الديكتاتورية البرجوازية ؟ ليس السبب في ذلك سوى العوامل المحددة الكائنــة في وقتها »[1] .. انه كلام غريب حقاً ! السبب الوحيد لذلك الاختلاف الجذري هو العوامل المحددة الكائنة في وقتها !

ترى ما هي العوامل المحددة الكائنة في وقتها ؟! اهي عوامل اقتصادية أم سياسية أم فكرية ام مختلطة في كل هذه ، أم هي عجينة خاصة بها ؟! ولماذا لا توضح هذه العوامل ؟! واذا كنت ماركسياً حقاً فدلنا أين توجد العوامل المحددة الكائنة في وقتها » من قاموس الماركسية ؟! اين هو مكان هذه « العوامل » العظيمة والغريبة التي عطلت كل العوامل التي قضى ماركس وانجلس حياتهما الطويلة في اكتشافها أو البحث فيها ومن ثم حلت

---

(١) أربع مقالات فلسفية ، ص ٩٨ .

لمحلها بعد ان ازاحتها عن دور الفعل ؟!

ويسترسل « ماو » في حديثه الطويل ويقول فجأة في تبرير ذلك « ان جميع وجهات النظر المعروضة آنفاً هي مبنية على ظروف بلادنا التاريخية المحددة »[1] ولكن كالعادة ، لا يقول شيئاً عن الظروف التاريخية المحددة تلك ! أو ماهو تأثيرها من الوجهة الماركسية وارتباطها بالظواهر وكيفيته !

---

(١) ص ١٢٤ .

الدرس الخامس والسبعون

الصين ليست وحدها
بل روسيا وفرنسا ومنغوليا و ... ايضاً

عندما نسأل « ماو » او احد رفاقه عن سبب شذوذ المجتمع الصيني عن « قوانين تطور المجتمع » الماركسية ؟ واليس هذا دليلاً على خطأ الماركسية؟ يقف أمامنا صامتاً حائراً لا جواب لديه . ولكنه عندما يخاطب الماركسيين من رفاقه ، يحاول الاجابة على نفس تساؤلاتنا فيقول : ان مجتمع الصين ليس وحيداً في شذوذه عن « قوانين تطور المجتمع» الماركسية ، بل هناك مجتمعات قبله وأكثر منه لم تتقيد بهذه « القوانين » ، وليس هذا هو المورد الوحيد الذي اختلفت فيه الوقائع التاريخية مع الماركسية .

يقول : « لماذا كانت ثورة فبراير (شباط) ١٩١٧ الديمقراطية البرجوازية في روسيا مرتبطة بصورة مباشرة مع ثورة اكتوبر (تشرين الاول) الاشتراكية البروليتارية الناشبة في السنة نفسها ، بينما لم ترتبط الثورة البرجوازية في فرنسا بصورة مباشرة مع ثورة اشتراكية ، وانتهت كومونة باريس عام ١٨٧١ الى الاخفاق اخيراً ؟ لماذا ارتبط نظام البداوة في منغوليا وآسيا الوسطى بالاشتراكية مباشرة ؟ ولماذا يمكن للثورة الصينية أن تتجنب مستقبلاً رأسمالياً فترتبط بالاشتراكية مباشرة دون اجتياز

الطريق التاريخي القديم الذي اجتازته البلدان الغربية دون أن تمر بمرحلة من الدكتاتورية البرجوازية ؟ ليس السبب في ذلك سوى العوامل المحددة الكائنة في وقتها »[1] .

صحيح انه اسكت الماركسيين بهذا البيان والاعترافات ، ولكنه احكم ومكّن حججنا ضد الماركسية وضده . ان « ماو » لم يستعمل « العوامل المحددة الكائنة في وقتها » لتغطية مفارقات الماركسية وتناقضاتها مع الوقائع الصينية فقط بل ولتغطية تناقضاتها مع حقائق ووقائع مجتمعات روسيا ومنغوليا وفرنسا وآسيا الوسطى أيضاً ! ترى ما هي تلك العوامل« المحددة الكائنة في وقتها » التي جعلت من منغوليا وآسيا الوسطى اللتان تعيشان ضمن نظام البداوة وتخلف قوى الانتاج تقبلان بعلاقات الانتاج والنظام الاشتراكي مباشرة ؟! أليس هذا بحد ذاته كافياً لابطال « النظرية الماركسية » القائلة بأن كل علاقات انتاج أو نظام اجتماعي هي تابعة ومعلولة لاسلوب وقوى انتاج معينة ، وان علاقات الانتاج الاشتراكي متلازمان بشكل خاص مع اسلوب وقوى الانتاج الرأسمالي البالغة أوج تطورها ؟! أليس قبول منغوليا وآسيا الوسطى وهما تعيشان اسلوب وقوى انتاج بدوي متخلف بعلاقات انتاج اشتراكية دليلاً قاطعاً على خطأ الماركسية وبطلانها ؟!

يقول : ان الصين اثناء تطورها تجنبت المرحلة الرأسمالية على عكس مجتمعات اوربا الغربية التي اجتازت هذه المرحلة وذلك خلال قرن من الزمن وبعضها خلال عدة قرون ! اذن من اعترافك هذا نستنتج ، ان المجتمعات الانسانية على خلاف تصورات « ماركس » و « انجلس » ليس لها مسيراً موحداً أثناء تطورها المادي والفكري ، بل تسلك سبلاً متفاوتة . ووصل اختلافها في تطورها الى درجة بحيث ان بعضها كأمريكا وفرنسا وانجلترا دخلت المرحلة الرأسمالية منذ عدة قرون ولم تبلغ نهايتها لحد الآن ،

---

(١) أربع مقالات فلسفية ، ص ٦٨ .

وبعضها مثل روسيا استغرقت في نفس هذه المرحلة عدة شهور فقط– من شباط الى تشرين الاول ١٩١٧ – ، وبعضها مثل منغوليا وآسيا الوسطى لم يشهد هذه المرحلة ابداً بل ولم يشهد المرحلة السابقة لها وهي المرحلة الاقطاعية أيضاً لانهما انتقلا من نظام البداوة الى النظام الاشتراكي مباشرة، واخيراً مثل الصين التي انتقلت من الاقطاعية الى الاشتراكية مباشرة دون أن تشهد المرحلة الرأسمالية .

ترى ألا تكفي كل هذه الوقائع العظيمة لاثبات وافهام الماركسيين بهذه الحقيقة وهي : ان علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية ونظام المجتمع لا تتحدد بواسطة أسلوب وقوى الانتاج بل وهي غير مرتبطة بها ، وان الانظمة الاجتماعية ليست وليدة الظروف المادية الاقتصادية ؟!

ان السيد « ماو » لا يكتفي بتحطيم الماركسية من خلال اعترافاته السابقة بل وحاول ان يظهر بعض الفلتات المنطقية الذكية ! أيضاً .فمثلاً : بدل أن يبرر شذوذ الصين عن المسير الماركسي تبريراً منطقياً منسجماً مع الماركسية المادية ، نراه تبرره تبريراً « اخلاقياً » فيقول : اذا لم تشهد الصين المرحلة السياسية الرأسمالية فذلك من حسن حظها ، لانها لم تشهد مرحلة «دكتاتورية» البرجوازية ! فهو حتماً يتجاهل وليس هو بجاهل ، بأن البحث ليس هو لماذا لم تشهد الصين مرحلة « دكتاتورية الرأسمالية » ، بل لماذا لم تشهد الصين المرحلة السياسية البرجوازية الديمقراطية ؟ ومن الذي يقول بأن الثورة البرجوازية الديمقراطية تنتهي باقامة الدكتاتورية ؟! لا أحد غيرك ! ونسأل !

لماذا لم تشهد الصين البرجوازية الديمقراطية ؟! ولماذا تحولت الصين الى الدكتاتورية بواسطة الثورة التي سميتها بالثورة البرجوازية الديمقراطية؟! وبما أن هذا قد حصل بالفعل ، فالماركسية خاطئة ، لانها تقول بأن نشوء النظام الديمقراطي الرأسمالي ظاهرة حتمية ومتلازمة مع نمو اسلوب وقوى الانتاج الرأسمالي في احشاء المجتمع الاقطاعي !

الدرس السادس والسبعون

التفاوت الاساسي

ما بين تطور المجتمع الياباني وبين تطور المجتمع الصيني

بناء على الماركسية ، ان تطور المجتمع يتبع تطور اسلوب وقوى انتاج المجتمع نفسه ، وهذا هو السبب الاساسي لتطور كل المجتمعات على مر العصور التاريخية . لذلك عندما يتشابه تطور اسلوبي وقوتي انتاج مجتمعين يجب أن يكون تطور المجتمعين موحد ومتشابه ، وان لا يظهر تفاوت بينهما .. بينما في الواقع هو ليس كذلك فالحقائق تشير الى وجود مجتمعات متشابه تماماً في أسلوب وقوى انتاجها ولكنها تتفاوت كلياً في تطورها وهذا بحد ذاته دحض للماركسية .

فعندما يبحث « ماو » في عدم كون الاسباب الجغرافية والطبيعية اسباباً أساسية في تطور المجتمع يضرب لنا امثالاً تتضمن بعض الاعترافات المتعلقة بالدرس الحالي يقول : « تحولت اليابان الاقطاعية المغلقة الى اليابان الامبريالية ... ولقد مرت الصين الواقعة منذ زمن طويل تحت سيطرة النظام الاقطاعي ، بتبدلات عظيمة في السنوات المائة الاخيرة ، وهي الآن تتبدل في اتجاه صين جديدة حرة منعتقة »[1] .

---

(١) أربع مقالات فلسفية ، ص ٢٩ .

فاليابان الاقطاعية تختار طريق الرأسمالية وتصبح بلداً صناعياً بسرعة وتتحول الى بلد رأسمالي قوي امبريالي ، اما الصين الاقطاعية لا تشهد العهد الرأسمالي ابداً وتقفز من الحالة الاقطاعية الى الاشتراكية مباشرة . بينما اليابان تطوى عهدها الرأسمالي بأسلوب وقوى انتاج متقدمة ومتطورة دون أن يظهر اي اثر جدي وفعال للنضال الطبقي البروليتاري ضد نظامها الرأسمالي .

ترى على أي أساس ونظرية ماركسية يبرر الماركسيون هذا التفاوت الاساسي في كيفية تطور مجتمعين متجاورين ؟ مجتمعين كانا بنفس المستوى من ناحية الانتاج ، فلو كانت ظروف الانتاج هي التي تحدد اتجاه تطور المجتمع فكان يجب ان يكون مسيرهما موحد !

ماذا حصل حتى تأخذ اليابان الاقطاعية طريق الرأسمالية في تطورها وتطوي هذه الطريق الى نهايتها وتصبح امبريالية وتستعمر قسماً من اراضي الصين . بينما وفي نفس الحالة ترى الصين تطوي مرحلتها الاقطاعية ولا تختار طريق الرأسمالية بل وتبقى متخلفة من الناحية الانتاجية والاقتصادية وتقع في النهاية نتيجة فقرها وعجزها تحت نير الاستعمار الياباني ؟! بل ومن ثم ترى اليابان تستمر على طريق الرأسمالية بعد ان تطوي مرحلة الامبريالية وتتقدم دون ان يظهر ذلك التناقض الداخلي الحاد ، تناقض قوى الانتاج الاجتماعية مع نوعية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ولا تحصل الثورة الاشتراكية فيها ، بينما الصين شبه الاقطاعية ، فجأة وعلى حين غرّة تتحول « كيفياً » الى الاشتراكية ؟!

الماركسية ليس فقط لا تجيب على هذه الأسئلة ، وليس لديها جواباً لكي تجيب به ، بل ان أجوبتها تتضمن وقائع وحقائق تدحض الماركسية أيضاً !

الدرس السابع والسبعون

لماذا لم يدون احد فصول «الثورة الصينية»؟

قرأنا في الدروس السابقة ان نشوء حزب شيوعي – او اذا كان إدّعاء الماركسيين صحيحاً، شيوعي بروليتاري – ونموه وانتصاره في الصين شبه الاقطاعية هو ظاهرة، من الناحية الماركسية، شاذة بل ومستحيلة، وان حصولها يعني عدم صحة الماركسية. ان هذه الظاهرة الشاذة اوقعت الماركسيين في مأزق حرج أثناء تدوينها في آثارهم، بحيث أصبحوا يتهربون من البحث في تفاصيلها. لهذا لم يدوّن منظروا الحزب الشيوعي الصيني وعلى رأسهم «ماو» أحد فصول «الثورة الصينية» المتعلق ببناء الحزب الشيوعي الصيني وتظاهروا باهماله!

ففي مقدمة هذا الكتاب التي تنتهي بتوقيع «لجنة نشر المؤلفات المختارة لماو تسي تونغ التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني» نقرأ ما يلي: «كانت هذه المقالة – الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني – مادة دراسية أعدها الرفيق ماو تسي تونغ وعدة رفاق آخرين في يانان بصورة مشتركة في ديسمبر «كانون الاول» ١٩٣٩. وقد وضع الرفاق الآخرون مسودة الفصل الاول «المجتمع الصيني»، ثم نقحها الرفيق ماو تسي تونغ. أما الفصل الثاني «الثورة الصينية» فقد كتبه الرفيق ماو تسي تونغ

بنفسه . وثمة فصل آخر لمعالجة موضوع « بناء الحزب » ، لكن الرفاق الذين كلفوا بكتابته لم يكملوه . ومع ذلك فان الفصلين المنشورين وخاصة الفصل الثاني قد لعبا دوراً كبيراً في تثقيف الحزب الشيوعي الصيني والشعب الصيني ... » .

أو كما جاء في ترجمة هذه المقالة باللغتين الفارسية والانجليزية : « وثمة فصل آخر لمعالجة موضوع « بناء الحزب » ، لكن تركناه ، لان الرفاق الذين كلفوا بكتابته لم يقدروا على انجازه » !

« ماو » لم يكن وحيدا

بل ان « ماركس » « وانجلس » ايضاً كانا عاجزين عن وضع الوقائع التاريخية في قالب « النظرية الماركسية »

ان « ماو » ومنظري الشيوعية المعاصرين لم يكونوا وحدهم عاجزين أمام وضع الوقائع التاريخية وتنظيمها وتفسيرها بواسطة النظرية الماركسية « العتيدة » ! بل حتى « ماركس » و « انجلس » أيضاً . فمثلاً ، لم يتمكنا من صياغة الوقائع التاريخية في مجال القوانين الوصفية والامور التضائية وفق معتقداتها ومحدودية نظرياتهما المادية التاريخية ، فيعترف « انجلس » في رسالته الى « كونرا شميدت » : « ... وهذا ما تتكاثر حالات وقوعه بقدر ما تندر الحالات التي تمثل فيها مجموعة القوانين تعبيراً حاداً ، غير ملطّف غير مشوّه ، عن سيادة طبقة واحدة ... »[1] بينما – بناء على الماركسية – ان كل قانون يعبر عن حكم الطبقة التي وضعته لحماية مصالحها .

ويقول في نفس الرسالة : « ان أساس حق الوراثة اقتصادي ، اذا افترضنا درجة واحدة لتطور العائلة . ورغم هذا ، سيكون من العسير جداً

(١) من انجلس الى كونراد شميدت ، ٢٧ تشرين الأول ١٨٩٠ – مختارات ١٨٠/٤ .

تقديم البرهان على أن حرية الايصاء المطلقة في انجلترا ، مثلاً والتضييق الشديد في فرنسا لا يفسرهما بكل تفاصيلهما غير الاسباب الاقتصادية . ولكن هذا وتلك يؤثران تأثيراً مقابلاً ملحوظاً جداً في الاقتصاد ، لأنهما يؤثران في قسمة الاموال » .

وأثناء شرحه للنظرية المادية بالنسبة للتاريخ في رسالته الى « يوسف بلوخ » يتراجع أيضاً عن مجموعة أقواله التي سبق ان اتفق هو وماركس عليها وسميت بـ « الماركسية » يقول : « وفقاً للمفهوم المادي عن التاريخ يشكل الانتاج وتجديد انتاج الحياة الفعلية العنصر الحاكم ، في آخر المطاف ، في العملية التاريخية . وأكثر من هذا لم نؤكد (اولم نقل)[1] في يوم من الايام لا ماركس ولا انا . اما اذا شوه احدهم هذه الموضوعة بمعنى ان العنصر الاقتصادي هو ، على حد زعمه ، العنصر الحاسم الوحيد ، فانه يحول هذا التأكيد الى جملة مجردة لا معنى لها ، ولا تدل على شيء (او سخيفة)[2] . ان الوضع الاقتصادي انما هو الاساس ، ولكن مختلف عناصر البناء الفوقي تؤثر هي أيضاً في مجرى النضال التاريخي ، وتحدد على الاغلب شكله في كثير من الاحيان ... »[3] .. « هل يسع المرء ، ان لم يكن دعياً ، ان يزعم ان براندنبورغ بالذات كانت معدّة بين الدويلات الصغيرة الكثيرة في المانيا الشمالية للقيام بدور دولة كبرى ... وان هذا قد حددته سلفاً الضرورة الاقتصادية وحدها ، بينما العناصر الاخرى لم تمارس أي تأثير ... وهل يفلح أحد ، ان لم يجعل من نفسه اضحوكة ، في أن يفسر من الناحية الاقتصادية (أي تفسيراً مادياً اقتصادياً)[4] وجود كل دويلة

---

(١) حسب ما ترجمه الدكتور راشد البراوي : التفسير الاشتراكي للتاريخ ، ص ١٢٧ .

(٢) حسب ترجمة الدكتور راشد البراوي ص ٢٢٨

(٣) مختارات ٤ / ١٧١ و ١٧٢ .

(٤) توضيح من المؤلف .

المانية صغيرة في الماضي وفي الحاضر ، او منشأ الاصوات الساكنة في المانيا العليا ... »[1] .

ويعترف في رسالة اخرى : « ان مفهومنا للتاريخ (اي المادية التاريخية) هو في المقام الاول مرشد للدراسة ، وليس رافعاً للبناء على طريقة الهيغلية. ينبغي لنا ان ندرس التاريخ كله من جديد ، ينبغي لنا أن نبحث بالتفصيل ظروف وجود التشكيلات الاجتماعية المختلفة ، قبل ان نحاول ان نستخلص منها مفاهيم سياسية وحقوقية وجمالية وفلسفية ودينية وما الى ذلك ، مناسبة لها وما تحقق في هذا المضمار حتّى الآن قليل لان عدداً قليلاً جداً من الناس عكفوا على ذلك بصورة جدية . ونحن في هذا المضمار بحاجة الى عون كبير ، فالميدان رحب الى ما لا نهاية ، وان من يريد ان يشتغل بصورة جدية يمكنه ان يفعل كثيراً ويبرز . ولكن عوضاً عن هذا ، لايشكل الكلام عن المادية التاريخية عند كثيرين من الالمان من جيل الشباب غير ذريعة لتصنيف وترتيب معارفهم التاريخية الخاصة ، القليلة جداً نسبياً — فالتاريخ الاقتصادي لا يزال بعد في الاقمطة ! — بأسرع ما يمكن ، وثم للاغترار بأنفسهم بوصفهم من أعاظم الرجال »[2] !

ان « ماركس » و « انجلس » أليسا من هؤلاء الرجال الاعاظم ؟!

ويكتب في مقدمة كتابة « فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية » : « قبل ارسال هذه السطور الى المطبعة فتشت عن المخطوطة القديمة لعامي ١٨٤٥ — ١٨٤٦ (ويقصد بها مقالة بعنوان « الايديولوجية الالمانية » لماركس وانجلس) ... والقسم الجاهز منه يتضمن عرضاً عن الفهم المادي

---

(١) من انجلس الى يوسف بلوخ — مختارات ٤ / ١٧٢ و ١٧٣ .

(٢) من انجلس الى كونراد شميدت ، ٥ آب ١٨٩٠ — مختارات ٤ / ١٦٧ .

للتاريخ . وهذا العرض يظهر فقط لاية درجة كانت معارفنا في حقل التاريخ الاقتصادي ناقصة في تلك الحقبة »[1] .

وفي تلك الحقبة بالذات ــ بعد عام فقط من كتابة تلك السطور أي في ١٨٤٧ ــ كتب ماركس وانجلس بيان الحزب الشيوعي ــ مانيفست ــ الشهير ! وفي « دفتر قديم لماركس »[2] الذي كتب قبل « تلك الحقبة » بعدة سنين ، وجد فريدريك انجلس « النواة العبقرية للفمهوم الجديد عن العالم »[3] يعني المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية !

---

(١) مختارات ٤ /٦ و ٧ .

(٢) التعبير من انجلس .

(٣) انجلس : فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية ــ مختارات ٤ / ٧ .

الدرس التاسع والسبعون

أول جملة من « المانيفست » خاطئة !

أول جملة دونها « ماركس » و « انجلس » في المانيفست وصدّق عليها المؤتمر الشيوعي العالمي ، كانت خاطئة :

يقولان : « ان تاريخ كل مجتمع الى يومنا هذا لم يكن سوى تاريخ نضال بين الطبقات »[1] .

ان ما قالاه خاطىء حتى من الوجهة الماركسية ونظريتها المادية التاريخية!

ان الحقائق التاريخية والادلة العلمية ، التي تدحض الموضوعة الماركسية القائلة : ان التاريخ لم يكن سوى تاريخ نضال بين الطبقات ، كثيرة جداً . والمدهش أكثر هو ان هذه « الموضوعة » تدحض الفرضية الماركسية بالنسبة لتطور المجتمع وأنواع الانظمة الاجتماعية خلال التاريخ البشري . بناء على الفرضية الماركسية التاريخية تكون قد ظهرت حتى عصر « ماركس » اربعة انواع من الانظمة الاجتماعية ، واربعة نواع من البنى الاجتماعية ، التي لها مسير تاريخي ثابت وهو ما سمي بالقانون الحاكم على كل مجتمع بشري ، ظهرت على الترتيب التالي : مجتمع الكمون البدائي (القديم) ← مجتمع الرق ← المجتمع الاقطاعي ← المجتمع الرأسمالي . والنظام والبناء

---

(١) ماركس وانجلس : بيان الحزب الشيوعي – مختارات ١ / ٤٩ .

الاجتماعي الخامس ، الذي سوف يظهر بعد الرأسمالية ، هــو النظام الاشتراكي والشيوعي .

وكذلك حسب الفرضية الماركسية،لا وجود لاي اثر للطبقات ، وبالتالي الصراع الطبقي ، في مجتمع الكمون البدائي ، والمجتمع الشيوعي القديم . اذن فالصراع الطبقي نشأ في عهد الرق وذلك عند نشوء الطبقات من تاريخ كل مجتمع . وخلال مناقشة ونقد أقوال « ماو » والمنظرين الشيوعيين الصينيين رأينا طول فترة العهد الشيوعي القديم ــ العهد الذي لا توجد فيه طبقات ولا صراع طبقي ــ عشرات الآلاف من السنين ، يقول « ماو » : لقد اجتازت الامة الصينية في سياق تطورها عشرات الألوف من السنين وهي تعيش في نظام المشاعية البدائية اللاطبقية كما هي حال كثير من أمم العالم الاخرى . وقد مضت على الامة الصينية منذ العصر الذي انهارت فيه المشاعية البدائية متحولة الى مجتمع طبقي حتى يومنا هذا حوالي ٤٠٠٠ سنة مرت خلالها بالمجتمع العبودي والمجتمع الاقطاعي »[١] .

لهذا ، فان هناك تاريخ لكل مجتمع غير النضال ما بين الطبقات أيضاً ! ان تاريخ كل مجتمع أصبح يتألف من تاريخ عهد خالٍ من النضال الطبقي مدته عشرات الآلاف من السنين، وتاريخ عهود مدته تتراوح بين الف سنة الى اربعة آلاف سنة تحتوي نضالاً طبقياً ــ حسب ادعاء وفرضية الماركسيين .

نلاحظ ان « ماركس » و « انجلس »والمؤتمر الشيوعي العالمي عندما اظهروا وجهة نظرهم بالنسبة للتاريخ البشري ، تجاهلوا تاريخ عشرات

---

(١) ماوتسي تونغ : الثورة الصينية ، ٣و ٤

الآلاف من السنين ! وبذلك يكونوا قد ارتكبوا خطئاً بحجم عشرات آلاف السنين التي أهملوها .

وبعد واحد واربعين سنة من ارتكابهم لهذا الخطــأ الفاحش يبادر « انجلس » الى تصحيحه فيقول : « وعلى الاصح التاريخ المكتوب . ففي عام ١٨٤٧ كان تاريخ النظام الاجتماعي الذي سبق كل تاريخ مكتوب ، أي عهد ما قبل التاريخ ، مجهولاً تقريباً . وبعدئذ اكتشف ... واخيراً اتضح تماماً التنظيم الداخلي لهذا المجتمع الشيوعي البدائي بما فيه من ميزات أساسية ... وبانحلال هذه المشاعية الابتدائية يبدأ انقسام المجتمع الى طبقات متمايزة تصبح آخر الامر متعارضة »[1] .

وتظهر عدة أخطاء في « تصحيح » انجلس أيضاً :

١ ـــ باستخدامه كلمة « الاصح » يريد أن يظهر خطأ المانيفست كأنه صحيح ، وهو ليس بصحيح !

٢ ـــ يريد القول ان المقصود من عبارة « تاريخ كل مجتمع » هو ليس تاريخ كل مجتمع على الاطلاق بل تاريخ كل مجتمع منذ ظهور الكتابة وتدوين التاريخ فيه ، وتلك محاولة منه لتبرير الخطأ الاساسي ! في اعتقاد منه ان تبديل العبارة الى الشكل الجديد يصحّح خطأتهم ، بينما تبقى حتى العبارة الجديدة خاطئة أيضاً ، وذلك بسبب عدم تلازم نهاية العهد الشيوعي البدائي ، لكل مجتمع ، مع نشوء الخط وتدوين التاريخ . وعلى افتراض ان نشوء الكتابة حصلت بعد انتقال المجتمع البشري من النظام الشيوعي البدائي الى الرق ، تبقى هنالك مدة من الزمن تفصل ما بين العهدين لا يشملها التاريخ ـــ حسب التعريف المصحح للمانيفست . اما اذا كان نشوء الكتابة

(١) مختارات ١ /٤٩ ، تعليق انجلس على بيان الحزب الشيوعي .

قبل هذا الانتقال فخطأ التعريف سوف يكون اوضح . رغم ان تاريخ المجتمعات القبليه للعائلات الاغريقية والرومانية – كمجتمعات اوربا الجنوبية القبلية – التي كان لديها ملكية اجتماعية لوسائل الانتاج موجودبين ايدينا ، وان هذا التاريخ دوّن في ذلك الزمن وعندما كان يسود المجتمع نظام المشاعية . لذلك سوف لا يكون تاريخ كل مجتمع سوى نضال بين الطبقات حتى بعد التصحيح بوضع عبارة « التاريخ المكتوب » !

٣ – يريد ان يخفف من وطأة الخطأ الفاحش الذي ارتكبه هو وماركس والمؤتمر الشيوعي العالمي فزعم انهم ليس وحدهم لم يكونوا مطلعين في ذلك الزمن على وجود نظام وتاريخ تطور المجتمع كهذا ، بل كان ذلك مجهولاً من قبل الجميع وقد اكتشفت هذه الحقيقة من قبل العلماء فيما بعد ، وان وجود « هاكستها وزن » في روسيا ، ووجود « موررير » في القبائل الجرمانية هو الذي سهل اكتشافها .

أما الحقيقة فهي ان العلماء قبل « ماركس » و « انجلس » وقبل تشكيل المؤتمر الشيوعي العالمي سنة ١٨٤٧ كتبوا الكثير عن وجود المجتمعات القبلية ذات نظام الملكية الاجتماعية للارض ومحاصيلها ، وحتى ان وجود انظمة كهذه في اوربا القديمة – وفي نفس المكان الذي عاش فيه ماركس وانجلس وعقد مؤتمرهما العالمي للشيوعيين – قد شرح تفصيلاً في الآثار التاريخية لاشهر الكتاب والفلاسفة ، من جملتهم افلاطون في « جمهوريته » وفي كتب « كزنفون » و « بلو تارك » و « هرودت » التي تعتبر من أهم الوثائق التاريخية . لذلك يعلم « انجلس » تماماً انه غير صادق بقوله : ان لا أحد يعرف عن وجود النظام الاشتراكي في التاريخ القديم وانما اكتشف ذلك بعد تدوين المانيفست !

يكذب ليخفف من وطأة هذا الخطأ الفاحش من على كاهل كتاب

« المانيفست » والمصدقين على صحته ، ولكن حتى تصديق هذه الكذبة لا يخفف من وطأة ذلك الخطأ؟ لانه في الحالتين ستكون النتيجة هي: ان ماركس وانجلس بدون ان يطلعاه على الآثار التاريخية العظيمة والخالدة مثل جمهورية افلاطون وتاريخ بلو تارك وهرودت وكزنفون وآثار ارسطو ، بدون ان يطلعا على المراجع التاريخية المهمة ، عملا فرضية بالنسبة لفلسفة التاريخ بل وادعيا اكتشاف قوانين تطور المجتمعات التاريخية ! ترى أي فرضية تاريخية هذه التي صدرت عن اثنين كانا يجهلان مرحلة تاريخية وحدتها عشرات الآلاف من السنين والتي اعتبراها ضرورية لكل مجتمع ؟ وكيف يتسنى لهما تحديد مسير تطور المجتمع واسبابه دون ان يعرفا عدد المراحل وكيفيتها ونوعية الانظمة الاجتماعية التي مرت بها المجتمعات ؟! وبأي جرأة يتحدثان في المانيفست عن تطورات المجتمعات التاريخية التي يحللوها ويفسروها بل ويتحدثون عن مستقبل تطور كل مجتمع بصورة جازمة ؟

هذا « المانيفست » الذي كان كاتباه الى هذا الحد من الجهل في التاريخ وفي تاريخ تطور الصراعات البشرية ، وذو الاساس الخاطىء ، وجملته الاولى خاطئة أيضاً يقولون عنه : « اول وثيقة برنامجية للشيوعية العلمية تتضمن عرضاً كاملاً ومتناسقاً عن أسس تعاليم ماركس وانجلس العظيمة»[1] وحسب زعم الماركسيين ولينين : « يعرض بوضوح ودقة عبقريين المفهوم الجديد للعالم ، يعرض المادية المتماسكة التي تشمل أيضاً ميدان الحياة الاجتماعية ، والديالكتيك بوصفه العلم الاوسط والاعمق للتطور ، ونظرية النضال الطبقي والدور الثوري الذي تضطلع به في التاريخ العالمي البروليتاريا ، خالقة المجتمع الجديد ، المجتمع الشيوعي »[2] .

---

(١) رأي الحزب الشيوعي السوفياتي حول المانيفست – مختارات ١ / ٢٠١ .
(٢) لينين : الآثار ، الطبعة الحالية ، الجزء الأول ، ص ١١ – مختارات ٢٠١/١

تنبؤات «ماركس» و «انجلس» لم تتحقق !

تزعم الماركسية انها لم تكتشف أو تخترع افكاراً ومبادىء، بل « فماهي سوى التعبير الاجمالي عن الظروف الواقعية لنضال طبقي موجود ولحركة تاريخية تتطور من ذاتها امام أعينهما »[1] ، أي ان الماركسية قد شرحت ببيانها هذه الوقائع الاجتماعية وماجريات تطور المجتمعات والقوانين المتحكمة بها . وبما ان « ماركس » و « انجلس » هما اللذان « اكتشفا » تلك القوانين الحاكمة على تاريخ التطور الاجتماعي فقد تمكّنا من التنبؤ بمسير تطور المجتمع وكيفيته المستقبلية ، وكذلك الوقائع التاريخية المستقبلية ، بصورة علمية !

قال « جورج بوليتز » ورفيقاه : « فالنزعة المادية الجدلية اذن هي وحدها التي تمدنا بأساس نظري متين للتنبؤ العلمي بظواهر الطبيعة والمجتمع »[2] وقالوا أيضاً : « ولهذا كان الماركسيون ذوي نظر للمستقبل لأنهم ينظرون بكل واقع حسب صيرورته ، ولهذا « كشف » الماركسيون بجدليتهم الصحيحة ، منذ البداية ، كل ما ... »[3] وقالوا : « وقد امدّ

---

(١) ماركس وانجلس : بيان الحزب الشيوعي – مختارات ١ / ٦٨ .
(٢) أصول الفلسفة الماركسية ١ / ٢٣٥ .
(٣) ١ /٩٣ .

ماركس الحركة العمالية ، بوضعة الاشتراكية العلمية ، بالبوصلة التي تضي «طريقها وتجعلها منيعة لا تقهر »[1] .

فاذا كانت الاشتراكية العلمية هي البوصلة للحركة العمالية ، وان « ماركس » و « انجلس » هما اللذان اكتشفاها واخترعاها ، لا شك انهما قادران على استخدامها بشكل أفضل من الماركسيين المعاصرين ، والتنبؤ العلمي بمسير الحركة العمالية وكيفيتها ،وبالظاهرات الاجتماعية ، وذلك بناءً على « الاسس النظرية المتينة » التي جاءا بها وان يصبحا من « ذوي النظر » بالنسبة لمستقبل المجتمعات البشرية !

لكن كل تنبؤاتها بالنسبة للتطورات الاجتماعية التي بين ايدينا قد اثبتت الوقائع عدم صحتها ، فهي لم تتحقق وفق تنبؤاتهما !

اثبتنا في الدروس السابقة عدم صحة نظريات « ماركس » و «انجلس» ، وفرضياتهما عن كيفية التطورات التاريخية والقوانين الحاكمة على تطورات المجتمع وحركته ، وعلاقة الظاهرات الاجتماعية ، والعلاقات السببية فيما بينها . وبالتالي عدم صحة تنبؤاتهما . والآن ترينا الحوادث التاريخية والوقائع الاجتماعية خطأ تنبؤاتهما وبهذا يثبت مرة أخرى – ومن جهة اخرى – خطأ النظريات والاسس الماركسية ، لانه لا شك في ان تلك التنبؤات مبنية على نظرياتهما وفرضياتهما تلك وليس على اي شيء آخر .

وان تنبؤاتهما تتألف من نوعين : الأول تنبؤات عامة وغير مختصة بمجتمع معين وذلك ما اثبتنا عدم صحته بالتفصيل بالنسبة للمجتمع الصيني وباختصار بالنسبة للمجتمعات الاخرى ، والثاني تنبؤات خاصة بالنسبة لمجتمعات موردة مع ذكر اسمائها الصريحة ، وذلك ما سنبحثه ونحيط به علماً في الدروس القليلة التالية :

---

(١) ١/ ٤٠٧ .

الثورة الشيوعية ستندلع في عدة بلدان في آن واحد؟

يتنبأ « ماركس » و« انجلس » ، استناداً على نظرياتهما ، بأن الثورة الشيوعية البروليتارية سوف لا تحصل في بلد واحد ، بل ستندلع في عدد من البلدان المتمدنة . يقول « انجلس » في « تعاليم الماركسية » : « لم يعد بمكنة الثورة الشيوعية ان تكون ظاهرة محدودة بالحدود الوطنية . فلما هي ستندلع في كل البلدان المتمدنة في آن واحد ، أي في انجلترا واميركا وفرنسا والمانيا على الاقل »[1] . ويقول أيضاً في مقدمة كتاب « الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية » : « ان انتصار الطبقة العاملة الاوربية لا يتوقف على انجلترا فقط . فلن يمكن احراز هذا الانتصار الا بتضافر جهود انجلترا وفرنسا والمانيا على الاقل »[2] .

لقد أثبت التاريخ عدم صحة تنبؤاتهما . حيث حصلت الثورة الاشتراكية في بلد واحد وليس في عدة بلدان في آن واحد ، وان وقوعها كان في روسيا الاقطاعية المتخلفة أيضاً ! وليس في أي من البلدان التي صرح بأسمائها !

---

(١) تعاليم المازكسية ، مسألة ١٩ ، ص ٣٣ .

(٢) انجلس : الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية – مختارات ٣ / ٧٥ و ٧٦

انالثورة لم تندلع في انجلترا ولا في فرنسا او المانيا او امريكا فضلاً عن اند لاعها فيها جميعاً في آن واحد !

وعلق الحزب الشيوعي السوفييتي في « مختارات ماركس وانجلس » على تنبؤ انجلس المشهور هذا : « هذا الاستنتاج القائل بأن الثورة البروليتارية لا يمكن ان تنتصر الا في آن واحد في البلدان الرأسمالية الطليعية ، وانه يستحيل بالتالي انتصار الثورة في بلد واحد بمفرده ، والذي بقي اكمل صيغة له في عام ١٨٤٧ في كتاب انجلس « مبادىء الشيوعية » (او تعاليم الماركسية) ، كانصحيحاً بالنسبة لمرحلة الرأسمالية ما قبل الاحتكار . أما في الظروف التاريخية الجديدة (!) في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية فان لينين انطلاقاً من القانون الذي اكتشفه ، قانون تفاوت تطور الرأسمالية الاقتصادي والسياسي في عهد الامبريالية ، قد توصل الى استنتاج جديد يقول بامكانية انتصار الثورة الاشتراكية بادىء الامر في بضعة بلدان أو حتى في بلدواحد بمفرده ، وباستحالة انتصار الثوره في آن واحد في جميع البلدان او في أغلبية البلدان . ان صيغة هذا الاستنتاج الجديد قد وردت للمرة الاولى في مقالة لينين « حول شعار الولايات المتحدة الاوروبية » ١٩١٥ ، ص ٧٦ »[1] .

ان منظري الحزب الشيوعي السوفييتي مجتمعين يجزمون بشكل محيّر في تسميتهم لتنبؤات « انجلس » و « ماركس » بـ « الاستنتاج » بينما هي ليست استنتاج فقط ، بل هي نظرية مبنية على سائر النظريات والاسس الماركسية . هذا هو خطأهم الاول الذي ار تكبوه فيالسطور السابقة . والخطأ الثاني هو انهم لم يعرضوا المسألة بشكلها الاساسي بل ، وعلى العكس ،

---

(١) مختارات ٣ / ٤٣٤ .

اخرجوها بطريقة معينة تحقق اغراضهم التحريفية التي سوف نفضحها في السطور التالية .

ليست المسألة هي : هل من الممكن ان تنتصر الثورة الشيوعية البروليتارية في بلد واحد بمفرده أم لا ؟ وان تحقق الثورة وضمان انتصارها يتطلب اندلاعها في عدد من البلدان في آن واحد !! بل المسألة هي : ان الثورة البروليتارية الشيوعية هل ستندلع في بلد متمدن ام لا ؟ ويأتي جواب انجلس بأنها سوف تندلع في عدد من البلدان المتمدنة التي بلغت مستوى موحد من ناحية نمو الانتاج الرأسمالي وتقدمه . وبعبارة اخرى ، ان المسألة التي طرحها « انجلس » وأجاب عليها هي مسألة علمية وليست فنية . المسألة هي عبارة عن تنبؤ في مجال كيفية حصول ظاهرة اجتماعية هي في نظر ماركس وانجلس من أهم ظواهر التاريخ البشري ، وعبارة عن تنبؤ في تطور كيفي في كل التاريخ . وليست المسألة هي : هل ان الاعداد للثورة الشيوعية في بلد واحد يضمن الانتصار اكثر او الاعداد لها في عدد من البلدان وفي آن واحد هو الذي يضمن ذلك الانتصار ؟!

ذلك هو طرح « انجلس » و « ماركس » ، وهذا هوطرح« لينين » ! والفرق بينهما شاسع كالفرق ما بين « الماركسية » و « اللينينية » ! بل كالفرق ما بين متناقضين ! ان الاختلاف ما بين الماركسية واللينينية تماماً بحجم الاختلاف ما بين المسألتين التاليتين :

١ ــ ان الثورة الشيوعية ستندلع في كل البلدان المتمدنة في آن واحد ، اي في انجلترا واميركا وفرنسا والمانيا على الاقل .

٢ ــ استحالة انتصار الثورة الشيوعية في آن واحد في جميع البلدان او في أغلبية البلدان (أي استحالة اندلاعها) .

أما الخطأ الثالث الذي ارتكبوه فهو قولهم : ان « انجلس »و « ماركس »

كانا يعيشان في مرحلة معينة من الرأسمالية بينما « لينين » عاش فترة متقدمة من المرحلة الرأسمالية . فهما عاشا في مرحلة الرأسمالية ما قبل الاحتكار والامبريالية بينما لينين عاش مرحلة الرأسمالية الاحتكارية الامبريالية وهي ظروف جديدة لم تكن موجودة زمن انجلس وماركس ! الذي يقارن تاريخ وفاة انجلس بسنة ١٩١٥ وهو زمن كتابة مقالة لينين سوف يرى بأن هذه الفترة الزمنية الصغيرة لا يمكن اعتبارها فترة كافية للادعاء بأن عهد لينين يختلف عن عهد انجلس ! فضلاً عن ان انجلس وماركس تحدثا كثيراً في آثارهم عن الرأسمالية الاحتكارية فهما كانا يعيشان في العهد الرأسمالي وهو في أوج تطوره ونموه . وفي زمانهما كانت انجلترا وبلجيكا وهولندا وايطاليا واسبانيا دولاً استعمارية قوية امتد نفوذها الاستعماري الى افريقيا وآسيا من خلال المؤسسات الرأسمالية التجارية التابعة لها .

ترى هل ان فترة العشرين سنة التي فصلت بين وفاة انجلس وكتابة لينين لمقالته — من ١٨٩٥ الى ١٩١٥ — كانت كافية لكي تحصل خلالها تلك التطورات « الخطيرة » في عالم الرأسمالية بحيث تتحول الرأسمالية من مرحلة ما قبل الاحتكار الى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية الامبريالية ، وبحيث تتكون ظروف تاريخية « جديدة » تحمل قوانيناً جديدة للعالم لم تكن موجودة في حياة « انجلس » و « ماركس » ! وانّ ذلك القانون الجديد هو « قانون تفاوت تطور الرأسمالية الاقتصادي والسياسي في عهد الامبريالية » وباكتشاف السيد « لينين » لهذا القانون الجديد أصبح للماركسيين رأي جديد يختلف عن رأيهم السابق الذي استمدوه من اكتشاف انجلس وماركس ؟! انها فعلاً « مقولة » محيّرة جداً !

والخطأ الرابع الذي ارتكبه لينين هو — بالاضافة الى جرأته في مخالفة رائديه ومعلميه — انه لم يوضح ما هو « تفاوت تطور الرأسمالية الاقتصادي

والسياسي في عهد الامبريالية » وما هي علاقته بامكانية حصول الثورة الشيوعية البروليتارية في بلد واحد وليس في أغلب البلدان ، وما هي علاقته ؛ باستحالة اندلاع الثورة في أغلبيةالبلدان وامكانيته في بلد واحد او في عدة بلدان فقط ! وهو خطأ أيضاً لانه لم يقل بعد اكتشافه للقانون الجديد بأن ذلك يعني ان الثورة الشيوعية البروليتارية ستندلع في البداية في البلد المتمدن الذي وصل الى اوج تطور الرأسمالية والى عهد الامبريالية الاحتكارية وليس في روسيا الاقطاعية !

وأخطأ أيضاً في عدم تحديده لعلاقة هذا القانون «الجديد» وسريانه في روسيا القيصرية ، مع علمه بأن القانون هذا لا يسرى في روسيا وان الجاري فيها هو عكس هذا القانون ، بل واعتقاده بحتمية حصول الثورة الشيوعية البروليتارية في روسيا التي لم تشهد مرحلة الرأسمالية العادية فضلاً عن المرحلة الامبريالية الاحتكارية الرأسمالية .!

والخطأ الخامس للينين والحزب الشيوعي السوفيتي هو اعتبارهم اللينينية مكمّلة للماركسية ، بينما هي في الحقيقة نقيضها ... دققوا فقط في نظرية لينين بالنسبة لكيفية بداية الثورة الشيوعية البروليتارية وارضيتها الاجتماعية وقارنوها مع النظرية الماركسية في نفس المجال فستلاحظون تناقض النظريتين ، وان احداها ليست مكمّلة للاخرى كما يزعمون !

ان الحزب الشيوعي السوفيتي كان مضطراً الى قلب المسألة وخلط اوراقها واخفاء بعض الحقائق ، وذلك من أجل تغطية هذا التناقض المفضوح — ما بين الماركسية واللينينية .

ستكون المانيا مسرحا للثورة الشيوعية البروليتارية الاولى في اوربا !!

ان تنبؤات « ماركس » و « انجلس » بالنسبة لوقوع الثورات في المستقبل تستند على الاساس الاصيل لفلسفتهما الاجتماعية التي هي بدورها مبنية على بقية نظرياتهما وهي كما يلي : « ان الثورات لا تقول بناء على أمر صدر ، وانما هي دائماً وابداً المحصلة الضرورية لظروف مستقلة كلياً عن ارادة وقيادة الاحزاب ، وحتى الطبقات »[1] .

وان « ماركس » و « انجلس» ادعيا انهما يعرفان ان هذه الظروف المستقلة كلياً عن ارادة وقيادة الاحزاب وحتى الطبقات ، فيقولان بأن الماركسية « هي مجموعة التعاليم حول هذه الظروف »[2] .

في المقالة التي شرح فيها انجلس النظرية المادية التاريخية — والتي هي جزء من مقدمة كتابه المسمّى بالاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية

---

(١) انجلس : تعاليم الماركسية ، مسألة ١٦ ، ص ٢٩ .
(٢) نفس المصدر ، مسألة أ ، ص ١١ .

بحث في التطورات الاجتماعية للبلدان المختلفة فحللها تحليلاً مادياً ماركسياً، وفي النهاية تنبأ ــ بناء على مجمل بحوثه وعلى أسس الماركسية ــ بأن المانيا هي أول بلد سوف تنتصر فيه البروليتاريا . أي تنهي فيه ثورة البروليتاريا حكم البرجوازية وتقيم ديكتاتوريتها . يقول : « لقد كانت المانيا . منذ اربعمئة سنة تقريباً ، نقطة الانطلاق لاول انتفاضة كبيرة قامت بها الطبقة المتوسطة الاوربية . وفي الطور الذي بلغته الاحداث الآن . هل من خارج الحدود الامكان أن تصبح المانيا أيضاً مسرحاً لاول انتصار كبير تحرز البروليتاريا الاوربية ؟ »[1] ويقول في المكان نفسه : « ان الحركة العمالية في فرنسا والمانيا تسبق كثيراً الحركة العمالية في انجلترا . بل انه يمكن تعيين موعد انتصارها في المانيا فان النجاحات التي أحرزتها هناك الحركة العمالية خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة لا سابق لها . فهي تتقدم بسرعة نامية ابداً »[2] .

اما التاريخ الواقعي فقد اثبت خطأ تنبؤات « ماركس » الماركسية ليس لان الثورة الشيوعية البروليتاريا الاولى لم تحصل في المانيا ، بل لانها لم تتحقق في المانيا ليومنا هذا ! بينما الرسمالية الالمانية التي بلغت اوج تطورها منذ مدة بعيدة ، قد سبقت كل البلدان التي حصلت فيها ثورة شيوعية بروليتاريا ، من جهة تطور الانتاج ونموه .

فالظروف المادية الاقتصادية التي اعتبرها « ماركس » و « انجلس » السبب الرئيسي في نشوب الثورة الاشتراكية البروليتاريا ، والتي هي خارجة عن ارادة وقيادة الاحزاب والطبقات ، وهي تبرز بصورة حتمية ، لم تسبب مثل هذه الثورة في المانيا ليومنا هذا ، وبذلك ثبت بان الثورة الاشتراكية البروليتارية ليست ظاهرة تابعة للظروف الاقتصادية فالماركسية اذن خاطئة من الاساس .

---

(١) انجلس : الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية ـ مختارات ٣ / ٧٦ .
(٢) نفس المصدر والصفحة .

قامت الثورة الاشتراكية البروليتارية الاولى في مجتمع اقطاعي !

وفي ظروف انتاج اقطاعي !

ان اول ثورة اشتراكية قامت في مجتمع يحكمه النظام الاقطاعي وكانت راسماليته في بداية عهدها . يذكر « ماركس » و « انجلس » روسيا المعاصرة لهما - روسيا ١٨٤٨ - على الشكل التالي: «ان الشغيلة في المجر وبولونيا وروسيا الآن هم الشغيلة التي كانت في القرون الوسطى ، اي هم الاقنان الذين تملكهم ارستقراطية الارض (اي الاقطاعيين) » . ان هذا البيان الموجز يشير الى مدى التخلف الاقتصادي لتلك البلدان و بعدها عن الظروف المسببة للثورة الاشتراكية . ورغم ذلك فان الثورة الاشتراكية قامت في مثل هذه الظروف غير الملائمة من الوجهة الماركسية . وهذا يثبت بأن الثورة الاشتراكية خلافا للماركسية ليست نتيجة للظروف المادية الاقتصادية الخاصة التي حددها « ماركس » و « انجلس » ، وهي تحصل في الظروف التي اعتبرا حصولها فيها من

---

(١) انجلس : تعاليم الماركسية ، مسألة ٥ ، ص ١٥ و ١٧ .

المستحيلات و « اللاعلمية » . ان هذا يثبت بطلان الماركسية مرة اخرى، بطلان رايها القائل بأن الثورة الاشتراكية ثورة طبقية تقوم بها الطبقة البروليتارية ! وانه من البديهي في روسيا المتخلفة المحكومة بالنظام الاقطاعي لم تكن الراسمالية متطورة الى الحد الذي يستلزم نمو البروليتاريا وانتظامها في حزب سياسي لتبادر الى القيام بالثورة الاشتراكية ولتزيل النظام القيصري العملاق !

وكذلك ساد النظام الاشتراكي في كل من المجر وبولونيا وتقيم فيهما علاقات انتاج اشتراكية دون ان تظهر مسبقا الظروف الاقتصادية المادية العينية (!) وبدون ان تصبح البروليتاريا اكثرية السكان وتبادر هي الى الثورة ! وتتحقق الثورة الاشتراكية في الصين في ظروف انتاج اقطاعي وحينما كانت الرأسمالية فيها في المرحلة الجنينية ! وأخيراً وليس آخراً تتحقق تلك الثورة حسب اقوال « ماو » في منغوليا وآسيا الوسطى وهما في عهد ما قبل الاقطاع ، عهد البداوة والقبلية !

ويعترف « ستالين » ان الانتاج الرأسمالي في روسيا القيصرية ، لم يبلغ درجة في تطوره ونموه تخوله التناقض مع علاقات الانتاج الراسمالية . وبالتالي يجب ان لا يصوّر نضال البروليتاريا ضد الطبقة الراسمالية الى الحد الذي يسمح بقيام الثورة الاشتراكية التي تلغي علاقات الانتاج الراسمالي وتقيم علاقات وملكية اشتراكية . ولكن ، بما ان هذه قد تحققت بالفعل فذلك يعني ان تحقق الثورة وتبديل علاقات الانتاج واحلال نوعاً من الملكية لوسائل الانتاج محل نوع آخر ، غير تابعة لتناقض القوى المنتجة مع علاقات الانتاج . وليست الظروف المادية الاقتصادية هي السبب في ذلك كله كما تتصور و تزعم الماركسية .

بما أن الانتاج الرأسمالي وقواه المنتجة في روسيا لم يتطورا تطوراً كافياً

وهما لا زالا مقيدين بالعلاقات الاقطاعية ومحددين بها . فان العلاقات الاشتراكية ـ التي هي تنشأ وتظهر بناء على الماركسية في أحشاء النظام الرأسمالي وذلك بعد نمو اسلوب وقوى الانتاج الرأسمالي ـ لم تنشأ بعد في ذلك المجتمع.

يقول ستالين بالنسبة للمجتمع الروسي حين قيام الثورة الاشتراكية فيه : « كان خلواً من أية بذور جاهزة للاقتصاد الاشتراكي ، فكان عليه أن يخلق ، ان صح التعبير ، اشكالاً للاقتصاد جديدة اشكالاً اشتراكية ، فوق « ارض خلاء » . »[1] .

يضرب « ستالين » بأهم المسائل النظريات و الماركسية عرض الحائط بهذا الاعتراف . فهو يعترف أنه : قبل ان تنمو القوى المنتجة في روسيا ، وقبل أن تنشأ العلاقات الاشتراكية في أحشاء المجتمع الرأسمالي الروسي ، بل وحتى قبل ان يستقبل المجتمع الروسي النظام الرأسمالي وتتطور القوى المنتجة التطور اللازم في ظل ذلك النظام لكي تنشأ العلاقات الاشتراكية لتكون بمثابة البذرة الصالحة للثورة الاشتراكية ولعمل الثوار في تغيير علاقات الانتاج في المجتمع ، نعم قبل كل هذه التطورات الاقتصادية المادية العينية (!) تحققت الظاهرة التي هي ـ حسب الماركسية ـ كان يجب أن تكون نتيجة لتلك التطورات التي لم تقع ! تحققت النتائج كاملة دون أن تتحقق أسبابها ابداً ـ اسبابها الماركسية طبعاً !

لقد شرح « ماركس » و « انجلس » في المانيفست التطور التدريجي للقوى المنتجة ونشوء علاقات الانتاج الجديدة ومن ثم الثورة بصورة اعتقدا بذلك انهما قد بيّنا القوانين الحاكمة على تطور المجتمع ـ والذي هو في مخيلتهما ليس سوى التطور الاقتصادي : « هكذا تبين لنا ان وسائل الانتاج

---

(١) ستالين : القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ، ص ١٢ .

والتبادل التي قامت البرجوازية على أساسها، نشأت داخل المجتمع الاقطاعي، ثم لما بلغت هذه الوسائل حداً معيناً من التقدم والرقي ، لم تعد الظروف التي كان المجتمع الاقطاعي ينتج ويتبادل ضمنها : لم يعد التنظيم الاقطاعي للزراعة والصناعة ، أي بكلمة واحدة . لم يعد النظام الاقطاعي للملكية يتفق مع القوى المنتجة في ملء تقدمها ، بل أصبح يعرقل الانتاج عوضاً عن تطويره ، ثم تحول الى قيود تكبله ، وأصبح من الواجب تحطيم هذه القيود ، فحطمت . وحلت محلها المزاحمة الحرة ، يرافقها نظام اجتماعي وسياسي يناسبها ، وقامت معها السيطرة الاقتصادية والسياسية للطبقـــة البرجوازية .

وتجري الآن أمام اعيننا حركة مماثلة لهذه . فان علاقات الانتاج والتبادل البرجوازية وعلاقات الملكية البرجوازية ، أي كل هذا المجتمع البرجوازي الحديث الذي خلق وسائل الانتاج والتبادل العظيمة الهائلة أصبح يشبه الساحر الذي لا يدري كيف يقمع ويخضع القوى الجهنمية التي اطلقها من عقالها بتعاويذه . فليس تاريخ الصناعة والتجارة منذ بضع عشرات السنين سوى تاريخ تمرد القوى المنتجة الحديثة على علاقات الانتاج الحديثة ، على علاقات الملكية التي يقوم عليها وجود البرجوازية وسيطرتها »[1] .

يتضح من بيان « ستالين » لكيفية وضع روسيا الاقتصادي حين وقوع الثورة الاشتراكية فيها ان الرأسمالية الروسية لم تتطور كما يلزم، وبما انها لم تتطور التطور اللازم ، فان الاقتصاد الاشتراكي لم ينشأ في احشاء مجتمعها . فاذا نظرنا من زاوية التفسير الماركسي الاقتصادي سوف نرى انه كان من البديهي أن لا تكون القوى المنتجة في روسيا ذلك الوقت «اجتماعية» (او اشتراكية) ، لان قوى انتاج المجتمع الرأسمالي تأخذ الحالة الاجتماعية

---

(١) ماركس وانجلس : بيان الحزب الشيوعي – مختارات ١ / ٥٦ و ٥٧ .

(او الاشتراكية) عندما تصل اوج تطورها ، وتكون البروليتاريا قد أصبحت أكثرية السكان ، وظهرت مراكز صناعية عظيمة . وانقسم المجتمع الى طبقتين متناقضتين ، بروليتارية ورأسمالية . ان قوى انتاج مجتمعات انجلترا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة الامريكية هي التي أصبحت اجتماعية وليس قوى انتاج مجتمع روسيا الاقطاعية سنة ١٩١٧ م .

ان ذلك من بديهيات الامور ، وكل من يقول خلافه فهو يتكلم خلاف الواقع وضد تفاهم الماركسية أيضاً . نعم ، هذه هي صفات ستالين ! فهو يقول بعد عدة سطور من اعترافه السابق : « فقد كانت القوى المنتجة في بلادنا ، ولا سيّما في الصناعة ، ذات صفة اجتماعية . بينما كان شكل الملكية خاصاً ، رأسمالياً »[1] ! يقول كلاماً غير واقعي وضد الماركسية لكي يوفّق بين الماركسية والوقائع الروسية . ولكنها رغم ذلك لا تتوافق ! بقوله ذاك يتحدث عن نشوء تناقض في داخل المجتمع الروسي . ويوحي بأنه نفس التناقض الداخلي الذي اعتبرته الماركسية سبب الحركة والتطور والثورة الكيفية ، الا وهو تناقض القوى المنتجة مع علاقات الانتاج ، بهذا يريد أن يقول بأن القوى المنتجة في المجتمع الرأسمالي أصبحت « اجتماعية » بالتدريج بينما نوع الملكية لوسائل الانتاج – التي هي وفق المصطلح الماركسي أساس علاقات الانتاج – بقي خاصاً وفردياً . وبما أنه هنالك مع الملكية الفردية لوسائل الانتاج عن طريق جعل الملكية لوسائل الانتاج « اجتماعية » أو اشتراكية .

يريد « ستالين » تبرير وقوع ثورة اكتوبر تبريراً ماركسياً فيعتبرها ظاهرة سياسية تابعة لتطور الظروف الاقتصادية المادية العينية (!) للمجتمع

---

(١) ستالين : القضايا الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ، ص ١٣ .

ونتيجة لتناقض القوى المنتجة مع علاقات الانتاج الرأسمالية .

ان إدّعاء وجود هذا التناقض يستلزم افتراض القوى المنتجة ذات حالة اجتماعية لكي يعتبرها متناقضة مع الملكية الخاصة التي هي نوع الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج ، وان وقوع الثورة الاشتراكية هو الحل الوحيد لحل هذا التناقض الحاد .

فهو مضطر ، اذن ، للادعاء بأن قوى انتاج روسيا القيصرية في ١٩١٧ كانت ذات حالة « اجتماعية » ! كانت قوى انتاج روسيا الزراعي والصناعي ذات حالة اجتماعية أو بصورة خاصة الانتاج الصناعي كان اجتماعياً ! ولكن وضع روسيا الصناعي وعدد معاملها وعمالها الصناعيين معروفة تماماً ، وبصورة ان « ماركس » و « انجلس » كانا يائسين من حصول الثورة الاشتراكية او النضال البروليتاري فيها نهائياً ، فلم يشير الى ذلك في كل آثارهما « العتيدة » ، وبصورة شبهها « ستالين » نفسه بـ « أرض خلاء » و « خلواً من أية بذور جاهزة للاقتصاد الاشتراكي » ، أي من تلك العلاقات والمؤسسات الاجتماعية التي ظهرت في أحشاء المجتمعات الرأسمالية الفرنسية والانجليزية والامريكية بكثرة ووفرة .

فكيف تزعم يا سيد « ستالين » ، في حالة كهذه ، بأن قوى انتاجها أصبحت « اجتماعية » ولذلك تناقضت مع علاقات الانتاج الرأسمالية مما استوجبت الثورة الاشتراكية ؟! ان روسيا لم تشهد النظام الرأسمالي المتطور وعلاقات انتاجه أصلاً فضلاً عن نمو الرأسمالية فيها وصيرورة الانتاج « اجتماعياً » !

اضافة الى ذلك ، كيف يتسنى له أن يضع الحالة « الاجتماعية » لقوى انتاج روسيا غير الصناعية ؟! وما هي حالة الزراعة والمزارعين في روسيا القيصرية بحيث يمكن اعتبار حالة قوى انتاجها الزراعية « اجتماعية » ؟!

ثرى هل ان الزراعة الروسية تختلف عن الزراعة في سائر البلدان الاوربية ؟ طبعاً لا ! وهل ذكر « ماركس » او « انجلس » ولو لمرة واحدة ، القوى الاجتماعية الزراعية لبلدان انجلترا وفرنسا والمانيا وامريكا فضلاً عن روسيا القيصرية التي — حسب اعترافهما — « لا زال الشغيلة فيها كالشغيلة التي كانت في القرون الوسطى ، أي هم الاقنان الذين تملكهم ارستقراطية الارض » .

وحتى لو « صدقنا » كلامك بأن القوى المنتجة الزراعية لروسيا القيصرية المتخلفة أصبحت « اجتماعية » ، لوجب عليك ان تغير بل وتقلب الماركسية رأساً على عقب ليكون كلامك ماركسياً . لانه ، لو كان من الممكن أن تصبح القوى المنتجة الزراعية في النظام الاقطاعي « اجتماعية » فسوف يكون التناقض الداخلي لذلك المجتمع هو عبارة عن تناقض الحالة الاجتماعية للقوى المنتجة مع نوع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وان حل ذلك التناقض يتم بجعل ملكية الارض وبقية وسائل الانتاج « اجتماعية » أي أن الاشتراكية هي التي تعقب الاقطاعية وليس الرأسمالية !

اما بحدود مطالعات ماركس وانجلس في التاريخ — او ادعائهما من دون الاطلاع — فلم تظهر القوى المنتجةالزراعية في الحالة« الاجتماعية » وان المرة الاولى التي ظهرت فيها القوى المنتجة في الحالة الاجتماعية في التاريخ هي في النظام الرأسمالي وفي أوج تطوره واتساع الصناعة أيضاً وذلك في المجتمعات المماثلة لمجتمع انجلترا المعاصرة لهما او لمجتمعات فرنسا وامريكا وليس في روسيا القيصرية قبل دخولها العهد الرأسمالي !

ان تبريرات « ستالين » المحيرة هذه ، هي من أجل حل تناقض الوقائع الاجتماعية مع الماركسية ، في كيفية دخول منغوليا وآسيا الوسطى البدويتين الى العهد الاشتراكي (!) فيقول بأن قوى انتاج منغوليا

وطاجاخستان وازبكستان وهي محكومة بنظام البداوة تصبح فجأة «اجتماعية» وبما أنها تتناقض مع علاقات انتاجها واستلزم حل هذا التناقض ، فقد حل بهذه الصورة ، بحيث أصبحت ملكية وسائل الانتاج «اجتماعية» او اشتراكية ، وهذا ما حصل بالفعل ! ويمكن استخدام نفس هذا التفسير الماركسي الحكيم بالنسبة للمجتمعات التي تترك نظام الرق وتختار نظام وعلاقات الانتاج الاشتراكي بهدف تحرير وتخليص علماء الاجتماع الشيوعيين العالميين من ورطتهم ومشكلتهم في تطبيق الماركسية على التاريخ .

الفهرست

الموضــوع		الصفحة

الموضوع		الصفحة

الموضوع		الصفحة
الدرس الأربعون	: طول عمر النظام الرأسمالي في فرنسا والمانيا كذب الروزنامة الماركسية	٢١٢
الدرس الواحد والأربعون	: مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية يسخر من الماركسية	٢١٦
الدرس الثاني والأربعون	: مجتمعات اوربا الشرقية تستهزىء بـ « قوانين المجتمع » الماركسية	٢١٨
الدرس الثالث والأربعون	: تطور الصين يخالف الروزنامة الماركسية	٢٢٠
الدرس الرابع والأربعون	: انموذج من التحاليل الماركسية	٢٢٣
الدرس الخامس والأربعون	: ما نستنجه من الدروس الأخيرة	٢٢٨
الدرس السادس والأربعون	: روزنامات ماركسية متناقضة !	٢٣٦
الدرس السابع والأربعون	: معرفة « ماو » التاريخية	٢٤١
الدرس الثامن والأربعون	: « ماو » يناقض ستالين في تعريف وتحديد نظامي الإقطاع والرق	٢٤٣
الدرس التاسع والأربعون	: اختلافات في التحاليل الماركسية لتاريخ الصين	٢٣٦
الدرس الخمسون	: « ماو » يبدي آراء وتفسيرات مخالفة للماركسية	٢٤٩
الدرس الواحد والخمسون	: تفسير « ماو » الماركسي لمستقبل الصين	٢٥٤
الدرس الثاني والخمسون	: احداث ووقائع المجتمع الصيني تتناقض مع الماركسية وتبريرات «ماو»	٢٦٠
الدرس الثالث والخمسون	: الثورة الديمقراطية ـ البرجوازية التي هي لا ديمقراطية ولا برجوازية	٢٦٧

الموضوع		الصفحة

الموضوع		الصفحة

الموضوع		الصفحة
الدرس السابع والسبعون	: لماذا لم يدون أحد فصول « الثورة الصينية » ؟	٣٦٦
الدرس الثامن والسبعون	: « ماو » لم يكن وحيداً بل ان ماركس وانجلس أيضاً كانا عاجزين عن وضع الوقائع التاريخية في قالب النظريـــة الماركسية	٣٦٨
الدرس التاسع والسبعون	: أول جملة من « المانيفست » خاطئة !	٣٧٢
الدرس الثمانون	: تنبؤات « ماركس » و « انجلس » لم تتحقق !	٣٧٧
الدرس الواحد والثمانون	: الثورة الشيوعية ستندلع في عـــدة بلدان في آن واحد !	٣٧٩
الدرس الثاني والثمانون	: ستكون المانيا مسرحاً للثورة الشيوعية البروليتارية الاولى في اوربا ! !	٣٨٤
الدرس الثالث والثمانون	: قامت الثورة الاشتراكية البروليتارية الاولى في مجتمـــع اقطاعـــي ! وفي ظروف انتاج اقطاعي !	٣٨٧

حسن يوسف اللويشي

حسن يوسف اللويشي

المساهمون في التعريب :

المؤلف

المهندس موسى الخوني

محمد صالح الحسيني

الثمن : ١٠ ل ٠ ل